



A
956.92
T176.L

مَعْدَةُ الْبَحْثِ وَالدراسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ

لِبْنَانٌ

منذ عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب

١٨٦١ - ١٩٢٠

محاضرات القاها

الدكتور أحمد طربين

على طلبية قسم الدراسات التاريخية

١٩٦٨

١٩٦٨

مقدمة

في كتابنا عن « أزمة الحكم في لبنان ما بين ١٨٤٠ - ١٨٦١ » الذي نشر في دمشق عام ١٩٦٦ كنا وضعنا أن موضوع الأزمة يتلخص في مراحل ثلاث : مرحلة الإمارة القديمة ، وكانت لا تفرق عن العصبية المسلحة التي ترتبط بالباب العالي على نحو معين مألوف ، من خلال « الميرى » وبعض مظاهر السيادة العثمانية التي تقتضي ألا تتدخل السلطنة في شؤون الإمارة الداخلية . ولكن هذه الإمارة لا تلبث أن تندمج في الصراع الذي نشب بين والى مصر وبين سيده في الآستانة ، فتخرج عن عزلتها وتمتد السياسات الدولية إليها فتفقد كثيراً من مظاهر استقلالها ، عندما تعيد الآستانة النظر في علاقاتها المقبلة معها بعد انحسار المد المصري ، وسقوط حليفه الشهابي (١٨٤٠) . وهنا تبدأ مرحلة الأسى والأسف والصدام الطائفي ، وكانت مرحلة منطقية مثقلة بشرور المرحلة السابقة ، لأن كل السبل كانت تؤدي إليها . وبعد إيجاد نظام القائمقاميين المسيحية والدرزية ، كان الصدام الدموي ، وكانت ذروة الأزمة في حوادث الستين التي كان للأجنبي الأثر في إشعال نارها . كذلك بسطنا القول في النظام الجديد الذي وضعته الدول بالاشتراك مع الباب العالي لإدارة جبل لبنان عن مراحل المفاوضة وموقف كل من الدول بإزاء هذا النظام ، وبيننا كيف قبله الباب العالي وهو مكره ، وكيف نصب حاكم مسيحي عثماني على الجبل ، واستبعد الحكم الوطني ، وسجلنا ما ترتب على كل ذلك من وقائع وحوادث وسياسات وخطط وبواعث وأحلام ، توالت على جبل لبنان وتآلف منها عهد المتصرفية وهو موضوع الكتاب الحالي . وعهد المتصرفية الذي ظل ساري المفعول حتى اندلاع نار الحرب العالمية الأولى ، ساد فيه الأمن والعدل عموماً ، وتحسنت العلاقات بين الطوائف ، وإن لم تزل أسباب الشك والكرهية من النفوس . وكان

الخطر في أن يميل المتصرفون الأولون الذين جابهوا مصاعب تطبيق
النظامات الجديدة ، إلى سياسة « فرق تسد » ، ولكن لحسن الحظ كان أول
المتصرفين أصدقاء للجبل وأشدّهم اندفاعاً لإصلاح ما أفسدته شرور الأيام
الماضية . وهكذا مرّت الفترة الحرجة بسلام بعد أن كاد الطموح الشخصي
أن يفسدها ويشعل النار ثانية في الجبل لولا وقوف السياسة الفرنسية في
وجهه وتأييدها للمتصرف سعيّاً وراء قطع جميع علائق الجبل بالآستانة ،
تمهيداً لوضع يدها عليه من بعد .

وكان العقلاء يرون أنه مالم تبعث الأحقاد من جديد من قبل سلطة عليا
كالحاكم والبطريرك الماروني ، وعلية الاكليروس وزعماء الدروز ، فالعداء
الطائفي سوف يتلاشى في الجبل القادم ، وتزول المشكلة الطائفية التي أخرجت
تقدم الجبل عن أقرانه من الولايات الممتازة التي نالت الاستقلال الإداري ،
فانتفعت به وارتقت لأن سكانها متجانسون مذهباً ، كالجبل الأسود ،
والرومللي الشرقي وبلغاريا ... مع أن نظاماتها لم تكن كجبل لبنان تحت
ضمانة الدول .

ولابد للباحث أن يسجل امتنانه العميق للأساتذة الدكتور أحمد عزت
عبد الكريم وكيل جامعة عين شمس وأستاذ التاريخ الحديث فيها ، وللأستاذ
الكبير الراحل محمد شفيق غربال مدير معهد البحوث والدراسات العربية ،
والدكتور نور الدين حاطوم أستاذ التاريخ الحديث بجامعة دمشق ، فقد
كان لإرشادهم فضل ظهور هذا الكتاب الذي كان جزءاً من رسالة الدكتوراه
(١٩٦٠) والباحث يشيد كذلك بمعونة مديرية الآثار اللبنانية والتسهيلات
الكثيرة التي قدمتها للباحث بشخص مديرها الدكتور الأمير مورييس شهاب

كما يتوجه بالشكر إلى الأستاذ فريد داغر من موظفي مديرية الآثار
اللبنانية ، وإلى الزميل الدكتور عادل اسماعيل إذ قام بتسليف من مديرية
الآثار اللبنانية بتصوير الوثائق الفرنسية لهذه الفترة ، ولولا توفرها لما

وصل البحث إلى غايته . وبذلك يغطي هذا الكتاب فترة عهد المتصرفية
اللبنانية منذ ١٨٦١ حتى بداية عهد الاحتلال الفرنسي ونظامه الانتدابي
على سورية ولبنان (١٩٢٠) .

وأرجو أن أكون وفقت فيما بسطت من آراء ، والله من وراء
القصد ، وله العصمة .

دمشق في حزيران (يونيو) سنة ١٩٦٨

المؤلف

الفصل الأول

داود باشا ومشكلات تطبيق النظمات

(١٨٦١ - ١٨٦٤)

براية الصراع الداخلي على حكم الجبل في الفترة ما بين الاحتلال

واعماله المتصرفية

سنعرض فيما يلي لأحوال الجبل قبل بداية عهد المتصرفية لنتعرف على التيارات والنزعات التي كانت تتجاذب جماعاته وزعماءه وموقفهم من السلطة المسيحية الوطنية التي أقامها فؤاد باشا منذ أن وطئت أقدام جيش الاحتلال الفرنسي أرض سوريا حتى جلاء هذا الجيش وقيام عهد المتصرفية. وسيتبين لنا بجلاء أن التسوية التي توصل إليها المؤتمر الدولي في الأستانة بشأن مواطنة الحاكم العام للجبل كان لها ما يبررها على ضوء الأوضاع الراهنة في البلاد، والصراع الداخلي الذي استمر في الجبل بين المرشحين الوطنيين أنفسهم.

ذكرنا أن فؤاد باشا شرع منذ وصوله إلى سوريا يعمل كل ما بوسعه لتهدئة النفوس، واسعاف المنكوبين ومعاينة المذنبين المسؤولين عن الحوادث المؤسفة، وقد رأى أن يلغى مؤقتاً قائممقامية الدروز، فأوقف قائممقامها وبعض أعوانه من المقاطعية الدروز، وعندما فر الباقون، أسقط حقوقهم المدنية وعزلهم من مناصبهم وجردهم من سلطاتهم الإدارية المعروفة، ووضع القائمقامية مؤقتاً تحت الحكم العسكري إلى أن يتم تنظيم جبل لبنان من جديد بالاتفاق مع الدول الأوروبية. وقد اضطر فؤاد باشا إلى إنشاء إدارة مؤقتة في القائمقامية الدرزية لمنع الفوضى وإيجاد سلطة قادرة على

إعادة الطمأنينة والسكينة إلى النفوس ، والسهر على سد حاجات المسيحيين الذين يعودون إلى بيوتهم . ولما كان يتعذر على الباشا أن ينتقى قائمقاماً من بين الدروز والمقاطعية فقد لجأ إلى تقسيم القائمقامية إلى أربع دوائر إدارية وعين لكل منها مديراً ، ووضع نظاماً موقفاً لإدارة القائمقامية الدرزية نصت مادته الثامنة على إقامة الجنود العثمانيين في أما كن الجبل المناسبة لحفظ الأمن العام ، إلى جانب جنود غير نظاميين يوضعون تحت تصرف المديرين ويؤخذ نصفهم على الأقل من سكان الدائرة على أن تقدم كل طائفة عدداً يتناسب مع أهمية عدد نفوسها^(١) .

أما منصب قائمقامية النصارى فقد شغل بعزل الأمير بشير أحمد اللمعي ، إذ أضعاف نفوذه وهيبته بإدارته الضعيفة ، وموقفه المريب أثناء الحوادث .

وفكر المفوض العثماني فيمن ينصب قائمقاماً على المسيحيين بالوكالة ، وتداول مع بعض أعضاء اللجنة الدولية في هذا الشأن ، وكان هنالك مرشحان قويان ، أولهما يوسف كرم ، وثانيهما الأمير مجيد شهاب .

أما يوسف كرم فقد ولد في عام ١٨٢٣ بقرية أهدن من أسرة مشهورة ، وقد توصل إلى مرتبة الشيخ الإقطاعي في حياة والده بطرس كرم . ولسكنه إذا قورن بالارستقراطية القديمة لآل الخازن وأبي اللع ، فإنه كان يعتبر حديث نعمة ، نبالته من الدرجة الثالثة . وقد لفت إليه الإنظار عام ١٨٥٥ أثناء خصومته مع أخيه الأكبر وزاعه معه على لقب مشيخة أهدن الإقطاعية ، وفي ١٨٥٧ كقائد لعصبة أهدن ضد جارتها بشرى^(٢) ، ثم بمحاولته التدخل في ثورة كسروان ١٨٥٩ ، وأخيراً بمحاولته الفاشلة لنجدة زحلة عام ١٨٦٠ . وقد اشتهر كرم بالتقى والنعف وكان يؤيده

(١) De Testa VI, Annexe au protocole de la 3 ème sèance,

11 Oct. 1860, p. 122.

(٢) البشعلائي ص ٢٣٦ ، وما بعدها .

الكثيرون من رجال الأكليروس الماروني والأهالي والفرنسيين الذين كان لأسرته معهم صلات وثيقة قديمة^(١) .

وتشير التقارير إلى أنه جمع حشداً من المسيحيين في كسروان وتقدم نحو بكفيا لإتخاذ زحلة لولا أنه تردد ، واعتذر بعدئذ أن قنصل فرنسا وبقية القناصل نصحوه بالألا يفعل ، وطمأنوه بأن خورشيد باشا سيرسل عسكرياً يعيد الهدوء والنظام . وسلمت كسروان من الغزو والنهب والقتل ، واجتمع المسيحيون على كرم ، ووقفت الاضطرابات إلى أن وصلت الحملة الفرنسية فخرج كرم مع من خرج لاستقبالها . وقد اتخذ من جونية مركزاً للدفاع ومقرّاً له ، و« رأى نصارى لبنان على جاري عاداتهم في مثل هذه الأحوال أن ينادوا بي أميراً عليهم »^(٢) .

ويظهر من سجلات حكومة القائمقامية المسيحية أن دفعة الأموريومئذ كانت بيد كرم ، وأنه أصبح المحافظ على الأرواح والأموال ، وكان يلتف حوله فرسان يرسلهم إلى الجهات المضطربة لإعادة الأمن إلى نصابه ومنع كل عدوان . حتى إذا وصلت الحملة الفرنسية كلف يوسف كرم من قبل أحمد باشا وإلى إيالة صيدا الجديد بأن يؤلف فيلقاً من الخيالة يبلغ عدده المائتين يختارهم من رجاله الموارنة على نفقة الباب العالي ومهمتهم القيام بالمحافظة على طريق بيروت — طرابلس .

وفي ٢١ سبتمبر استدعى المفوض السلطاني لدى عودته من دمشق زعماء جبل لبنان ووجهاء للتداول معهم في أسباب الاضطرابات فوفدوا عليه . ولم يكن فيهم الأمراء الشهابيون لأن هؤلاء لم يتولوا الوظائف العامة منذ عشرين عاماً ، ولكن فؤاد باشا اتصل بهم على انفراد ، كذلك لم يدع إليه يوسف كرم ، ثم استدعى وجهاء الدروز وزعماءهم لنفس الغرض .

Poujoulat, p. 372.

(١)

(٢) البشعلائي ، ص ٣١٤ ، من مذكرة كرم إلى حكومات أوروبا وشموها .

وتداول أعضاء اللجنة الدولية بصورة غير رسمية في أمر تعيين قائمقام ماروني مكان الأمير بشير أحمد، ويبدو أن رأى اللجنة استقر على أن تسكل إلى الميسو بيكلار مندوب فرنسا صديقة الموارنة، وإلى الجنرال دى بوفور قائد الحملة الفرنسية مهمة اختيار القائمقام المؤقت. وتباحث الرجلان في الأمر، ولكن وجهات نظرهما كانت متباينة. كان الميسو بيكلار يرى وجوب تسليم مقاليد الحكم في القائمقامية المسيحية إلى رجل مقتدر جدير بالثقة، وفي نظره ليس أجدر من يوسف كرم لهذه المهمة^(١)، أما بوفور، فكان يرغب في أن يضم إلى جبل لبنان مرافئ صيدا وبيروت وطرابلس ليصبح لبنان «معقلاً يلجأ إليه جميع مسيحي سوريا»، وتولية مسيحي وطني عليه يعينه وإلى إيالة سوريا التي يميل بوفور إلى تولية الأمير عبد القادر الجزائري عليها^(٢).

ودب الخلاف بين المندوب الفرنسي وقائد الحملة الفرنسية بشأن اختيار القائمقام المسيحي، فالأول يرى ضالته في كرم، والثاني يراها في الأمير مجيد الذي استدعاه خصيصاً من مصر. ولعل الجنرال بوفور الذي كان ضابطاً في حياة أركان حرب إبراهيم باشا (١٨٣١) عندما جرد حملته على بلاد الشام، كان يحفظ أجمل الذكريات للشهابيين الذين زار قصورهم وتعرف على مجدهم ونفوذهم^(٣). ولعله فكر، بحق، أن المسيحيين لن يدعوا الحكم رجل لا يعتبر من رجال الطبقة النبيلة الأولى، وليس له سابقة في المجد والحسب إلا فروسية بدت منه في أواخر الحوادث. وانضم إلى الجنرال بوفور، القنصل الفرنسي العام في بيروت السكونت بنثفوليو، في حين أن كبار ضباط

(١) Blue Book, Incl 10 in No. 252 p. 337, Duffrin to Bulwer, (١) Nov. 15, 1860.

(٢) Blue Book Incl 2 in No. 248 pp. 317-18, Duffrin to Bulwer, Oct. 1860.

Jobin, op. cit. p. 264.

الحملة الفرنسية وبخاصة الجنرال ديكر و انضموا إلى الميسو بيكلار وشاركوه رأيه في كرم، كما أبد بعض أعضاء اللجنة الدولية بوفور كمندوبى النساء وبروسيا، أما لورد دوفرين فإنه رفض طبعاً أن يوافق على تنصيب الأمير مجيد^(١)، تمشياً مع السياسة الإنكليزية منذ عام ١٨٤٠ لئلا يؤدي تعاضل نفوذ الشهابيين إلى رسوخ قدم فرنسا في البلاد، وإلى إغضاب الدروز الذين قاسوا الأمرين من الشهابيين، وتنفير الأرثوذكس من رئاسته فيزداد تباعدهم عن الموارنة. أما فؤاد باشا فقد رفض مبدئياً. اقترح الميسو بيكلار وقاومه مقاومة كافية ليظهر تجرده وحبسه للوفاق، ولم يلبث أن اتخذ خطوة حاسمة فكتب إلى كرم في ١٨ نوفمبر يطلب منه أن يحضر إلى السراى في بيروت، ولما اجتمع كرم بالمفوض العثماني ناوله هذا مرسوماً بتعيينه «وكيل قائمقام على النصارى»، ومرسوماً آخر يقضى بتعيينه «قبو جى باشى» وهى من رتب الشرف في الدولة، وبمنحه لقب البسكوية^(٢). وإن صدقنا يوسف كرم لسكان الميسو بيكلار هو الذى حضه على قبول منصب قائمقام النصارى، وأن كرماً قدرجاه أن يعفيه من هذا المنصب مبدئياً

(١) كتب الأب روشمونتكس Rochemonteix في كتابه لبنان والحملة الفرنسية ص ٢٩١ أن الأمير مجيد شهاب ترك الدين المسيحي واعتنق الدين الإسلامى ثم عاد إلى المسيحية حباً بالنساء اللواتي كان يتزوجهن، ولذا لا يمكن أن يكون ممثل الحزب القوى في لبنان حيث الوطنية مؤسسة على الأمانة في الدين.

وقال مستر روجرز نائب قنصل انكلترة في بيروت. «إن الأمير مجيد شهاب من الأسرة الشهابية وهو الذى طلق منذ مدة امرأته التركية واعتنق الديانة المسيحية بناء على وعد المطران طوبيا عون له بترشيحه لقائمقامية جبل لبنان». Blue Book No. 373.

(٢) مما جاء في فرمان القائمقامية «أنه قد وجد مناسب انفصال عزتو الأمير بشير أحمد عن قائمقامية النصارى في جبل لبنان، وأن تنفوض وكالة القائمقامية إلى عهدة ذات من أصحاب الرشد والأهلية، ومن كون ذاتكم من أركان أهالى الجبل من أرباب النظر واللباقة ومأمول ومنظر منكم بكل الأوجه إبراز حسن الخدمة والغيرة فقد تفوضت وكالة القائمقامية المذكورة لعهدة خدماتكم ثم وإن تكن هذه الإدارة التي أحلت إلى عهدةكم هي مؤقتة فيما إذا حصل أحدى تغيير في النظامات الموجودة والمرعية في القائمقامية المذكورة فن المقتضى أن يصير تسوية أمور المصالح الإدارية المذكورة تطبيقاً لأحكام نظاماتها القديمة المؤسسة كما كانت». عن البشعلاني، المصدر السابق، ص ٣٢٦.

له أسباب كرهه « للامورية » ولكن بيكلار ألح على كرم وقال إن رفضه قد يجرح عواطف الحكومة الفرنسية ، « فقبلت بشرط أن يقبل فؤاد باشا استقالتي إذا رأيت أن سياسة الحكومة التركية تتعارض مع مصالح المسيحيين المشروعة ، لأن واجباتي لا تسمح لي بأن أخدع حكومة أولتي هذا المنصب ، ولا أن أخدع أبناء بلادى ، فوافق فؤاد باشا على هذا الشرط ، واستلمت منصب قائمقام نصارى لبنان » (١) .

إن مساعى الجنرال بوفور والكونت بنتفوليو لم تتوقف حتى بعد صدور فرمان تعيين كرم ، وإنما بذل كل منهما ما لديه من وسائل لحمل الحكومة الفرنسية على تأييد الأمير مجيد شهاب لا للقائمقامية المسيحية فحسب بل لأمانة جبل لبنان بأكملها على ما ذكرنا . وقد بادروا بوفور للتقرب من المسيحيين ، وإنشاء علاقات مودة مع زعمائهم القدامى الذين كان معظمهم لاجئين إلى بيروت ، إما بعد فتنة الجبل ، وإما بعد اضطرابهم للجلاء عن ممتلكاتهم إثر الفوضى المنتشرة في كسروان . وكان يعاونه مكتب سياسى يجيد بعض أفرادهم من كانوا فى الجزائر الحديث باللغة العربية ، وكان المسيحيون يتفاهمون معهم دون وساطة الترجمان (٢) . ولذلك سهل على بوفور الاتصال بأعيان المسيحيين فخصهم على تنظيم عرائض وكتابة التماسات يشرحون فيها رغباتهم فى إحياء الإمارة اللبنانية الشهابية . وفى نفس الوقت لفت بوفور نظر كرم إلى عدم أهمية المركز المقلقل الذى قدم له ، والذى لن يجعل منه سوى عميل للحكومة التركية ، وأنه بقبوله هذا المنصب إنما يعقد الأمور بدل أن يبسطها (٣) .

والواقع أن كلام دى بوفور لم يخل من وجه حق ؛ فالباحث يرى أن فؤاد باشا قد سارع إلى تعيين يوسف كرم أحد كبار اعيان المسيحيين فى شمال

(١) مذكرة كرم إلى حكومات أوبا وشعوبها ، ص ٢٠ .

(٢) Louis de Baudicour « La France au Liban » Paris 1879, p. 192.

Ibid, p. 207.

(٣)

لبنان لمآرب سياسية خطيرة لعل أهمها العمل على إقصاء الشهابيين عن حكم الجبل ، وضرب زعامة يوسف كرم الناشئة باعتبار أنه لن يقوى على تذليل المصاعب التى سيصطدم بها حكمه ، لاسيما وأنه كان يشق على طبقة الأمراء أن يخضعوا لمن كان دونهم رتبة ومقاما ، كما يصعب على شيوخ الإقطاع أن ينقادوا لمشيخة حديثة النعمة (١) ، وبالتالي يتوصل فؤاد إلى إقناع الدول الأوربية أن الأمن والهدوء لا يستتبان فى الجبل إلا على يد حاكم تركى أو أجنبى عن الجبل . وأمر مهم آخر هو أن فؤاد باشا رأى فى كرم خير وسيلة لجباية الأموال الأميرية المتأخرة التى اشتدت الحاجة إليها ، دون اللجوء إلى العنف مع الموارنة فى هذا الظرف العصيب ، لاسيما وأن الأمير بشير أحمد قد عجز عن تحصيلها لصندوق الحكومة .

ومهما يكن الأمر ، فقد كان موقف القائمقام الجديد حرجا للغاية ، وكان وضعه دقيقاً يتطلب السهر الدائم والانتباه التام للتغلب على العقبات والعراقيل التى كان يضعها فى طريقه الفرنسيون المناوئون له أو بعض عليه رجال الاكليروس أو الترك أو الإنسكيز ، ووجوه البلاد أنفسهم .

وقد اتخذ كرم من جونية مركز القائمقامية المسيحية بدل بكفيا ليتمكن من الاتصال بسهولة مع أعضاء اللجنة الدولية ، ورجال حكومة بيروت . وكان على كرم أن يهتم بمعالجة الفوضى السائدة فى جباية الضرائب وفى الإدارة ، فسارع لتعيين رجال الإدارة فى القائمقامية ورجال الضبطية للمحافظة على الأمن ، ولم يكن فى خزانة القائمقامية أموال لدفع رواتب الموظفين ، ولذلك أرسل والى صيدا إلى كرم « بيورلديا » لتحصيل الضرائب من النصارى غير المنكوبين بالحوادث الأخيرة . ونشر كرم تعليماته لجباية

(١) كتب دوفرين إلى بولور فى ٢٠ نوفمبر ١٨٦٠ . « أما أسلاف عائلته فهم مغمورون خاملو الذكر ووالده أول من أحرز لقب شيخ ، كما أن يوسف هذا هو أول من تولى بالاشتراك مع أخيه البكر إدارة شؤون أعماله ، وليس فى ماضى أعماله ما يولى منشأ شهرة » . Blue Book, Incl. 1 in No. 266, pp. 357-8.

الأموال والديون ، وأخذ الأمن يستتب في البلاد وعادت الأمور إلى مجاريها الطبيعية تدريجياً .

إن وجود كرم على كرسى الحكم في البلاد دون أن يكون من أسرة أرستوقراطية ، على خلاف المألوف منذ الفتح العثماني ، قد غير عليه نفوس الطبقة النبيلة وأصبح أفرادها ينظرون إليه شزراً . . . وزادت كراهيتهم له بسبب طبعه المتكبر الجموح الذي كان صورة حية لطبعه الجبلي الجافي ذي النزعة الفردية والأناقة التماسية ، فإذا أضرب إلى ذلك أنه كان شديد الإحساس بسلطته ومركزه ، أدركنا علة مثلكه الكبيرة التي اشتبك فيها ضد الترك من جهة وضد وجره البلاد وأعيانها من جهة أخرى . وكان مما يزيد الطين بلة وجرد العساكر التركية على مقربة من حدود قائمقاميته المسيحية ؛ فقد حدث أن بضعة نفر من الدروز اعتدوا على بعض فرسان كان أرسلهم كرم إلى قرية العبادية الواقعة على أطراف حدود قائمقاميته وذلك بعد أن ارتكب فرسان كرم المذابح في هذه القرية ، فأرسل فؤاد باشا فصيلة من الجنود الترك إلى القرية المذكورة ، بيد أن كرم اعتبر هذا منافضةً لنظام لبنان وتجاوزاً لسلطانه ، فطاب خروج الجنود فوراً وهدد بالاستقالة . وكان حادث العبادية مثار جدل بين مندوب المنووس العثماني يسانده دوفرين وفكيسكرو وبين بتمية أعضاء اللجنة الدولية . وقال آبرو حينذاك أن إرسال الجنود كان لايجوز من اصطدام الدروز المسيحيين وقد سجبوا الآن^(١) . ومن ثم تظلم دروز المتن ، وهي إحدى النواحي المختلطة من اعتداء اتباع كرم إلى اللورد دوفرين ، فأرسل هذا إلى كرم يستميله إليه لمراعاة مقتضى الحال . وطبيعياً أن يتبادل كرم هذا اللورد بمثل إذ كان مضطراً لإحباط دسائس أعدائه ، وأهمهم المطران طوبيا عون الذي ما انفك يدعو لعودة الشهابيين إلى الحكم . ولذلك فتقدم سعي

(١) أنظر المناقشة في :

كرم لاسترضاء الترك والانكيز استعداد لهم على منافسيه . ومن أجل ذلك راح يدعو أعيان النصاري لأداء شهاداتهم بخصوص المتهمين الدروز ، بعد أن حرضهم رجال الاكليروس وبخاصة المطران طوبيا على كتمانها . وقد سر دوفرين من ذلك وكتب إلى بولور يبشره باتساع شقة الخلاف بين الزعيم الشاب وبين المطران : « خلوت أمس (١٢ يناير) بيوسف كرم القائمقام المسيحي وتجادبنا أطراف حديث سرى جداً . وكنت قبل تعيينه مصمماً على عدم الرضا بأن يتولى هذا المنصب الخطير رجل منقاد لأمة أخرى (فرنسا) ولا سيما لأنني كنت أظن أن يوسف كرم هو آلة بيد المطران طوبيا . بيد أنني لما تحققت بعد التحري أن مرشح فرنسا هو رجل أكثر نزاهة وجدارة من كل مزاحمه ، رأيت أنه مما يناقض روح التعليمات المعطاة إلى إذا سمحت لمشاعر التحاسد القومي أن تتدخل في تعيينه . . . وعليه لم أكتف بتأييد تنصيبه ، بل صرفت عنايتي إلى الحفاوة به والمبالغة في إكرامه كلما جاءني زائراً . فكانت النتيجة أنه كل مرة كان يزداد ثقة بي . وقد أسر إلى أمس برغبته في أن يسير مستقبلاً بموجب نصائحي . أما سبب هذا الانقلاب غير المنتظر فينسب إلى أن المطران طوبيا لم يجد في كرم آلة عمياء كما كان يرجو فهو يكيد له إذن بغية إسقاطه وأظن أن المسيو دي بوفور يعضده المطران طوبيا لأنه استاء من تعيين يوسف كرم دون استشارته . وهما يسعيان الآن إلى تعيين فتى من الأمراء الشهابيين يدعى منصور تلقى علومه في باريس لمنصب القائمقامية بل لأماره لبنان . ولما سألتني يوسف كرم مساعدته على إحباط دسائس خصومه . . .^(١) اكتفيت بالقول ، بما أن مشاورات اللجنة يمكن أن تنتهي بإقامة نظام لا ينطبق مع صيانة النظم الحالية في الجبل ، فليس من العدل أن أمني بالآمال الكاذبة ، ولكن أن آخذ على عاتقي أنه إذا سلك بحكومته

(١) Blue Book, Incl. 5 in No. 347 Duf. to Bulwer Jan. 13, 1861, pp. 482-3.

بموجب العدل والاعتدال وعدم التحيز فسوف يتلقى تعضيد سعادة رؤاد
باشا ، وفي أية حال ، إن استقالته من الإدارة يجب ألا تحصل أبداً
إلا تحت ظروف مشرفة .

وكان لطلب كرم معونة دوفرين ما يبررها ، فقد اشتدت المعارضة
ضده من رجال فرنسا أنفسهم من الذين كانوا ألحوا عليه بقبول منصب
القائمقامية ، لأنهم كانوا يعتبرون - كالمسيو بيكلار - أن قبوله دليل
تفانيه في تعزيز المصالح التي تطمع بها فرنسا في سوريا ، فانقلب بيكلار
على كرم ، وذلك بعد أن تلقى أمراً من حكومته بالانسجام مع آراء
الجنرال دي بوفور وإبلاغه على مراسلاته الرسمية مراعاة للوفاق اللازم
لنفوذ فرنسا . وقد عزا دوفرين في كتابه إلى بولور إصرار بيكلار على
تعيين شهابي أميراً على الجبل إلى مساعي دوفور لدى الامبراطور
نابليون الثالث^(١) . وذكر ديكرو ، نصير كرم وصديقه ، في مذكراته
أن القائد العام (بوفور) والقنصل (بنتفوليو) رفعوا تقارير رسمية إلى
حكومه باريس يشكوان من تعيين كرم قائمقاماً^(٢) .

وقد انتهز بوفور فرصة المصاعب التي وجدت فيها إدارة كرم ليزيله
من الطريق وينصب الامير مجيد شهاب . ذلك أن كرم اصطدم مع بعض
المشايع وبعض الزعماء « الشعبيين » عندما آلى على نفسه أن يوفق بين مصلحة
المشايع والأهالي في كسران دون اعتبار للخلافات القائمة بين الطرفين .
وقد بين لطانيوس شاهين وأصحابه بصراحة وحزم أن عليهم أن يردوا
الأملاك التي وضعوا يدهم عليها بالقوة وأن يؤدوا تعويضاً عن استيلائهم
غير المشروع على ريعها ، وأن يأتوه من الآن فصاعداً بالغلال والريع
ليصير تسليمها إلى أصحابها . كما أوضح للمشايع المطرودين من آل الخازن

(١) Blue Book, Incl 6 in No. 347, Duf to Bulwer, Jan 13, ١٨٦١
pp. 484-5.

(٢) البشعلاني ، ص ٣٣٥ .

وغيرهم أنهم إذا كانوا يرغبون في العودة إلى منازلهم في الجبل فهو سيمكنهم
بنفسه من استرداد أملاكهم وتعهد لهم بأن تكون أملاكهم ونفوسهم
مصونة شريطة خضوعهم للقانون واعترافهم بالسلطة ، والتخلي عن بعض
الحقوق والامتيازات التي أصبحت مكروهة عند الشعب فضلاً عن أنها
غدت غير معقولة . ولما وجه كرم إلى بعض المشايخ الإقطاعيين أوامره
لم يحفلوا بها فأمر بالقبض عليهم وسجنهم ، كما أذاع منشوراً حذر فيه أولئك
المشايع الذين نالوا مراتبهم بالدسائس والفتن من الاستمرار في
أحداث القلاقل بحجة أن وظيفة القائمقام مؤقتة . وقال أنه كتب إلى جميع
أصحاب الإقطاع ملقبا إياهم « بالإخوان الأعزاء » ، كما كان يكتب إليهم
الحكام السابقون وسيعاملهم بحسب سلوكهم . (١)

وتوترت علاقات كرم مع دي بوفور ، ففي حفل أقيم في معهد عينطورة
عاتب الجنرال كرم على سلوكه وموقفه العدائي من المشايخ والأعيان ،
فدافع كرم عن تصرفه « الذي يهدف إلى مصلحة الجبل عامة » . وحدثت
مشادة بين الرجلين عندما يئس كرم للقائد الفرنسي أن الأعمال التي اتاها
الجيش ويأتيها في لبنان من شأنها أن تحط من كرامة الجيش الفرنسي
الذي أرسل لهذه البلاد لمساعدة أصدقاء فرنسا لا اضطهادهم^(٢) . واشتد
الخلاف بين كرم وبوفور ، وقيل بأن هذا الأخير راح يرسل رسله لبت
روح التمرد والثورة في كسروان ، حيث كان المشايخ والأعيان الناقمون
على كرم يتحينون الفرص للانتقام منه والانتقاض على حكمه . ولم تلبث
الاضطرابات أن بدأت في جرد كسروان معقل طانيوس شاهين وأعوانه
بتحريض من الأكليروس وبخاصة المطران طوييا^(٣) . فوجه كرم أمراً

(١) سيم نوفل « بطل لبنان » ، أنظر نص نشرة كرم إلى أعيان لبنان ومأموريه وشعبه
ص (٢٤٣ - ٢٤٦) .

(٢) نفس المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .

(٣) Blue Book inclos. 5 in No. 275, Duffrin to Bulwer, Jan, ١٨٦١.

في ١٣ مارس ١٨٦١ إلى أهالي كسروان ينذرهم بالعودة إلى الهدوء ودفع الأموال الأميرية^(١). أما طانيوس شاهين فقد أبدى استعداداه لإطاعة الأوامر، ولكن موقفه تبدل عندما بعث إليه الأمير مجيد شهاب يعرض عليه العمل مع أصحابه على إحباط مساعي كرم، ومساعدته وهو مرشح الجنرال دي بوفور على الوصول إلى الإمارة اللبنانية وشد أزره. لم يتردد شاهين، وهو الرجل المغامر الانتهازي فخرض الأهالي على عدم دفع الضرائب، وتحرش بكرم وتحداه، فجhez هذا عساكره وأوقع بشاهين وأعوانه هزيمة نكراء، وجمع الأموال الأميرية^(٢).

أرتأى الجنرال دي بوفور وجوب عزل كرم من منصب القائمقامية إذ لا ينبغي تشييد مؤسسة كانت السبب الرئيسي للحوادث في نظره، في الوقت الذي يراد فيه تنظيم جبل لبنان من جديد^(٣)، وكان يرى أن فؤاد باشا يلعب لعبة ماكرة، وأنه بتوليته كرماً منصب القائمقامية يتظاهر بارتضاء المسيحيين، ويستميل الزعيم الماروني القتي لئلا يزرع الصعاب في سبيل غايته. ويوسع شقة الخلاف بين الموارنة والروم على ما ذكرناه^(٤).

ولما وافقت حكومة باريس على اقتراح بوفور باحياء الإمارة اللبنانية الشهابية، أوعز إلى أهالي الجبل بكتابة العرائض في الموضوع إلى السلطان^(٥)، وإلى اللجنة الدولية، ووقعت العرائض في المناطق المختلفة، ورغب بوفور إلى الدروز أن يوقعوها فوقها ثمانون من وجوههم^(٦).

(١) البشعلاني، ص ٢٤٠.

(٢) الحنوني، نبذة تاريخية، ص ٣٦٢. والعقيقي، ثورة وفتنة، ص ١٣٥.

(٣) Baudicour, op. cit., p. 207.

(٤) انظر نص رسالة بوفور إلى وزير الحربية:

Blue Book (confidential) inclos. in No. 362 pp. 501—507.

(٥) Jobin, op. cit., p. 281.

(٦) أبو شقرا — الحركات، ص ١٣٩.

ورغم العراقيل التي وضعها الترك والإنكليز فقد وقع العرائض أربعون ألفاً^(١).

أما كرم فقد سعى لمنع توقيع العرائض بدعوى أن إعادة الأمير مجيد ابن خليل الشهابي حفيد الأمير بشير ليس إلا اقتراح بوفور الشخصي الذي يريد أن يعيد الحكومة الإقطاعية إلى لبنان، وأنه يجب ألا يصغى إليه أحد، وأن كرماً هو رجل فرنسا الحقيقي الذي وضعته على رأس الجبيليين وتريد المحافظة على مركزه فيهم. وهدد جميع من يوقع العرائض، وعاضده بذلك الوكلاء الإنكليز. ويدكر بوديكور أن كرماً قال مهدداً: «عما قريب سينسحب الفرنسيون، وعملهم هذا (كتابة العرائض) سيؤدي إلى خلافهم مع الترك». ولعل كرماً وجد بين المرسلين الفرنسيين عضداً قوياً، طالما تربطه بالعازاريين روابط وثيقة، ترجع إلى تربيته بينهم، فأقنعهم بأنه مفترى عليه، وتساءل عن الضمانة التي يمكن أن يقدمها الأمير مجيد الذي يعارضونه به، من أجل الدين؟^(٢).

وعلى الرغم من أن بعض الصحف الكاثوليكية في فرنسا كانت تطنب في مديح كرم، ولا تسكف عن تأييده لأنه «يحفظ مصلحة بلده والدين وفرنسا»^(٣)، ولكنه مع ذلك رأى أنه يتعذر عليه مقاومة القائد بوفور لوحده، فعزم على أن يقابله في بيروت ويتفاهم معه. وصف كرم في مذكرته إلى حكومات أوروبا وشعوبها هذه المقابلة وما دار فيها من حديث بينه وبين الجنرال بقوله:

«لدى مقابلي للجنرال دي بوفور، صرح بأمر أدهشني، هو أن إغراق في الدين يمنعني من إرضاء جميع الناس في آن واحد، وأن الضرورة تقضي بإيجاد مرشح لفرنسا خال من هذه العقائد الدينية، فأجبت على

(١) Ibid.

(٢) Ibid pp. 209—210.

(٣) Hatoum, p. 161.

الفور إذا كان الأمر كذلك يا حضرة الجنرال فأنا مستعد أن أستقيل حالا من مناصبي .

قال : لا لأنك بعملك هذا تكون قد عاكست رغائب فرنسا . فإذا شئت أن تبرهن لنا عن محبتك ، عليك أولاً أن تقنع الموارنة بأن يقبلوا الأمير مجيد شهاب أميراً عليهم . . .

وجاء المسيو شيفر كبير ترجمة نابليون الثالث إلى سوريا يحمل إلى الأمير عبد القادر وسام جوقة الشرف ، وبعد قضاء مهمته قابل البطريرك الماروني وعلية الاكليروس ، وفاوضهم باسم الجنرال بشأن الأمير مجيد فلم يفلح مسعاه (١) . ولم يأس بوفور فدعا كرمًا إلى بيروت وأقام له مأدبة ، وبالغ بالحفاوة به ليوقع العريضة التي سعى أنصار الأمير مجيد لرفعها إلى معتمدى الدول وتنص على أن يولى الأمير حكم لبنان بأكمله ، واعترفوا بأن نجاح العريضة متوقف على موافقة البطريرك الماروني وكرم ، ولكن مساعى بوفور ورئيس قلم مكتبه السياسى ذهبت عبثاً ، وأطلع كرم المسيو بيكلار على ما جرى واتمس أن يسعى لقبول استقالته ، فأوعز إليه بيكلار أن يتبصر بالأمر موضحاً له أن سياسة بوفور أصبحت سياسة فرنسا في هذه البلاد ، وأن من الغباوة التباعد عنها ، وأفهمه أنه إذا استقال من الحكم فإنه يترك لفؤاد باشا أمر تعيين حاكم مكانه من صناعته (٢) .

ولكن بازاء المعارضة الشديدة التي بدت من جانب بوفور والقنصل الفرنسى العام وغيرهما ، صمم كرم على الاستقالة ، وطلب من فؤاد أن يعفيه من منصبه ، وألح عليه فقبلها الباشا . وترك كرم الحكم في ٩ يونية ١٨٦١ أى في يوم توقيع نظام الجبل ، بعد أن أمضى في وكالة القائمقامية المسيحية سبعة أشهر تقريباً .

(١) البشعلاني ، ص ٣٥٤ .

(٢)

ومعلوم أن مناورات دى بوفور لم تأت بشمرة ، فالعرائض التي أرسلها إلى دولا فاليت لم تجد نفعا ، وإنما نصب داود باشا متصرفاً على جبل لبنان . فلنر ما ستكون عليه أحوال الجبل في عهده .

داود باشا وتجربة النظمات

ولد كارايت آرتين داود في الأستانة عام ١٨١٨ من أبوين أرمنيين كاثوليكين ، ونشأ وترعرع فيها ، وتلقى علومه الثانوية في كلية أزمير الفرنسية ، ثم التحق بمعهد الحقوق الشاهاني ، وأتقن في نفس الوقت عدداً من اللغات منها الألمانية والفرنسية وألم مؤخراً بالعربية إلماماً بسيطاً ليفهم موظفيه في جبل لبنان ، والتحق بالسلك الدبلوماسى وتدرج فيه حتى أصبح في منتصف القرن قائماً بالأعمال في برلين حيث استفاد من إقامته لنشر كتاب عن أصول القانون الجرمانى لفت إليه كثيراً نظر الطبقة الراقية في ألمانيا فانتخبته أكاديمية العلوم في برلين عضواً شرفياً ، ومنحته جامعة بينا لقب دكتور في الحقوق سنة ١٨٥٣ ، ثم عاد إلى وزارة الخارجية في الأستانة وفي عام ١٨٥٧ عين ناظراً عاماً للمطبوعات ، ثم ناظراً عاماً للتلفراف حيث ذهب إليه دولا فاليت وعالى باشا في آن واحد تقريباً ليجعلاه متصرفاً على جبل لبنان .

كان داود ، إذن حسن التحضير كإدارى وقانونى ودبلوماسى لحكم بلد ينبغى إرساء قواعد إدارته فيه من جديد ، وحيث كان عليه أن ينساب بين ست طوائف مسلحة بموجب النظمات بحقوق متساوية ، وأهداف متناقضة ، دعك من مفوضى الدول الخمسة الذين هم أيضاً كان يصعب اجتماعهم على أمر مجد . لقد قيل إن داود باشا تصفح نظمات ١٨٦١ لأول مرة على ظهر السفينة التي أقلته إلى سوريا ، وكثيراً ما سُمع يقول أنه لولا فوات الأوان لرفض المهمة ، أو ما كان قبلها إلا بشروط معينة عديدة (١) .

(١) D'Alaux, Revue des deux Mondes, Juillet 1865, p. 146

فاذن كان لداود هذه المزية وهي أنه ما كان يعرف شيئاً عن القضية اللبنانية، وبالتالي فليس له تلقاءها أى رأى مسبق. فاذا قرنا ذلك مع غرائز التنظيم والمهارة الطبيعية المعروفة عن ملته، والنزاهة الشخصية الفائقة اتضح لنا مدى التوفيق الذى أصاب فرنسا والدولة العثمانية فى العثور على هذا الرجل المقتدر الذى تنتظره مهمة من أشق المهمات وأعقدها بعد أن طوحت فاجعة عام ١٨٦٠ بجميع ما بقى من تقاليد الادارة الحكومية والاقطاعية فى شتى نواحيها، ووجب إرساء النظام الجديد بما يتطلب من الدقة واللباقة وسعة الأفق والادارة الحازمة.

وصل داود باشا إلى بيروت أوائل يوليو ١٨٦١، واحتفى به فؤاد باشا حفلة فائقة، وقدمه إلى مندوبى الدول ثم سلمه فرمان تعيينه فى حفل كبير جرى فى ضواحي بيروت، نفحه فؤاد باشا فى أثناء حفنة من تراب الجبل تفاؤلاً: ثم رافقه إلى دير القمر مقره الرسمى حيث استقبل المتصرف زعماء البلاد ووجهاها، ومضى يصرف الأمور، ويتعرف إلى رؤساء الطوائف ويتبادل معهم الرأى فى مصلحة الجبل وأبنائه.

وفى الثلاثين من يولية أصدر مرسوماً أذاعه على أهالى الجبل ونبه فيه أنه إلى ان يصير وضع النظمات السنوية موضع الاجراء يقتضى أن يلزم كل حده وأدبه مشغولاً فى شغله وعمله ولا يتجاسر على أدنى حال ردى.. (١)

كيف استقبلت طوائف الجبل داود باشا؟ الحق أن المتصرف لمس ريبة وبرودة فى جميع الأوساط الجبلية بادية الأمر وبخاصة لدى الموارد؛ فالروم بفرعهم الأرثوذكس والكاثوليك مثلاً برغم أنهم أصبحوا على قدم المساواة مع الغالبية المارونية التى يكرهونها، ومع الطائفة الدرزية، بحيث تحقق حلمهم المفضل إذ أصبح لهم ما للموارنة وما للدروز من أصوات

(١) أسدرستم: مذكرات ألقاها على طلبة قسم التاريخ فى الجامعة اللبنانية، ص ٢١
نقلا عن الأصل المحفوظ فى المتحف الوطنى اللبنانى.

فى مجلس الادارة ومجلس القضاء الأعلى. ولكن لا يجب أن يغيب عن البال أن هؤلاء الروم كانوا هم الذين حلت بهم نكبات الأحداث المؤسفة للمناضيه (فى دمشق ووادى التيم وزحلة ودير القمر)، وهم المهددون خاصة بتأجيل دفع التعويض لهم. ولذلك فالروم لم يروا فى هذا الباشا المسيحى الذى يلبس بزة الباشوات العثمانيين «اللعيقة»، أكثر من موظف عثمانى ينتمى للأمة الأرمنية المناوئه لهم، والتى يوجد منها بعض المستشارين لدى الباب العالى ممن يوغرون صدره على الروم، أو بمن كانوا صنائع فؤاد باشا أو مصدر وحيه فى «مناورات البغيضة». وقد يصح أن يخافهم هذه كان لها ما يبررها فان نظامات ١٨٦١ بانتظار تشكيل قوة من الأهالى لم يحدد موعدها ولا مواردها، كما سنرى، أو كلت أمر المحافظه على أمن طريق بيروت - دمشق وصيدا - طرابلس، أى جبل لبنان طولا وعرضاً إلى الجيوش العثمانية.

أما الدروز فقد كان يحملهم أكثر من دافع على مسيرة داود باشا: فقد كان من آثار الحرب الأهلية أن تباعدوا عن المسيحيين، وكان ماربحو أن ألغى نظامهم الاقطاعى القوى الذى كانوا مدينين له ليس باستقلالهم تجاه الأستانة فحسب، بل أيضاً بمرکزهم الاجتماعى والعسكرى المرموق فى الجبل. وماربحو سياسياً هو أنهم أصبحوا سدس قومية مقسمة لأرأس لها، بينما كان منوطاً بهم وحدهم أن يبقوا دون منازع نصف القومية الحقيقية. خرج الدروز من المعمة وقد ضعفوا وشرد زعمائهم ومات بعضهم فى المنفى، وفقدوا قائمقاميتهم ووضعوا تحت سلطه حاكم مسيحى (١) وخسروا تفوقهم على مسيحى الجبل برغم قلتهم العددية بالنسبة للمسيحيين عموماً. وزاد فى حق الدروز الخفى ما كان من بروز الشخصيه السياسيه لسكل من طائفتى الروم تتمتعان بنفس حقوق الموارد وحقوقهم، بل إن هاتين الطائفتين لو اتفقتا، لمارستا نفوذاً سياسياً وقضائياً يعادل ضعف

(١) Beyrouth, T. 14, Rappori No. 61 du 2 Mai. 1863, F. 324.

نفوذ « أسيادهم » القداحي ، أو ثلاثه أضعافه إذا اتفق الروم مع الموارنة . وفي مقابل ذلك هل كان باستطاعه الدروز أن يأتلفوا مع المسلمين والمتاولة لموازنة النفوذ المسيحي ؟ يبدو أن الدروز ما كانوا قادرين على ذلك ، لا لأنه لا يوجد حدود مشتركة بين مناطق هذه العناصر غير المسيحية بحيث لا تربطهم مصلحة فحسب ، وإنما لأن مصلحة المسلمين والمتاولة كانت تقضى بأن يعيشوا بوئام وسلام مع المسيحيين الذين يحيطون بهم في الجبل .

إن رسوخ قدم الطائفية في سياسة لبنان يعود إلى هذه الفترة من تاريخ الجبل ، حين أوجد الباب العالي والدول التشيل الطائفي في مجلس الإدارة والمحاكمة ، فساعدوا على تمزيق وحدة اللبنانيين وتفكيكهم بجعل المنازعات الطائفية تشمل شتى نواحي الحياة اليومية المدنية . وبديهي أن ترسيخ المبدأ الطائفي وإرساء جذوره قانونا ما كان في مصلحة الدروز ، بل كان سببا جديدا لتفهمهم وتدنى مكانتهم بعد إسقاط امتيازاتهم الإقطاعية التي أوقعت بهم ضربة قاصمة لن يقوموا منها ^(١) . حتى تخلصهم من العقاب بفرار ألفين منهم إلى حوران كان يرتد عليهم ، بالسوء ؛ فقد فهم الدروز مزايا الحماية التي كان يضيفها عليهم فؤاد باشا خلال العشرة شهور الأخيرة ، فعرفوا أنها بمقدار حرصها عليهم لتحول دون اتفاقهم مع المسيحيين ، كانت أميل إلى غض الطرف عن تصفية ترتدي ثوب الثأر والانتقام . وفؤاد باشا على الأغلب ، حرص على ألا يستدعي الفارين إلى حوران ، بل كان يكتفي بتعقيهم عند الحاجة ليعيدهم حذرين خير راغبين في العودة ، وذلك حرصا منه على سياسة الميزان التي كان يعرقلها الدروز دوماً بقوتهم التقليدية في الجبل .

وهنا كان من حق الدروز أن ينظروا إلى داود باشا بتوجس ، بل

Beyrouth, T. 20. Rapport No. 16 du 3 Fév. 1876, F. 287. (١)

وبفزع إذ لم يكن سوى مسيحي مسير ومالء ممن تعج بهم دوائر الاستانة ، لأنه يحول دون اتفاق الدروز والمسيحيين لينفذ تحت ستار عصية دينية كاذبة — أي بدون مسؤولية ملبوسة على حكومته — ما يصح أن يكون خطة الاستانة للقضاء على محوري القوة الجبلية ، وهي سحق « الذابح » بواسطة المعتدى عليهم الذين يبقون بفضل انتصارهم وحده تحت رحمة الباب العالي . وسواء كانت نظرهم هذه صادقة أم لا ، فيبدو أن مهاجرة الدروز من لبنان إلى حوران بدأت منذ قدوم الفرنسيين إلى الجبل ، وبخاصة حين أصبح لبنان المختلط تحت رحمة الحاميات العثمانية ، ووضع نظام الجبل موضع التنفيذ ^(١) .

وهكذا ، وراء مظاهر التعاضد الجبري بين الدروز وبين العثمانيين ، ويمقتضى مسامرة الأولين للآخرين ، وجد الدروز أسباب خيبة أكثر من من المسيحيين في نظامات ١٨٦١ ، وأسباب قلق مثلهم .

ولا حاجة إلى القول بأن استياء الموارنة كان يؤججه مساواتهم وهم الغالبية بأقل الطوائف الجبلية عددا ، بينما كان لهم في الماضي أكبر القامقاميتين . كما كان يحفز الثأر الذي يتردد في صدورهم موجدة على الدروز الفارين إلى حوران والذين يهددون بمتابعة النضال ، وتأجيل دفع التعويضات التي كان من شأنها أن تخفف من حدة العداوة بينهم وبين الدروز ، وتصلح من شأن المنكوبين منهم ، وتساعد على إعادة الحياة الطبيعية والتجارية والصناعية إلى الجبل .

* * *

وبكلمة ، فقد كان الاستياء عاما لدى قدوم أول المتصرفين المسيحيين العثمانيين إلى الجبل ، وليت الأمر اقتصر على هذا البرود ، وذلك التوجس الذي استقبل به داود باشا ، لأن أمر ذلك سهل ، يتكفل

الزمن بإصلاحه ، ولكن المصاعب الجديدة التي كان عليه أن يجابهها كانت تمكن أيضاً في نفس المنظمات التي أتى ليطبقها . فقد جاء المتصرف ولم يكن مسلحاً بوسائل العمل الطبيعية المعتادة لجعل كلمته مسموعة تكفل تنفيذ النظم الجديدة ، وإنما جاء مفتقراً إلى المبادرة اللازمة في كل عمل إنشائي ، والنفوس الشائرة الحذرة رقبه بعضها بصفته مسيحياً ، وبعضها بصفته موظفاً عثمانياً غريباً عن الجبل . على حين وضعت المنظمات في يد المعارضة الأهلية سلاحاً ماضياً . إن إقرار توزيع ومراقبة الواردات والنفقات كان من صلاحية المجلس الإداري المركزي والمجالس الإدارية في المديرية (الأفضية) وهي المكلفة بمطالبة المسكفين ، كان أعضاؤها وبالتالي ، سيحكمون من قبل رؤساء طوائفهم الخاصة .

فالضريبة ، والعقوبة الجزائية اللتان هما من أبرز سلطات الحاكم بقية تحت رحمة الساطرة الأكليركية سيفاً مسلطاً على رقبة المتصرف . ناهيك عما يوجد من الخصومة التقليدية بين السلطتين الدينية والدينية التي تكسبها شكاوى كل طائفة حدة فعالة ، وعن تعاضد نفوذ رؤساء الطوائف الذين أصبحوا بعد إلغاء المراكز الإقطاعية ، وفي غياب سلطة أميرية موطنية ، يمثلون المصالح العامة والخاصة في الجبل . ولم يكن لدى داود باشا وسائل كافية لمجابهة المزاغم الكنسية بمتطلبات إدارته العصرية في جبل تنسق الديانة مصالحه الخاصة والعامة أكثر من أي بلد آخر . إن وكيل رئاسة مجلس الإدارة المركزي نفسه وهو ماروني ، اعترف مرة بهذه الحقيقة حينما أسر مدرب الجندرية الفرنسي بأن الأكليروس الماروني خاصة هو الذي يمكنه أن يخفض جناح داود باشا ، وبأن القوة الوحيدة لدى المواردية متجسدة في الأكليروس ... أن أرسنقراطيتنا لا شيء مطلقاً ... (١) . فإذا أضفنا إلى ذلك أن المواردية كانوا يعتبرون كل من لا ينسب إلى طائفتهم

عدوا لهم (١) ، يتضح لنا مدى القوة التي يقبض عليها الأكليروس الماروني الذي لن يأوا جهداً في مقاومة حكم داود باشا . ومهما طاب للأكليروس أن يقاوم سلطه المتصرف « التركي » ، فالناس لن يروا في ذلك تجاوزاً على السلطه المدنية ، بل ثاراً مشروعاً من السلطه المدنية الحقيقية . ومن التدخل « الأجنبي »

ليس هذا فحسب ، بل إن تطبيق النظام الإداري الجديد من جانب المتصرف كان يحمل في حد ذاته بذور معارضة متعددة الوجوه إن لم يبادر المتصرف لاتباع سياسة توازن بارع بين وكلاء الطوائف الستة الذين أقامتهم المنظمات إلى جانب الحاكم معينين من قبل رؤساء طوائفهم ، دون أن يكون لهم صلاحية محدده . ولا حاجة إلى القول أن هؤلاء الوكلاء قد يلجأون لاثبات وجودهم وجدواهم لانتهاز كل الفرص التي تولد الاشكال والتعقيد ، وهذه الفرص كانت توجد بالثبات بفعل المساواة التي فرضتها المنظمات بين ست طوائف غير متساوية . من الطبيعي أن تتسابق هذه الطوائف صغیرها ، وكبيرها ، لعرقلة الإدارة المتصرفية عن قصد أو غير قصد . هؤلاء ليشبوا أهميتهم المغمورة ، وأولئك ليحربوا ممارسة حقوقهم الجديدة . صحيح أن بين يدي المتصرف سلاحاً يفصل معارضة الوكلاء له ويشيع الفرقة والانقسام بين سكان الجبل عن طريق سياسة فرق تسد ، ولكن استعمال هذا السلاح ما كان يتفق مع عمل الحكومة المنظم . فتقريب المواردية الذين تحميمهم فرنسا دون الدروز سيغضب هؤلاء وحاميتهم انكلترة (٢) ، وبالعكس . والسعي لاجتذاب الطائفتين معا بأن يعاد لهم عملياً المركز الممتاز التقليدي الذي حرمتهم منه المنظمات ، كان معناه إغضاب الأقليات الطائفية الأربع التي تخصصها المنظمات بحسناتها ، وبالتالي استعداد ثمانية أصوات من أصل اثني عشر في المجلس الإداري المركزي . وبالمقابل فمسيرة هذه الأقليات بتطبيق المنظمات حرفياً معناه

(١) Beyrouth T. 16, Rapport No. 29 du 29 Jan. 1865 confidentielle, F. 159.

(٢) Compte rendu de la mission militaire détachée au Liban (Oct. 1865), F. 100.

تغذية استياء خمسة أسداس سكان الجبل . فكان على داود بشا إذن ، الدخول في صراع إما مع الأكثرية التي تقرر الضريبة بأصواتها ، وإما مع الأكثرية التي تدفع هذه الضريبة .

يبد أن أهم تناقض محتوم كانت تحتويه المنظمات هو ما يتعلق بمسألة الضرائب التي يتوقف عليها سير الإدارة المنظم ، ومسألة تشكيل الجندرية الأهلية التي ستكون أداة للمتصرف لفرض نظمه الإدارية وجباية الأموال الأميرية وتوطيد الأمن والراحة في الجبل .

وقدر الخبراء نفقات الإدارة الجديدة التي كانت في طريق الانشاء بحد أدنى قدره أحد عشر ألف كيس ، في حين أبقى المادة (١٦) من المنظمات ضريبة الجبل على ما كانت عليه سابقا أي (٣٥٠٠) كيس مع النص على امكان مضاعفتها حين تسمح الظروف ، على أن يسد الباب العالي العجز في النفقات إذا ثبت أن مجموع الضرائب لا يكفي لسدها . ويجب على الباحث أن يشير إلى الأحوال الاقتصادية السيئة التي وجدت فيها معظم أنحاء الجبل نتيجة الأحداث المؤسفة ، مما كان يجعل أى مطالبة بالضرائب بله زيادتها ومضاعفتها ، أمرا ينطوى على كثير من الخطورة كما سيثبت ذلك بالفعل . كان لابد من مضاعفة الضرائب لاقامة بناء الإدارة الجديدة التي رسمت مخططاتها الدول والباب العالي ، ولكن هل يقبل اللبنانيون بذلك جزاء على النكبات التي نزلت على رؤوسهم ، والتي يعزونها ، خطأ كان ذلك أم صوابا ، إلى تحريك الترك ودسائسهم ، في وقت يطالب الأهالي فيه بدفع التعويضات إليهم ؟

أجل لقد قضت المنظمات بالغاء الحوالة (١) كوسيلة من وسائل التنفيذ كما قضت بمسح الارض المزروعة (المادة ١٧) . صحيح أن التدبير الأول رفع ظالمات كبيرة ، بيد أنه عطل الادارة الفعالة التي كان المكلفون

(١) هم شبه الجند ونحوهم ، كانوا « يتحولون » بأمر الحاكم إلى منازل المكلفين المتأخرين عن دفع الضرائب ويثقلون كاهلهم بالنفقات ولا يزالون منازلهم حتى يضطر وهم للدفع .

معتادين عليها لدفع ما عليهم من ضرائب ؛ وسيشكو مدير كسروان الامير مجيد شهاب نفسه من ذلك . والتدبير الثاني الذي يتطلب وقتا طويلا كان بمثابة إثبات فساد طريقة توزيع الضرائب قديما ، ولكنه أعطى للمكلفين الصغار ، بانتظار تنفيذه ، حجة التعلل بأضرار كبيرة في سبيل رفض الضريبة . وسرى أن مسألة الضرائب في الجبل قد تركت الفلاحين ، في الشمال خاصة ، يتدمرون ويرفعون عقيرتهم بالشكوى ، وقد استثمرت المعارضة ذلك لتنشط في مقاومة المتصرف مقاومة صلبة كادت أن تودي بالنظام الذي جهد داود باشا في تأسيسه .

والحق أن عمليات مسح الارض وتوزيع الضرائب في الجبل كانت أكثر من مرة مصدر سخط ونقمة الأهالي على السلطات الحاكمة ؛ بل إنها في نظر الباحث ، تنطوى على بذور الجدل الطويل والمشاحنات الحارة المقبلة بين المعارضة والمتصرف . ومعلوم أن ثورة الجبل بالادارة المصرية وظهيرها الأمير بشير الثاني الشهابي كان أهم حوافرها ثقل الضرائب وفداحتها .

ونصل هنا إلى نقطة مهمة جدا . كيف يمكن ، والحالة على ما وصفنا ، تشكيل قوة أهلية في الجبل تحل محل القوات النظامية العثمانية ، بدون ضريبة ولا مال ؟ وكيف يمكن — بالمقابل — تأمين جمع الضريبة دون الاعتماد على قوة تنفيذية مسلحة ؟ !

إذا كان الجواب : استخدام القوات العثمانية التي وضعت تحت تصرف داود باشا ريشما تشكل الجندرية الأهلية ، نتساءل ما إذا كان المتصرف . وهو الموظف العثماني ، يقدم على تشكيل الجندرية ذات التكاليف الباهظة ، ويبطل حجة الباب العالي في تأجيل استدعاء فرقه العسكرية من المناطق المختلطة . وإذا توفرت لديه النية الحسنة فكيف يمكنه أن يجمع الضريبة ؟ قد يقال باستخدام الفرق العثمانية . ولكن هل يرضى الموارنة المتمركزون في كسروان ، معقل البطريك وموئل المارونية باستخدام الجنود العثمانيين

لإرغام الأهالي على دفع ما عليهم ؟ أو ليس بين أيديهم من مواد النظام الإداري الجديد ما ينفي عن الضرائب شرعيتها فيما لو ظهرت أية كتيبة عثمانية في كسروان وشمال الجبل المنيع الذي تكفي شرارة لاشتعاله ؟ يبدو للباحث وكأن النظامات جعلت استخدام الجنود العثمانيين أمرا لا مناص منه ، ولكن سنرى أن داود باشا برغم كل ذلك تجنب طويلا استخدام هؤلاء الجنود ببراعة تدعو إلى الإعجاب ، حرصا على ثقة الأهالي به ؛ إذ كان يعلم أنه ما من تدبير يثير انزعاج الموارنة والمسيحيين وتدمرهم ، كاستدعاء الفرق العثمانية الاحتلالية . ومن تناقض النظامات أيضا أنها لم تأخذ بنظام الأكرية السكانية في التنظيم التثيلي والقضائي وإنما استبعدته . غير أنها فيما يتعلق بالإدارة نفسها قبلت به . ذلك أن مديري الأقضية الذين كان المتصرف يستند إلى رأيهم لتعيين مديري النواحي ، كان يجب أن ينتخبهم من الطائفة المتفوقة في المنطقة إما في العدد أو في الأملاك . ونتج من ذلك أن المسيحيين في مديرية الشوف وإن كانوا العنصر المسيطر عددا وأملاكا ، ولكنهم بسبب انقسامهم إلى طوائف ثلاث أضاعوا من يدهم السلطة التنفيذية لصالح الدروز الذين يتفوقون من الوجهتين المذكورتين على كل من الطوائف الثلاث . فاذا علمنا بأن إقليم الشوف كان مسرحا هاما لحوادث ١٨٦٠ لموقع دير القمر فيه ، وأن الدروز سيكونون المحافظين على الأمن والحقوق فيه ، اتضح لنا مدى التناقض المحتوم في نظامات ١٨٦١ . لأن إدارة كهذه كان لابد وأن تولد الاحتكاك اليومي والفتن بين الطائفتين المتعاونتين ، وبخاصة في دير القمر التي جعلتها النظامات عاصمة بغية تجديد بنائها وإسكانها .

نخلص من سرد هذا كله إلى القول بأن الباب العالي كان يملك أداة ضغط بالغة الخطورة تسهم في دفع المتصرف دفعا نحو الدولة العثمانية ، بصرف النظر عن الضغط الذي يمكن أن تمارسه الآستانة في التعيين والصرف ، وفي موضوع المساعدة المالية التي ستوقف دفعها أكثر من مرة لتثبيت

وجودها وتلزم المتصرف بالرجوع إلى « الحظيرة » فهل رضخ داود باشا لحكم هذا التناقض ؟ كلا !

إن لداود باشا الفضل في أنه لم يلبس أملك هذا السلاح الجبار الذي كان بيد الآستانة . كان من المهارة والجرأة بحيث استغنى — على مسؤوليته — عن استخدام الجنود العثمانيين ، وكان من المقدرة والكفاية بحيث أوجد وسائل عارضة للتحكم في الصعوبات نفسها التي كانت تحيط به ، وللتخلص من أسوأ عيوب النظامات موقتا ريشما يتاح له اكتشاف نظام أفضل يحل محل النظام الحالي الذي فرضت الدول وضعه موضع التجربة لمدة ثلاثة أعوام .

كيف تمكن داود باشا من تذليل الصعوبات ؟

في الحق ، كانت الظروف التي استلم فيها المتصرف الأول زمام الأمر في جبل لبنان خطيرة ومضطربة جدا تثبط عزائم أقوى الرجال . اضطر داود باشا عند مدخل دير القمر أن يفتح لنفسه طريقا بين صفيين متحركين من العظام البشرية التي كانت نساء الضحايا وأمهاتهم ترفعها في الهواء من حوله . وقد أوحى استعادة ذكرى المذبحة هذه بغتة رؤية بعض الدروز الذين انضموا إلى الموكب الرسمي في الطريق ، والاعتقاد بأن جميع الدروز دون استثناء سيتمكنون منذ الآن وتحت ستار العمل مع الإدارة المركزية ، من الدخول بحرية وبأعداد كبيرة إلى هذه المدينة المنكوبة . وزاد في سخط الأهالي — على ما يخبرنا غوستاف دالو أمين سر داود باشا — إبلاغهم في اليوم التالي بأن عليهم لا القبول بذهاب الدروز وقدمهم فحسب ، بل القبول بمدير درزي بسبب انقسامهم إلى ثلاث طوائف . فكان هذا الإبلاغ بمثابة صب الزيت فوق النار . وداود ، كان مضطرا لذلك بحكم النظامات ، فما إن سمع أهالي دير القمر بخبر المدير الدرزي حتى تجمهروا في ساحة السرايا وارتفعت أصواتهم تطالب بحاكم تركي — كالعادة

وبأنهم لا يقبلون مهما كلف الأمر لا سلطة الدروز ولا وجودهم^(١). وطبعاً أن استئثار الطوائف المسيحية في دير القمر وتحريك حقدتها لن يقتصر شره على المدينة فحسب ، بل سيعم الجبل كله ، كما أن ذلك نفسه سيكون بمثابة استئثار لأهواء الدروز أيضاً الذين كانوا يرقبون بقلق أول عمل يقوم به المتصرف ليجمعوا منه مناجاً لسلوكهم . وقبل أن يتمكن المتصرف من إزالة سوء التفاهم فربما اضطر أن يجابه تحالفاً مسيحياً ، وحرراً أهلية جديدة .

أكان من الممكن الوقوف على الحياد في هذا الخلاف ؟ ! الحياد حل غير عملي في هذا الظرف ، والمانع هو زعة النار التي تنطوى عليها صدور المسيحيين ضد الدروز . فقد يلتقي الأولون بالآخرين فهل سيقاومون كلهم تجربة انتهاز الظرف أو إيجاده عند الحاجة للتخلص من دين الدم بقتل الدائن ؟ !

ومن يعرف طبيعة جبل لبنان ، ويعين النظر في تقاليد أهله وعاداتهم الاجتماعية يدرك أن أبسط نبأ بحدوث مقتلة جديدة في دير القمر سينتقل خبرها بواسطة ذلك « التلغراف » الصوتي الذي ينقل حذاء ونداء الخطر والحرب . وقبل أن تعرف التفاصيل يتدافع الناس للتقتيل قبل أن يقتلهم غيرهم . وبصرف النظر عن أن داود باشا رغبة منه في رفع المسؤولية عن نفسه يتعرض لازدياد وطأتها ، فوجه الحتمية في الوضع هو أن حياد المتصرف يكون بمثابة استئثار للعداء المتبادل وللحذر المشترك بين المسيحيين والدروز ، وحوادث السنين الخمس عشرة السابقة دليل على ذلك . إن حياد المتصرف كان مما يغري بالتطاحن لدى أول سائحة .

وبكلمة ، فإن الأخذ بجرفية نظمات ١٨٦١ في تأسيس المصالح المختلفة في دير القمر كان يمكن أن يؤدي إلى كوارث جديدة ، ولذلك لجأ داود باشا

إلى تعديل بعض فقرات هذه النظمات على مسؤوليته ، فوافق مبدئياً على عدم السماح لأي درزي بدخول دير القمر ، وأمر بإخراج الدروز من هذه المدينة وإبعادهم من ثم عن المصالح العامة وعن الحكم . وسيظل الحال على ذلك حتى الربع الأخير من عام ١٨٦٣^(١). وقد اضطر داود باشا لهذا مكرها لأن حقد المسيحيين على الدروز كان عميقاً بحيث أن سكنهم سوية كان ضرباً من المستحيل . ثم فصل المتصرف دير القمر عن قضاء الشوف فأصبحت مديرية خاصة يحكمها مدير تابع له مباشرة وسلمت إدارتها لأرمي من بطائنه لاجتناب صراع الطوائف المسيحية الثلاث على إدارتها . وبذلك أراضى المسيحيين ولكن حرمت دير القمر من كونها عاصمة الجبل ، ومقر المتصرف ، ولإدارة المركزية . ولذا كان لا بد أن ينقل مقر الحكومة إلى قصر بيت الدين الذي كانت تملكه أرملة الأمير بشير الثاني الشهابي .

إن تجاوز حرقية النظمات ثلاث مرات الذي دشّن به داود باشا إدارة الجبل ، بسط الوضع كله ؛ فقد اتضح للمسيحيين أنه كان بإمكان المتصرف أن يعقد ذراعيه فوق صدره ويتوارى خلف نص الدستور الجديد (نظمات) . ولكن بتجاوز الدستور على مسؤوليته حتى لا يتأزم وضع يؤدي بصورة طبيعية إلى اشتعال الحرب الأهلية من جديد ، وجعل تدخل الجيوش العثمانية أمراً لا محيص عنه ، قطع علاقاته مع تقليد العملاء العثمانيين السابقين له . وفي جزين ، المسرح الثاني للمذابح ، طبق داود باشا الدستور بنفس الروح التي جعلته يخالفه في دير القمر ، أي في معنى التعويض والتوفيق . ذلك أنه لما كان سكان هذه المديرية كلهم تقريباً من المسيحيين ، في حين كان يملك الدروز أكتيرة الأراضي ، فقد كان داود باشا يستطيع أن يختار قائمقام المديرية من أحد هذين العنصرين دون تمييز ، ولكنه عين مارونيا . وفي نفس الوقت ولكيلا يغذي استياء الدروز ، وتعويضاً لهم عن سلخ دير القمر غير الشرعي وهي

تقع في وسط أملاكم بإقليم الشوف ، أوجد لمصلحتهم جهازاً جديداً ،
فعين موظفين درزيين ليثلاً بصورة استثنائية مصالح المديرية العقارية
ويدافع عنها في مجلس الإدارة والقضاء^(١) .

أما بالنسبة للثأر ، فقد أعلن عن تصميمه في الضرب على يد من تسول
له نفسه الأخذ بالثأر ، وأكد للدروز أن الماضي بالنسبة له ليس أبعد من
يوم تعيينه . وليس الأهليون من مختلف الطوائف عدالة داود باشا ونزاهته
واعتداله وكرمه فبدأوا يميلون إليه ، وشعروا أن حاكمهم يود أن يجنّبهم
شروع الاحتمال العثماني حتى ولو تعرض شخصه للخطر . فعند ما كان
يتجول في البلاد كان لا يصحبه سوى حرس ضئيل الأهمية من الفرسان
الجبليين ، في حين أن فقدان كل قوة محلية منظمة كان يعطيه حجة لكي
يسير وراء الفرق العثمانية في الأقضية التي لم تدخلها بعد ، أو « ينساها » في
الطريق عند الحاجة . فلما رأى الناس أنه يستغنى عن القوة النظامية
العثمانية حتى حين كان ذلك يعرض حياته للخطر في كسروان مثلاً كما سنرى ،
حين جابه ثورة حقيقية ، وفي زحلة حيث أثبت سلطته وسط حركة شعبية
وفتنة ، كل ذلك جعل الشكوك والريب التي تعرض لها داود عند وصوله
تضمحل تدريجياً أمام دلائل الثقة والصدق هذه . ولم تمض ثلاثة أو أربعة
شهور حتى اطمأن مسيحيو المناطق المختلطة إليه ، ولم يكن الدروز أقل رضى
عن داود من المسيحيين ، فقد أمكنهم أن يستنتجوا من التنازل الذي سلم به
في دير القمر لكي يخمد الأحقاد ، أنه إذا اعترف بصحة شكايات المسيحيين
فهذا لا يعني أنه يقبل بحصول أعمال انتقامية من طرفهم . ولذلك لم يرفع
أى صوت درزى للاعتراض على منع دخول دير القمر ، واستطاع داود
أن يخرج من أكبر الصعوبات التي أوجدها النظام ، أى من قضية دير القمر .
ومن عجب أن يظهر التحول كاملاً في سلوك الدروز ، فيبادر المكلفون

منهم ، والذين لم يدفعوا ضرائب قط منذ عهد الأمير الشهابي بشير ، يدفع
ما عليهم عند أول إشعار وجه إليهم

ماذا كان موقف اللجنة الدولية من مخالفة النظامات ؟

كانت اللجنة مازالت في بيروت لمراقبة ودرس تطبيق النظامات ترمق
الحكم الجديد بقلق ؛ واتقنه بعض أعضائها إلى مالدى الباب العالى من
إمكانات ضخمة لاستخدام النظامات لصالحه ، لذلك لم يكن الظرف
مناسباً لتنبية المنصرف الجديد إلى وجوب التقيد بنصوص النظام لأن ذلك
قد يؤدى إلى اشتعال المناطق المختلطة كلها في مدى أسبوع واحد .

أما فؤاد باشا فأصر أن يطبق عيذه ويتجاهل ما حدث . وربما أخذه
العجب من هذا الباشا الأرمنى الذى يستخدم كل لباقة لابعاد كل حجة
للتدخل العثماني ، ولعل المفوض العثماني سجل ذلك على داود باشا ،
واحتفظ لنفسه بحق تأديب هذا الموظف الأمين في فرصة هدوء قادمة .
ومع أنه يمكن الاعتذار عن تأخير دفع التعويضات إلى مستحقيها من
المسيحيين بما اشتهر عن فساد الادارة المالية العثمانية واضطرابها ،
ولكن تأجيل دفع التعويضات كان يترك الباب مفتوحاً أمام الطائفتين
المتعاديتين لتسوية حساب الدم والخراب بيد أن الثأر في الواقع ،
قد اختفى تماماً ، « وأن تلك المغارات السابقة كالقتل والمقاتلات واستيلاء
القوى على ملك الضعيف وعدم راحة الأهالي بأنواع مختلفة قد أضحت
لا أثراً ولا عين^(١) .

وإذن فقد أعيد الأمن إلى نصابه ، وأحل التنازول المسكان اللائق به
لدى هؤلاء الجبليين الذين ما كانوا يرون في العصيان إلا حالة من حالات

(١) مضبطة نمرة ١٦٢٨ في دفتر رقم (١) من قيود مجلس الإدارة الكبير المحفوظ في
المتحف الوطنى اللبناني . المضبطة « حاوية الرد عما تكلم به حورانال الجواب بحق حكومة
لبنان » . اعلاه يريد أن يقول (أثراً بعد عين) . (ص ٤٦٤ — ٤٦٥) .

الدفاع المشروع عن النفس ، حتى أن قرى كاملة كانت تقوم بمهام الجندرية لمساعدة السلطة لان الجندرية لم تكن مهمتها قد بدأت بعد و يروى لنا دالو أن أحدهم قطع الطرق المحترفين الذين كانت السلطة تفتش عنه منذ عدة شهور أحضره يوماً إلى داود باشا وفد من سكان قرية بسكنتا الذين تعقبوه على مسئوليتهم الخاصة ، وبسكنتا قرية فقيرة تائهة في آخر المنطقة المأهولة من جبل صنين . وقال الوفد أن صالح الجميع في تقديم يد المعونة للسلطة مادامت عادلة بين الجميع !^(١) ولا يمكن تقدير مدى هذا التقدم السريع نحو السمو بالحياة الشرعية إلا بمقارنة الحالة الجديدة مع الحالة التي كانت تسود في الجبل منذ ربع قرن . ففي عهد الأمير بشير شهاب لم يتجلى النظام إلا كتدبير قاس ودائم للتعسف والتجاوز والارهاق . وفي عهد القائمقاميتين ، كان القائمقام يتغاضى عن المساواة بين الرعية ، ويعفى أملاك المقاطعة من الضرائب^(٢) ، حتى قال الناس إنه يستحيل إيجاد نظام أسوأ ، فالأفضل تسليم العثمانيين هذا الاستقلال الزهيد الذي لا يؤسف عليه . وبعد إفلات الفلاحين على مشايخهم في كسروان أقامت العصابات نفسها مقام الحكومة بحيث إن الإدارة القضائية والمالية كانت تسير في وسط هذه الفوضى بما يفسد شعور الجماهير وبما يجعلها تشمئز وتنبأ على كل سلطة للقانون^(٣) . أما اليوم فقد باشر المتصرف بتطبيق مبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون بكل دقة . وكان له من موجبات النظامات خير معين : إلغاء الاقطاع ، وتسليم تحديد الضريبة وتوزيعها إلى مجالس مختلطة ، وجباية الضرائب لمصلحة الحكومة ، وجمع واستخدام القوة المسلحة لصالح الحكم الشرعي . وطبيعي أن يؤدي كل ذلك إلى نزع كل وسائل الضغط والإرهاب من الارستقراطية ، وإلى حرمانها من وسائل التلصص من العقاب .

(١) D'Alaux, Revue des deux Mondes, Mai 1866, p. 12.

(٢) مضطحة نمرة ١٦٢٣ ، دفتر رقم (١) ص ٤٦٢ .

(٣) أنظر كتاب المؤلف « أزمة الحكم في لبنان ١٨٤٢ - ١٨٦١ » دمشق ١٩٦٦ .

ولكن كيف استطاع داود باشا أن يقنع الأهالي بفوائد النظامات وهم الذين اختبروا قيمة الضمانات الأوربية والأنظمة الإدارية العثمانية خلال العشرين سنة الماضية؟ قام يتجول في البلاد ويتصل بمختلف الطوائف بواسطة مترجمين عرب لمعرفة الرغائب والحاجات . فكان حاذقاً جداً في الاصغاء إلى الشكايات ، والسؤال عن المطالب ، وتوزيع الاعانات على سكان البلديات البعيدة المنعزلة استمالة لهم ، وتسهيلاً لصعوبة قيادهم وإزالة لتشككهم وانكشافهم على أنفسهم . وكان يقوم أحياناً بدور القاضي ، ويحاول بشتى الوسائل إصلاح أخطاء الماضي ، واكتساب ولاء الناس للسلطة والقضاء بعد أن كان الشيخ الاقطاعي هو الحاكم بأمره ، بحيث كان يستطيع أن يعطل الشكوى التي تمس مصلحته أو تجرح رأيه ، أو يبقى الحكم الذي يصدر فيها دون تنفيذ . لقد جرب المتصرف أن يرضى الجميع ، فإذا صادف المارانة ظهر أمامهم وقد وضع على صدره صليماً أسقفياً كبيراً وكأنه يقدس مارمارون وكأنه فرنسي النزعة ، وإذا اجتمع بالدروز والمتاوله والسنيين انتسب إلى حكومة جلالة السلطان ، وقس على ذلك سلوكه مع بقية الطوائف ، مستخدماً في كل ذلك صلات المودة القائمة بينه وبين قناصل الدول حامية هذه الطائفة أو تلك في الجبل ، كي يدعو كل المستظلين بحمايته إلى طاعته والقبول به .^(١)

وعندما لمس كثير من الأهالي أن أعمال داود باشا لا تنسم بما عرفوا من السمات العثمانية التقليدية ، تجرأ البعض أخيراً وأقدموا على مقابلاته في بعض شأنهم . وهؤلاء أذاعوا بحماس ساذج ، أن الأمير والشيخ والتاجر والغني في حضرة داود باشا لا أسبقية لهم على الفلاح إلا إذا كانوا مسجلين في دفتر مقابلاته أولاً . وأن أكبر الشخصيات يمكن أن يصدر بحكمها حكم بناء على شكوى مبررة يقدمها فلاح ضدها . وأن الحصول على هذه « العجيبة » لا يكلف أي رشوة (بخشيش) ، وإن داود باشا من الغرابة في

(١) Beyrouth T. 15, Rapp. Anonyme du 15 Oct. 1863 F. 132

هذا الصدد بحيث كان يتمتع من المدعى الذى يشكره!! (١).

وعرف الباشا كيف يستفيد من هذه الشعبية الأولى ليظهر عدم تحيزه لأية جهة بإعادة املاك آل الخازن إليهم (٢)، الأمر الذى لم يصحبه أى اعتراض من قبل الفلاحين المعتدين. وسارعت الرؤوس الكبيرة التى كان يدعوها المتصرف فى كل شكوى عادلة إلى إعادة مال الغير، وفضلت النزول عند مقتضيات الأحكام رضاها وبدون ضجة. وكان الوجهاء جميعاً يتوقعون لإخفاء تهقيرهم بحصولهم من المتصرف على وظائف إدارية أو رتب عسكرية بما يعادل نوعاً الامتيازات التى خسروها. وهكذا لم يجد المتصرف عند الطبقة التى كانت يوماً عنوان المعارضة للحاكم، والتى كان بإمكانها أن تأخذ عليه مخالفته للقوانين فى أعماله الأولى، إلا مسافرين ذوى مصالح.

وعندما رأى جمهور الأهالى فى الجبل أن الشيخ الفلانى أو الأمير الفلانى المعروفين بتحدى أكثر المطالب شرعية، ينفذون ما عليهم لقاء دعوة بسيطة من المتصرف، استنتج أن هذا الأخير يتمتع بقوة يسكون من الجنون أن يقاومها «الصغار». وهكذا أصبحت الارستوقراطية الاقطاعية والمالية هى التى تعيد الجماهير إلى جادة القانون بينما كانت فى الماضى تفسد معناه فى الجماهير. ومن هنا كان ميل داود باشا إلى الارستقراطية، يعين من أمرائها قائماين ومديرين على الاقضية والنواحي، ويعتمد على نفوذ رجالاتها فى توطيد دعائم حكمه فى الجبل، ويسهل عليه التعامل معها بخلاف من سواها كما سنرى. إن أول أزمة نشبت فى

D'Alaux, op cit, p 19

(١)

Jouplain, p 491.

(٢)

وقد أمر المتصرف بأن لا يطالب آل الخازن بمال الميرى فوراً وإنما يطلب إليهم دفع الضرائب عن أرزاقهم تدريجياً «بداعى مصابهم والسنين الأولى قبل التصرفية وذلك عن سنوات ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧، أى (١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠) ميلادية) مضبطة عمرة ٢٧١٠ دفتر رقم (٢) س ٢٢٨.

الجبل ضد المتصرف كان سببها المباشر والظاهر طموح يوسف بك كرم واستيائه من توزيع مناصب الإدارة فى الاقاليم، وفشل المتصرف فى الوصول إلى تفاهم مع كرم. أما سببها غير المباشر والخفى فكان قضية الضريبة، التى كانت تمنح استياء خفياً فى الشمال والتى تسكن فيها سر شعبية كرم الكبيرة الذى فهم فى طموحه للحكم أن كسب قلوب أهالى الجبل يتطلب اقناعهم بالدفاع عن مصالحهم ضد تجاوز السلطة وأخطائها.

لم يتطلب تنظيم الضريبة عموماً مخالفة النظامات أو الدوران حول الصعوبات التى انطوى عليها تنظيم القضاء، فقد رأى المتصرف بحق أن نظام ١٨٦١ قد وضع من قبل دبلوماسيين لم يتعمقوا فى درس البيئة الاجتماعية الجبلية دراسة كافية، وإنما كانوا مسيرين غالباً بملاحظات نظرية، ولذلك فقد أجل المتصرف إنشاء محاكم الصلح التى كان ينبغى أن تقوم فى كل ناحية ولكل طائفة، إذ أدرك أنه يتعذر عليه العثور على ١٣٠ قاضياً مؤهلين خلقاً وكفاية لممارسة وظائفهم المهمة. وقد فضل داود باشا ألا يعين منهم أحداً، بدلاً من أن يختارهم اختياراً سيئاً ينتجم عنه بعث فوضى العشرين سنة الأخيرة فى القضاء على مدى واسع. ومعلوم أن قاضى الصلح كان يمكنه أن يحكم فى القضايا التى لا تتجاوز مبالغها ٥٠٠ قرشاً مما يجعله بسبب نظام الجبل الاقتصادى الراهن الحكم المطلق فى الخلافات والمنازعات الجبلية. واعتذر المتصرف عن هذه المخالفة الجديدة للنظامات بالحاجة إلى معلومات إحصائية لن تتوفر لديه إلا بعد الانتهاء من إحصاء النفوس.

أما بصدد تنظيم الضريبة وتوزيعها فلم يتدخل المتصرف فى أعمال مجلس الإدارة الذى ترك له أن ينظر فى أمرها، وقد أقر المجلس المذكور أن تجرى مساحة كل قضاء على حدة ثم يوزع المال الأميرى المرتب عليه مضاعفاً بالغاً ما بلغ، وذلك كتدبير مؤقت ريثما ينتهى من مسح أراضى جميع أقضية الجبل وحينئذ يعاد النظر فى توزيع الضرائب على الأراضى وعلى (م ٣ - لبنان)

الأعناق بما يتفق مع المساواة . ولما وجب السير على لوائح التوزيع السابقة ريثما يفرغ من مسح الأراضي ، أدرك داود أن هذا التدبير يخدم المحظوظين من أصحاب المراکز وأبناء العائلات على حساب عامة الشعب ، ولذلك فقد استبق الاعتراض وأعلن أن المبالغ الفائضة التي تدفع مسبقاً ستعتبر عند التوزيع النهائي كإقساط مسبقة من الدفعات اللاحقة . (١)

والحق أن مجلس الإدارة وافق في ٢٢ سبتمبر ١٨٦١ دون معارضة على ضريبة السبعة آلاف كيس ، أي على ضعف الرسوم القديمة والحد الأقصى الذي تسمح به النظمات ، لكي تكفي المصارفات ، ولكي يكون تحصيلها قسطين . فالأول يكون من الآن والثاني بعد ثلاثة أشهر لئلا تحصل

(١) جاء تبرير ذلك في قرار مجلس الإدارة الذي اتخذته للرد على جريدة الجوائب التي ذكرت أن بعض أهالي الجبل استرحوا توزيع مال أفضية الشوف وجزين والتمن ، على قدم المساواة ، ولكن المتصرف « لم يصنع لذلك بل أمر بتوزيع كل مال قسم على حدته . ومن ثم ترى الآن أن الذي يدفع في قضاء الشوف غرشين يدفع على مثل ذلك غرش في قضاء المثل وثلاث غروش في جزين مع أن قيمة المدفوع عليه واحد بحساب الدرهم المعتبر في المساحة .. » (مضبطة رقم ١٦٢٨ دفتر رقم (١) ص ٤٦٤ — ٤٦٥) وجاء في مضبطة المجلس أن مضاعفة المال المرتب على كل قضاء موقفاً تحت الحساب العمومي إنما كان « لوجوه منها قصد تطين أفكار الأهالي الذين يتوهمون عدم إتمام المساحة وتحملهم المصاريف بدون فائدة كما صار سابقاً . ومنها وجود أملاك في كل من القضاة كانت متروكة بدون أن يترتب عليها المال المبرى وغالبها خاصة أعيان الجبل .. ومنها تعذر القسمة الصحيحة قبل معرفة قدر المقسوم عليه كتعذر قسمة مال أميري الجبل قبل تجميع مساحة أملاكه وعدد نفوسه » . نفس المضبطة السابقة .

وقد ذكرت الجوائب أن لفت أحد أعضاء مجلس الإدارة (الماروني حسن عيد) نظر المتصرف إلى وجوب « إجراء قاعدة العدالة كان الجواب تعزيراً وشتماً وتهديداً بالعزل » ، ولما استجوب المجلس حسن عيد رسمياً ما إذا كان حدث مثل هذا بينه وبين المتصرف أجاب أن لا صحة لما ورد في الجوائب وضرب عيد مثلاً على تفاضي القائمين السابقين عن فرض الضريبة على أملاك الأمراء والمقاطعية . فقال : « .. إن قرية الشويفات التي غالب أملاكها للأمراء والمشايخ ولم تسكن أموالها قبل المساحة الحاضرة تبلغ إلا عشرين ألف غرش وثمانية وثمانمائة وأربعة وخمسون غرشاً والآن بلغت (١٠٨٨٣٥) غرشاً وبارتين .

وبالعكس قرية بمرية التي أهاليها من العموم وكان مالها (١٢٦٥٠) غرشاً ، وبعد إجراء المساحة توزع عليها (٣٨٨٢) غرشاً وأربعمائة بارات ... » .

مضبطة نمرة ١٦٢٣ ص ٤٦٢ .

المضايقة على الأهالي » (١) . وقد تم ذلك في جلسة حضرها دواود باشا ، وكان حضوره له مغزاه ، فعندما تقابلت الطوائف الست في المجلس لأول مرة ، لم تهتم بالنشاور والاتفاق بل بمراقبة بعضها ، وبعد إبداء رأيها الصريح وقد خشيت كل طائفة أن ترى نفسها وحيدة في مناقشة المتصرف طرائق الحكم ، وبالتالي من أن تجر على نفسها انتقاماً يدني مركزها لصالح الطوائف الأخرى ، ويحرمها من المراکز الرسمية الجديدة التي تتصرف بها السلطة التنفيذية . وربما فكر أعضاء المجلس أن قضم الميزانية يعني قضم مرتباتهم الخاصة . وتلقى المجلس وابلاً من طلبات تأجيل الدفع نظراً « للظرف الشاذ » ، فأوقف المجلس دفع الضريبة موقفاً عن ثبت له أنه غير قادر على الدفع ، ولكن المجلس رأى بعد ذلك « ألا يصير توقيف الطلب عن أحد مصاباً أو غير مصاب » (٢) . ومهما يكن الأمر فقد لوحظ تفاوت في اقبال الأفضية الجبلية على الدفع ، فبينما كان إقليم المثل الذي لم يتأثر بكرثة الستين يدفع الضريبة بصعوبة ، كانت مديرية الشوف وجزين تعطيان أحسن الأمثلة عن الإدارة الحسنة . ويبدو أن سبب ذلك أن الأهالي المتضررين عام ١٨٦٠ هم الذين تحملوا وطأة الحكم السابق ، فالضريبة بالنسبة إليهم خاصة ولو ضوعفت هي ربح صاف إذا جردت عما كان يرافقها من عسف وظلم في الماضي . والدروز أنفسهم كما ذكرنا لم يتأخروا حتى عن دفع قسم هام من « المتأخرات » (البقايا) . على أن اعتراضات حادة مقرونة بأكثر من مرة برفض الدفع قد أثارها الفلاحون في أنحاء كثيرة من الجبل ولكن لم يصعب على الحاكم اقناع المكلفين باستثناء كسروان والشمال بأن مايجب في البلاد فهو للبلاد . لأن الموظفين لم يعد لهم حجة بسبب ضبط رواتبهم من الموازنة لفرض رسوم يقبضونها على سبيل « الأتعاب » ، من الفقراء الذين لا يملكون الاعتراض والمقاومة كالأغنياء .

(١) مضبطة نمرة (٢) دفتر رقم (١) ص ٢ .

(٢) مضبطة نمرة (٩) ص ٣ ، أنظر طلبات التأجيل في ص ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ،

١٣ ، ١٤ ، ١٥ الخ ... في دفتر رقم (١) .

براية الأزمه — يوسف كرم وداود باشا

إن البناء الإداري الجديد الذي بدأ داود باشا بنشيدته لم ترسخ أسسه ويرتفع إلا بعد حدوث هزات عنيفة كادت أن تقلبه رأساً على عقب أكثر من مرة ، وكان سببها دوماً الصعاب التي ارتطمت بها الإدارة المتصرفية في كسروان وشمال الجبل ، أي في المنطقة التي يصلح كل فج من فجائها وشعابها الجبلية الوعرة للدفاع عنها . إن العطف والتقدير الذي لقيه داود باشا لدى سكان المناطق المختلطة ، ودلائل القبول التي استقبل بها في لبنان الجنوبي ، كان يقابلهما نفور وقلة اكتراث وبرود في الأوساط المارونية المتمركزة في كسروان ولبنان الشامي . ويبدو أن كسروان لم تقدر الإدارة الجديدة وترى حسنتها كما كان يراها أبناء الجنوب . إن نظامات ١٨٦١ التي كانت بالنسبة للعناصر المسيحية الثلاثة في المقاطعة الدرزية على تقيض نظام القائمقاميتين ، تقدمنا نسبياً لا يستهان به ، كانت بالنسبة للكتلة المارونية في الشمال مجرد تقهقر وسقوط . ثم إن ما حمل الأهالي « المختلطين » على الالتفاف حول حكومة داود باشا الإصلاحية لم يكن ذا شأن في كسروان حيث لم تكن فوضى النظام السابق باستثناء بعض الحالات المحلية ، كما يقول دالر (١) إلا عودة إلى نظام البلاد الطبيعي ، أي إلى اتحاد نصف إقطاعي ونصف بلدي يدخل الاعتدال إليه ، ويوجد الوحدة فيه تعاضد العنصر والطائفة ومركز البطركية المارونية التقليدي . وتكفي خفة الألم النسبية لتفسر عدم اكتراث سكان الشمال بالطبيب ، فإذا أضفنا إلى هذا وجود مرشحين قويين في هذه المنطقة تداول الناس اسمهما طويلاً بالحكم الجبل ، ووجود البطرك الماروني الأريب بولس مسعد الذي لم يرتبط بالمتصرف بروابط المودة منذ البداية ، تبين لنا أن الأزمه في شمالي لبنان وكسروان سوف تحتدم بشكل خطير لاسيما وأن الجميع كانوا يعلمون أن تعيين باشا مسيحي من خارج

الجبل إنما جاء على سبيل التجربة ولمدة ثلاث سنوات ، وأنه لابد من إعادة النظر عند انصرامها ، ومن هنا كان تصلبهم ونفورهم من مؤازرة داود باشا .

بدأت تباشير الأزمه منذ منتصف شهر أغسطس ، أي بعد مرور حوالي شهر واحد على استقرار المتصرف في مقر حكومته ، عندما كان يقوم باستشاراته لأجراء التعيينات في وظائف الحكومة الجديدة ومراكز الأفضية . وكان لابد أن يأخذ رأي البطرك الماروني في مثل هذا الموضوع الهام ، ولذا فإنه قدم إلى بيروت حيث تباحث مع فؤاد باشا ، ومنها أبحر إلى طرابلس على ظهر بارجة عثمانية وكان يرافقه طويبا عون وبطرس البستاني رئيساً أساقفة بيروت وصيدا ، فزار البطرك الماروني في مقره الصفي بالديمان وطلب إليه أن يرشده في انتقاء (قائمقامي) الأفضية الستة ، وتعيين أعضاء المجلس الإداري الكبير . فأجابته البطرك أن مهمته روحية لا تسمح له بالتدخل في السياسة . ثم رغب الباشا إلى البطرك أن يحض كرمأ على قبول وظيفة في حكومة الجبل ، فأبى البطرك الخروج عن حدود مهمته الروحية (١)

أما يوسف كرم الذي كانت تلذعه كرامته المهانة ، وتذكي نار حقه مطامعه المهذورة ، فكان يرى أن العثمانيين سيقضون على امتيازات الجبل تدريجياً ولنجحوا في تنفيذ النظامات . وكان في قرارة نفسه يرى أن نجاح المتصرف في مهمته قضاء على مستقبله السياسي وأطماعه في الحكم : فالمتصرف منافسه جاء ليسلبه « حقه » في الحكم ويحل محله ، ويرى في أوقات نفسه أنه إذا أخفق المتصرف في سنوات التجربة الثلاث اضطر السفراء إلى العودة إلى المشروع الفرنسي القاضي بتولية حاكم مواطن مسيحي في الجبل وأنه حينذاك يكون أكبر حظاً ممن سواء في هذا المنصب العالي .

(١) البشعلاني — المصدر السابق ، (رسالة الأميرال ده تينان إلى وزير الحربية الفرنسية بتاريخ ٢٩ و ١٥ أغسطس ١٨٦١) ص ٣٥٩ .

ولما حبطت مساعي داود في استمالة كرم أبحر فؤاد باشا إلى طرابلس وحلّ ضيفاً على كرم في إهدن (١٩ أغسطس) وزار البطريك وتبرع بخمسين ليرة عثمانية لكنيسة إهدن ، وأوعز إلى كرم أن يتوجه إلى دير القمر ، وأن يكون في خدمة داود باشا ، فقام كرم إلى دير القمر ، ورضى بأن يكون موظفاً في الحكومة الجديدة ، وإن أصر أنصاره والمعجبون به على القول بأنه قبل الوظيفة شريطة الاستعفاء منها بعد اكمال التنظيم (١).

ومهما يكن الأمر فقد عين يوسف كرم مديراً على قضاء جزين . وبعد أن أظهر رضاه بذلك وقبل هذه الوظيفة عاد فاستعفى منها ، وانصرف إلى بلده ، ولا يستبعد أن يكون استغفاؤه ناجماً عن أنه شق عليه تنصيب الأمير مجيد شهاب ، منافسه القديم مديراً على قضائي كسروان (٢). يؤيد ذلك ما كتبه ده تينان صديق كرم وأميرال الأسطول الفرنسي في شواطئ سورية إذ قال إن كرم « لم تخف عليه الغاية من انتدابه لحكومة جزين أصغر الأفضية حيث تقوم في سبيله صعوبات جمة » . وربما أدرك داود باشا بحصافته أن تسليم كرم إدارة منطقة قريبة من موطنه من شأنه أن أن يزيد قوته في الجبل ، ولذا عينه على جزين الواقعة في قلب المنطقة الدرزية . أما كرم فيقول إنه استقال من مديرية جزين عندما طلب إليه داود باشا أن لا يبقى لديه سوى عشرة فرسان (٣).

والباحث يرى مارواه المؤرخ المعاصر المطران يوسف الدبس رئيس أساقفة بيروت الماروني ، وصديق كرم الحميم ، من أن كرم أبقى قبول وظيفة لأنه يعلم أن سفراء الدول لم يقولوا بعد كلمتهم الأخيرة في تبعية حاكم جبل لبنان ، وأنه إذا فشل داود في أداء مهمته عاد السفراء إلى بحث

(١) المصدر السابق ، ٣٦١ :

(٢) مضبطة نمرة ٢٢٩٠ ، دفتر رقم (٢) ص ٧٧ قيود مجلس الإدارة الكبير .

(٣) Turquie, Requete et Mémoire justificatif adressés par Joseph Karam aux cinq commissaires Européens à Beyrouth, F. 379

هذه القضية من جديد . ولعمري أن شهادة الدبس شهادة حق لا ينقصها شيء من العدالة والضبط (١).

وهكذا رفض كرم عرض داود قيادة المليشيا أو مديرية جزين ، واستجاب لأحلامه في حكم الجبل التي أثارها في نفسه على الأرجح بعض الموظفين العثمانيين والعملاء الانكليز في بيروت ، وبعض ضباط الأسطول الفرنسي وبعض الفرنسيين (٢).

فعلى الرغم من تعاون المسيوييكلار مندوب فرنسا في اللجنة الدولية مع المتصرف وفقاً لأوامر وزير خارجيته ، فإن قنصل فرنسا في طرابلس المسيوي بلانش Blanche بقي يميل إلى كرم ويهتم به . وبقي الجنرال ديكر وقائد مشاة الحملة الفرنسية يعلق الآمال الكبيرة على شيخ إهدن ويرى في مقاصده مقاصد فرنسا في الشرق . وما انفك يسعى لربط كرم بالجمعية الفرنسية لحماية نصارى الشرق موجهاً فتح اعتماد لكرم حتى يتمكن من شراء الاسلحة والذخائر ليم طرد الاتراك من سوريا ولبنان وإلحاقهم في البحر عند سنوح الفرصة . وكان ديكر يرى أنه لا بد من تأليف رابطة مسيحية كبيرة في فرنسا « لرفع شأن الموارد وتحرير الأراضي المقدسة » (٣) . والصحافة الكاثوليكية في فرنسا كانت تدعم قضية كرم وتثير ضجة كبيرة حول اسمه حتى ولو أدى بها الأمر إلى تشويه الحقائق وتصديق الأكاذيب تحذوها الرغبة في التذليل على أن الحكومة الفرنسية لم تدافع كما ينبغي عن مصالح الكنائس في الشرق . وطبعاً أن يؤدي هذا التأيد الصحفي الحار إلى عدم توازن في تمسكير الزعيم الماروني الشاب وإلى نمو روح التذمر والسخط في الجماعة التي تلتفت حوله الذين تلقنوا وجوب الحذر من وكلاء فرنسا في الشرق

(١) يوسف الدبس « تاريخ سوريا » ، ج ٨ ، ص ٧٢٨ .

(٢) Beyrouth. T. 14, Rapport du 3 Jan. 1862, F. 23.

(٣) مذكرات أسد رستم ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

والتميز بين فرنسا المؤيدة له ، وبين حكومتها المعارضة له والتي لن تدوم في دست الحكم (١).

كيف برأت المؤرمة بين المتصرف وكرم ؟

لبث كرم في اهدن يناوىء الأمير مجيد شهاب منافسه القديم ومرشح الجنرال بوفور لإمارة الجبل . حاول أن يضع العراقيل في طريق إدارته ، وراح يتهمه بمخالفة الدستور الجديد وكتب إلى داود باشا يرجوه أن يحمل الأمير على احترام الدستور الجديد . وفي نفس الوقت حزب كرم وجوه منطقة الجبة وما جاورها في شمالي الجبل ، وجعلهم يكتبون له صكاً يوكلونه به عن أنفسهم بهذا الشأن ، وطرّدوا بعض أتباع الأمير ، ورفع كرم العرائض إلى مندوبي الدول ومعتمديها ، وشكا من قسوة الإدارة الجديدة واستبداد رجالها ، وطلب « الإنصاف والحماية » (٢) . واستيقظت الفتنة بين الروم والموارنة ، فهاج هؤلاء ، ورفع بعضهم عرائض الشكوى إلى مندوبي الدول ضد « استبداد المأمورين وجورهم » ، ورفعت نسخة منها إلى داود باشا (٣) . سارع داود باشا بالقدوم إلى جبيل في أوائل أكتوبر ليحول دون تدهور الحالة ، وفي نفس الوقت كتب إلى فؤاد باشا في دمشق يخبره بحوادث كسروان والكورة ، فأسرع هذا إلى بيروت نظراً للخاوف التي أبدتها اللجنة الدولية أيضاً ، في حين أسرع كرم فأوعز إلى الأهلين أن يرسلوا عن كل قرية واحداً أو اثنين من أعيانها لمواجهة المتصرف بصحبته .

(١) Turquie, Rapport No. 14 du 21 Janvier 1862 F. 23.

E T:

Turquie, Rapport No. 63 du 29 Avril 1862, F. 375.

(٢) مضبطة نمرة ٢٢٩٠ دفتر (٢) ص ٧٧ .

(٣) كتب كرم في مذكرته التفسيرية سابقة الذكر أن سبب الفتنة هر دسيسة رجل من صنائع خورشيد باشا ، ويتهم كرم الأمير حسن شهاب الماروني الأصل بأنه اعتنق الأرثوذكسية للحصول على حكم مقاطعة الكورة حيث يضطهد أهلها دون تمييز وسكت على تعدييات قام بها أحد خاصته ضد قرية مارونية طالها بالمال زورا وبهتانا ، واحتقر ديانة الموارنة ...

Mémoire Justificatif, op. cit., F. 384.

ولم يلبث أن قدم الشيخ عيد حاتم وكيل رئاسة مجلس الإدارة الماروني مع ترجمان المتصرف موفداً من الباشا ، فناوله كرم عريضة كان نظمها وفيها رغبة الأهالي في مواجهة دولته لإنهاء الخلافات . ومن ثم توجه كرم إلى بلدة البترون على رأس فريق من الوجهاء ، مع أن المتصرف كان قد نبه عليه بأن يحضر بجمهور لا يتجاوز عدد أفراد الحسين ، « وانضم » إلى موكب كرم في الطريق عدد غفير من الناس ، ما فتئوا يتزايدون حتى بلغ عددهم عند مداخل البترون الآلاف نفر (١).

بسط كرم للمتصرف شكاوى الأهالي ، وطلب عزل الأمير مجيد شهاب وأكد أن ما وقع من قلاقل في الشمال جاء عن يد بعض الأشقياء الذين لا تربطه صلة بهم . ولكن داود باشا رأى في تجمع الشماليين وتعرضهم لرجاله في البترون تحدياً لسلطته وتهديداً لحكومته فرفض اقتراح كرم . وأجاب أنه سينظر في الشكايات لدى وصوله إلى منطقة الكورة ، وأدرك كرم أن المتصرف تكدر من كثرة الجماهير التي صحبته ، فصرف القسم الأكبر منها واجتمع مع داود باشا ثانية وقال إنه لا ينبغي إلا إحقاق العدالة ، وأنه يرغب في حل جميع القضايا وفقاً لمبادئ العدالة . أجاب المتصرف أنه يرغب في رؤية الذين يشكون من الجور والظلم على حدة ! ووعد بأن يطبق القانون والعدل ، وينظر في الشكايات الموجهة ضد الأمير مجيد ، وأمر بحماية الأموال الأميرية .

وأبرق داود إلى فؤاد باشا أن كرم يهدده على رأس جمهور مسلح ، وأنه لابد من استدعائه إلى بيروت واستجوابه ، ففعل فؤاد باشا بأوصى به داود ، وأشار المسيو كرامبون سكرتير بيكلار على كرم بتلبية الدعوة ، وأعطاه تذكرة مرور باسم قنصل فرنسا تأميناً له ، وكان أعضاء اللجنة الدولية قد استنابوه عنهم في هذا الحادث ، واتجه كرم إلى بيروت مع بعض

(١) مضبطة نمرة ٢٢٩٠ نفس الصفحة وما بعدها .

رجاله ، وقبل أن يصلها زار الدارعة الفرنسية موغادور وقابل الأميرال غرانديير Grandière ، قائد القاعدة البحرية الفرنسية في سورية وخلفه ده تينان ، وحدثه بما جرى ، فعرض عليه الأول البقاء في الدارعة ، ولكن كرمأ يبدو أنه فضل التوجه إلى بيروت^(١) ، حيث أوعز إليه فؤاد باشا بوجوب الانقطاع عن العمل السياسي .

وحين تجمعت لدى داود باشا شكاوى صارخة عن اشتراك كرم في قلاقل الجبل ، طلب القبض عليه^(٢) .

أطلع فؤاد باشا اللجنة الدولية على الأمر ، وكان رأى الأكثرية أن يجرى تحقيق ، وللمجلس الجبل وحده صلاحية محاكمة كرم . ولكن داود باشا لاحظ أنه إذا أُحيلت إليه محاكمة كرم فسيكون في وضع الحاكم والمدعى معاً . وكان من الواجب إذن دعوة محكمة فوق العادة ، بيد أن التحقيق القضائي في هذا الظرف كان من شأنه أن يحدث ضجة كبيرة ، وأن يكون له نتائج مؤسفة تسيء إلى الهدوء العام في الجبل .

ارتأى بعض أعضاء اللجنة أن يبقى كرم دون محاكمة ، ورأى آخرون أن النفي يجب أن يسبقه تحقيق^(٣) ، وشرح داود باشا للمفوضين دوافع طلبه

(١) البشعلاني ، عن ديكر (ص ٣٧٢) .

(٢) يذكر البشعلاني أن المتصرف أنجه بعد مقابلة كرم إلى زغرتا ونزل عند ميخائيل بك كرم وسماه عاملاً (مديراً) ثم حضر البطريك ونزل في دار يوسف بك وجاء الباشا لمقابلته وإذا بصوت التجارب (حذاء الحرب) في أطراف البلدة ، فأمر الباشا بإسكات الجمهور فزادوا هياجاً ، وأطل البطريك والمتصرف لتهدئة الحركة ؛ فأطلق أحدهم القرابنة عليهما ، فتركا الفوضى ودخلا . وفي اليوم التالي عاد البطريك إلى الديمان .. وهبط المتصرف من زغرتا ، وفي أثناء ذلك رغب رجال الباشا في القبض على المجرمين ولكن رجالاً من اهدن خلصوه من بين أيديهم فزاد الباشا غيظاً وهبط إلى طرابلس حيث كتب إلى فؤاد باشا ليحجز البك فوضعه تحت الترسيم » .

البشعلاني عن حديث أسعد بولس صدق كرم ، ص (٣٧٠ — ٣٧١) .

(٣) البشعلاني عن حديث أسعد بولس صدق كرم ، ص (٣٧٠ — ٣٧١) .

إخراج كرم من البلاد . قال إنه يستخدم حقّه كحاكم ، وأنه يأمل ألا يعرقل ذلك . واعترف مفوضا النمسا وروسيا بصواب حجج داود ، في حين وجه إليه مفوضا بروسيا وبخاصة إنجلترا نقداً مرّاً . أما المندوب الفرنسي فإنه لم يبد رأياً ، وسكوته كان مفهوماً ، فهو الذي حض المتصرف على عدم رفع دعوى على كرم في محكمة بيروت^(١) ، وحينئذ تقدم فؤاد باشا باقتراح مفاده أن يصحب كرمأ معه إلى الأستانة فلم يعترض أحد^(٢) ؛ لم يتمسك داود باشا برأيه في نفي كرم إلا بعد أن أعيته الحيل في اجتذابه إليه وتسليمه وظيفة في الحكومة المتصرفية .

وقد اعترف كرم في مذكرته المسماة «رسالة الاسكندرية» بتاريخ ١٣ يولية سنة ١٨٦٣ أنه عندما كان «تحت الترسيم» في بيروت أرسل المتصرف ابن عمه داود افندي بصحبة المطران بطرس البستاني للسؤال عنه ، «وقد ندبني بواسطتهما لقبول خدمة رسمية ، وكان وعدني قبلاً أن يستدعى تسميتي باشا فريقي إذا قبلت عنده خدمة وأكون بوظيفة معاون له » ، ولكن كرمأ رفض هذا العرض وأصر على طلب محاكمته القانونية^(٣) ، وأدرك بأن المتصرف إنما يريد أن يسلك معه سبل التفاهم والمصالحة دون إثارة الضجة التي يرغب فيها كرم لتكبير هدوء البلاد .

أبحر كرم إلى الأستانة صحبة فؤاد باشا على متن بارجة عثمانية فوصلها في أوائل يناير ١٨٦٢ حيث لبس اهتماماً به ومجاملة لشخصه ، ورغب إليه فؤاد باشا بطريقة غير مباشرة أن يقبل منصباً في الدولة فاعتذر كرم بعدم كفاءته ، ونزل في دار فرانكو افندي الكاثوليكي الحلبي موقتاً ثم قدمت له الحكومة داراً في بيراجوار الكنائس ، الأمر الذي أعجبه كثيراً^(٤) ،

(١) Turquie, Beyrouth T. 14, Rapport No. 3 Jan. 1862, F. 23.

(٢) Turquie, Rapport No. 188, Ibid, p. 425. . . .

(٣) رسالة الاسكندرية ص ٢٦ .

(٤) Turquie, Rapport No. 188, Ibid, p. 424. . . .

وخصص له مرتب شهري وكان حراً في تنقله حتى بمغادرة الآستانة والتوجه حيث يشاء فيما عدا سوريا لمصلحة السلام العام. وقد كتب السفير الفرنسي في الآستانة أن الباب العالي لا ينظر بارتياح إلى سفر كرم إلى فرنسا في ذلك الحين خشية أن تتظاهر الصحافة الكاثوليكية لمصلحته « وتجعل منه بطلاً وشهيداً مع أنه لا هذا ولا ذاك ، فتتجرك أهواء ينبغي أن تبقى نائمة ، لمصلحة الجميع »^(١) ولكن كرم لم يطب له المقام في الآستانة ، وما انفك ينتفض ، ويشكو المتصرف إلى الباب العالي وإلى السفير الفرنسي ويضرب على وتر وجوب إجراء التحقيق معه ومحاكمته ، وفي حالة الرفض طالب بأن يسمح له بالسفر مع عائلته إما إلى فرنسا أو إلى بلجيكا ، ولكن هذه السفرة كانت مما يثير ضجة جديدة حول اسمه ، فتفسد آراؤه أكثر فأكثر .

وأخيراً تمكن من مغادرة الآستانة إلى مصر بواسطة الحكومة الفرنسية^(٢) . والحق أن الزعيم الماروني تصور أنه لم يعد هناك بعد اليوم أمن وسلام وضمان لعائلته في الجبل ، بعد أن طلب داود باشا من وكيل كرم محفوظات القائمقامية ودفاترها التي بقيت لدى سيده^(٣) .

وحدث أن رأى الوكيل فرسان المتصرف قادمين إلى دار كرم ، فهرب على عجل ، وقدم إلى الآستانة ليتلقى تعليمات سيده ، وحينئذ سارع كرم وطلب توسط السفير الفرنسي لإخراج أسرته من سوريا . ولما فوَّتح عالي باشا بذلك أجاب أن الباب العالي لا يعارض في سكناه بمصر ، بل هو مستعد لأن يرسل كتاب توصية إلى الخديوي^(٤) . ونزل كرم في الإسكندرية وأواخر

(١) Turquie, No. 14 du 21 Janvier, 1862 F. 69.

(٢) Rapport No. 14 du 21 Jan 1862, Fos 70, 71.

(٣) لم يكن داود باشا هو الذي طلب دفاتر قائمقامية النصارى من كرم ، وإنما كان مجلس الإدارة الكبير قد قرر بجلسته ٢٣ سبتمبر ١٨٦١ أن يطالب الأمير بشير أحمد « ورفعتلو » يوسف بك كرم « بتسليم كافة الدفاتر والمحاسبات » لتجرى الجباية بموجبها مؤقتاً كما علمنا . (مضابط مجلس الإدارة ، ص ٣) .

(٤) Turquie, Rapport No. 63 du 29 Avril 1862, Fos 376, 377.

سبتمبر وهو يحمل تذكرة مرور سلطانية ورسالة توصية من السلطان إلى الخديوي . وأقام كرم في مصر سنة وبضعة أشهر ينتظر انتهاء فترة متصرفية داود باشا ليتابع بعدها مساعيه ليتولى منصب حاكم الجبل الذي طالما حلم به وورثا إليه .

تخلص داود باشا بنفي يوسف كرم من عامل اضطراب وخضم خطير يلتف حوله جمهور غفير من « العامية » ورجال الدين لما توسموا فيه من الخير والإقدام في نزاعهم مع رجال الإقطاع ، ولما اشتهر من تعبدته وتدينه ، ونسي المتصرف هذا النزاع بين بعض العامية ورجال الإقطاع من الحزب الأرستقراطي ، أو تناساه فأحاط نفسه في تشكياته الإدارية الجديدة بطائفة من الأمراء والمشايخ ، فجعل كتحداه (مدير شئونهم) الأمير أفندي شهاب ، ورئيس مجلس المحاكمة الكبير الأمير أمين منصور أبي اللبع وقائد الضابطة اللبنانية (الجنדרمة) الأمير سعد الدين شهاب ، ومدير كسروان والبترون الأمير مجيد شهاب ، ومدير السكورة الأمير حسن شهاب ، ومدير المتن الأمير مراد شديد أبي اللبع ، ومدير زحلة الأمير عبد الله شديد أبي اللبع ، ومدير الشوف الأمير ملحم أرسلان ، ومدير جزين الشيخ قعدان الخازن ، ومدير دير القمر عبد الله نور^(١) .

في البدء جرب داود باشا أن يتفق مع « البورجوازية » الشعبية ويتقرب من أحد زعمائها يوسف كرم ، ولكنه بعد ذلك فضل أن يعتمد على الأرستوقراطية ضد البورجوازية مع أن الأخيرة هي الأقوى ، لأنها في نفس الوقت حزب الأكابروس الماروني الذي يسيطر على الأهالي ومعظمهم فلا حون جهلة في كسروان والشمال ، لأنه اعتبر أن البورجوازيين الشعبيين من عجّون مقلدون ومنقسمون .

(١) نجم المسرات ، شاكر الحوري ، ص ١١٢ — ١١٤ .

وبعد نفى كرم فسكر في أن يقوم بجولة إلى شمال الجبل بقصد محو الآثار الباقية التي خلفتها ضده حوادث الكورة ، والإشراف بنفسه على مطالب الأهالي الذين يناصر قسم منهم كرم ، وقسم منهم الأمير مجيدا . وكان داود باشا يعلم أن جولته في شمال الجبل ستكون حافلة بالمفاجآت والعقبات الواجب التغلب عليها ، ولكنه لم يتراجع عن قراره ، لأن هذا الجزء الشمالي من الجبل هو الجزء المهم وهو المعول عليه في الحقيقة ؛ فالطائفة المارونية تتركز فيه خاصة أكثر من الجنوب ، وهي هنا قوية مترامية . والحكومة المسيحية التي يراد إرساء قواعدها في الجبل ، يجب أن تستقيم أمورها في هذا الجزء بالذات وقبل كل شيء .

إن الجزء الشمالي من الجبل بقي على هامش الإدارة المتصرفية منذ إبعاد يوسف كرم ، وبما أن جزءاً مهماً من سكان هذا الجزء يناوئون مديرهم الحالي الأمير مجيد ، فقد أدى ذلك أن حالتهم المعنوية وأهواءهم السياسية الثائرة لم تتحسن ولم تهدأ . إذن فقد أراد المتصرف أن يكافح الشر في مصدره ويمحو الانطباع السيئ الذي يسود ضده ، ولكنه من جهة أخرى قصد من رحلته هذه أيضاً أن يتقرب من البطريرك الماروني ذي النفوذ الضخم الذي لا يمكن تأمين الاستقرار والهدوء إلا بالانسجام التام معه ، على الرغم من أن داود باشا كان لا يستطيع أن ينتظر منه تأييداً مخلصاً مستديماً . ذلك أن علاقات المتصرف برئيس الموارنة الروحي لم تكن على مايرام منذ بعض الوقت . فالبطريرك الأريب الداهية يتهم داود باشا وينتقد دون ضجة الدستور الذي يريد تنفيذه . وهو مقتنع أن هذا التنظيم الحالي مؤقت ، وأن الدول ستقرر ثانية العودة إلى الحكومة المواطنة ولذا فالبطريرك لا يهتم كثيراً بنجاح مهمة المتصرف ، ولا يبذل في سبيل ذلك أي جهد . ومن جهة أخرى لا يغفر للمتصرف إبعاده يوسف كرم الذي سكن له عدد كبير من عليّة الأكليروس الماروني محبة أبوية . وسواء أكان البطريرك مخلصاً في ميّله لسكرم وصادقاً في العطف عليه أم أنه كان

يتظاهر بذلك ليكسبه إلى جانبه ويستند إليه في نزاعه مع المتصرف أم خشية من البورجوازية الجاحدة التي لم يعد أمامها بعد إلغاء الاقطاعية سوى أن تسكّر عن أنيابها لأصحاب الأملاك الأكليريكية الشاسعة الذين ينعمون بأطاييب الحياة وترفها ، فالذي لاشك فيه أن هذا الموقف المجاني المتحفظ الذي اتخذته البطريرك بولس مسعد مرده أيضاً أمور تتصل بالسلوك واللياقة والكياسة الاجتماعية التي يعلق عليها كل من البطريرك والمتصرف أهمية كبرى ، فكلهما يتهم الآخر بقلة الاحترام بالاعتبار الواجب لصاحبه ، وبأنه لا يحافظ في صلاته ومراسلاته معه على الشكليات والبروتوكولات المألوفة (١) .

وفي أوائل يونية ١٨٦٢ قام داود باشا بجولته الإدارية في شمال الجبل يرافقه مدير المنطقة الأمير مجيد شهاب وبعض كبار الموظفين ، وفي ذهن الباشا عزم على تناسي الجناح السياسية التي اعتبر بموجها أهالي جبة بشرى واهدن وزغرتا مسؤولين عنها . فنذ حوادث الكورة ، رزح هؤلاء تحت وطأة التهديد والملاحقة والتوقيف مما جعلهم يعيشون على التوتر والخوف والحقد . ولكن المتصرف لم يكشف عن نية المصالحة هذه إلا للسيو بيكلار الفرنسي الذي كان يتهيأ لمغادرة بيروت بعد انتهاء مهمة اللجنة الدولية . ولو أدرك القوم مقصد المتصرف ومغزى زيارته لتلطفت

(١) Turquie, Beyrouth T. 14, Rapport No. 5 du 21 Mai 1862,

F. 65 . . .

يذكر دالو أمين سر داود باشا أن البطريرك لم يتخل عن تشده في تعامله مع المتصرف وأن السياسة لم تكن هي المحرك الرئيسي لشكوك الخبر ، إن آداب اللياقة الشرقية كانت تتطلب أنه في كل رسالة ينبغي أن تكون السطور منعطفة أكثر نحو الرسالة إليه . بيد أن القدر شاء أن تكتب أول مراسلات داود للبطريرك من قبل سكرتير أورثوذكسي . وهذا خبثاً منه أو عداء ساذجاً لرئيس الكنيسة المنافسة له ، أفسد الأمور . وتحققت كسروان كلها من هذا الانحراف الذي ينبو عن أصول اللياقة المعروفة بدرجات . . .

D'Alaux, op. cit., p. 35, Note. . . .

وشاكر الحوري في مجمع المسرات يذكر أن المتصرف أغاظ بعض البطاركة بكتابه له : « بطريرك أفندي » على غير اصطلاح لبنان . (ص ١٠٥) .

أهواؤهم الثائرة ، ولشاعت بينهم نوعاً روح التساهل والاعتدال والمسالمة ومشاعر الولاء ، ولتجنب المتصرف كثيراً من العنت والضيق الذى واكبه فى شطار رحلته الأخير .

ومن الحق أن تنابع هذه الرحلة لأنها هامة فى حد ذاتها إذ تصور حالة الشمال من الوجهة النفسية ، بل لأنها ستمهد السبيل أمام أحداث بالغة الخطورة لها اتصال كامل باستقرار نظام الحكم الذى يجهد المتصرف لتأمينه فى هذه المنطقة الجبلية المنعزلة ، التى يقطنها جماعات وشيع متعادية من الموارد السريعة التأثير والتحمس لدى اندلاع أى شغب .

كانت مهمة المتصرف مخوفة بالمتاعب ، وقد تم فيها أول تنازل اضطر الباشا للقيام به على أنه أقل التدابير أذى ومضرة ، ولم يدر بخلده أن موقف الملاينة والمسايرة الذى أصطنعه فى هذه الجولة سيحفز سكان الشمال إلى طلب امتيازات أخرى وتنازلات أشبه بالهزائم تصيب المتصرف الذى سيختزلها بصبر وأناة ريثما تتوفر له القوة الرادعة .

دخل داود باشا منطقة بشرى حيث مكث فيها بضعة أيام والحالة على مايرام ، ومذنبو البلدة لم يفروا من وجهه ولم يقلقوا بل عادت الثقة إليهم . وانتظرت إهدن المتصرف عبثاً . ذلك أن الباشا انتظر حتى يأتى وجهاء إهدن إليه ويرحبوا بمقدمه ويدعوه إلى قراهم كما هى العادة المأوفة ، وكما فعل أهالى بشرى .

ولكن أهالى إهدن أخطأوا إذ ذهبوا بعيداً فى التوجس والحذر : وقد يقال اعتذاراً عنهم أنهم كانوا يجهلون نوايا الباشا ، ويخشون توقيفهم لأن جميع وجهاء إهدن — بلدة يوسف كرم — كانوا تقريباً مسؤولين ومتهمين فى حوادث السكورة على حين أن مشايخ ووجهاء بشرى ، أو على الأقل الذين ذهبوا منهم للملاقة الباشا ، لم يكونوا كذلك (١) . تألم داود

Beyrouth, 1er Annexe à la dép. No. 16, du 19 Juin 1862, (١)
Fos 96, 97.

باشا من انتقاص اعتباره ، وعد ذلك بادرة سوء نية ، ومما زاد فى ميله إلى هذا الاعتقاد ما روى له على لسان أحد فلاحى إهدن أن المتصرف يحسن صنعا إذا ترك فى بشرى قائد الجندرمة بطرس واكد حبش ، وواحداً أو اثنين من الشخصيات المسكروهة فى إهدن لئلا يكون حضورهم سبباً فى استفحال الاضطراب . وفهم الباشا أنه لن يستقبل فى إهدن إذا صحبه هؤلاء الأشخاص ، فغضب وغير وجهته وقدم إلى ديرسان أنطوان للأرمن الكاثوليك بينما كان بعض أهالى إهدن يسرعون للملاقة الباشا ، وتهيئة « العراضة » المعتادة ، ولكنهم رأوا أن المتصرف قد بدل طريقه ، فقفلوا راجعين إلى قريتهم مغاضبين ، وحينئذ سمعوا أن ميخائيل شقيق يوسف كرم قد اعتقل فى سان أنطوان ، وتعقدت الأمور عندما وقع اشتباك بسيط بين الضبطية اللبنانية بقيادة واكد المذكور وبين بعض أقرباء كرم الذين نفروا إلى زغرتا المقر الشتوى ليوسف كرم وسلبوا هياجاً شديداً (١) . ولم يبق شك لدى غالبية الأهالى فى أن الباشا يريد بهم سوءاً . وتحدث البعض عن مهاجمته وقطع السبيل عليه فى المطرانية الأرمنية ، وفى اليوم التالى اتجه المتصرف إلى قلعة إيعال بعد أن أطلق سراح ميخائيل كرم ، وأمر بتوقيف كل شخص قادم من زغرتا وسجنه . وكتب قائمة بأسماء بضعة عشر رجلاً أرسلها إلى زغرتا وطلب من المرقومين مقابلته ، وفى المساء حضر بعض الرهبان والخوارج إلى الباشا فطردهم وأعلن أنه يريد المطلوبين . وحينئذ تميزت نفوس أهالى زغرتا من الغيظ والحنق ، وأعلنوا أنهم لن يسلبوا أحداً ، وكان أكثرهم حماساً يتحدثون عن إحراق القرية فوراً والنجاة إلى شعاف الجبل . وفى اليوم التالى حضر ميخائيل كرم إلى إيعال وبين للمتصرف المتذمر أن القوم لا يحضرون مخافة القبض عليهم ، وأن إعطاء أمان مكتوب عربوناً على الصفح ، يجعل القرية كلها رهن إشارته .

Beyrouth, T. 14 2ème Annexe à la Dépêche politique No. (١)

10 du 19 Juin 1862, p. 102.

(م ٥ — لبنان)

وبعد تردد سلم المتصرف إلى ميخائيل كرم العفو ، ومن ثم هدأت الأحوال ، واستقبل المتصرف خمسين من أعيان زغرتا في إيعال ، وفي صباح اليوم التالي غادرها الباشا إلى طرابلس راضياً .

ويبدو أن المتصرف الذي حدثه مستشاروه كثيراً عن الأهواء الثائرة والنزعات المتمردة في شمال الجبل ، كان قد دخل جبة بشرى بادية الأمر وهو مقتنع بأنه مواجه مؤامرة ودسيسة منظمة جدا فيها ، روحها في الأستانة ، ومسرحتها في إهدن ، بدليل أنه عندما قبض على ميخائيل كرم في سان أنطوان فاجأه بأن طلب منه تسليم مراسلاته مع الأستانة ، وبيان خيوط المؤامرة^(١) التي لم تكن توجد إلا في مخيلته المراهقة . وربما فكر المتصرف أن يوسف كرم استجاب لمكائد الترك وخاب أخاه لتدبير العضلات وبث العراقيل أمام إدارة المتصرفية التي لم يسلم العثمانيون بها إلا مكرهين . ولم يفت المتصرف أن يغمز من قناة مدير الشمال الشهابي حمى فرنسا ، وغرضه من ذلك أن يخفض منزلته في نظر ممثل فرنسا ويتهمه بتعكير الإدارة المسيحية القائمة ، فقد لمح الباشا إلى قصور «المديرين» بحسرة وتساءل بتأثر : « أليس من المؤسف أن أكون مضطرا للاهتمام شخصيا بالمقاطعات ؟ ماذا يعمل المديرون ؟ »^(٢) وقد شكوا مرارا من هذا «الإهمال المقصود» الذي يرتكبه مديرو الشمال وبخاصة الأمير مجيد مرشح فرنسا لإمارة الجبل سابقاً .

وانتهت جولة المتصرف بخضوع شمال لبنان أمام مظاهر الاعتدال وظواهر القوة القاهرة العثمانية التي كانت موضوعة تحت تصرف الباشا في جبيل وإيعال . ولكن داود باشا حرصا منه على إرضاء الرأي العام

^(١) Ibid, F. 103.

^(٢) Ibid, F. 105.

الماروني وتهدة مخاوفه . سحب العساكر العثمانية تماما من هاتين البلديتين^(١) .

لماذا جنح المتصرف إلى سبل التوفيق واللين في الخروج من هذا المأزق الذي كاد أن يهدد حكمه ويقلبه رأسا على عقب ؟ ولماذا لم يعط عصاة زغرتا درسا في الطاعة يكون أمثلة للمناطق الأخرى ؟

في الحق لم يكن لدى داود باشا لسوء الحظ قوى كافية ، فالضرر الذي كان جنوده العثمانيون قادرين على إلحاقه بالأهالي المتمردين سوف يؤثر كثيرا على إدارته ، وفي الواقع لن ينجم عنه سوى تخريب «المناظر» الخشبية وغزو الحقول ، ولكنه لن يتمكن من المشاغبيين الذين يسهل عليهم الفرار والاختفاء بحماية كل البلاد .

إن داود باشا كان ينقصه عنصران لا غنى عنهما للحكومة المستقرة القوية وهما المال والجيش ، وهو خروم من كليهما مادامت مقاطعات الشمال ممتنعة عن دفع ما عليها من الضرائب ، ومادام ليس لدى المتصرف من وسيلة لإرغامها على الدفع سوى استخدام الجنود النظامية العثمانية الذين قد يؤدي ظهورهم في الجبل إلى ثورة عارمة وسخط بالغ على الإدارة المتصرفية . بيد أن خروج الباشا من مأزق إهدن وزغرتا لم يكن خروجا مشرفا ؛ على الأقل بالنسبة لأهالي الشمال الذين أخذوا ينسبون هذا السلوك الحكيم إلى الضعف للتمادي في مطالبهم . ورأى أعداء المتصرف في جنوحه للسلم تشجيعا لأطباعهم ، وفرصة أخرى لمناوئته والانتفاض عليه قريبا في كسروان ، ولم يتأثروا قط بما كان يبذله من جهود مضيئة منذ قدومه إلى الجبل كي يجعل نفسه مقبولا من جميع أبناء الطوائف الست عن طريق التوفيق بين مصالحها المتعارضة ومنازعاتها المتباينة ، وتسكين

^(١) Beyrouth, T. 14 Rapport No. 11, du 3 Juillet 1862, F. 107.

الاهواء الجالحة ، وعن طريق القيام بجولات يستمع خلالها إلى مطالب الأهليين ويتدارس معهم أفضل الحلول لمشاكلهم ومسائلهم . إن جولة المتصرف الأولى في كسروان التي قام بها بعد استقراره في الجبل بشهرين كشفت له حقيقة هذه المنطقة المارونية الصرف التي لم تتمتع بالهدوء التام منذ عصور موعلة في القدم . حتى أن الأمير الشهابي صاحب الحول والطول كان لايسعه إلا مسامرة أهلها الجفاة ورؤسائهم الإقطاعيين ذوى السطوة والنفوذ ، أما اليوم فيسيطر على كسروان شيع قوية وأحزاب لسكل منها صبغة خاصة ، وهي تلجأ غالبا في منازعاتها إلى السلاح وأهمها حزب الأمراء والمشايخ (الارستوقراطية) وحزب الفلاحين (البورجوازية الشعبية) والحزب الاكثريكي الذي أخذ يمارس نفوذا طاعيا خلال السنوات الأخيرة . كان على داود باشا أن يسترضى هذه الأحزاب المارونية التي كانت ترى أن نظامات ١٨٦١ لم توضع لتلائم مصالحها ، لأنها الغالبية الساحقة في الجبل ، ولأنها لا ترى ندا لها سوى الدروز (١) .

إذن فالأرض كانت مهددة للفن والدسائس ، واستياء عليا الاكثريين الماروني من داود باشا سيخلق له المضاعفات في شمال الجبل ، فقد اعتاد الناس هنا على سماع انتقاد أعمال المتصرف من قبل أولئك الذين يعبرونهم رؤساءهم الحقيقيين فيرددون هذه الانتقادات دون أن يفهموا واقع الحال رغم أنه ليس ثمة شكوى مشروعة يمكن أن يكون المتصرف مسؤولا عنها . فقد تدمروا من قلة نسبة الموارد العديدة في المجالس ، كما اشتكوا من ضريبة السبعة آلاف كيس ، ولكن الفلاحين وحدهم كانوا مقتنعين بأن داود باشا هو سبب هذا الترتيب الذي أقره ممثلو الدول قبل أن يكون شخص المتصرف موضع بحث . ومع ذلك فهذه إحدى الوسائل لنزع الثقة من المتصرف . ومن السهل أن تتصور كيف أن الدعاية والتحريض

Beyrouth, T. 15, Rapport No. 72 du 17 Déc. 1863, F. 164, (١)

على عدم دفع الضرائب كانت تلقى القبول والرضى من جمهرة الفلاحين الجبلية .

والقلاقل التي ستندلع في كسروان لن تكون ثمرة الصدقة ، ولن يسببها فقط أصدقاء كرم أو الاكثريين أو الأمراء المهدة مرا كرم ، بل سببها موقف هذه الأحزاب الثلاثة عموما ، ولنسرع إلى القول بأن هذه « الثورة » التي نشبت في كسروان كان مبعثها حادثة جرت في غزير نتيجة اقتراح طيب قدمه داود باشا إلى مجلس الإدارة لوصول غزير بالبحر ، فلنر ما كان من أمر هذه الثورة وعواقبها :

أزمة غزير الخطيرة وعواقبها : أراد المتصرف المصلح أن يسدى خدمة لهذه المنطقة المقلقة استمالة لأهلها ، فاقترح إنشاء طريق « عجلات كروسة » يصل مركز كسروان بالبحر ، ويؤهل جونية في المستقبل أن تكون مرفأ حقيقيا للجبل . استقبل أهالي غزير هذه « اللفتة » بالرضى ، وأقر المجلس المحلي هذا المشروع ، ونظم المساهمة في أعماله ، وأقر ذلك كله مجلس الإدارة الكبير ، وتقرر أن تساهم القرى التي سيمر بها هذا الطريق بنصيب ضئيل من المال ، والحكومة لقاء ذلك تسقط عنها ضرائب البقايا التي عليها منذ سنوات عديدة وقدرت بمبلغ ١٢٠ ألف غرش ، كما تعهد المتصرف بأن يقدم مهندسا مع سائر الأدوات اللازمة لسير العمل (١) .

« وأن الأهالي لا تتكلف سوى تقديم الفعلة . . . وبناء عليه صدر أمر دولة المتصرف باستحضار الأدوات اللازمة مع المعلمين وتعيين مناظرين لمباشرة الشغل » (٢) . . . وعندما طلب تنفيذ المشروع بدأت الاعتراضات ،

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 23 du Sept. 1863 F. 161 et s. (١)

(٢) مضبطة نمرة ٢٢٩٠ ، الدفتر رقم (٢) ص (٧٧ — ٨٠) .

ومضبطة نمرة ١٥٨ الدفتر رقم (١) بتاريخ ٢١ آذار سنة ١٢٧٨ ماريه .

قيل إن الوقت وقت قطف الشرائق ، والعمال نادرون ، ولكن إذا شاء المتصرف أن يؤجل التنفيذ شهرين فسيكون كل شيء معداً . وحيث روى أنه عوضاً عن مساهمة السكان مباشرة في عمل الطريق ، يمكنهم أن يدفعوا نقداً مبلغ ٢٥ ألف غرش أجرة العمال على أن تدفع غزير نصف المبلغ ، والقرى المجاورة النصف الثاني . بادر العقلاء في غزير بناء على دعوة الحكومة بدفع ما عليهم للأمير مجيد شهاب مدير كسروان ولكن جمهوراً من المتحمسين تألف ضدهم وهددوا مساكنهم . طلب داود باشا توقيف المسؤولين ، ولم يكذ ينفذ أمره حتى تجمع الشبان من القرى المجاورة وانضموا إلى زملائهم في غزير وهاجموا السجن وانتزعوا المسجونين من يد السلطة . وكانت الصعوبة في التفاهم مع هؤلاء الشبان ، لأن الكبار عموماً لم يقرروا هذا التمرد على السلطة . وكان لا بد من إظهار القوة والسطوة وإلا تعذر حكم كسروان . وكان المطران والأمير مجيد والوجهاء إلى جانب استعمال وسائل الردع والقوة ، وكتب مجيد للمتصرف ينصح بوجوب سوق طابور عسكري شاهاني مع فرقة من الضبطية اللبنانية لتأديب المعتصمين ، ولكن داود الحضيف أدرك مساوئ ذلك ، وأرسل ابن عمه داود أفندي مع مائة من رجال الضبطية إلى غزير لأن مجيداً أعلن أنه لا يقدر على شيء ما لم تصله النجدة . وكان من المرجح أن ينجح هذا التدبير لولا أن داود باشا استحسن أن يسلم قيادة الضبطية لابن عمه الذي لم يكن فقط تنقصه المزايا المطلوبة للرئاسة العسكرية ، وإنما أيضاً كان ذا نقيصة مزدوجة؛ فمن جهة لم يكن يستطيع فرض سلطته على الموارد ، ومن جهة أخرى أنه أتى بقصد مراقبة الأمير مجيد . ومهما يكن الأمر فقد ارتأى المتصرف وجوب تسليم قيادة الضبطية إلى الأمير قيس شهاب فأرسله فوراً مع ١٥٠ رجلاً ينضم إليهم مثلهم لنجدة مجيد . ولكن الأحداث كانت تجري سراعاً في كسروان . أهالي غزير رفضوا السماح لداود أفندي بالدخول مع قواته فترك ٥٠ رجلاً في جونية وتسلق الجبل بالباقيين ، وفي منتصف

الطريق أطلق عليه النار ، وتدخل الكهنة ومجيد ورجوه بأن يتجنب الاشتباك والملاحقة . على أن الأزمة سرعان ما تفاقمت عندما أخذت تتوالى جماعات مسلحة لمساعدة الثوار من إهدن وبشري وجهات كسروان بحيث اضطر داود أفندي والأمير قيس إلى التراجع حتى نهر الكلب وقد اعتذر « الأمراء » عن هذا التراجع « غير المشرف » بأن المهاجمين كانوا ٣ — ٤ آلاف وأن إطلاق النار عليهم سينجم عنه ضرر بليغ^(١) .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى موقف قنصل فرنسا العام المسيو أوتري — Outrey كان موقفه طوال فترة القلائل موقف التعصيد والتأييد التام للمتصرف . وعندما أشاع أعداء داود أن خلافاً شجر بينه وبين القنصل ، بادر هذا لمقابلة الباشا والاتفاق معه على وسائل العمل لتلافي تفاقم الثورة وردع الثوار بالحسنى ، وذلك تكديماً للشائعة المغرضة التي تستهدف تشجيع الثوار على المضي في عصيانهم الذي ترضى عنه فرنسا حامية الموارد ، وقد صدق الثوار هذه الشائعة حتى أن عدداً منهم صعدوا على ظهر بارجة فرنسية كانت أرسلت إلى مياه جونية للاطلاع على ما يجري بدقة ، وذكروا الرجال البارجة كيف انتصروا على الضبطية ودحروهم ، وطلب الثوار من « معاونيهم » كمية من البارود ، ولكن هؤلاء خيسوا ظنهم^(٢) . وتوسط القنصل الفرنسي بين المتصرف والثوار ، ونصح هؤلاء بأن يتوجه وفد منهم إلى داود باشا طالباً عفوه^(٣) ، وبالفعل التمس الوفد من الباشا العدول عن إنشاء الطريق المعبدة التي تثير هواجس السكان ، وأبدى استعداد السكان لإصلاح الطريق الحالية ، فقبل داود ، ونزل عند رغبته مقابل تسليم الأشخاص الذين كانوا موقوفين خلال ثلاثة أيام^(٤) .

Ibid.

eyrouth T, 14, Rap. No. 24 du 11 sept. 1862, F. 177.

Ibid.

Beyrouth T, 14, Rap. No. 25 du 13 sept. 1862, F. 181.

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

وهكذا أسدل الستار على أزمة غزير التي هزت مركز المتصرف هذا شديداً حتى أنه فكر برهة بتقديم استقالته والعودة إلى الآستانة بعد أن شعر بخرج الموقف الذي وضعه فيه شعب عمل المستحيل — كما قال — لضمه إليه واستمالته (١).

ما هي الأسباب البعيدة لأزمة غزير؟ لا شك بأن مسألة الطريق لم تكن إلا حجة تدرع بها المشاغبون ليزعموا بأن فتح الطريق يهدف في النهاية إلى إدخال الجنود العثمانيين إلى الجبل. بيد أن ذلك كان محض هراء، فعندما يفكر المرء أنه بمبلغ ٢٥ ألف غرش يمكن تمهيد الجزء من العشرين فقط من الطريق، يفهم بسهولة أن المعارضة لها دافع آخر.

منذ سنة يقتني أنصار يوسف كرم أثر كل ما من شأنه إحداث الاضطراب والقلق في البلاد. ومنذ وصول شيخ إهدن إلى الأسكندرية كان على اتصال دائم مع الجبل بواسطة مبعوثيه. وعندما كانت تعقد الاجتماعات الشعبية كان الرجال البارزون من الحزب الكرمرى وبخاصة الخورى وكيل كرم نفسه، يحرصون على إثارة نزاع عام وتسميم الأهواء ضد المتصرف. ويازاء ظواهر خطورة الحالة أجمع من يعرف حقيقة الظروف التي يمر بها الجبل أنه إذا كان على الباشا أن ينحني دون مقاومة أمام هذا الاعتصاب المعادي المبالغ فيه عليه أن يتراجع عن حكم كسروان. وقد ذكرنا أن عدداً من الوجهاء، وحتى مجلس الإدارة الكبير نفسه كان من الرأى القائل بوجوب تسير الفرق النظامية العثمانية إلى كسروان (٢)، غير أن الباشا كان يدرك بحق أنه لو دخلت فرقة أو فرقتان إلى المنطقة المارونية في الجبل لا تحدث جميع مناطق الشمال في تحالف ضد المتصرف. ولو فرضنا أن الفرق النظامية العثمانية لن تصادف مقاومة ما، فماذا سيكون موقف الباشا؟

(١) Beyrouth T. 14, Rap. No. 26 du 24 sept, 1862, F. 183.

(٢) مضبطة نمرة ٣٠٣ دفتر رقم (١) من قيود مجلس الإدارة الكبير.

لن يمضى زمن طويل حتى تنور به الأهواء وتتهمه أكثر من أى وقت مضى بالتهمة المعروفة وهي أنه أداة بيد السياسة العثمانية، وحينذاك يجب عليه إما أن يبقى الاحتلال الدائم لكسروان، أو أن يستقيل عندما يضع حداً للاحتلال. والباحث يؤكّد أن أسباب الثورة لا تعود إلى كراهية الناس للمتصرف بقدر ما ترجع إلى الصعوبات التي ما انفكت ترتطم بها إدارته أثناء إرساء قواعدها في مناطق مارونية محضة. ولم يستطع المتصرف أن يهدى من ثورة النفوس عليه بسبب مضاعفة الضرائب، ومساواة الموارنة مع الأقليات الطائفية الجبلية الأخرى. وعلى الرغم من مذهبه الكاثوليكي وتحمسه للمسيحية ومن التأييد الأدبي الذي تبذله له فرنسا باستمرار، لم يكن داود باشا في نظر الموارنة سوى موظف عثماني أرمني يمثل الأفكار العثمانية، جاء يحتل مركزاً كان ينبغي أن يحتله مواطن منهم. ويلاحظ أن الأرمن في الجبل كانوا الوحيدين الذين يرفعون فوق أديرتهم العلم العثماني (١). وربما يمكن توجيه اللوم إلى داود باشا بأنه لم يظهر في معالجة الأزمة وما سبقها من قلاقل خلال زيارته الأولى للشمال، إرادة قوية وعزماً أكيداً وإن ضعف حكومته زاد في ارتباكهم رغم أنه شخصياً لم يكن موضع شكوى من جانب الأهاليين. ولكن إذا كان سلوكه وتصرفه، وطبعه القلق لم يكن مما يعطى سلطته صفة ممتازة، غير أن سجاياه ومبادئه المتينة كانت تخفف كثيراً من مسؤوليته، دون أن يكون لها، لسوء طالعها، تأثير كبير على الغوغاء والجماهير (٢). وهكذا فإن تجربة الثورة الأولى حدثت في إهدن، عندما «منعه» أهلها من دخول بلدهم، وقد تكررت هذه التجربة في غزير عندما اندلعت أزمته الخطيرة وكادت أن تقلب حكم داود باشا رأساً على عقب.

(١) Beyrouth, Rap. (Fain) du 26 Sept, 1862, F. 206.

(٢) Beyrouth, T. 14, Rap. No. 23 du 9 Sept. 1862, F. 176.

ماذا كان موقف المناطق المختلطة من الصراع الدائر في الشمال ؟ بدت هذه المناطق التي كان يحكمها المقاطعية الدروز سابقاً ، هادئة أثناء الأزمة العنيفة في كسروان . وقد اطمأن داود باشا إلى استقرار الأمن في هذه المناطق ، وإلى رضى سكانها من الدروز والمسيحيين خصوصاً عن إدارته ، وتقديرهم للحكم القائم ، فأجلى ، قبل احتدام الأزمة في كسروان بأسبوع واحد ، العساكر العثمانيين الذين كانوا معسكرين في دير القمر ، بعد أن دلت القرائن أنه لن يحدث أى اضطراب في الجنوب . وبذلك تحرر هذا الجزء من الجنود العثمانيين الذين ما انفسكوا يحتلونه منذ عام ١٨٤٠ . والأهالي الذين أولو المتصرف ثقته ، أبدوا سرورهم من هذا التدبير الحكيم لأن وجود الجنود كان يوحى إليهم بالفرع وبالذكريات السود . وبما يبرهن على تقديرهم لداود باشا أن دير القمر سارعت عندما جاءت بها الأنباء الأولى لاضطرابات غزير ، واقترحت مع العرقوب والشويفات أن تقدم المجندين المتطوعين لتدعيم سلطة المتصرف . والحق أن ٣٠٠ أو ٤٠٠ رجل الذين كان بعث بهم إلى الأمير مجيد ، قد جمعوا من هذه المناطق ، وكان حماسهم عظيماً إذ اعتقدوا أن الاضطرابات الناشئة في الشمال يقصد منها إعادة التقسيم الإداري القديم (القائمقاميتين) . فالمسيحيون في الجنوب يخشون قبل كل شيء العودة إلى حكومة الدروز ، ولذا فداود باشا كان يمثل بالنسبة إليهم مبدأ غالباً عليهم (١) .

تحدثنا عن أزمة غزير الخطيرة ، فما هي عواقبها ؟

في الحق كان لأزمة غزير نتائج مهمة جداً يمكن تلخيصها في ما كان من :

١ — فتح الباب أمام مطالبات جديدة من جانب الأهالي .

٢ — انعطاف المتصرف نحو فرنسا أكثر من السابق .

(١)

Ibid, F, 176.

٣ — احتدام النزاع بين المتصرف وبين الأمير مجيد شهاب . ولننتقل إلى التفصيل :

١ — على الرغم من انتهاء حادث غزير وعودة الأمراء إلى مراكزهم وانشغال الفلاحين أيام الأحاد في تحسين الطريق ، وعلى الرغم من مظهر الخضوع والولاء الذي يسود كسروان ، ولكن يبدو أن كل هذا لم يكن له للأسف الأهمية المرجوة ، فقد بدت في الأفق السياسي غيوم جديدة منذرة بتعكر العلاقات بين كسروان والمتصرف . واتضح عندما استلم قناصل الدول الخمس عريضة يناشد فيها سكان بضعة مقاطعات و ٢٤ قرية تأييد القناصل للتهرب من دفع الضرائب على أساس ٧٠٠٠ كيس (١) ، وهذه بادرة خطيرة تهدف إلى التهرب من إحدى الفقرات الهامة في نظام الجبل . وليس عجباً بعد الهزائم المتتالية التي منيت بها إدارة داود باشا في مناطق الشمال أن تبرز مطالبات جديدة من شعب ميال بطبعه إلى الثورة ، يمارس النفوذ فيه شيع وأحزاب رعى إلى إرهاب أوربا حتى تعطل النظام الإداري الحالي في الجبل . وقد أدرك المتصرف صعوبة الحالة فأوفد ابن عمه داود افندي إلى الآستانة كي يلفت نظر الباب العالي والسفراء إلى توتر الحالة في الجبل وإيجاد حل لها قبل تدهورها (٢) .

٢ — بيد أن العاقبة الأهم لأزمة غزير كانت انعطاف المتصرف نحو

(١) يشكو موقعو العريضة من نقص محصول الحرير والعنب ، ومن فقر الجبل وجديده وأنه برغم ذلك زبدت رسوم الجمارك على المنتجات وبخاصة على التبغ الذي هو محصول « أهم من الحرير نفسه » بحيث لم يجدوا مشترين للمحصول ، وأن منهم من يضطر لعمل طبخه دون ملح بسبب غلاء هذه المادة ونفس الأمر عن الخراف والماعز ، وأن السبعة آلاف كيس لم تكن موضوعاً أبداً عليهم وأن ما يدفعونه يتجاوز كثيراً هذا الرقم لأن أعمال المسح (السكاداستروا) الذي يجب أن يتم قبل دفع الضرائب يحتاج إلى عدة سنوات ، وهم ليسوا أغنياء بحيث يقدر أن يدفعوا هذه المدة ليعوضوا بعد سنوات . . .

Annexe à la Dépêche politique No. 28 du 8 oct. 1862
Beyrouth, T. 14, F. 200.

Rapp. No. 28 du 8 oct. 1862, F. 193.

(٢)

فرنسا بأكثر من السابق ، فقد أدرك داود باشا أن جميع ما حدث في كسروان منذ ١٨ شهرا تقريباً كان يضطره للتنازل والتخلي عن بعض سلطاته و«مواقفه». أو الانحناء والإذعان أمام اشتداد ساعد المعارضة المارونية ضده ، حرصاً منه على حقن الدماء . ورأى بثاقب نظره ما لوكلاء فرنسا من كلفة مسموعة ونفوذ قوى بين الموارنة ، ومن هنا بدأ داود يحاول أن يستميل سياسة فرنسا ووكلاءها أكثر من السابق ، لما كان يرى من تغلغل النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة القلقة التي تكاد تنفصل فعلاً عن حكومته ، بحيث لا يدانيه نفوذ آخر لدولة كبرى . ولا سبيل إلى لومه في الاستناد إلى الدولة الوحيدة التي كانت في نظره تستطيع أن تصنع من أجله كثيراً من الخير أو الشر . والحق أن هيئة الامبراطورية الثانية كانت كبيرة في جبل لبنان وقد تعاظمت بعد قدوم الحملة الفرنسية إلى سوريا سنة ١٨٦٠ ، وبعد أن أقام جنودها بين الموارنة صار الماروني يعتبر نفسه عموماً حليف الفرنسي . بل إن بعض الموارنة كانوا يجهرون بانتسابهم إلى الأمة الفرنسية ، عرفاناً بحميلها الذي قدمته «بلا مقابل» في ساعة الشدة . (١) ففكر داود أن يستميل النفوذ الفرنسي ويزيد ارتباطه به لمصلحة إدارته المتداعية . وبدأ المتصرف يبالغ في إبداء أسفه في كل مناسبة ، ويعرب عن شكواه الملحة من أن فرنسا لا تدعمه صراحة ، وأنها تتردد في إرسال المدربين العسكريين الذين طالما طلبهم منها ، ومقصده أن يظهر للملأ الماروني بمظهر الحاكم الحريص على مخالفة دولة فرنسا ، أن يستعيد العنصر الماروني كتعويض عن «ظلامه» النظامات ، حقوقه بالأكثرية في القوة الأهلية التي يسعى لتنظيمها على يد ضباط من الجيش الفرنسي ذي الشعبية في الجبل . ولم تحدث المتصرف مع القنصل الفرنسي في موضوع إرسال هؤلاء الضباط المدربين ليقوموا بتعليم مشاة وخيالة نواة الميليشيا

Beyrouth. T. 15, Rapp. (Fain) du 26 sept. 1863, F. 207. (١)

(الجنسدرمة) الموجودة سابقاً ولم يفته أن يلجأ إلى أنه أبعد الضابط الانكليزي ميزن Meason الذي كان منوطاً به تنظيمها لأجل خاطر الضابط المدرب الفرنسي الذي ينتظر قدومه ومعاونيه بفارغ الصبر . (١) والقنصل أوترى لم يهجم أذنيه طبعاً عن هذه الدعوات المتكررة ، فكتب إلى وزير الخارجية يرجو امداد داود باشا بالمدربين المطلوبين لاسيما وأن ذلك كان له في نظره أهمية بالغة إذ يشكل سابقة خطيرة وكسبا عظيماً . ورأى أوترى أن يكون القوائد ملماً باللغة العربية مع ضباطه المعاوين ، وأن يتحلى بالذكاء والنفوذ لأنه « قد يدعى يوماً لأن يلعب دوراً مهماً في قضية أمن ومستقبل المسيحيين في سورية » (٢) وفضلاً عن أن الباشا كان قد اتخذ لنفسه أمين سر فرنسي فقد وطد صلاته مع المرسلين اللاتين ومع الآباء اليسوعيين الذين تحميمهم فرنسا ، كما استمال كثيراً من الفرنسيين المقيمين في بيروت والجبل إلى جنته . (٣)

ومن العدل أن يسجل الباحث أن سلوك مثلي فرنسا المؤيد لداود باشا في بيروت كان يدفع المتصرف دفعا نحوهم ، فقد نشطت القنصلية الفرنسية في بيروت وتذرت بكل الوسائل لوقف اضطرابات كسروان ، وكان ذلك يتطلب من القنصل الفرنسي أن يسلك بازاء مختلف الأحزاب المارونية التي تحرك الجبل سلوكاً يتسم بكثير من الدقة واللباقة والحذر ، وأن يحفظ التوازن بين الموارنة محمي فرنسا ويحول دون وقوع الأذى عليهم ، وبين داود باشا الذي تنظر فرنسا إليه نظرتها إلى الحاكم المسيحي الذي يحاول إرساء قواعد حكم مسيحي يحطم القالة الشائعة يومذاك بأن المسيحيين لا ينفع لحكمهم سوى باشا مسلم بسبب انشغالهم على أنفسهم ، ويحتشد لإقامة نظام إداري لائق بعناية فرنسا يكون مثلاً يحتذى من أجل بقية مسيحي السلطنة العثمانية

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 8 du 3 juin 1862, F. 77. (١)

« T. 14, « No. 25 du 25 sept. 1862, F. 189. (٢)

« T. 15, « Anonyme du 15 oct. 1863, F. 133. (٣)

في الشرق . ومن هنا كان تأييد فرنسا للمتصرف لا بد أن يصحبه حرص شديد على عدم الإساءة إلى السياسة الفرنسية التقليدية تجاه الموارنة ، وعدم الإخلال بخطة اختيار حاكم للجبل من أهله ، تلك الخطة التي قد تضطر إلى تبنيها من جديد بعد انتهاء تجربة السنوات الثلاث المحددة لحكم داود باشا ولاختبار نظمات الجبل . وهذا أمر صعب والحق يقال ، وأصعب منه تأمين التوازن بين المتصرف والأمراء الشهابيين والكسروانيين الشماليين ورجال الأكليروس . فقد بدا على المتصرف أنه مستاء جداً من الأمير مجيد إذ يدعي أنه خدعه ، وأنه على الأقل ترك الثورة تتشكل دون أية معارضة من جانبه ، والأمير مجيد نفسه لا يثق في المتصرف ، بل يتهمة بأنه ينتهز الفرص لإبعاد جميع الشهابيين عن الإدارة . وأخيراً أهالي كسروان مع علية الأكليروس الماروني يتهمون الأمير مجيداً بتدبير القلاقل لإضعاف حكومة داود باشا وتقوية سلطته الخاصة ، ليعيدوا التهمة عن أنفسهم ويفرقوا بين المتصرف والأمير الذي لا يتمتع بشعبية كبيرة بينهم .

والغريب أن هذه الأحزاب الثلاثة المذكورة تنعم كلها بعطف فرنسا ورعايتها ، وكل منها بالتالي ، يطلب تأييد حكومة الإمبراطور في حالة نزاعه مع الآخر ، فكان من الصعب جداً على القنصل الفرنسي أن يمد يد المعونة إلى أحدها قبل أن يقع في حيرة كبرى ، ولكنه لم يتردد أخيراً في أن يعلن تعاضده الصريح للمتصرف الذي أعطيت له السلطة من أوروبا ، والذي رشحته فرنسا ودعمته بقوة . ولذلك فقد اصطنع لهجة قاسية نوعاً في حديثه مع الموارنة والمطارنة والأمير مجيد نفسه . فقد أفهم الأخير أن تأييد فرنسا له لا يمكن أن يصل إلى حد تشجيع الفوضى . وأن مزاياه وحقوقه سوف تقدر على أساس أعماله ، وأنه إذا كان عاجزاً عن إدارة مديرية صغيرة ، فسيكون غير جدير بتقدير الناس عموماً له . (١) وهذا يجرنا للحديث عن النتيجة الأخيرة لأزمة عزيز .

٣ — إن أهم نتيجة لثورة كسروان أنها بدأت صفحة نزاع مرير بين الأمير مجيد شهاب وداود باشا الذي كان يرى في مسلك مدير كسروان ما يدعو للشك في إخلاصه . ولقد صرح المتصرف مراراً أنه إذا كان يحتفظ بالأمير في كسروان ، فأنما يفعل ذلك مراعاة لخاطر فرنسا التي تحميه . ومن الواضح أن هذه العداوة الخفية بين الأمير المدين والباشا المتصرف ساعدت على تغذية روح المعارضة في كسروان . ولم يبد الأمير كثيراً من الغيرة في سبيل تحييب الأهالي بالإدارة المتصرفية طالما كان يعتبر أن داود باشا هو العقبة الوحيدة في وجهه . (١) إن كرامة الأمير ومزيتة كوارث شرعى للأسرة الشهابية أعظم الأسر النبيلة بين المسيحيين والدروز في الجبل ووريث الأمير نشير الثاني المباشر ، ورئيس حزب رجال النظام القديم الذي لاتزال عادات النظام الإقطاعي حية لدى جانب لا يستهان به من أهالي الشمال ، مما يضعه في مركز مرموق ويتميز عن الأمراء الآخرين . (٢) إن كبرياء الأمير قد جرحت جرحاً عميقاً حينما وجد نفسه وسط المعارضة مضطراً لتأييد آراء شخص غريب قادم من الآستانة وليس له جذور راسخة في البلاد . ومن هنا كان لا بد أن تكون شكايات المتصرف من مجيد قائمة على أساس صحيح لولا أنها كانت تنسم بالمبالغة التي هي دوماً نتيجة طبيعة المتصرف القلقة والمسرقة في الحذر أحياناً ، بحيث أنه كان يعلق أهمية قصوى على « شكايات » كم كان من مصلحته أن يجعلها تمر دون ضجة .

ولسنا نستطيع أن نسرد تبناً كاملاً لشكاوى الباشا وإنما نشير إلى شكاوى واحدة كان لها أثر كبير في نشوب الخلاف بين الرجلين . ففي كسروان التي تقارب مساحتها ثلث مساحة الجبل بأكمله ، حيث القلاقل منذ قرابة عشرين

(١) Beyrouth, T. 17, compte rendu de la mission militaire détachée au Liban, Février 1863, oct. 1865, Fain, 125 déc. 1865).

(٢) Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 44 du 7 mars 1863. F. 270 & S.

عاما مع أعمال العصيان والشقاوة ، يتهم الباشا مجيداً بأنه يرسل « الحوالة » الذين يحملون معهم الضرر والأذى للأهالي ، ومقصده ان يزعم الثقة بالحاكم ويحرك ضده الأهواء والشغب ، في حين أن نظمات الجبل تضع استعمال الحوالة كوسيلة من وسائل الضغط الحكومي ، بيد أن الأمير يجب بحق ، أنه في بلد لم تترسخ فيه بعد نظم الإدارة وطرائق الحكم ، حيث لا يوجد لدى السلطة إلا القليل من وسائل التصرف ، وحيث أن جزءاً من الضرائب لا يمكن إلزام الأهالي بدفعه إلا بفضل هذه الطريقة التي مضى على تطبيقها عدة قرون في عموم المناطق الأخرى . واتهام آخر يوجهه المتصرف لمديره بأنه لم يذسط لتنفيذ التدابير اللازمة ضد بعض الأفراد ، فيجب الأمير بأن هؤلاء أناس لهم نفوذهم من أقصى الشمال في جبة بشرى ومن الموالين ليوسف كرم حيث لا يمارس الأمير عليهم سوى نفوذ ضئيل^(١) . ولا يستبعد الباحث أن تكون مراسلات المطران طويبا عون إلى مجيد أثناء سفره في أوروبا ، قد أوجدت من الآمال في صدر الأمير ما حمله على الاعتقاد بأنه لم يعد بحاجة إلى « المسيرة والملاينة » . وربما اتصل كبير أساقفة بيروت الماروني بالحزب الذي كان ينصر ترشيح الأمير الشهابي لإمارة الجبل والذي يرأسه الجنرال دي بوفور^(٢) . وكان من الطبيعي أن يسارع القنصل الفرنسي لبيد غيوم الخلاف التي تجمعت فوق الرجلين وكان موقفه في الواقع صعباً فقد كان عليه ألا يغضب أحد الرجلين . ضغط القنصل على داود المتبرم الساخط لإبقاء الأمير في مركزه بعد أن فكر في سحب الأمير من مديرية الشمال وتعيينه (كاهية) « وكيلا » له ليسكون قريباً منه ، ولكن القنصل رأى وجوب تأخير قطع الصلات على الأقل بين القطبين المهمين في الجبل . إن إبعاد الأمير الذي وجد نفسه بعد الأحداث الماضية يمثل العنصر الماروني الأكثر أهمية في الجبل : سوف يساء فهمه ، لأن مجيداً يعتبر صنعة

Ibid.

(١)

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 36 du 13 Déc. 1862, F. 236. (٢)

فرنسية شأنه تماماً شأن يوسف كرم . ومن المؤكد أن المواردية سوف ينظرون بأسف إلى السياسة الفرنسية وهي « تضحي » مرة ثانية بأحد الرؤوس الكبيرة في لبنان لترضى شعور « الحسد » الذي يشعر به المتصرف وتحرم المواردية من زعمائهم . وبعد أن ساهمت هذه السياسة نفسها في إرسال كرم إلى المنفى ، لا يستبعد أن تتعرض لجرح الشعور الوطني إذا غضت الطرف عن امتهان زعيم قليل الشعبية^(١) بجد ذاته ، ولكن يلتف حوله كثير من المواردية لسبب بسيط واحد هو أنه يعارض المتصرف الأجنبي . وليس غريباً أن يتخذ من أوعلم للتضحية ، وشعاراً للبتولة في نفس اليوم الذي يسقط فيه ، تماماً كما حدث ليوسف كرم ، وحينئذ سيلتف حوله جميع المستائين والموتورين ويتحالفون معه . والأهالي سيستبشرون ذلك حجة جديدة للعصيان ، بل للثورة ، لأن صفة مجيد كأمر وكريش أسرة شهاب تضعه في (مقام) أعلى بكثير من يوسف كرم في نظر مختلف الجماعات في سائر أنحاء الجبل بحيث يكون شعورهم بالإهانة أعمق وأوسع . فضلاً عن أن القنصل رأى أن التخلي عن الأمير لا يتفق مع شرف فرنسا ، فقد كان مجيد مرشح الجنرال بوفور ، وفي كل الظروف كان يظهر خضوعه لرغبات المسيو بيكلار والعملاء الفرنسيين . ولذلك فلم يتردد القنصل في تحذير المطران طويبا وتنبيهه إلى أخطار معارضة المتصرف ، والميل لمعاملته معاملة الندلند لمصلحة الأمير مجيد ، وأفهمه أن الانتقاص من اعتبار السلطة العليا في الجبل لا ينطوي على الحكمة لأنه يشجع المعارضة التي لا يفوتها استثمار ذلك . والحق أن علاقات المطران بالقنصل تدهورت كثيراً نتيجة تصانف الأول وعناده ، مما اضطر الثاني أن يكتب لوزير خارجيته عن حقيقة أسباب الاضطراب في الجبل بكلمات لها دلالتها ونوردها كما جاءت : « على الرغم من بغضهم للترك فسيحيو هذه البلاد لا يثأطئون رؤوسهم دون تردد إلا أمامهم (الترك) وأن السلطة الدينية الكنسية لا توحى لهم إلا بالاحترام

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 32 du 15 nov 1862, F. 217. (١)

(م - لبنان)

الضئيل (نحو الباشا) ، ولذا كان من الضروري تصحيح الأوضاع ، وإشعار الوجهاء الأكثر أهمية في لبنان أن الحاكم الذي تسلم سلطاته من أوروبا لا يحتمل أن يعترض على رئاسته من قبل أى كان ، وأن المنافسات التي تستند إلى حجج حقيرة ، تلك المنافسات التي هي جوهر كل القضايا تقريبا في هذه البلاد لسوء الحظ ، لا يمكن أن تلقى تشجيعا منا لاسيما حين تكون نتيجتها امتحان السلطة وإثارة الأهواء الشريرة ضدها^(١).

كذلك تحدث القنصل مع الأمير ولم يكن عنه عدم ارتياحه من سلوكه الملتوى المتعالي بإزاء داود باشا . وبينما أكد القنصل دعم فرنسا للأمير ، فقد أوضح له بكلمات صريحة أن حكومته عازمة على النظر من عل إلى مسألة لبنان طالما أنها تتعلق بمصالح الجبل والمسيحيين ، دون أن تأبه كثيراً لآراء هذا الشخص أو ذلك من هذه الشيعة أو تلك .

وتمل الأمير الذي كانت تداعبه آمال جسام في أن يخلف على حكومة الجبل بمعونة فرنسا ، إذا لم يتوصل داود باشا إلى الاحتفاظ بها ، فشكا أن المتصرف يريد أن يحرمه نفوذه الذي يمارسه على مواطنيه الموارنة كفرد من أسرة الإمارة الشهابية التي يحاول المتصرف أن يخفض من شأنها ، وقال بغضب إنه مستعد للاستقالة في سبيل إرضاء فرنسا^(٢) . غير أن القنصل كان مقتنعاً بوجوب الحد من رعاية فرنسا للأمير الذي وصفه بأنه لا يمكن للمتصرف أى احترام ، ويتظاهر بأنه لا يحسب له أى حساب ولا يعمل إلا وفق مصالحه الشخصية ، وكتب في ١٥ نوفمبر ١٨٦٢ إلى وزير خارجيته يقول : « لو كان الأمير مجيد رجل المستقبل ، وجديراً بأن يكون له نفوذ كبير في لبنان ، فربما كان من المفيد أن نتركه يعمل استعداداً للاحتتمالات التي قد تحدث منذ الآن حتى انصرام الثمانية عشر شهراً الباقية ، ولكن من

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 40 du 10 jan., 1863, F. 248. (١)

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 44 ibid, F. 270 ets. (٢)

المؤسف أنه ليس كذلك ، وأنى بدأت بالاقتناع المحزن بأنه شأن كل ماروني ليس من الجدارة بحيث يتمكن من حكم لبنان ، وهو كجميع مواطنيه لا تنقصه النعومة الخبيثة والمهارة في حبك الدسيسة ، ولكن هذا هو كل شيء تقريباً^(١) .

ومها يكن الأمر فقد اجتهد ممثل فرنسا في بيروت أن يحافظ على الوضع الراهن بين المتصرف والأمير ، وأن يحول دون قطع العلاقات بينهما بشكل تنقطع معه صلة كسروان الواهية بالمتصرف . لقد آثرت حكومة باريس أن تحافظ على ذلك الوضع بانتظار اتخاذ قرار نهائى بعد انقضاء فترة التجربة التي تمر بها حكومة داود باشا في جبل لبنان .

أدرك داود باشا مرامي السياسة الفرنسية ومغزى سلوك ممثلها معه ومع الأمير مجيد ، فسعى جهده لاكتساب ثقتها والبرهنة في كل ظرف على ميوله نحو رجالات فرنسا ووكلائها ، والظهور أمامهم بمظهر الحاكم الحريص على مصلحة الجبل وأهله ، المدافع عن دستوره ونظاماته ، الجدير بثقة فرنسا التي تمسك زمام الموقف في شمال الجبل المقلق إلى حد كبير . ولنسرع إلى القول بأن المتصرف في كل ذلك كان يصدر عن ميل شخصي للحكومة التي كانت دعمت تعيينه لحكم الجبل ، إذ وجد أن مصالح إدارته ونوازع الخاصة تنفق في الانعطاف نحو فرنسا ولكنه لم يخل بأواصر المودة التي تربطه أيضاً مع ممثل بريطانيا بدرجة تكفي لسكى يطمئن إلى موقف الدروز الهادىء في الجنوب حيث يعيش المسيحيون على مودة مع الدروز بفضل قائمقام الشوف الرصين ملحم أرسلان الذي كانت إدارته تغالى في إقامة العدل حتى أنها كانت تحكم غالباً لصالح المسيحيين إذا خامرها شك في النزاع المعروض عليها .

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 32 dn 15 nov 1862, F. 217. (١)

لقد كان لتراجع المتصرف الماهر أمام فتنة غزير أثر ممتاز في نفوس أهالي غزير نفسها ، وهذه الحادثة تسجل بداية نمو حزب (الحكومة) في المنطقة . ثم إن أسفه الذي أعرب عنه تكرر أن فرنسا لا تدعمه صراحة ، وأنها تتردد في إرسال المدربين العسكريين ، ووصول هؤلاء برئاسة السكايتن (فين Fain) ، كل ذلك كان يسهم في رفع مكانة المتصرف في نظر الجبلين ، وفي إظهاره بمظهر الحاكم الحريص على مصلحتهم . ثم إن القوة التي رفض بها داود باشا مزاعم الباب العالي الذي كان يريد — خلافاً للامتيازات المحلية — أن تشمل الجبل ضريبة التبغ الباهظة ، سوف تذلل كثيراً من العقبات التي كانت تحول دون تقربه من أهالي كسروان الذين تهتمهم هذه القضية كثيراً . ولنوضح هذه المسألة قليلاً :

وضع حصر التبغ في الدولة العثمانية تحت نظام استثنائي ، وأصبح خاضعاً للضريبة في نفس مكان إنتاجه . وقد أرسل الباب العالي لهذه الغاية موظفين خاصين إلى جميع أنحاء السلطنة — ومنها جبل لبنان — حيث يلعب إنتاج التبغ وزراعته دوراً رسمياً هاماً في حياة السكان .

رفض داود باشا رسمياً قبول موظفي المالية المذكورين ، وهو مدرك أن ذلك سيسبب له إزعاجاً جدياً . بيد أن القضية التي كان يدافع عنها عادلة ومعقولة ، فؤتمر الدول الكبرى كان وضع حداً أقصى للضرائب في الجبل وهو ٧ آلاف كيس ، وكان من السهل جداً الاستغناء عن هذا البند من النظمات لو كان ممكناً جباية رسوم مختلفة — كهذه — قد تبلغ سنوياً ٤ — ٥ آلاف كيس كضرائب غير مباشرة . وبالإضافة إلى هذا الاعتبار المهم ، هنالك اعتبار آخر لا يقل خطورة في نظر المتصرف ، فجباية الرسوم على التبغ تتطلب إيفاد موظفين عديدين عثمانيين إلى الجبل ، ولو قبل داود باشا الموظفين الذين كان يريد الباب العالي فرضهم عليه ، لتجاهل تماماً روح النظمات ، بمعنى أنه لكان قبل مبدأ إدخال موظفين

مرتبطين مباشرة بالآستانة في صميم إدارة الجبل . بيد أن داود باشا رغم أنه قدم هذه الحجج بحزم ، اضطرر للمالة الآستانة ، وطلب في حالة عدم قبول وجهة نظره أن يترك له حرية التصرف لاختيار الوقت الذي يراه ملائماً للعمل بموجب التعليمات التي تلقاها . ولم ينس المتصرف أن يحدث القنصل الفرنسي عن هذه القضية بصفة شخصية جداً (١) .

مضى على الجدل الذي احتدم بين الآستانة والمتصرف بصدد ممارسة احتكار التبغ في الجبل قرابة أربعة شهور دون أن يتطور الوضع أو يتأزم . وقد حاول الباشا في أثنائها أن يثني الآستانة عن عزمها تطبيق هذا الاحتكار في الجبل ، ووجه مذكرة سرد فيها الأسباب التي يعتقد أنه يستحيل معها تنفيذ الأوامر الصادرة إليه . قال إن الجبل الذي وضع له نظام ضريبي استثنائي ليس من الشرعية والعدالة أن يعدل الرقم الذي حدد له بموجب النظمات . ثم شرح داود ببراعة كيف أن كل محاولة لجباية رسوم التبغ في الجبل ستؤدي إلى الاضطراب لا محالة في كسروان التي لم تخضع بعد بشكل تام وتذعن لدفع الضرائب المضاعفة .

غير أن هذه المذكرة استقبلت ببرود في الآستانة ، وأجاب عليها عالي باشا بأنه لا يرى استثناء لبنان من القوانين العامة السارية في باقي ممالك السلطنة ، وشدد عليه بتنفيذ التعليمات المرسلة إليه آنفاً . اضطرب داود باشا من لهجة الرسالة القاسية ، وكان الوضع دقيقاً يستدعي سرعة اتخاذ قرار ما . وبعد أن أعاد المتصرف النظر في المسألة من جميع وجوهاً ومحاصها ، اقتنع أكثر من السابق أنه يستحيل عليه أن يتزحزح عن الموقف الذي اتخذ سابقاً ، ولكنه تحدث طويلاً بشأنها مع قبولى باشا والى الإيالة ثم أرسل من لدنه عزة أفندي إلى الآستانة ليشرح الأمر لحكومته ، مع

إفهامها بأنه في حالة تمسكها بتعليماتها ، يجد نفسه عاجزا عن تنفيذ الأوامر المعطاة له باسم جلالة السلطان .

ولاشك في أن داود باشا قد أمعن النظر في المسألة فوازن بين شتى النتائج التي قد تنجم عن رفضه ، فوجد أن الحل الأمثل هو اختيار أهون هذين الشرين : عصيان حكومته أو إطاعة تعليماتها في فرض ظلامه ستشعل نار الاضطراب في الجبل حتما ، وستفقد في كل الأحوال ثمرة جهوده الطويلة المضنية التي ما فتى يبذلها منذ عامين ، فأعلن داود باشا أنه لن يتردد في الانسحاب تاركا الحكم للمتصرف آخر تقع عليه مسؤولية ما قد ينشب من شغب وثورات في جبل لبنان . والمهم في القضية أن أحدا في الجبل ، لم يجمل بأن هناك جدلا حاميا الوطنيين بين المتصرف والأستانة في موضوع التبغ اللبناني^(١) ، ولذا فليس بمستغرب أن يميل كثير من الأهليين ، الذين لا مصلحة مباشرة لهم في عزل داود ، إلى العطف على هذا الباشا الذي يتعرض لسخط رؤسائه التترك في سبيل دعم حقوقهم بجرأة وثبات .

والحق أن تقدير فرنسا للمتصرف أثناء زيارة الأمير نابليون وزوجته لجبل لبنان وسوريا ، كان من شأنه رفع مكانة داود باشا بين أهالي الجبل ، ذلك أن الأمير الفرنسي الذي قوبل بمجال الحفاوة من قبل داود باشا ، التمس من الامبراطور أن يمنح كلا من داود باشا والبطريك الماروني وسام جوقة الشرف^(٢) . وقد أدرك المتصرف أنه سيفيد من زيارة الأمير الفرنسي وما صاحبها من المهرات باسمه ، ولا سيما وأن المليشيا (الجندرية) اللبنانية التي كانت بعد في طور التنظيم ، قد اشتركت في الاحتفال^(٣) . ورأى الباشا أن الوقت قد حان ليثبت سلطته في كسروان ، ويسدل الستار نهائيا على حادثة غزير المشوومة التي وقعت في العام الماضي ، فقرر أن ينتقل

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 26 sept. 1863, F. 206. (١)

• T. 14, Rapp. No. 55 du 11 Juillet 1863, F. 364. (٢)

« T. 15 Rapp. (Fain) du 26 sept. 1863, F. 206. (٣)

مع مجالسه إلى بكفيا في المتن على حدود كسروان حيث يمضي بعض الوقت في مراقبة شؤون كسروان عن كثب ، لأن إدارته لم تكن قد أحرزت تقدما مذكورا فيها . والحق أن وجود المتصرف في المتن كان له نتيجة حسنة فقد سر الأهالي برعاية الحاكم شؤونهم المحلية وبوجوده على مقربة منهم ، ولكن هم الحاكم كان منصرفا الحقيقة إلى كسروان ، فقد تبين له أن تسليم مديرية كسروان الواسعة لعمدة مدير واحد مما يضعف سلطة الحكومة المركزية في يد الدين ، والحكومة المحلية المستقرة في غزير . ولذا فقد عزم المتصرف على تقسيم كسروان إلى أربع مديريات على كره من الأمير الذي لم يذعن بسهولة لانقاص سلطته ومشاركة المديرين الجدد فيها . وفي اختيار العمال والمديرين الأربعة روعيت جميع الهيئات والشيع . في غزير نفسها وضع أمير شهابي ، وفي المناطق الأخرى عين أشخاص من الطبقة البورجوازية ذوى صلة أما بالأكليروس أو يوسف كرم ، ورأى داود باشا أن يعين طنوس شاهين عاملا رابعا ، وقد ذكرنا الدور الذي لعبه قبل اثنتي عشرة سنة في النضال الذي نشب بين الفلاحين ومشايخ الخازن . وقد استنكر البعض هذا التعيين ولكن داود باشا كان يعلم أن هذا الرجل رغم ما يحيط بسلوكه وأخلاقه من شكوك فإنه كان يمارس في الواقع نفوذا حقيقيا على الصالحين والدهماء — فكان من الخير ربطه بالحكومة . أما الأمير مجيد فقد كان مقتنعا بأن تأييده للمتصرف صراحة ، سوف يجعل فرنسا تدعم ترشيحه لحكم الجبل من بعده^(١) .

وجد المتصرف بعد إجراء التقسيمات الجديدة أنه من الضروري أن يخطو الخطوة الحاسمة ويحضر إلى غزير بنفسه لاسيما بعد أن استقبل الأمير مجيد في كسروان استقبالا حسنا ، وبعد أن أظهر فوج الجندرية الذي أرسله إلى البلدة سطوة الحكومة المركزية ، وبعث من جديد علاقات

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 56 du 11 juillet 1863 , F. 370. (١)

مديرية كسروان بالمتصرفية ، بعد أن قطعت تماما منذ أزمة غزير المعروفة وبجدة حضور توزيع الشهادات في عينطورة وغزير ، قدم داود باشا إلى هاتين البلدتين الواقعتين في قلب كسروان ، وكان يستقبل في كل مكان يمر فيه بالحماض والترحيب ، (١) جزاء وفاقا على تراجعه أمام ثورة غزير ، وامتناعه عن إدخال العسكر النظامي العثماني إلى كسروان ؛ فحقق داود باشا بذلك أملا طالما راوده ، ولم يحتج لأن يلقي درسا على موارنة كسروان شبيها بالدرس الذي تلقته دير القمر في حوادث الستين ، على ما نقل عنه في ساعة من ساعة غضبه . (٢) وبعد أن تسلم الباشا وسام جوقة الشرف من القنصل الفرنسي (٢٠ أكتوبر ١٨٦٣) تلقى تهنئة أعضاء حكومة في قصر بيت الدين ، وبديهي أن يكون لذلك أثر في تبديد كثير من الشكوك التي كانت تخامر أذهان الموارنة من أن فرنسا غير راضية عن سلوك المتصرف في الجبل - وفقا للأراجيف والشائعات المغرضة . وتحدث كثيرون عن تجديد حكم المتصرف بعد بواذر الرضى الدولي هذه ، والحق أن مجال الحفاوة بالمتصرف كانت مما يوحى بهذا الاعتقاد ، فالقري مضاء ومحروسة ، والأمن مستتب ، والناس هائثون حتى أن بعض مسيحي سهل البقاع التابع لدمشق كانوا يرغبون إخوانهم في الجبل ويعبرون عن أمانهم بانضمام سهلهم إلى إدارة داود الحسنة (٣).

وكان الموترين والحاقدين والناقين على المتصرف لم يعجبهم استقرار الأمور وهدوء الحال « فضوا يتابعون تحريك البلاد ويدسون الدسائس ويشيعون الأراجيف لنشر البلبلة والفوضى . نكتفي بالإشارة إلى ما كان

(١) Beyrouth, T. 15 Rapp No 60 du 22 Août 1863, F. 60.

(٢) T (Fain) Lettre communiqué confidentiellement par M. le Ministre de la guerre au Ministre des affaires étrangères, en date 19 oct. 1863, et Rapp (Fain) du 26 sept. ibid F. 208.

(٣) Bayrouth, T. 15, Rapp N. 62 du 6 sept 1863, Fos. 53, 54.

من قلاقل البترون التي حدثت بسبب جباية الضريبة على الملح . فقد أذاع المهيجون أن موظفي الجمارك العثمانية يتجاهلون امتيازات الجبل ويجمعون الضريبة على الملح واستكتبوا العرائض وقدموها إلى القناصل ، وفيها يتظلمون من مضاعفة الضريبة عموما ، ومن رفع الجمارك على التبغ ، ويشكون من غلاء سعر الملح حتى أن كثيرين منهم « اضطروا لعمل طبخهم دون ملح » على ما جاء في إحدى عرائضهم (١). ونشير إلى ما كان من المحاولة الفاشلة التي قام بها ثلاثون مسلحا لطرد موظفي المالية من جونية مما اضطر إدارة الجمارك العامة في بيروت لرفع شكواها بلهجة شديدة إلى داود باشا ، كما هدد موظفو الجمارك والمالية بالاستقالة في حالة عجز الإدارة المتصرفية عن إعادة الأمن إلى نصابه وحماية مأموري الحكومة ، وأخيرا ما كان من مبادرة المتصرف لاحتلال جونية بفرقة من الجندرية وعودة النظام إلى مجراه الطبيعي واستتباب الأمن (٢).

وهكذا ، فبينما كانت أعمال التهدة والتنظيم قائمة على قدم وساق في كسروان ، كان الهدوء مستتباً في المناطق المختلطة والجنوب ، لولا نشاط حركة التعمير والإنشاء التي تذكر بأعمال التخريب الماضية ، لما تصور المرء أن الكوارث مرت بتلك البلاد ، ومع أن السلطات العثمانية « بتأجيلها » دفع التعويضات عن قصد أو غير قصد ، قد تركت الباب مفتوحا أمام المسيحيين والدروز لتسوية حساب الدم والخراب ، فإن الثأر قد اختفى كما ذكرنا . الدروز والمسيحيون كانوا يتدربون معا بأمر ضباط صف دروز وضباط مسيحيين في نواة الجندرية الوطنية . وكان حظر دخول دير القمر لا يزال ساريا على الدروز غير أن تقدم المسيحيين السلمي في بلاد الدروز بعث من جديد ، فمن أصل ١٢٢٠ عملية عقارية مسجلة عام (١٨٦٢ — ١٨٦٣) في مديرية الشوف ، لوحظ أن ثلاثة أرباع البائعين

(١) Annexe à la dépêche politique No. 28 du 8 oct. 1863

(٢) Beyrouth, T. 15, Raop. No. 67 du 1er Nov. 1863, Fos.

كان دروزا ، وثلاثي المشتري كانوا مسيحيين . وهذا دليل على مدى إسراع السلطة الدرزية المفاجيء في إقامة العدل بين المسيحيين ، ومدى شعور الاطمئنان الذي نجحت هذه السلطة في إحجائه لهم في مثل هذا الوقت القصير . روى دالو سكرتير داود باشا أن أحد المسافرين كان مارا في أواسط عام ١٨٦٣ قرب بلدة الشويفات المختلطة التي كانت مشهورة في التدقيق بقضايا الثأر والانتقام ، فسأل أحد السكان لماذا منذ ستة شهور لا يتكلم أحد عن مواطنيه ؟ فأجاب ابن الشويفات «لأن داود باشا في الوقت الحاضر أخذ على نفسه تسوية قضايانا العائلية وحده ، إذا قتلت مثلا من كان قتل أخى عملا بالطريقة القديمة ، فليست بهذا أقوم بعمل تريد الحكومة توفيره على فحسب ، بل أيضا سأشقي أنا بالإضافة إلى أخى المقتول ، باستعادة قرش واحد يتضح لعائلتي أنها خسرت قرشين»^(١).

لقد بلغ من كمال عمل التهدة ما جعل تجار دير القمر — الذين لم يجرؤوا بدافع الاستياء من تأجيل دفع التعويضات ، على طلب رفع حظر دخول الشاري الدرزي إلى بلدتهم ، — يذهبون بأنفسهم إليه ، وأقام كثيرون منهم في بلدة بعقلين المواجهة لدير القمر ، أى في وسط بلاد الدروز . وتدرجيا أتيح لحرس داود باشا المختلط أن يمر في نفس دير القمر دون أن يتعرف سكانها على الدروز منهم . وفي شتاء عام ١٨٦٣ — ١٨٦٤ أصبح الوضع أفضل بعد أن نقل مركز الحكومة مؤقتا من بيت الدين إلى سبنيه على بعد ساعة من بيروت . ودير القمر التي كانت تعيش بفضل وجود الموظفين المسيحيين في الإدارات المركزية ، قبلت دون تدمير أو امتعاض ، وكتعويض عن خسارتها نواة الجندرية الوطنية التي كانت تدرب في بيت الدين ، والتي يمثل الدروز فيها ١٦٥^(٢) نفرا . وهكذا تهددت الأحقاد

(١) D'Alaux. Revue des deux Mondes, Mai 1866, p. 8

(٢) Beyrouth, T. Rapp. No. 25 du 13 sept. 1862, F. 181 et Rapp. (Fain) du 26 sept. 1863, F. 208.

المحلية أمام إلحاح المصلحة المادية ، وساهمت تسوية التعويضات المنقولة لدير القمر في إبعاد أكبر سبب للنزاع بين الدروز المسيحيين^(١).

ولم يحدث ما يعكر الهدوء في المناطق المختلطة إلا ما كان من ذلك القلق العارض الذي سببته حودة فريق من الدروز الذين كانوا منفين في طرابلس الغرب ، فقد قام الباب العالي خلال سنة ١٨٦٣ مستفيدا من الهدوء الذي يسود تلك المناطق ، بإعادة بعض أولئك الدروز على دفعتين متواليتين . عاد الفريق الأول وهو يئشدا أناشيدته الحربية ، وتحول الاستقبال إلى هتاف بعث الذعر في نفوس المسيحيين ، ولكن الأمير ملجها لم يترك هؤلاء ، حتى الوقت اللازم للشكوى : لم يوقف العائدين الدروز الذين لم يعلموا بعد بالتطور الذي جرى في البلاد ، وإنما أوقف أنسباءهم الذين باشتراكهم في مظاهرات الاستقبال تجاهلوا — عن معرفة — الخطة الجديدة للسياسة الدرزية . ولا حاجة إلى القول بأن الفريق الثاني عاد إلى المناطق المختلطة دون ضجة^(٢).

ويسجل الباحث لحكومة داود باشا على ضعفها أنها استطاعت بهذه السرعة وبهذه النفقات البقلية أن تغلب على شتى المصاعب في مجال التنظيم ومجال التهدة . والنفضل في ذلك يعود بدون منازع إلى المهارة والحذاقة اللتين تغلب بهما داود باشا على المخاوف التي استقبل بها منذ الأيام الأولى . ومما سهل مهمته خاصة هو أن هؤلاء السكان المختلطين الذين ما كان يتوقع منهم إلا عطفًا جامدا ، قد بذلوا له مساعدة ناشطة تستند دوما إلى العقل بعد أن ظلوا يتخبطون في مدرسة الأحقاد والفوضى قرابة عشرين عاما ،

(١) من أجل الاطلاع على المشاريع والحلول التي اقترحت لتسوية تعويضات الجبل أنظر : Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 47 du 18 avril 1863, F. 302 ets, 15, Rapp. No. 71 du 12 décembre 1863 F. 156, 157, 15, Rapp. 42 du 18 Jan. 1864, F. 232—241

D'Alaux, op. cit., pp. 9—10. (٢)

وهكذا لقي داود باشا تأييداً عاماً حتى في مديرية زحلة للروم الكاثوليك المعروفة بصعوبة انقيادها وروعة أهاليها والمشهورة بكثرة القلاقل والمشاغبات فيها ، كما أن الروم الأرثوذكس في السكورة كانوا موالين ومطمئنين للإدارة المتصرفية^(١).

وبكلمة ، فقد استقبل أهالي الجبل جميعاً داود باشا بحذر وتوجس . وهو نفسه عندما استلم مهام عمله ، لم يكن على الأرجح متأكداً من السبيل الواجب عليه اتباعه في معاملة القوم ، في وسط المصالح المتعارضة المتعددة . ولا يستبعد أن يكون المتصرف المسيحي الكاثوليكي الأول لدى وصوله إلى سورية اعتقد أن المسيحيين سيستقبلونه كمدافع عنهم بعد سنة الأهوال . ولذا وجه اهتمامه أولاً نحو الدروز ، فبذل معظم جهوده لتطمينهم ، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير . ونجاحه يمكن أن يعزى إلى حالة الانهيار والتفكك التي كان يعانيها الدروز وفتورهم نوعاً بإزاء السياسة الانكليزية ، وحذرهم من العثمانيين ، وبخاصة من موقف سوء النية الذي أبداه موارنة الشمال نحو داود باشا منذ اليوم الأول ، ولذا فقد ساهم كل هذا في أن يلتفت الدروز طائعين حوله^(٢) . والخلاصة أنه يمكن القول بأن المناطق الواقعة إلى الجنوب من نهر السكب كانت راضية بحكم داود باشا الذي أرسل إليهم منذ ثلاثة أعوام ، وسكانها لا يهتمون كثيراً بتبديله طالما يعمل جهده لإرضاء المصالح المشروعة لجميع الأهالي على حد سواء . بل إن الموارنة أنفسهم في المناطق المختلطة الذين يتفقون مع أبناء ملتهم في الشمال من حيث التذمر واستنكار الحالة السياسية التي فرضتها عليهم المنظمات ، ليس لديهم فكرة المطالبة بحاكم وطني إذ ليس لهم أي مرشح يرتضونه ، ومن ثم فهم يعلمون أن هذا الحكم لابد وأن يصادف عقبات أثناء تطبيقه

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 72 du 17 déc. 1863, F. 173.

(٢) Beyrouth, T. 15, Lettre communiqué confidentiellement (٢) Ibid (Fain).

لديهم ، فالإدارة المسيحية التي تنقذهم من مظالم المقاطعية الدروز هي بالنسبة لهم كسب ونجاح كبير^(١).

محور داود — فرنسا وأثره في تجديد الولاية المتصرف :

إن السياسة الأجنبية التي كانت قبل عهد المتصرفية تلعب دوراً هاماً جداً في أحداث الجبل وتحزيب طوائفه لم تختلف ولم يزل أثرها بعد نشوء المتصرفية اللبنانية ، فما زالت تلك السياسة تتابع خططها وتحبك دسائسها بواسطة عملائها وأنصارها من « الزعماء والوجهاء » . ولكن من الحق أن نسجل تساؤل شأنها قليلاً عن ذي قبل ، ومعلوم أن نظمات الجبل قد صيغت وأقرت باتفاق الدول ، ومعلوم أيضاً أن انكساراً ظلت تؤيد تجزئة الجبل إلى مناطق ثلاث درزية ومارونية وأرثوذكسية لحماية كيان الدروز وللحفاظ على قدم راسخة حرة في منطقتهم بشكل لا يشوبه رقابة أو قيد ، في حين أن روسيا دعمت أخيراً ولكن ببرود نظرية فرنسا في السيادة المسيحية الموحدة . إن داود باشا لم يكن له بموجب هذه الاتجاهات القديمة التي يعرفها جيداً ، أن يتجاهل تماماً مقتضيات السياسة الانكليزية مثلاً ، فيرتضى في أحضان السياسة الفرنسية التي تدعمه دفاعاً عن المبدأ الذي تحامي عنه من أجل صون استقلال الجبل ومسيحي الشرق ، هذا المبدأ الذي يقتضى صون الإدارة المسيحية في جبل لبنان التي وضعت موضع التجربة ، للبرهنة على أن المسيحيين في ممالك السلطنة قادرون على حكم أنفسهم . وفرنسا في كل ذلك ليست منزهة عن الغرض ، وإنما غرضها أن تسند هذه الإدارة المسيحية كي تقطع آخر صلاتها مع السلطنة العثمانية ، فتكون رأس جسر للنفوذ الفرنسي في الشرق ، وممقل التعاون لنشر السيطرة الفرنسية فيه^(٢) . ومهما

(١) Beyrouth, T. 15, Ropp. No. 72 ibid, F. 163.

(٢) جاء في تقرير كتبه الكاتبين Fain والضابط الفرنسي الذي وكل إليه أمر تنظيم وتدريب الحندمة اللبنانية ، ما يؤيد مذهبنا هذا ؛ فقد كتب في أن الأب هنري اليسوعي ذكر له أثناء زيارة المتصرف لمدارس اليسوعيين في زحلة أن الآباء اليسوعيين يهشون القومية الجديدة وأن فرنسا =

يسكن الأمر فإن داود باشا كان عليه من أجل استقرار حكمه في الجبل أن يلائن السياسة الانكليزية ووكلاهما في سورية ويستمع بلباقة إلى آرائهم وينفذ بعض مطالبهم ويعاملهم على نسق معاملته لوكلاء فرنسا مع فارق الدرجة ، لأنه يعلم أنه لا يزال لانكلترة سلطان لا يستهان به على الدروز وإن تضاعف هذا السلطان منذ حوادث الستين ، ويعلم ما لانكلترة من دالة على دوائر الآستانة التي مرجعه إليها أخيراً . فكان على المتصرف أن يسلك سبيلا لا يغضب إنكلترة وفي نفس الوقت لا ينفرد فرنسا ولا يسيء إلى تأييدها له . وقد اقتضى ذلك من داود باشا حذقاً وبراعة كلية في استرضاء السياستين المتعارضتين في أهدافهما ومبادئهما ؛ فكما أن الموارنة كان يمكنهم أن يجملوا حكمه مستحيلاً في شمال الجبل ، فالدروز الذين لا يقلون عنهم قوة يمكنهم أن يحيلوا إدارة الجنوب إلى جحيم من الفوضى لا يطاق . ولذا اضطر الباشا للمألة الوكلاء الانكليز والظهور أمامهم بمظهر الحاكم المرتفع عن وحى السياسة الفرنسية التي يتهم بمساعدتها ، وللإصغاء إلى مفاتحتهم في هذا الموضوع أو ذاك مما يقوى نفوذهم ويدعم حمايتهم لهؤلاء أو أولئك دون أن يفوته أى غرض من أغراض محادثاتهم وتقلاتهم .

وداود باشا إذ يستمع إلى « نصيحة » و « مقترحات » هؤلاء الوكلاء الانكليز كان يحرص أشد الحرص على عدم إثارة الشكوك الفرنسية ، فهو يعطى بقدر ومقدار ، بمقدار يمنع ولا يطمع ، وبخطة سياسية أساسها ألا قلب للأوضاع الجديدة التي يقوم بترسيخ جذورها . فالبلاد بلاد طوائف ست متباينة الأهداف ، فلا محل لتفوق إحداها على الأخرى ،

تهبىء الحكومة الجديدة ، وأنه في اليوم الذي يعينه الامبراطور نابليون سنيهض المسيحيون بقيادة رئيس غير موجود اليوم (لأن يوسف كرم رفض) ، والدروز بقيادة كنج العباد ونسب خطاربك مطالبين بالانفصال عن الامبراطورية العثمانية ليصبحوا إما فرنسيين أو مصريين . . . » وقد وجه داود كلامه إلى اليسوعيين وقال : « إنكم تثقفون ثواراً » ويعلق (فين) بأن الجبل الجديد لن يرضى إلا بالآراء الجديدة لن يرضى أبداً بتركيا وحكومتها .
Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 20 Février 1864, F. 269,

ولا داعى لإثارة مشكلات معقدة نتيجة ذلك . فالانحياز بدون شك يفسد عليه أمر هؤلاء الجبلين الجففة ، ويعطل الغرض الحقيقي الذي من أجله أسهمت الدول في تنظيم لبنان . فاتحه قنصل انكلترة العام (الدريدج) بصدد إعادة الدروز اللاجئين إلى حوران ، وعلم الباشا أن القنصل يحاول استعادة نفوذ بلاده الذي قامى كثيراً منذ سنة ١٨٦٠ ، وأن الدريدج يأمل منه أن يقوم بمسعى لدى الباب العالي لمصلحة هؤلاء المحكوم عليهم . وأعلن القنصل أنه يتعهد باسمهم بالاستسلام دون شرط للمتصرف إذا أعطوا تأكيداً بإعادة محاكمتهم واستبدال عقوبات خفيفة بعقوباتهم كالنفي المؤقت . اهتم المتصرف بهذا الاقتراح مراعاة لحظائر انكلترا والدروز ، بيد أنه قبل أن يتخذ أى قرار استشار المسيو أوترى قنصل فرنسا العام ، وكان هذا قد أعلمه قبل عام بمساعي الدروز اللاجئين إلى حوران لدى القنصلية الفرنسية بدمشق للعمل على إعادةهم إلى جبل لبنان ، ولكن أوترى في حينها لم ير من حسن السياسة إعطاء الدروز وسائل تنظيم أنفسهم وتكثيل قواهم ، ومضى يؤكد بأن دروز الجبل اللبناني لا يكثر ثون كثيراً بعودة رؤسائهم اللاجئين إلى حوران ، إذ طالما رزحوا تحت نير نفوذهم الثقيل . ورأى أوترى أنه ليس من الطبيعي أن يكون الفرنسيون أول من يطرح مسألة إعادة الدروز على بساط البحث ، وأنه ليس المهم إرضاء المذنبين اللاجئين من الدروز ، وإنما المهم إرضاء أمانى السكان الدروز في جبل لبنان . ولذلك أوعز إلى المسيو هيكارد Hequard قنصله في دمشق بأن يتقبل مفاتحة الدروز بهذا الشأن دون أن يلزم نفسه بعهد محدد (١) . وبينما اعترف داود باشا — في ذلك الحين — بأن اعتراض أوترى على عودة الدروز معقول ، إذا به اليوم مستعد لإجراء مفاوضة بصدد عودة الدروز مع الدريدج ، الأمر الذي دهش له أوترى ، لأن الدوافع التي أثارت اعتراضه في السنة الماضية لازالت باقية كما هي ، وفي نظره ينبغي تأجيل البحث في

المسألة سنة أخرى حين سيتقرر مصير جبل لبنان بعد انتهاء فترة التجربة المتصرفية الأولى . ولم يدع أوترى المسألة تمر دون أن يلفت نظر الباشا « إلى وجوب الاحتراس من إثارة مثل هذا الموضوع الدقيق الذي يوقظ شكوك حكومة الامبراطور » ، وأشعره بأنه لا يسمح بأن يتجاوز الحاكم في مسيرته للانكليز حداً معيناً ، وذكره بالمعونة التي أسدتها له فرنسا منذ ثمانية عشر شهراً لتدليل المعارضة المارونية له ، وأضاف القنصل الفرنسي بعبارات رصينة بأنه في اليوم الذي ترى فيه فرنسا دولة أجنبية راغبة في بعث صراع النفوذ القديم ، وبعث القومية الدرزية ، فهي ستضطر لأن تحتفظ لنفسها بحرية التصرف ، وإن داود باشا نفسه سيكون أول من يقاسى من هذا الصدام الذي يمكن أن ينجم عن ذلك . وقد كتب أوترى يقول إن داود باشا بعد هذا « التحذير » كتب إلى الصدر الأعظم يحيطه علماً بموضوع عودة الدروز ويشير بعدم الاهتمام بطلب السيد هنري بولور^(١) .

أكان هذا التلطف الذي أظهره الباشا للوكلاء الانكليز بهذه المناسبة يعزى إلى رغبته في أن يبدو ملائماً للحكومة البريطانية في وقت تستعد فيه الدول للنظر في تثبيت الإدارة الحالية في الجبل ؟ وبعبارة أخرى ، أكان إصغاء داود باشا للقنصل الانكليزي تأرجحاً طارئاً تقتضيه هذه المناسبة فحسب ؟

يصح أن يكون هذا هو تفسير اهتمام المتصرف بمسألة عودة الدروز . ولكن لا يغيّب عن بالنا أن سياسة داود باشا كانت تقوم منذ البداية على استرضاء جميع الطوائف ، وعلى صون التوازن التام في معاملة جميع ممثلي الدول . أظهر مودته للدروز وآل جنبلاط وسمح لهم باستعادة نفوذهم ، واتخذ السيد (ثابت) ترجمان القنصلية العامة الانكليزية لفترة طويلة ، أمين سر لديه مكلف بإجراء الاتصال مع الممثلين الأوروبيين ، و (ثابت)

Beyrouth, T. 15, Rapp, No. 60 du 22 Août 1863, F. 60 els. (١)

ماروني تحول إلى البروتستانتية . كما وكل إلى الانكليزي (ميزن) ، الذي خدم في الهند ، تنظيم مصلحة البريد . ولسكن الباشا في نفس الوقت عندما رأى أن يقين (ميزن) أثار موجدة الموارد ، قرر أن يصرفه لتهدئة الخواطر ، فعهد إليه تنظيم الجندرية في المناطق المختلطة . وبما أن (ميزن) كان معروفًا باعتداله ، فقد احتفظ به داود باشا ليكون وسيطاً بينه وبين الدروز الذين له دالة عليهم^(١) . والمتصرف مضطر للمناورة وحفظ التوازن بسبب متطلبات السياسة الأجنبية ذات اليد الطولى في أمن وهدوء الجبل^(٢) ، لاسيما وأنه لا يزال ينقصه عنصران لا غنى عنهما للحكومة القوية وهما المالية والجيش . كسروان ومناطق الشمال لم تدفع بعد ما عليها من الضريبة ، والجندرية لم تبلغ العدد الذي حددته النظمات بنسبة عدد السكان . بيد أن ركون داود باشا إلى السياسة الفرنسية بوضوح بعد مضي فترة الوقت على أزمة غزير التي كاد يقدم استقالته بسببها ، أدى إلى وجود ما يمكن أن نسميه بمحور داود — فرنسا في جبل لبنان . فقد بدأ المتصرف يقبل نحو الفرنسيين الذين رفعوه من وهدة غزير ، وأعادوا إليه جانباً كبيراً من كرامته واعتباره اللذين امتننا في كسروان والشمال ، وخففوا من حدة عداة الشماليين له ، وعضدوه دوماً . وهذا المحور ترتب عليه نتائج هامة بالنسبة لموضوع تجديد ولاية داود باشا وحكم لبنان الذي نحن بصددده ، إذ كان أساساً لعمل مشترك بين المتصرف والقنصل الفرنسي يستهدف حل جميع مشا كل المتصرف في الداخل والخارج .

وجد داود باشا أن إرضاء طوائف الجبل حقيقة لا يكون باتباع أساليب السياسة العثمانية القديمة ، وإنما بصدق الدفاع عن حقوق الجبل كما نصت عليها نظمات ١٨٦١ . ويبدو أن المتصرف قد صمم على أن يحتمل نتائج هذا المسلك مع المحافظة على الظواهر بإزاء الباب العالي نفسه .

Beyrouth, T. 14 Rapp. No. 48 du 29 avril 1863, F. 324. (١)

Beyrouth, T. 14, Rapp. No. 22 du 15 juillet 1862, F. 117. (٢)

(م ٦ — لبنان)

كان مثلاً يعلم جيداً أن عدم سماحه بإدخال احتكار التبغ كان معناه أنه يضعف نظامات الجبل فوق الأوامر الصادرة إليه من جلالة السلطان . وهذا لعمري مما يبعد بينه وبين العثمانيين ، ولكنه لم يتراجع أمام هذا الاحتمال السيئ . وكان يعلم أيضاً أن اعتماده على المدرسين الفرنسيين في تنظيم الجندرية ، واتخاذهم سكرتيراً فرنسياً ، وما عرف عن صلاته الوثيقة بقنصل فرنسا العام ، قد يجعله يفتقر يوماً إلى تأييد انكلترا . ولكن يبدو أن المتصرف في هذه الحالة أيضاً قد اتخذ قراره واختار وجهته ، إن لم يكن دون تردد ، فعلى الأقل بشكل واضح جداً ، وذلك بعد أن اقتنع بأنه لا مناص له من الاعتماد اليقظ على تأييد فرنسا له لمصلحة إدارته المهددة في الجبل فبقدر ما كان يشعر بسوء نية الباب العالي إزاءه ، وعدم كفاية الحماية الانكليزية له ، بقدر ما كان يتقرب من الوكلاء الفرنسيين أكثر فأكثر ، فكان يبوح بمعظم مشاكلة مع الباب العالي للقنصل الفرنسي ويطلب معونته وتأييد حكومته سرّاً لا جهرّاً .

وهنا كان لا بد أن يسعى الباب العالي وانكلترا « لإرهاب » هذا المتصرف الذي عرف كيف يسد الطريق أمام العثمانيين في شؤون إدارته ، والذي يحمل وسام جوقة الشرف من فرنسا ويستجيب لوجي سياستها . ومن ثم سرت شائعة قوية مفادها أن الباب العالي قرر أن يقيم فرنكو أفندي مقام داود باشا ، كل ذلك انتشر خبره بسرعة في وسط جو مشحون بالتحرير والتوتر الذي كان يشتد في مناطق إهدن وبشرى باقتراب موعد انتهاء فترة السنوات الثلاث المحددة للتجربة . وقد برز اسم فرنكو أفندي أيضاً في وسط الضجة المصطنعة التي أحدثتها قلائل البتروني التي شاع خبرها عن طرد عمال الباب العالي المسكفين بالسهر على المالح بعد أن أصبحت من احتكار الحكومة ، وعن نية الجبلين في التخلص من رجال الجمارك في جونية^(١) ، وعن امتعاض البطريك الماروني من الحاكم

Beyrouth, T. 15. Rapp. No. 65 du 18 oct 1863, F. 85. (١)

العام ومساعدته لمناوئته واقتراب موعد انفجار الأزمة الكبرى التي يشترك فيها جميع الأحزاب في الجبل لإنجاح مرشحهم لمنصب الحاكم . ومن عجب أن يقذف باسم فرنكو في وسط هذا كله ويعلم نبأه في دوائر أوروبا وفي الجبل بنفس الوقت . والباحث يقف هنا ليرجح بأن الأمر مدبر بالاتفاق مع الباب العالي كما ذكرنا . إن فرنكو أفندي الذي لم يتداول الناس اسمه في الجبل من قبل ، يمثل بالنسبة لانكلترا ترتيباً جديداً يحوز رضا الباب العالي الذي يخشى من وجود باشا مستقيم كداود بصورة راسخة ودائمة ، وأهم من ذلك كله ، خارج نطاق سلطته تقريباً . وكانت غاية قنصل بريطانيا العام الذي كان أول من بث هذه الأراجيف في الجبل ، وتحدث عن أمان سكانه ، هي استئالة أكبر عدد من أهالي الجبل نحو فرنكو أفندي اللاتيني^(١) ، وإبعاد الناس عن داود باشا للجيلولة دون رسوخ قدم حكومته في الجبل بحيث ترمى بعد ذلك في أحضان فرنسا وتقطع علاقاتها مع الباب العالي . واكتسبت الشائعة بعض السند عندما استلمت القنصلية الفرنسية العامة في بيروت مراسلة من سفارتها في الأستانة ومآلها أن محادثة جرت بين ترجمانها وبين فرنكو أفندي الذي تكتم بصدد المعونة التي وعده بها البطريك الماروني وغيره من عليّة الأكليروس^(٢) . والبطريك الماروني على الرغم من خنقه على داود باشا ولكنه لا يأخذ فكرة استبدال فرنكو بـداود مأخذ الجد . ولما فوَّح البطريك سرا بمزاعم فرنكو من أنه تلقى وعداً بتأييد ترشيحه من البطريك أنكر هذا كل مسعى مباشر أو غير مباشر مع المووما إليه ، بحجة أن ذلك مخالف لرغبته في الحكم الوطني^(٣) .

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Dechallié) commandant de (١)
L'Empelueuse au Ministre de la Marine, oct. 1863 Fol.
90, 92.

Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 19 du 22 nov. 1863, F. 113. (٢)

Beyrouth. T. 15, Annex à la dépêche No. 91 du 21 nov. (٣)
1863, F. 141,

ومهما يكن الأمر فإن هذه الشائعة المقصودة كان لابد أن تعيد داود باشا إلى تقدير أفضل للظروف المحيطة ولعلاقاته بالباب العالي وبانككترة. وبينما كان مشغولا بإعداد ملاحظاته على تطبيق نظمات ١٨٦١ وإبداء مقترحاته لتعديلها وتحسينها على ضوء خبرة السنوات الثلاث ، كان موعد انتهاء ولايته يقترب بسرعة ، وباقترابه كانت تتضح جلية المعارضة ويبدو نشاطها لمصلحة المرشحين لحكم الجبل ، وهنا وجب أن يقف محور داود — فرنسا وقوة قوية للحد من هذا النشاط وخوض معركة تجديد ولاية المتصرف ضد الطموح المواطن الذي يتجلى في شخص الأمير مجيد شهاب ، وفي شخص يوسف كرم الذي يؤيده الأكليروس .

أما الأمير مجيد، فيؤكد أنه معونة إدارة جيدة يمكنه القيام بمهمة الحاكم شأن المشير الأجنبي ، ويزعم أن أنصاره سيكونون أكثر عددا ، ويرى أن الأكليروس إذا التف حول فلقوم سيتبعونه ويوالونه ، فليست أسر الأمراء التي فقدت شعبيتها ، بل هي أسر الشيوخ ومعاملاتهم القاسية التي اشتهروا بها ، وصلفهم وانعدام كفاءتهم (١) . وبرغم الصراع الخفي الذي أشرنا إليه والذي يسيطر على علاقات المتصرف بالأمير مجيد ، فإن الأول احتفظ برئيس الأسرة الشهابية مدبرا على كسروان احتراماً لفرنسا . وبناء على رغبة القنصلية الفرنسية وربما لأن مجيدا أخفق في جعل نفسه مقبولا لدى موارد الشمال ، فقد مال الأمير إلى اتخاذ موقف أكثر اعتدالا تجاه داود باشا . ولكنه يابقاف هذه المعارضة الصريحة خسر جانبا من تأثيره على أنصاره في الجبل ، هذا التأثير الذي كانت تغذيه نفس العلاقة القائمة على الطموح بمنصب الحاكم صراحة . وبينما كانت معارضة الأمير للمتصرف يتضاءل شأنها كانت المعارضة الأكليركية المتجسدة في البطريك تزداد أهمية وتضرم نار الحقد في صدور المستائين من الحكم القائم ،

Beyrouth, T. 15, Compté rendu, op. cit., F. 105.

(١)

وهنا يبرز الحزب الأكليركي وهو في نفس الوقت الحزب الكرمي ليستلم المبادرة ، ويرفع لواء المعارضة الشعبية ضد الحاكم « التركي » وحزبه .

ولقد أصبح البطريك الماروني على رأس جميع الدعاوى المؤيدة ليوسف كرم (١) . ومطالب الرئيس الروحي للوارثة تتلخص في وجوب تحويل النظمات بما يتلاءم مع مصلحة الغالبية المارونية في الجبل وحول البطريك جماعة همهم جحود وإنكار كل ما استطاع المتصرف أن ينظمه . وبما يزيد في صعوبة الحالة ويعقد النزاع بين المتصرف والبطريك أن الأخير لا يجمل تفاصيل السياسة الأوربية العامة ليدرك من معرفتها أن ترشيح مواطن جبلي ليس له أية فرصة للنجاح . فإذا جابهه القنصل الفرنسي بعتاب ، أظهر البطريك ولاءه وإخلاصه المطابق لفرنسا ، وكرر أن حكومة الامبراطور إذا اعتقدت بوجوب الاحتفاظ بداود باشا فإنه يسكت مشاعره ويكتبها (٢) . ولكنه في أعماقه ينكر كل مزايا إدارة داود باشا فهو لا يريد أن يرى أو يقدر أو يسمع . كل ما يعزى إلى المتصرف هو سوء : التدابير الإدارية فيها تجاوز وعسف ، والمساواة أمام الضريبة خرق لامتيازات الكنيسة المارونية ، والمحافظة على النظمات هو ظلم بالإكرام ، والتسامح ليس إلا الضعف وهذوء المتصرف أمام المظاهرات المعادية التي استقبل بها أثناء زيارته لشمال الجبل ، يبرهن على عدم مبالاته ، والمبادرة الضئيلة من جانب المتصرف لإرضاء البطريك وطلب نصائحه وتوجيهاته ، تهمة بقلة الاعتبار ، وبخفة لا تغفر ، واستهانة بعظمة رئيس الموارد الدينية . فإذا حدثه « أوترى » عن النتائج التي يمكن أن تنجم عن تبديل المتصرف ، وذكر له مشاكل والام التجربة الجديدة « التي قد لا تكون الأخيرة » ، والجهود التي تبذلها الدولة العثمانية

Beyrouth, T. Rapp. (De Challié), oct. 1863, F. 96. (١)

Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 17 du 1^{er} nov. 1863, F. 100 (٢)

لا استعادة الحق في عزل داود باشا أثناء السنوات الثلاث المقررة لحكمه ، وعن ترشيح فرنسكو أفندي الذي تدعمه انكلترة « هادفة لتسويد الروم والدروز في لبنان على الكاثوليك ، يتراجع البطريرك خطوة ، ويعلن بأسي أنه سوف ينعزل في عمله الروحي ، وأن وجوده إذا كان يشكل عقبة أمام إرادة فرنسا فهو مستعد الانسحاب إلى مصر . ثم تنكشف الغمة عن البطريرك ويندفع في الحديث عن كرم ويتوسل لارجاعة إلى جبل لبنان ، وحينئذ يفهمه « أوترى ، مجددا بأن الدول لا تقبل أبدا بالرجوع عن القرار الذي رفضت به تعيين حاكم الجبل من أهله ، فضلا عن أن كرما الإهدنى له أعداء كثيرون في كسروان ، وأنه سيجد نفسه عاجزا عن توجيه دفعة الأهور وأنه لو فرض أن كرما رجع وقبل بالمركز الثاني في الإدارة ، فيخشى ألا يكون فارس الميدان ؛ الأصدقاء والأعداء سوف يستخدمون اسمه كما فعلوا لمهاجمة وتقويض كل سلطة أجنبية . وهذه هي خطة الاستانة التي لا تريد سوى تقسيم الجبل لحكمه بصورة أسهل ، وهنا يستعظم البطريرك الأمر ، ويتعهد بأن يكف عن كل مسلك معارض لداود ، ويعد ، مكرها ، بأن يتعاون مع المتصرف ، وأن يحض الناس على ذلك^(١) ، ولكن هل يفعل وقد بلغه مؤخرا أن عريضة توقع ضده طالبة من البابا عزله تحت بصر وسمع داود باشا؟^(٢)

وما هو سر تأييد البطريرك وعلية الأكليروس لكرم ؟ من المؤكد أن البطريرك لم يكن غافلا عن شعبية كرم الكبيرة في أوساط الفلاحين الموارنة فهو أحد قادة الحزب الشعبي الذي تشكل منذ ثورة الفلاحين في كسروان . إن اتساع أملاك الأديرة واستثمارها بأفضل الأرضين وأخصبها وأغناها في الجبل كان من شأنه أن يثير لعاب هؤلاء الفلاحين فيما لو وجدوا على رؤسهم

(١) Beyroth, T. 15, Rapp. du Commandants de L'Empetueuse, du 3 nov. 1863, Fos. 106, 107, 108.
(٢) T. 15, Rapp. Anonyme, du 15 oct. 1863, F. 135.

رجل كيوسف كرم يقودهم — هذه المرة — للثورة على السلطة الأكليريكية ، لوضع حد للغزو الذي تشنه أديرتها ويبيعها وكنائسها على ما بقى من الأراضي في الجبل ، على مرأى الأهالي الذين لا يخفى كثير منهم عداؤهم وامتعضهم من الترف الذي يرفل به عليه الأكليروس على حساب سواد الشعب المحتاج ، حتى أن كابتين فين كتب يقول إن الاكليروس النظامي الذي ليس محبوبا اليوم يهيء دون علم منه ثورة الفلاحين عليه .^(١) إذن فمن حسن السياسة أن « يتظاهر » البطريرك « بحماية ولده » الروحي ، فيندفع في الدفاع عنه كيلا تعصف الأهواء بكرم ويقدم على تعجيل وقوع الكارثة التي يعرف عليه الاكليروس ، كما يقول « فين » ، أنها واقعة حتما^(٢) . ولا يستبعد أن يستثمر كرم بغض الفقير للغنى ويبشر بتأميم أملاك الأكليروس .

ليس هذا فحسب ، فالبطريرك الماروني الذكي الفؤاد يمكنه أيضا بتبني قضية كرم أن يهدد به المتصرف دوما فيرغمه على سلوك سبيل أكثر ملاءمة لمصالح الموارنة عموما والسياسة الاكليريكية خصوصا . والباحث لا يستند في هذا إلى الظن والتخمين ، بل إلى حديث المطران يوسف الدبس ، مع القنصل الفرنسي في بداية عهد المتصرف الثالث رستم باشا حينما قال المطران إن عودة كرم « ضمانا لمستقبل الملة » . طلب القنصل الفرنسي من المطران شرح هذه الكلمة أجاب أن رستم باشا سوف يسير الموارنة أكثر فيما لو وجد كرم بينهم .^(٣) ، والمطران ، الذي كان سكرتير البطريرك في عهد داود باشا ، خاطب القنصل الفرنسي بشأن إعادة صديقه الحميم كرم وهو يعلم أنه قد يلقي منه أذنا مصغية بسبب المخاوف والشكوك التي أثارها تعيين رستم باشا متصرفا على الجبل ، لدى الموارنة .^(٤)

(١) Beyroth, T. 15, Rapp. (Fain) du 20 fév. 1684, F. 270.
(٢) Ibid.
(٣) Beyrouth, T. 20, Rapp. No. 3 du avril 1173, 21.
(٤) Ibid

وأخيراً فكان لمحور داود — فرنسا أن يجابه حزب كرم نفسه الذي يحظى بتأييد الكليروس الأعلى وبخاصة الأدنى .

لعلنا لا نعدو الحق إذا زعمنا بأن يوسف كرم الذي يعبر عامة الشعب دوماً عن آمانيهم في عودته إلى الجبل ، ما كان ليكتسب هذا التأيد الكبير لو كان حاضراً بين قومه . إن قوة المنظمات التي تحول دون وصول المواطن الجبلي إلى كرسى الحكم ، مما جعل لكرم في مناطق بشرى واهدن على الاخص أنصاراً عديدين حتى أصبحت غالبية الشمال تعترف به علماً من أكبر أعلام المعارضة ضد الدولة العثمانية وضد داود باشا . وبعد نميه عظمت مكانته بين الناس وصنع منه الفلاحون الذين لا يعرفون ما حل به بطلاً خرافياً يبتهلون لعودته من كل قلوبهم . أما الموتورون من الحاكم ، والعارفون خفايا الأمور فتسهرهم هذه الظواهر ليستخدموها اسم الزعيم الماروني الشاب في إشاعة الاضطراب والقلق بين من يسهل استثمار نزعتهم البدائية بسرعة .

هل سيكون كرم جديراً بحكم الجبل ؟ كلا ، فقد يتمكن من أن يحكم المناطق المارونية البحتة — بمعونة فرنسا والكليروس الماروني والمطارنة اللاتين — رغم أن تجربة القائمتين أثبتت عدم خبرته وأهليته . ولكن في حالة اعتلائه كرسى الحكم ينبض عليه أن يجابه معارضة قوية من جانب الأمراء وآل الخازن وكثير من الفلاحين في كسروان . أما في المناطق المختلطة فلن يقبل أهلها بحكمه أبداً ، في حين أن الدروز لن يخضعوا لرجل أسفر عن عداوته اللدودة لهم طيلة حياته الماضية ، وكذلك أهالي زحلة الروم الكاثوليك لن يقبلوا به إذ يتهمونهم بالجن لأنه لم ينحدر من بكفيا عام ١٨٦٠ لنجدتهم ضد الهجوم المركز عليهم من جهة البقاع^(١) ، بينما تؤيد منطقة السكورة داود باشا لأن غالبيتها من الروم الارثوذكس

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp, No. 72 du 17 déc, 1863, Fos.

الذين تحميمهم روسيا ، ولم يحدث أن اشتكى داود من الروم ، وربما كان لعلاقته الطيبة بل الممتازة مع قنصل روسيا العام أثر في ذلك^(١) . وبعد أزمة غزير وماتلاها من ظواهر تبني الباشا للبصالح الجبلية الأساسية انفجر تأييد قرابة نصف الجبل له ، بحيث أصبح ذا شعبية حقيقية هناك .

على أنه كان لا بد للمتصرف أن يرجع تقاليد الإدارة الحكومية إلى كسروان ، ويضع حداً لفوضاها وانقطاع صلتها عملياً بالإدارة المركزية . ففي حين كان يمثلون الدول مجتمعين في الآستانة لإبداء رأيهم في تطبيق المنظمات اللبنانية بعد تجربتها ، كان أعداء داود باشا يدسون في المنطقة ليبرهنوا أن حكم المشير الأجنبي هو سبب القلاقل ، وأن الحكم الوطني هو الحل العملي لجميع المعضلات والهزات التي تحرك الجبل . تجلى ذلك في فتنة غزير الثانية وكان سببها المباشر نزاعاً بين السكان ومؤسسة اليسوعيين في البلد على الماء والأراضي^(٢) ، وقد أوعز المتصرف إلى الأمير مجيد لنسوية قضية الحقوق العالقة بين الآباء وبين الأهالي ومع ذلك ففي ٢١ فبراير ١٨٦٤ توجه سكان القسم الأدنى من غزير (ومعظمهم من أنصار كرم) نحو المؤسسة وهدموا جدران سورها وحطموا بابها . ما الذي سبب التأخير الذي عقد المسألة وجعلها تتأزم ؟ في تقرير السكاين فين الذي أرسله داود باشا للتحقيق في المسألة أن ثمة افتراضات يمكن أن ترد في تفسير هذا التأخير :

١ — إن الآباء اليسوعيين الذين يشك بحقوقهم يأملون أن يقنط الأهالي فيرجحوا بالنتيجة .

٢ — إن الحزب المناهض لليسوعيين كان يزيد من الشكاوى التي يملها خوري ماروني كان يعمل أستاذاً في المؤسسة ثم صرف من الخدمة .

Compte Rendu, op. cit, F, 100.

Beyrouth, T. 15, Rapp, No. 7 du 1 mars 1864, F. 277 ets, (٢)

٣ — ثمة أكليروس ماروني يخشى الحزب البورجوازي لم يهتم باستخدام تأثيره لصالح مؤسسة تقلل من أهميته ، ولم يفكر أن الأمور ستأزم إلى هذه الدرجة .

٤ — إن السلطة المحلية (الأمير مجيد) قد بقيت في جبيل على مسافة ثمانى ساعات ولم تثبت وجودها .

وصل الكابتين فين إلى غزير في ٢٣ فبراير حاملاً أمر الباشا بتوقيف ثمانية أشخاص عندهم الآباء اليسوعيون كمحرّضين . ولكن فين لم يستطع أن يتخذ تدابير حاسمة ، ولقى مصاعب جمّة في العثور على دار ينزل فيها مع فرسانه . في حين لم يكن في البلد أى دركى غير نظامى من الذين يجب أن يكونوا في المنطقة . توجه فين إلى المطران الماروني الذى جمع الأهالى ، وتمسك المدرب الفرنسى أن يحمل المطلوبين على الذهاب إلى سبنيه مقر المتصرف المؤقت . وفي تلك الأثناء وصل حاكم غزير الأمير أمين شهاب نسيب الأمير مجيد ، وكان قد غادر البلد قبل الحادث بيوم واحد إلى مقره الصيفى قرب بيروت ، وكان يصحبه رئيس الكلية اليسوعية وأحد مشايخ الخازن المعروف بميوله الانجليزية فالتشرت حينذاك الشائعات المتناقضة التى من شأنها أن تدفع الأهالى إلى العصيان ، وحدثت مظاهرة ندد فيها بالآباء اليسوعيين الذين لا يعملون شيئاً من أجل البلدة ، والذين لا يربون في كليتهم سوى أولاد غرباء أو أبناء شيوخ ، وأنهم ليسوا فرنسيين ولا يحبون نابليون ويحتقرون الأكليروس الماروني ، وأن فرنسا إذا كانت تصر على أن تخضع الأهالى للآباء اليسوعيين فإن أمامهم دولة أخرى تحميمهم . . . وعلى أثر ذلك اختفى المحرضون الثمانية الذين كان يجب أن يذهبوا إلى سبنيه ، وقد جاء أحدهم إلى فين وأكد له أن قرارا اتخذ بإحراق دار كل من يذهب منهم ، وحينئذ أعلن فين أنه ينسحب ويترك الأمر للمتصرف ولجنوده العثمانيين ، ولم تلبث الأحوال أن هدأت ، وتمت

المصالحة بين الآباء والأهالى وسحب الأولون شكواهم . وقد بدا المتصرف راضيا عن هذه النتيجة ، وكانت كلماته الأخيرة للآباء اليسوعيين : « أتمم يسوعيون وفرنسيون . احموا فرنسا على أن تطلق يدي ، يجب إبدال الأمير مجيد ، فرنسا لا تريد أن يمس كسروان ^(١) » وقد استاء البطريرك الماروني كثيراً مما حدث في غزير وبخاصة لأن اسم يوسف كرم قد نفوه به المحرضون الذين نجحوا في جمع الناس حولهم ^(٢) ، ويبدو أن خلاف غزير يصلح كدليل على حركة ضد الأكليروس في الجبل وقد استثمره المهيجون للشغب على المتصرف والمساس بسلطته . وربما كان استياء البطريرك في الأساس راجعا إلى أن هذا النزاع قد وضع في يد داود باشا برهانا يبرزه للمؤتمر المنعقد في الآستانة على أن الجزء الوحيد في الجبل الذى لا يسود فيه الأمن والنظام ولا يدفع الضريبة ولا يأخذ العدل فيه مجراه ، هو نفسه الجزء المرتبط رسميا بالأمير مجيد ، واديا بالبطريرك الماروني ، أى بأقوى نفوذين مواطنين في جبل لبنان ، وهذا ما ينسب لهجة المتصرف مع الآباء اليسوعيين وكلمته الأخيرة لهم . والحق أن دواود باشا وجه في حادثة غزير هذه فرصة لحشد الجيوش العثمانية في طريق صيدا طرابلس كتدبير كان يروج منه على الأرجح أن يكون بمثابة شهادة حسن سلوك إضافية تشفع له عند أولى الأمر في الآستانة وتنبى عن ميوله العثمانية ، وتمحو ما كان من معارضته لبعض أوامر السلطنة ، تلك الأوامر التى كان يستطيع بسهولة أن يدل على ما ينجم عن تطبيقها من أذى لا يلحق بلبنان فحسب ، بل بالسلطنة العليا العثمانية التى تهيم على شؤونه والتي يمكن أن تهتم بخرق نظامات اشتركت في وضعها الدول . ولكن ألم يخش داود باشا أن يتخذ أعداؤه من إعادة العساكر العثمانية إلى جزء من الجبل سلاحاً خطراً ضده إذا زعموا أنه بعد مضي ثلاث سنوات من الحكم

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain), du 7 mars, 1864, Fos 282, 83.

ibid, F. 383.

لم ينجح في تأمين النظام والاستقرار دون اللجوء إلى وسيلة احتاطت لها
النظامات ولكن يستهجنها الرأي العام ؟ أجل ، غير أن داود باشا كان قد
أعلم مسبقاً بمثل فرنسا ، الدولة التي يمكن أن يبدى من طرفها أشد المعارضة
لمثل هذا التدبير ، بأنه حرصاً على ضرورة إعادة العمل المنظم الحسكوى إلى
كسروان فهو مضطر لاستعمال فقرة النظامات التي تخوله هذا التدبير مؤقتاً
ريثما يتم تنظيم الجندرية الوطنية نهائياً ، إذ لا بد من وجود قوة نظامية على
الساحل تجعل عمل الجندرية في الداخل مثمراً ومجدياً^(١) ، وتعيد هيبة السلطة
إلى كسروان . أما انكثرة فبدت راضية بالطبع . ألم يمتدح قنصلها العام
إدارة داود باشا أمام البطاركة الماروني بعد مضي فترة على حادث غزير^(٢)
لدرجة ظن معها فين مدرب الجندرية الفرنسي أن الباشا وقنصل انكثرة
ليسوا بعبيدين عن الحركات التي تهز كسروان^(٣) ؟ . ولكن فين لم يذكر أي
دليل باستثناء تكرار مقابلات الرجلين قبل حادثة غزير وبعدها . والمتصرف
كان من حسن السياسة بحيث أنه لم يستخدم قوة النظامات في موضوع إدخال
القوات العثمانية لدى أول بادرة من بوادر العصيان أو الفتنة ، وإنما كان
يرهن بسلوكه العملي على أنه لا يلجأ مطلقاً إلى مثل هذا التدبير إلا عند
الضرورة القصوى ، بدليل أنه بينما كان مشغولاً في توزيع التعويضات على
الاهالي المستحقين في دير القمر وزحلة ، نشبت في المدينة الأخيرة فتنة بسبب
التوزيع أدت إلى تراشق الفريقين المتنازعين بالحجارة ، وإلى تبادل إطلاق
النار ، وكان مدير زحلة في بداية الشغب قد أرسل إلى داود باشا بأنه لن
يتمكن من إعادة الأمن إلى نصابه إلا بواسطة القوات النظامية العثمانية^(٤) .
ولكن وصول المتصرف السريع إلى زحلة رافقة أربعة رجال فقط ، ثم لحاق
الكتاب فين به صحبة أربعين فارساً وخمسين من المشاة الجندرية كان كافياً

- (١) Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 7 du 6 mars 1864, F. 280.
(٢) » » » 9 du 12 avril 1864, F. 294.
(٣) » » » Fain du 2 avril 1864, F. 290.
(٤) » » » 5 du 7 fév., 1864, F. 260.

لإخضاع الفتنة التي كان يمكن أن تتخذ شكلاً خطيراً نظراً لصعوبة قياد الرجلين
وسرعة اضطراب جبل الأمن بينهم ، وقد دهش أهالي زحلة لدى ظهور
الباشا بينهم إذ كانوا يعتقدون باستحالة قدومه نتيجة الثلوج التي كانت تحول
دون الاتصال بمدنيتهم^(١) . وهكذا فلم يكن بمقدرة أحد أن يتهم المتصرف
بالمبالغة في استخدام العساكر العثمانية . على أنه يمكن للباحث أن يسجل على
المتصرف تباطؤه في تنظيم الجندرية وتدريبها بحيث تستطيع أن تحل محل
هذه العساكر العثمانية . ذلك أن مسألة مقدرة الضبطية اللبنانية كانت ذات
أهمية قصوى في تقرير مصير الجيوش المربطة حول جبل لبنان . وفي الفقرة
(١٥) من النظامات أنه « إلى أن تصدق الحكومة (المتصرفية) بأن جند
الضبطية صاروا أكفاء بحيث يمكنهم مواجهة جميع المهام المفروضة عليهم في
الأزمة العادية فإن طرق بيروت دمشق وصيدا طرابلس تبقى تحت محافضة
العساكر السلطانية التي تأتمر بأمر حاكم الجبل^(٢) » . إن مسألة الضبطية
اللبنانية حيوية جداً لبقاء نفوذ الدولة العثمانية في الجبل ، والمتصرف
في الحقيقة يقبض بيده على سلطة ضخمة من هذه الناحية ، إذ يكفي ألا يتم
بتنظيم هذه الضبطية ، أو يؤخر تدريبها أو يدعى قصورها بحجة أو بأخرى ،
حتى يطمئن الباب العالي إلى أن نفوذه ممثل وقائم في الجبل ، ما وجدت الفرق
العثمانية مرابطة في الطرق الرئيسية المحيطة بالجبل ، وما كان الحكم في تقدير
ظروف تدخلها بيد المتصرف فقط . إن ترضية داود باشا للباب العالي
في قضية الضبطية ينبغي أن توضع على رأس جميع القضايا التي كان المتصرف
يمالئ بها دوائر الآستانة ويثبت بها إخلاصه وولاءه للسلطان . لأن أي
تحول يطرأ على آراء داود باشا في موضوع الضبطية من شأنه أن يقرر مصير
الأداة الوحيدة التي يتمثل بها النفوذ العثماني بشكل مجد ، ولا حاجة إلى القول
بأن انصهار العناصر الجبلية العثمانية في وسط قومي صريح ، يجعلها الرمز

- (١) Beyrouth, T. 15, Rapp. Fain du 20 Fév. 1864, F. 264.
(٢) Cuinet (ville), op. cit, 287, Fascicule 2.

الوحيد والضمانة الوحيدة الملموسة للوطنية اللبنانية الجبلية التي يمكن بسهولة عند الحاجة أن تطرح عن كاهلها آخر عبء من أعباء سيادة السلطان العثماني عليها . وبديهي أن داود باشا ما كان يفوته خطورة هذا الأمر ، ولذا فإنه بينما كان يلح على ممثلي فرنسا بوجوب إرسال المدربين الفرنسيين لتنظيم الضبطية اللبنانية ، فيكسب عطف فرنسا ، وثقتها ، إذا به في نفس الوقت يتباطأ في رصد الأموال اللازمة والتدابير التي تسكغل سرعة تنظيم هذه الضبطية وحجته في ذلك دوماً كما علمنا هي نقصان المال لديه . وحجته هذه لا ترد ، فكمسروان وشمال الجبل لم تدفع ما عليها من ضرائب ، وفي حالة فقدان المال لا يمكن إيجاد الضبطية ذات التكاليف الباهظة ، وكان يخاطب من يحدثه بهذا الشأن : « يريدون أن يكون لدى قوة من شيء واحد ، فلاعط القوة وسأحمل على المال ، أو فلاعط المال وسأنشئ القوة ، الموارد لا يريدون الدفع ، وفرنسا لا تريد أن يمس أحد الموارد فليوضع تحت تصرف فوج من الجند السويسري وليفسح أمامي مجال العمل . إن اللبنانيين لا يمكن أن يخدموا لدى إلا كأنفار بوليس ، أما الحكومة فيجب أن يكون لديها جيش نظامي من الأجانب سويسريين أو ألبانيين على أن يكونوا مسيحيين ، حتى إذا اضطروا إلى إطلاق النار لا تضج أوروبا بالشكوى » (٢) .

ويروى لنا الكابتن ليون فين الذي ندين له بجميع معلوماتنا عن الضبطية اللبنانية وعن عددها وتشكيلاتها ولوازمها وتدريبها ، أنه عندما قدم إلى بيروت بصحبة اثنين من ضباط الصنف لمعاونته ، قابل داود باشا وسلمه رسالة توصية كان يحملها من الحكومة الفرنسية وفيها إشارة إلى « القوة الوطنية » . ويبدو أن هذه الإشارة قد أقلقت بالباشا فقارنها مراراً مع فقرات النظامات ، والتفت بعد ذلك إلى فين ليقول له إنه لا يجب التفكير بسحب الجيوش العثمانية المرابطة في لبنان ، ونزع مراقبة طريق بيروت

دمشق وطرابلس صيدا منها ، ولاحظ فين أن المتصرف يتجنب بعناية استعمال كلمة جنود وجيوش فيما يتعلق بالقوة الوطنية التي كان عليه أن يدرجها وينظمها . وفهم الكابتن فين أن مهمته تنحصر في تشكيل هيئة بوليس (ضبطية) فحسب ، حددها بـ « ٣٠٠ » نفر على الأكثر ، ووعد المتصرف بأن يزيد هذا العدد إذا أعيد انتخابه لحكم الجبل (١) . داود باشا في نظر المدرب الفرنسي لم يظهر غير كافية منذ البداية وحرصاً على تنظيم الضبطية بدليل أن الباشا قال له إن عشرة بنادق كافية لتسليح جميع الرجال ، وأما الشباب فيسكني أن يترك الجندى بزته بعد صرفه من الخدمة ليلبسها من يخلفه (٢) . . وقال فين إن المتصرف رفع مقدار رواتب الضبطية ليبرر اعتراضاته على تنظيم وتدريب العدد الذي نصت عليه النظامات ، ويعتذر بالنفقات الباهظة التي يتطلبها مثل هذا العدد (٣) . وبرغم ما نعلم من السمات غير الودية التي كانت تنقسم بها غالباً علاقات المدرب الفرنسي بالمتصرف وبرغم ما نقرأ في تقارير القنصل الفرنسي أو ترى عن عدم تفهم المدرب المذكور لنواحي مهمته السياسية لا العسكرية ، فليس لدينا ما يناقض هذا الرأي ، وسنرى أن اللوم الأساسي الذي كانت توجهه الحكومة الفرنسية إلى داود

(١) Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 21 sept. 1863, F. 205.

(٢) Compte Rendu, op. cit, F. 88.

(٣) كانت التعليقات التي تسلمها الكابتن فين تقضي بأن يؤسس « قوة وطنية عامة مختلطة » يجمعها من أهالي الجبل بنسبة ٧/١٠٠٠ وفقاً للنظامات وتسكون مهمتها المحافظة على الأمن الداخلي وتجنب تدخل الجيوش العثمانية ، وكان المقروض أن يبلغ عدد هذه القوة الضبطية (١٨٤٠) رجلاً بحسب الجدول الآتي :

١٧١٨٠٠	موارنه	يقدمون	١١٩٧	رجلا
٢٩٤٢٦	أورثوذكس	»	٢٠٤	»
٢٨٥٦٠	دروز	»	١٩٦	»
١٩٣٧٠	روم كاثوليك	»	١٣١	»
٩٨٢٠	متاولة	»	٦٣	»
٧٦١١	سنيون	»	٤٩	»
٢٦٦٤٨٧	مجموع سكان الجبل	»	١٨٤٠	مجموع القوة الوطنية

باشا هو عدم انتباهه منذ البداية إلى تنظيم الجندرية ، مع أنه كان يمكنه بما عرف عنه من حكمة في تدبير الشؤون المالية أن يوفر المبالغ التي تتطلبها الضبطية بحيث تصبح حالتها وإعدادها أفضل بكثير مما كانت عليه . لقد بلغ عدد الضبطية اللبنانية في سبتمبر ١٨٦٣ ، ٢٠٢ نفراً يتألفون من ثلاث سرايا مشاة وسريتي فرسان بقيادة الأمير قيس شهاب منافس الأمير مجيد^(١) ، ولكن هذه الضبطية لم تسكن موضع اهتمام الباشا كثيراً حتى أنه كان يفكر أحياناً في إلغاء هذه الضبطية « العاجزة والخطرة » ، أو على الأقل ، في حصر دورها بدور البوليس البلدي حتى يحين موعد استبدال العساكر المختلطة من الأرناؤوط والتموقاز والبلغاريين بها ، في حين أن النتائج التي حصلت عليها كانت تظهر استعداد أهالي الجبل الممتاز للانضباط والاندماج في صف قومي موحد ، في حين لم تعد ندرة طلبات التطوع حجة لتأخير تنظيم العدد الكافي ، بعد أن توالى من دير القمر وغزير وزحلة طالبة التدريب على التمارين العسكرية . وقد اعترض أمين سر داود باشا ، دالو على سيده عندما طلب إليه هذا أن يشرح للرأي العام الأوربي عن طريق العمل الصحفي أن القوة الوطنية في لبنان عاجزة وخطرة ، ولكن الصحفي القديم رفض أن يعير قلبه لعمل يرى فيه « تهديماً للضمانة الأخيرة لحدود جبل لبنان » ، وترك منصبه ومكتبه الضخم ، وقفل راجعاً إلى بلده على أسف من داود باشا^(٢) .

يبد أن هذه الضبطية اللبنانية لم تلبث أن أثبتت وجودها في الانتصار على معقل قطاع الطرق في أقصى الشمال (طرابلس) على مقربة من

Compte Rendu, op. cit, F. 87.

(١)

» » ibid, Fos. 91, 92.

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 12 juin 1864, F. 301. (٢)

» » » » No. 11 du 21 mai 1864, Fos. 301, 302. (٣)

طرابلس والقبض عليهم بعد معركة دامية^(١) بمعونة العساكر العثمانية . ماذا كان موقف داود باشا بعد أن برهنت الضبطية اللبنانية أن الشرط الذي وضعته المنظمات لجلاء القوات العثمانية المراقبة على الطرق الرئيسية قد توفر حقاً ؟

كتب السكاكين فين بعد هذا الحادث أن انقلاباً طرأ على آراء المتصرف بصدد تشكيل الجندرية ، فقد رغب هذا إلى المدرب الفرنسي أن يبقى بالقرب منه ليتابع على وجه أكمل تنظيم القوة الوطنية التي باشا منذ سنة^(٢) . ترى ما الذي سبب هذا « الانقلاب » في تنكير المتصرف بصدد تشكيل الجندرية في حين أنه قبل شهر تقريباً كان يؤكد استحالة تنظيمها ؟

يرى الباحث أن داود باشا قد صرف النظر عن إلغاء الضبطية محافظة منه على المنظمات التي ينبغي عليه تنفيذها . وفي نفس الوقت طمأن دوائر الأستانة أن شروعه بتنظيمها لن يشكل خطراً على النفوذ العثماني طالما كانت الجندرية محاطة بمساعدة داود باشا . كما أنه أرضى فرنسا التي طالما ألح ممثلوها عليه بوجوب العناية في تشكيل ما تعتبره أعظم ضمانة لاستقلال الجبل ، تمهيداً لافلاته من نير النفوذ العثماني تماماً . فضلاً عن أن المتصرف يكون بذلك قد برز موقفه إزاء رد الفعل الذي قد ينجم عن انسحاب أمين سره الفرنسي الذي دل على عدم رغبة داود باشا في تشكيل القوة الوطنية . وأخيراً فمن زاوية حفظ الأمن الداخلي في الجبل ، لاجتاحت على داود باشا إذا سعى إلى تنظيم هذه القوة وتظاهر بالاهتمام بها ومكافأة من أظهر كفاية

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) ibid, F. 307. (١)

(٢) نال الأمير محمود شهاب الذي أظهر جرأة وشجاعة في حادثة طرابلس وساما من الطبقة الخامسة يمنحه السلطان بناء على طلب المتصرف .

Rapp. (Fain) du 24 juillet 1864, F. 335.

(٧ م — لبنان)

وشجاعة من أفرادها^(١) ، فمن يدري لعل المستقبل يكشف له أنه بحاجة إليها ضد الطموح الأهلي لحكم الجبل ، الذي يمثله على الأخص يوسف كرم الذي لا يمكن أن يبقى في منفاه إلى الأبد ، بل لابد من عودته إلى الجبل لاسيما بعد أن استعدت الدول في مؤتمر الآستانة الذي يحضره قنصل فرنسا في بيروت أو ترى ، على تجديد ولايه داود باشا ، وبعد أن عبر الباب العالي مقدما عن تقديره للمتصرف الحالي بمنحه وسام المجدية من الطبقة الأولى^(٢) .

وانتصر محور داود - فرنسا في تأمين جو ملائم لإعادة انتخاب داود باشا ثانية ، ولكن تأخر صدور القرار ، رغم نفاذ مدة المتصرف كان من شأنه أن يفسح المجال لتفسيرات شتى ، وينجم عنه استياء عام ، ويوقف دولا للإدارة ، ويعطل جباية الضرائب التي لم تدفع في أي مكان رغم حلول موعدها^(٣) .

وبانتظار صدور مرسوم السلطان بتجديد ولاية داود باشا ، وتوقيع نظامات الجبل المعدلة على ضوء تجربة المتصرفية الأولى ، ورصد المخصصات المالية اللازمة لتمام الضبطية اللبنانية تنتقل إلى بحث جديد في أزمة الحكم بالجبل ، حيث سيرتفع الستار عن صراع مرير بين يوسف كرم الذي كان ينتظر انقضاء فترة التجربة المتصرفية من منفاه بفارغ الصبر ، وبين داود باشا الذي تدل جميع البوادر على تجديد حكمه في الجبل بضع سنوات أخرى .

عودة يوسف كرم واحتدام الأزمة بينه وبين حاكم الجبل (١٨٦٤ -

(١٨٦٦) :

لمعت بروق الأزمة من جهة الاسكندرية واتجهت سحبها قائمة نحو

Turquie, Beyrouth, T. 15 Rapp. No. 11 ibid, F. 300. (١)

Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 13 du 12 juin, 1864, F. 310 ets. (٢)

et Beyrouth, T. 14 du 42 juillet 1864, F. 121,

جبل لبنان ولم تكن هذه المرة بين داود باشا والأمير مجيد ، وإنما بينه وبين يوسف كرم الذي توقع أن تجدد سلطات منافسه وعدوه اللدود ، فطلب من منفاه في الاسكندرية من وزير الخارجية الفرنسية ان تتوسط السفارة الفرنسية في الآستانة لدى الباب العالي لمبادلة أملاكه في الجبل بقريتين في منطقة بعلمك ، وأن يسمح له بأن يقيم في هذه المنطقة « مستعمرة » مارونية تدفع جمالة لخزينة السلطان عن الأراضي التي ستخصص لها^(١) . ولا يصعب علينا معرفة غرض كرم ، فقد أراد أن يعبر عن « حياده » وابتعاده عن شؤون الجبل ، ويبرهن على إفلاعه عن أطاحه المعروفة . وتصور أن مواطنيه الذين « يعيشون تحت الضغط » يسعدون إذا ما استقر إلى جوارهم وإذا ما اجتمعوا حوله في سهل البقاع الجميل حيث يوفر لهم « أسباب الثروة » ويؤدي لهم « أجل الخدمات » . بيد أن وجود شيخ إهدن القديم على حدود الجبل لن يكون له سوى نتيجة واحدة هي إيجاد مركز يأوى إليه من يرغب في حياكة الدسائس وتدمير المسكائد من أصحاب القلاقل . ماذا كان موقف داود باشا ؟

لم تكن مسألة كرم في الحقيقة لتغيب من ذهن المتصرف ، وكان يعلم أن غريمه الذي قضى سنتين منفيا في القطر المصري بعيدا عن مسرح السياسة يكن له عداا شديدا ، ويتنهد الفرص للإيقاع به وخلق المصاعب له ولإدارته ، كما شهدت بذلك الحوادث الماضية التي كان يحرك خيوطها من منفاه . ولكن المتصرف كان يتظاهر بالاعتدال ويعبر دوما عن مقاصده الطيبة ونواياه الحسنة بصدد كرم كي يجعل مسؤولية الأخير كاملة عند الضرورة .

Beyrouth, T. 15, Instructions du Misinire à l'ambassade, (١) paris le 24 juin 1864 F. 313.

ولذلك فقد أبدى رغبته للقنصل قبل مدة أنه يدخر لكرم مديرية شمال كسروان الجديد^(١) التي كان اقترح على مؤتمر الآستانة استحداثها لمصلحة الموارد ، وكان داود يعلم أن قنصل فرنسا خير من يتعامل مع هذا الشاب المتحمس . ولذلك فلما أرسل كرم يرجو أوترى بأن يسمح له بالنزول إلى اليايسة أثناء مروره في بيروت على أحد المراكب الذاهبة إلى قبرص « لتغيير الهواء » ، لم يعترض الباشا ، بل إنه حضر في نفس اليوم الذي يتوقع فيه أن يصل كرم وقال للقنصل إنه يقبل مقدما وبدون تحفظ ما يقرره ممثل فرنسا بخصوص المنفى ، ولدى وداعه خاطبه بقوله : إني أؤكل هذا الأمر بسكيتته إليك ، فاذا وجدت أن يوسف كرم رجل معقول وإذا اقتنعت بأنه مستعد لمعاونتي إن لم يكن بحماس فعلى الأقل بصدق . فأرسله هذا المساء نفسه إلى سبتية مع كتاب توصية وحينئذ سأسقبله كصديق وسأبذل له كل ما وعدتكم به^(٢) . ولا حاجة إلى القول إن الباشا ما كان يخفي عليه الخطر الكامن وراء هذا التنازل بالنسبة لرجل طموح مهيج ، ولكنه اراد أن يبرهن عن اعتداله بدليل جديد يقدمه لفرنسا إبقاء على دونها له ، ورغب في أن يسكت الاعتراض المتواصل الذي يبديه عليه الأكليروس وقسم من الموارد الذين ينسبون إلى المتصرف معاملة غير عادلة للشخصية الأكثر بروزا في الجبل ، وأخيرا ليلقم الصحافة الأكليريكية الفرنسية التي ما انفكت تهاجمه في موضوع كرم حجرا يوقف حملاتها العنيفة عليه .

غير أن القنصل أوترى تخوف من هذا « التوكيل » ومن المسؤولية الضخمة التي ألقاها المتصرف على كاهله ، فكلف أقارب كرم المسافرين إلى الإسكندرية لمشاهدته بأن يطالعوه على مقاصد المتصرف والقنصل لتخليصه من الحالة السيئة التي يتخبط فيها ويحثوه « على قبول المقترحات

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 24 juillet 1864, F. 336. (١)

« T. 15, Rapp. No. 19 du 19 juillet 1864, Fos. 326, 327. (٢)

المعرضة عليه بشأن الوظيفة التي يعرضها عليه الحاكم العام ، وأن يتخلى عن أوهامه بأنه يمثل مبدأ السيادة الشرعية في لبنان ، ويعترف بالحاكم الذي نصبته أوروبا في الجبل^(١) .

ولما رفض الباب العالي رسميا إعطاء أراض ليوسف كرم في جوار الأراضي اللبنانية ، كتب كرم من إزمير إلى وزير الخارجية الفرنسية دوران دوليز طالبا السماح له بالقدوم إلى باريس ، ولكن الوزير أوعز إلى السكونت بنفوليو قنصل فرنسا في إزمير بأن يحول دون سفر كرم إلى باريس أو الآستانة ، وأن يسعى وراء الوسائل التي تمكنه من العودة إلى وطنه لمفاوضة داود باشا ، كما كتب الوزير إلى أوترى بأن يجتنب كل ما من شأنه أن يحمل قنصلية فرنسا مسؤولية نتائج رجوع كرم المباشرة مع بذل المساعي لصالح الأخير إذا برهن عن نيته في الرجوع ضمن شروط يقبلها داود باشا^(٢) .

وفي هذه الأثناء كان مندوبو الدول في مؤتمر الآستانة قد وقعوا نظام الجبل الجديد (٦ سبتمبر ١٨٦٤) كما وقعوا البروتوكول الذي يثبت داود باشا في وظائفه ، وقبل أن نستعرض في وصف الحالة التي نجمت عن تجديد سلطات المتصرف ينبغي أن نوجز في ذكر ما احتواه النظام اللبناني الجديد ، لا لأهميته الكبرى فيما سيحدث من أزمات وقلاقل يكون هو من جملة أسبابها فحسب ، بل لأنه سيبقى نافذا كدستور لجبل لبنان حتى إلغاء نظام المتصرفية اللبنانية الممتازة في أوائل الحرب العالمية الأولى .

نظامات ١٨٦٤ : على الرغم من أن مؤتمر السفراء في الآستانة لم يتخذ أي قرار من حيث المبدأ ضد تعيين حاكم من أهل الجبل ، ولكنه عمليا

Beyrouth, T. 15, Rapp' ibid, Fos. 325, 330. (١)

« T. 15, Rapp. Instructions à outrey, No. 3 du 16 sept. 1864, F. 342. (٢)

أبعد اللبنانيين عن منصب حاكم الجبل ، وأقر تحديد انتداب داود باشا خمس سنوات أخرى ابتداء من ٩ يونية ١٨٦٤ (١) ، والحق أن السفراء استوحوا من آراء داود باشا في أثناء إعادة النظر في نظامات سنة ١٨٦١ ، إذ كان المتصرف قد كتب تقريراً عن إدارته خلال سنوات التجربة الثلاث ضمنه ما يراه ملائماً لتعديل النظام المعمول به تبعاً للحاجات التي تبدت له (٢) . من ذلك أنه لفت النظر إلى ما جاء في بروتوكول ١٨٦١ عن مجلس وكلاء الطوائف ، والمجالس الإدارية المحلية مبيناً أن وجودها يغذى النعرة الطائفية في البلاد ، ويشير كوامن الأحقاد ، ويعرقل سير الإدارة ، فاقترح إلغاءها وتم له ذلك ، وكان نصراً زاد في سلطته (٣) . ورأى المؤتمر أن تقسم الأقضية إلى نواح لا يقطنها إلا جماعات متجانسة من السكان وتقسم النواحي إلى وحدات متألفة يكون بين سكانها ٥٠٠ رجل على الأقل ، ويرأس كل وحدة منها شيخ ينتخبه الأهلون ويكون لكل طائفة فيها شيخ خاص لا شأن له إلا مع أبناء ملته ... رأى المؤتمر أن من شأن ذلك أن يغذى الروح الطائفية في البلاد ويعرقل أعمال الإدارة ، فألغيت هذه الفقرة ، وجعل لكل قرية توفر فيها العدد المطلوب شيخاً واحداً ينتخبه الأهلون من أبناء الطائفة الأكثر عدداً ، وينصبه المتصرف ، وألغيت المادة السابقة من البروتوكول الأول التي قضت بأن يكون في كل ناحية قاضي صلح لكل طائفة ، لأنها عديمة النفع صعبة التحقيق تسمى الطائفية وتفرض إيجاد عدد كبير من القضاة لا يتوفرون في الجبل ، كما منح مشايخ القرية بعض الصلاحيات القضائية البسيطة ، وقضت المادة (١١) أن ينتخب رؤساء الطوائف ووجهائها جميع أعضاء المحاكم ، فرؤى تعيينهم تعييناً . ولطف

(١) Young (George) «corps de droit ottoman» vol. 1, p. 149.

(٢) انظر مذكرة داود باشا وملاحظات على مشروع التنظيم الذي قدمه في : Turquie, Beyrouth, T. 15, Fos. 213 els.

(٣) انظر نص بروتوكول سنة ١٨٦١ وقارنه مع نص بروتوكول ١٨٦٤ في ملحق الرسالة .

السفراء أمر الترافع أمام محكمة بيروت التجارية فسمحوا في المادة (٩) من البروتوكول الجديد بالتحكيم (arbitage) في المنازعات التي تشجر بين أهالي الجبل وبين الأجانب ، وأوجبوا على حكومة المتصرفية وقناصل الدول تنفيذ قرارات التحكيم (١) . ورأى السفراء وجوب زيادة نفوذ الموارد الإدارية نظراً لغالبيتهم العددية في الجبل . بيد أن نزاع الصبغة الطائفية من دوائر الانتخاب يضمن أكترية مارونية ، وهذا مالا توافق عليه بعض الدول ، ولذا تقرر أن يكون في مجلس الإدارة الكبير اثنا عشر عضواً اثنين موارنة ينوبان عن قضائي البترون وكسروان (شمال الجبل) ، وثلاثة عن قضاء جزين أحدهم ماروني والثاني درزي والثالث مسلم سني وآخر من قضاء الكورة ، وآخر من الروم عن قضاء الكورة ، وآخر من الروم الكاثوليك عن قضاء زحلة . فأصبح عدد الأعضاء الموارنة أربعة والدورز ثلاثة والروم اثنين ، لكل من المسلمين السنيين والكاثوليك والمناوالة واحد .

وهكذا أعطى الموارنة تمثيلاً أكبر بموجب أهميتهم العددية وذلك بترك مبدأ التمثيل المتساوي الذي كان غرضه الأول هو تخفيض تلك الأهمية والذي كان سبباً من أهم أسباب الاضطراب في الجبل .

كذلك ضوعف قضاء كسروان — مركز الموارنة — كي يتاح تعيين قائم مقام ماروني آخر في مناصب الإدارة العليا ، وبذلك فصل الجزء الشمالي من جهة بشرى والزاوية وبلاد البترون عن كسروان الأصلية لتشكل مديرية منفصلة هي نفسها التي يدخرها المتصرف ليوسف كرم . وعين للمتصرف وكيل أو نائب لدى مجلس الإدارة الكبير ينتخب من الموارنة ، ووجب أن يرأس مجلس المحاكمة الكبير موظف يعينه الحاكم ، وخول هذا أن يضاعف عدد محاكم الدرجة الأولى عند الحاجة كما أجاز له أن يعين جميع القضاة دون الرجوع إلى مشورة رؤساء الطوائف . وسجل داود باشا نصراً مبيناً في

مجال الضرائب إذ حصل من مؤتمر السفراء على حق بقاء واردات البشاليك أى حاصلات الأملاك الهمايونية ، في صندوق الجبل على أن يقدم بها الحاكم العام حساباً لخزانة الدولة ، وكان الباب العالي يسعى جهده كي تنصب هذه الواردات في خزانته (١) .

وأخيراً وجب تنظيم المسألة الأكليريكية المعقدة ، نظراً لتفاقم شروخ النزعات الطائفية التي لم يستطع داود باشا أبداً إبعادها أو تنحيها بسبب قوة الأكليروس ومنازعاتهم الحكومة على السلطة ، وخاصة في شمال الجبل .

إن حق الانتجاع قد نزع رسمياً من المؤسسات الكهنوتية ، فلم يعد لها أن تحمي الأفراد العلمانيين أو الأكليريكين الملاحقين من النياحه العامة . ولكي أبقى على استقلال الكهنة القضائي إلا في الحالة التي يكون فيها كاهن ملاحق مع علماني ، فينشد لابد للمحاكم المدنية أن تنظر في القضية . وبفضل هذا الاستقلال القضائي في الواقع أصبح للأكليروس دولة ضمن دولة ، وقوة منظمة مستقلة بإزاء السلطة المدنية دون أن يكون للأخيرة مأخذ مباشر عليها .

وهذا ما أمد الكهنة بالتشجيع الكافي كي يدخلوا في صراع شديد مع الحاكم ، ويوازنوا عمله أحياناً كما سنرى . هذا إلى أن هذا الاستقلال القضائي الأكليريكي قد وسع دائرة الأوقاف كثيراً في الجبل لدرجة أنها أصبحت خطراً حقيقياً على الاقتصاد في الجبل ولدرجة أصبح معها الأكليروس غير محبوب في بعض الجهات بحيث كان يهيم دون علم لثورة الفلاحين عليه (٢) .

وجدير بالملاحظة أن بروتوكول ١٨٦٤ قد نزع من الأكليروس بعض

(١) انظر نص نظام ١٨٦٤ في الملحق .

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 20 fév. 1864, F. 270, (٢)

الامتيازات الهامة التي كان يتمتع بها بموجب بروتوكول ١٨٦١ كسجين الوكلاء وأعضاء المجالس الذين كانوا يعينون في الحقيقة — بموجب نظام التمثيل الطائفي — من قبل البطريرك والمطارنة ، فأصبح الآن بيد الأهالي . ويلاحظ أيضاً أن مؤتمر السفراء حرص على أن يبلغ في وضع الدستور المعدل نوعاً من الوحدة في الجبل ما أمكن ، ولذا فقد كان عليه وضع حدود بين السلطة الزمنية وسلطة الكنيسة . وقد استهدف بذلك أن يتخلص الجبل من الهزات والأهواء الجارحة التي يكون مصدرها القضايا الدينية (١) . ولا شك أن الأكليروس سيرفع عقيرته بالشكوى لإبعاده عن سبيل الإدارة ، ولكن لو أنصف ونظر إلى الأمور بتجرد لوجد أن هذه التعديلات كلها لفائدة المسيحيين في الجبل ، وبغض النظر عن تركيب المجلس الإداري الكبير الذي سيشكل فيه المسيحيون (٧) ضد (٥) ، فإن الطريقة التي سيعين بها هؤلاء المسلمون خمسة أو الدروز سيكون لها أهمية كبرى . ومن المؤكد أن مشايخ القرى المسيحيين سيكونون أكثر عدداً من زملائهم المنتمين للأديان الأخرى ، وبالتالي فسيكون للمسيحيين الإشراف الحقيقي على كل الانتخابات التي تميزهم عن المسلمين دروزاً كانوا أو متاولاً أو سنيين (٢) .

وقد يمكن أن يوجه نقد للبروتوكول الجديد بأنه لم يحدد في الفقرة (١٥) مقدار الضرائب قطعاً بـ ٧٠٠٠ كيس . إن الصلاحية المتروكة للمتصرف بزيادة مقدار الضرائب من ٣٥٠٠ حتى ٧٠٠٠ ستجلب عليه كراهية السكان . وفي جميع الحالات تبرر كسروان المقاومة السلبية والمعارضة التي أبدتها منذ ثلاث سنوات ضد أوامر السلطة ، بما أنه في عام ١٨٦٤ اعترف أيضاً بأن الظروف يمكن أن توجب الحفاظ على مقدار الضريبة القديمة .

وأخيراً فيلاحظ أن السفراء رغبوا في أن يكون على رأس إدارة الجبل

Beyrouth, T. 15, Rapp. No. 16 du 18 sept. 1864, F. 345. (١)

» » 19 » » 19 du 21 oct. 1864, Fos, 15, 16. (٢)

رجل برهن على إرادة طيبة ونظر بعيد في تدليل الظروف الصعبة . ومن المؤكد أن السفير الفرنسي أكثر من غيره كان لديه تعليمات بدعم تثبيت داود باشا الذي برهن على ميله للسياسة الفرنسية ، ولم يغضب وكلاءها في سوريا . والانصاف يقتضينا أن نسجل صعوبة إيجاد رجل في الشرق يحظى بثقة أوروبا بهذه الدرجة ، وبخاصة بعد أن اكتسب خبرة واسعة في البلاد بعد تجربة سنوات ثلاث لم يتوقف خلالها لحظة عن التنظيم والبناء ما أمكنه ذلك . أما المرشح الوطني الذي طالما أيدته فرنسا في مؤتمر عام ١٨٦١ فيبدو أن ساعته لم تكن بعد ، وفرنسا رأت أن مبدأ المواطنة وان استبعد موقتا فهو لم يترك نهائيا ، وأن أحد أهالي الجبل يمكنه أن يأمل في حكم قومه يوما ، وعندما تحل قضية الشخص الحاكم ، وهي قضية رئيسية لها خطورتها — يمكن حينئذ أن ينظر ما إذا كانت نظمات ١٨٦١ و ١٨٦٤ تلي جميع حاجات الجبل أم لا . وكان تأييد فرنسا لتجديد سلطات داود باشا إيذانا بفقدان الأمير مجيد مرشح فرنسا السابق حظوته ، بعد أن صبرت كثيرا على تصرفاته وحافظت على التوازن بينه وبين المتصرف طويلا ، فلم تعد تحرص كثيرا على وجوده في حكم كسروان بعد اليوم^(١) .

وفي ١٩ سبتمبر ١٨٦٤ أعلن داود باشا أمام حكومته في سراي بيت الدين أن السلطان قد ثبته في وظيفته لمدة خمس سنوات وأعطيت الأوامر للمديرين كي يحيوا الأعياد ، وقيموا الاحتفالات ابتهاجا بهذه المناسبة لمدة ثلاث ليال متوالية . وتلقى أهالي المناطق المختلطة والجنوب نبأ ذلك بالسرور^(٢) ، في حين استقبل البطريرك وعلية الاكليروس الماروني هذا النبأ بالتجهم والعبوس ، وأجاب البطريرك مسعد إجابة جافة على مبادرة المتصرف الذي وجه له كتابا أكثر مجاملة وتوددا من السابق ، بمناسبة تجديد سلطاته . ولا عجب في ذلك فاستياء الاكليروس كما ذكرنا يفسره

Beyrouth, T. 15, Rapp. (Fain) du 30 sept. 1864, F. 356. (١)

Ibid, Fos. 354, 357. (٢)

إفلات جزء من سلاطنتهم لمصلحة الحكومة المدنية التي يرأسها أجنبي ليس لديه الاستعداد الكافي للقبول بتدخلهم كما كان يفعل قائمو مقام النصارى من قبل .

ومهما يكن الأمر فقد أصبح لزما على داود باشا أن يصرف كل انتباهه نحو مسألة يوسف كرم التي برزت من جديد ، بعد التصديق على فترة حكم المتصرف الثانية ، فلنر ما كان من أمر ذلك كله :

حرصت السياسة الفرنسية على أن تجري مفاوضات بين قنصل فرنسا في إزمير وبين يوسف كرم الذي وصل إليها مؤخرا بشأن شروط عودته إلى الجبل ، إذا ما كان يجب أن يعود كرم إلى لبنان كشخص عادي . كتب بذلك المسيو أوتري إلى زميله السكونت بنتفوليو في إزمير وقال إن الشيخ إذا عاد كشخص عادي فلن يتمكن من أن يمنع الدسائس تحاك باسمه ، وتلقى تبعاتها الأدبية عليه ، أما إذا عاد بصفة موظف فانه يبعد هذه التهمة عن نفسه ، ويكون له السلطة الضرورية لردع المقلقين المشاغبين من الأهالي ... وطلب أوتري جواب كرم الصريح بنعم أو لا على النقاط الثلاث الآتية ، بواسطة بنتفوليو :

١ — الخضوع التام والعلني للحكومة التي أقامتها أوروبا في جبل لبنان .

٢ — القبول بوظيفة قائمقام أقصى الشمال (اهدن وبشري ..)

— أداء القسم أمام قنصل فرنسا العام على خدمة الإدارة بإخلاص والإذعان لأوامرها الصادرة إليه^(١) .

أجاب كرم أنه يتعهد بالخضوع للحكومة اللبنانية وبايفاء دواود باشا حقوق الطاعة التي لم ينسكرها عليه مطلقا وبأداء اليمين أمام قنصل فرنسا العام بالخضوع للحكومة وتعليمات المعاهدات وحتى خدمة سياسة حكومة الامبراطور بكل إخلاص . غير أنه لا يمكنه القبول بوظيفته أو بصفة

Beyrouth, T. 15, Lettre de Outrey à Bentivoglio, 18 sept. (١)

1864. F. 348.

إجبارية تفرض عليه دون أن يلزمه القانون بها» (١)

إذن يقبل شيخ إهدن الخضوع للمتصرف ويرضى بطاعته ولكنه يرفض أن يكون مسؤولاً عن الهدوء في المناطق التي يقطنها . وبديهي أن هذا هو الشرط الأهم الذي رمى إليه أو ترى عندما وضع الشروط الواضحة التي يجب أن يعلق عليها شروط التدخل المباشر وشبه الرسمي . ولذا حاول أو ترى أن يحمل كرم على أن يقدم تعهدات محددة بحيث لا يبقى أى شك في ذهن أتباعه من حيث وضعه بالنسبة لحكومة الجبل . فلو عاد كرم إلى إهدن كشخص عادي ، ولو فرضنا أنه مال إلى الحيدة التامة ، ولم يندمج في الدسائس والحركات المناوئة للمتصرف ، فهل يمكنه منع رجال حزبه المقلقين من أن يستخدموا اسمه ؟ بالطبع كلا .

لقد كان القصد أن يجعل كرم مسؤولاً عندما فكر كل من داود باشا وأو ترى أن يجعله حاكماً على مديرية أقصى الشمال حيث يلتف حوله حزب له تأثيره ، ولكن برفضه هذا التعهد ، ترك كرم الشكوك تحوم حول نواياه المقبلة بحق أو بغير حق . ومن ثم كتب أو ترى إلى وزير خارجيته بأنه لا بد من إيقاف المساعي التي لا يمكن أن تؤدي بنظره إلى النتائج المرجوة ، وقال إنه ليس من كرامة حكومة الامبراطور أن تجادل أكثر مما فعلت مع رجل لم يفهم منذ البداية أن عليه عرفان جميل فرنسا وقبول الحماية التي بسطتها عليه بأريحية . (٢)

رأت الحكومة الفرنسية أن الشروط الثلاثة المفروضة على كرم هي شرط لا بد منه ورفض أحدها ينطوي على فكرة فرض آرائه الشخصية ، ولذا قررت بعد استلام أجوبة كرم « الطويلة الملأى بكريات الماضي » أن تحافظ على موقف الحياد ولا تتدخل في موضوعه

(١) Beyrouth, T. 15, Reponse de Karam, 28 sept. 1864, F. 352.

(٢) » 16, Rapp. No. 20 dy 22 oct. 1864, F. 26.

مطلقاً خشية أن يقع على عاتقها مسؤولية ما قد ينشعب من اضطرابات (١) . وتحدث القنصل الفرنسي مع المتصرف وأفهمه بأن تدخله مع كرم لم يؤد إلى ثمرة ، وأنه يرى بالتالي أن يملأ المركز الشاغر في مديرية أقصى الشمال بالشخص الذي يراه موافقاً . وبذل والى إزمير قبولى باشا مسعى لدى داود باشا لمصالحة كرم ، فأجابه المتصرف : « بأن كرم رغم شرفه وحبه لبلاده وقوة إرادته فإنه ولد مدلل ، وقد اعتاد العناد حيث يجب الخضوع أمام واجبات يصعب التغلب عليها ، . وتابع داود كلامه بقوله إن كرم ما يخطئ إذا اعتقد أنه لا يستغنى عنه ، فليس في العالم رجل لا يستغنى عنه ، وإذا أراد العودة إلى بلاده فيجب عليه قبول النصائح التي يسديها إليه أشخاص يلمون تماماً بالوضع الحالي . ففي بداية حكمي أراد باستقالته أن يعود إلى أهله كشخص عادي ، وأنت تعلم ماذا حدث ، فلا يجب أن يتكرر ذلك ... فإما أن يقبل يوسف كرم العهد الحالي بصراحة ، وفي هذه الحالة ينبغي عليه الإذعان للشروط التي وضعتها لرجوعه إلى لبنان ، وإما أن يرفض ولا يريد بالتالي خدمة بلاده (٢) . »

ومهما يكن الأمر فإن الفشل في الوصول إلى وفاق بين كرم وسلطات الجبل كان إيذاناً بنشوب أزمة حادة تمتحن فيها دعائم الإدارة المتصرفية الناشئة ، وتوشك أن تتداعى ، وتشترك فيها جميع شيع الجبل وبخاصة الأكليروس الماروني ، كما تندمج فيها فرنسا وانكلترا والاستانة كل بحسب خط سلوكها المعروف ، الأولى لحماية مكسب المتصرفية المسيحية الموحدة ، وحماية استقلال الجبل من الفوضى ، والثانية يدعمها الباب العالي لتحقيق التجزئة التي لم تحظ بموافقة مؤتمر السفراء عام ١٨٦١ ، والتي لن تشهد النور

(١) Beyrouth, T. 16, instructions du Ministre des Aff. Etr, à

Outrey No. 4, 18 nov. 1864, F. 70.

(٢) Beyrouth, T. 16, Annexe No. 4 à la Dépêche politique

No. 20 du 22 sept. 1864, F. 37.

إلا باستشارة الأهالي ودفعهم إلى الثورة ، ومن ثم إدخال الجيوش العثمانية لضمها ، وفرض التقسيم ، بعد أن يثبت لأوروبا فشل تجربة الإدارة المسيحية الموحدة في الجبل ، ولنبدأ في تفصيل كل ذلك :

بعد صدور فرمان تجديد سلطان داود باشا خمس سنوات أخرى ، ثارت ثائرة يوسف كرم ، واستشاط غيظاً لانهيار آماله ، وكان قد سُم المنفى ، فعزم على التوجه إلى لبنان . وسواء أتم ذلك برغبته وبوسائله الخاصة ، أم بتشجيع وتسهيل سلطات إزمير العثمانية وهو الأرجح ، فإن قرار شيخ إهدان الماروني لا تنفي عنه صفة الهرب ، ووضعه غير القانوني ، بناء على ذلك ، كان كافياً لتحمله مسؤولية ثورة يعلنها . وبالنسبة للبواب العالي يحقق كرم بذلك هدف الاستانة : الإثارة والتقسيم ، ويعطى الحجة للغزو العثماني . ومن هنا تتضح نوايا الترك في تهريبه أو غض الطرف عنه على الأقل . ولم يمض أسبوع واحد على وصول فرمان إلى داود باشا ، وقراءته رسمياً في بيت الدين بحضور الموظفين ووفود المديريات ورجال الاكليروس ومندوبي القنصليات العامة في بيروت حتى حدث ما أوجد القلق فجأة في جميع الأذهان .

نزل يوسف كرم إلى البر في طرابلس في ١٨ نوفمبر ١٨٦٤ ، واتجه من قوره خفية إلى زغرتا القرية الكبيرة الواقعة في سفح الجبل حيث يمضي سكان إهدن فصل الشتاء . وفي مدى ساعتين كان كرم بين أهله ، وفي ملجأ من تعقيب السلطات . ومن ثم حرر كتاباً إلى القنصل الفرنسي أوترى أعلمه فيه بعودته إلى الوطن « لأسباب مشروعة جداً » ، وطلب الحماية تحت ظل العلم الفرنسي ، والسماح له بحرية التصرف مع المتصرف (١) . بهت أوترى

(١) جاء في كتاب كرم إلى أوترى : « حررت لكم سابقاً عدة كتب ولم أتشرف باستلام أي جواب ، والآن لأسباب مشروعة جداً عدت إلى وطني (١٨ نوفمبر ١٨٦٤) وأسرع بكتابة هذا لطلب الحماية تحت ظل العلم الفرنسي الذي يرفرف في سوريا راجياً من =

واعتقد أن الشيخ نزل إلى اليايسة ليعلن خضوعه للشروط التي فرضت عليه .

وانتشر خبر عودة كرم بسرعة البرق في شمال الجبل فأوجد فيه تأثيراً عميقاً ، وتوارد مریدوه وأنصاره لتنهته بوضع حد لمنهاه (١) وبدأ أن شيخ إهدن ينوي ركوب رأسه وتحدي الجميع . فقد تجنب القيام بأي مسعى يدل على حسن نيته ورغبته في الخضوع لداود باشا ، وكانت لهجته مع الأهالي تنطوي على معنى الاتحاد والالتفاف حول الحكم القائم في الظاهر ، ولكن في الحقيقة كان موقفه الرسمي مخالفاً لذلك بدليل الكتاب المنذر الذي وجهه للقنصل أوترى في نفس يوم وصوله إلى زغرتا . والمهم أن لهجة كرم في رسائله للقنصل لم تعد متواضعة تميل إلى استماع النصيح وخفض الجناح ، وإنما كرم اليوم يرغب أن يكون سيد نفسه ، وهو يرفض كل سبل التسوية وعبارته « فلا حاكم مع داود باشا (تماماً كما كانت منذ أربع سنوات) وإلا أستعيد حرية العمل ، وأرد بالوسائل التي لدى على المحاولات التي قد توجه ضد استقلال (٢) » . ولهذه العبارة دلالتها الخطيرة فكرم يتحدى داود باشا ، ويبدو أنه مصمم على ألا يتراجع أمام المغامر ، والحق أن الوضع الذي نجم عن عودة كرم كان من أخطر الأوضاع التي جابهها جبل لبنان منذ إنشاء المتصرفية .

أما داود باشا فإنه لم يكن أمامه يزاء هذا الوضع الخطير إلا ثلاثة سبل :
١ - إما أن يعتمد تجاهل كرم ويتركه يسكر بخمرة التصفيق والتهاتف

= كرم أن تنفلوا بمعونتي للحصول على إقامة العدل بيني وبين داود باشا أو أن تشرفون بالسماح لي باستخدام حريق العادة نحو ذلك الذي استخدم ضدي حربه غير العادة وأسأل الله ... الخ ... »

Annexe à la Dépêche politique No 21 du 24 nov. 1864. Lettre de Karam à Outrey, 18 nov. 1864, F. 80. (١)

Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 24 nov. 1864, Fos. 72, 73. Ibid, F. 75. (٢)

والمهرجانات ، ويهمل مقاطعة أقصى الشمال دون أن يتدخل في إدارتها .
٢ — وإما أن يلجأ إلى وسائل القوة باحتلال السهل المسيحي وزغرتا وكل قرى سفح الجبل .

٣ — وإما أن يتقبل في بيت الدين خضوع كرم على فرض أنه عاد ليعلم حسن نيته وطيب مشاعره نحو المتصرف .

السيبل الأول هو بدون شك السبل الأسهل ، ولكن هل يصح القبول به دون أن ينجم عنه أكبر الأخطار ؟

فمعنى ذلك هو الاعتراف بكرم رئيسا شرعيا ومستقلا في الشمال ، ومن يدري أنه لن يكون مصدر اضطراب وتهيج دائم ؟ إن شروط وجود كرم تفرض عليه أن يوسع مجال عمله ، ولذا فلن ينحزل عن كسروان ، ولن يقبع في أقصى الشمال . فنجاح الثائر ، وما يكتسبه من شهرة وهيبة سيؤدي إما لاستحالة الحكم في الجبل ، وإما لإثارة حرب أهلية فيه ، لأن المنازعات القديمة بين الموارنة لا تلبث أن تبعث من جديد على الأرجح .

وداود باشا من جهته إذا أخرج ، فلن يمتنع غالبا عن الاستعانة بالآفواج النظامية العثمانية ، وحتى بالعصابات الدرزية في الجنوب ، ضد مزاعم الشمال .

والسيبل الثاني — سبل استخدام القوة العثمانية — يكون من شأنه غليان مرجل الغضب في نفوس الموارنة بحيث تتأثر شعبية المتصرف في المناطق المختلطة فتنهار هيئته .

والسيبل الثالث وهو المساومة التي يبقى فيها كرم على الظواهر بمحافظته على حقوق السلطة المشروعة ، هو الحل الأمثل . وهنا يبرز محور داود

— فرنسا للعمل على الاتصال بصورة غير مباشرة بكرم ، وإقناع العقلاء الذين يحيطون به ، مع توسيط البطريرك الماروني لنفس الغرض .

رأى أوتري أن عناد كرم وكبرياءه ، وصلفه ، مضافا إلى الاستقبال الحافل الذي قوبل به في الجبل ، كان من شأنه أن يقلل الأمل في استعداده للخضوع ، وكان لابد للقنصل الفرنسي أن يطلب تعليمات سفيره المسيو موستيه Moustier في الآستانة بشأن تحديد الموقف الواجب اتخاذه فيما إذا قرر داود باشا المجازفة أيضاً بكل شيء ولجأ إلى الوسائل القمعية . استشار موستيه باريس ، فجاءه الجواب برقيا بالشفرة من وزير الخارجية (٢٥ نوفمبر ١٨٦٤) : « قل للمسيو أوتري أنه ليس علينا في الوضع الذي اتخذته يوسف كرم أن نقدم له أية مساعدة ، ويجب أن يعلن ذلك له بالذات ، وللبطريرك وللرؤساء الكاثوليك في الجبل . يجب أن يقال لهم إذا أثار وجود كرم اضطرابا خطيرا في لبنان وأدى إلى التدخل العسكري التركي فيسكون وقوفنا في وجه ذلك بغاية الصعوبة (١) . وأجرى الوزير الفرنسي دروان دوايز (Drouin de Lhys) أسفه لأن قنصله في إزمير وقبول باشا لم يتسكنا بنوايا كرم لمنع عودته إلى الجبل (٢) . وهنا أرسل أوتري إلى كرم على لسان ترجمان القنصلية ، السيد غانم ، رداً على كتابه الأول سالف الذكر ، جاء فيه : « إن كتاباً يحمل توقيع يوسف كرم قد ورد على قنصلية فرنسا ، فإذا كان كرم عاد ثائرا فإن المسيو أوتري لا يعترف به ، وفي الحالة المعاكسة يجب أن لا يكون في المكان الذي حرر منه هذا الكتاب دون سماح الحكومة » . بأمر القنصل العام الترجمان غانم .

أما داود باشا فقد أراد قبل كل شيء معرفة نوايا كرم الحقيقية ، ولهذا

(١) Beyrouth, T. 16. Dépêche Télégraphique cheiffée, paris le 25 nov. 1864, F. 82.

(٢) instructions à Outrey No. 5 du 8 déc. 1864, F. 93.

(٣) Rapp. No. 25 du 3 déc. 1864, Fos. 84, 85.

الغاية وجه إليه مذكرة صاغها بالضمير الغائب (S'il veut me dire) يسأله فيها ما إذا كانت عودته يأذن الباب العالى ، وإلا فيطلب إليه التوجه إلى بيت الدين ، وهناك بعد الاتفاق معه سيعمل على أن يحصل له من الآستانة على العفو . ويضيف أنه في حالة رفض منح هذا العفو فإنه لن يستعمل بحقه أية عقوبة ، ولكن ينبغي عليه حينذاك أن يغادر البلاد في ظرف أيام معدودة يشرف فيها على أعماله وشؤونه .

وفي نفس الوقت تقرب داود باشا من البطريك الماروني بما يختلف قليلاً أو كثيراً عن موقف التصلب والترفع الذى كان يقابله به ، فداود كان يعلم أن البطريك كان من شأن عداوته حتى الصامت أن يجعل لمعارضة كرم أهمية لا يستهان بها ، وذلك بسبب تأثيره ودلته على كرم .

ولذا فقد بعث إلى بولس مسعد صورة من المذكرة التى كان أرسلها إلى كرم والتى تخللتها كلمات العطف . . وكان المتصرف يعلق أهمية كبرى على معاونة البطريك له بصدد تهديئة الحالة التى عكرتها عودة كرم ، ولو أنه كان غير متفائل بهذه المعاونة أو بمسعى التقرب الذى بذله منذ وصول الفرمان لتناسى الماضى ومصالحة الخبر المارونى على الرغم من التبليغ الذى تسلمه الخبر من قنصلية فرنسا بأن كرم ليس له أن يعتمد على تأييد فرنسا إذا لم يخضع للقانون ، وبوجوب السعى لحمل كرم على التوجه إلى بيت الدين لمقابلة المتصرف (١) .

والحق أن المتصرف كان يرى أن يسلك السبل الحبيبة السلمية أولاً حتى إذا استنفذها لجأ إلى الدول الأوروبية المعنية بشئون الجبل فأوقفها على الوضع . أما استعمال وسائل القمع فقد تظاهر بأنه يرغب فى اجتنابها ، وقال إنه يفضل الاستقالة على أن يباشر صراعاً لا يمكن أن تكون نتائجه إلا وخيمة على الجبل برمته وعلى إدارته . ولكن بدا كأن المتصرف

لا يريد أن يقبل أن رجلاً كيوسف كرم يقرر معارضة حاكم الجبل وممثل فرنسا فى آن واحد (١) ، ومن هنا كانت تنتابه الهواجس وتتجاذبه الشكوك وبخاصة عندما كان يفكر فى ظروف عودة كرم ، برغم أن ممثل فرنسا أفهمه بأن هنالك اعتبارات يصح أن توضع موضع النظر لتبرير سلوكه والتخفيف من جريرته فى عين الباشا ، وهى منفاه لسنوات ثلاث ، وخشيته من أن يصبح « ضحية الحاجة » إذ كان محروماً من الموارد الضرورية للعيشة فى الخارج ، وكان مرغماً على الاقتراض ليعيش (٢) .

تسجل عودة يوسف كرم فى الحقيقة مرحلة جديدة خطيرة من مراحل المسألة اللبنانية وعلى الرغم من أن موقف المتصرف كان يبدو معتدلاً ومعقولاً ، إذ يعلن للبلا صراحة أنه لا يمكن عداء لشيخ إهدن القديم ، وأنه يفتح ذراعيه لمن يدعو به بانه الضال ومعاونه الطبيعى فى التنظيم الإدارى والوطنى ، غير أن هذا الوضع الشاذ ، ما كان له أن يدوم ، فلا بد أن يؤدى بحكم الأحداث التى أخذت تتوالى بسرعة إلى صدام مع كرم . والأمر المقلق حقاً هو أن يترك كرم نفسه تبهره المظاهر وتغره شعارات الولاء التى لمسها أثناء استقباله فتركب رأسه وتدفعه خيلته المتحمسة وطبيعته العنيدة إلى ارتكاب حماقات وإثارات تقلب الإدارة المنظمة التى اجتهد داود باشا أن يرسى قواعدها فى الجبل لأول مرة ، ولو أمعنا النظر فى عوائد الجبيليين وطبيعتهم على ضوء أحداث الماضى . لتأكدنا من أن الشعبية التى ينعم بها كرم اليوم فى أقصى الشمال لن تدوم أكثر من بضعة شهور ، حتى إذا مارس السلطة فعلاً ، ووضعت إدارته موضع

(١) Beyrouth, T. 16, Annexe à la Dépêche No. 24, Lettre de Daoud pacha à M. Outrey consul général de France à Beyrouth, 22 nov. 1864, F. 88.
(٢) » » instructions à Outrey, No. 5 du 8 déc., 1864, F. 94.

الامتحان، أطلت المنافسات والمنازعات القديمة برأسها، تماما كما حدث في السنوات الأخيرة السابقة لحوادث الستين المحزنة.

مهما يكن الأمر فقد حرص، كما يبدو، كل من داود وكرم أن يترك لخصمه مسؤولية البدء بالعدوان. أعلن كرم عاليا بأنه يحصر دعواه بأن لا يبق خارج نطاق القانون والشرع، وبأن يعيش بسلام في أراضيه، ولا يقدم إلا على ما يسمح به الدفاع المشروع عن النفس وراح يعلن أنه مع احتفاظه بهذا الموقف المستقل بصرح بأنه لانية عنده لعرقلة سير الإدارة الحكومية. ومع أن كرم لم يتحدث للملأ مطلقا عن خضوعه، ولكنه كان يكرر دوما عبارة «التعليمات العادلة للقانون»، وهي تعني لديه دون شك معنى خاصا (١).

Justes prescription de la loi، ولكن نطاق الدفاع الشخصي الذي كان كرم يدعى عدم الخروج عنه كان واسعا جدا، فشأى كسروان بأكملة كان يقوم بالحراسة حول «يوسف بك»، ولو قصد الحد من حماس الفلاحين والأنصار لما استطاع لاسيما وأن هؤلاء بسد الطرق أمام جنود داود باشا، كانوا يقصدون سدها أيضا أمام جباته الذين كانوا سيأتون ويطالبون بالضريبة عن أربع سنوات.

إن من كان يلصق بعودة كرم، أراد أم لم يرد، الصفة الثورية هو ذلك العدد الكبير من الزائرين — وفيهم غير المسيحيين — الذين هرعوا لتبشيره وشد يده، والذين بسبب اشتراكهم بنسبة متفاوتة في الحروب الإقطاعية الصغيرة أو في الانقسام القومي في العشرين سنة الأخيرة إلى جانب يوسف كرم وآله، ما كانوا في الحقيقة يأتون إلا ليسلموا في شخص الشيخ المسيحي على مثل الطموح المواطن المعروف جيدا. وفي الغالب أن هؤلاء وبخاصة الدروز لم يكونوا ليقدموا إليه بهذا الاندفاع لو لم يحركهم دافع خارجي أت على الأرجح من طرف ممثل انكلترا في بيروت، الذي بذل كثيرا من

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 26 du 23 dc., 1864, G. 104.

المساعي، فيما يقال — (١) وطلب من الدروز أن يتحدوا مع المسيحيين في جانب هجومي دفاعي لا يصعب معرفة غرضه: إيجاد فرصة للرجوع عن المقررات الهامة التي اتخذتها أوروبا في الآستانة، والتي كان توفنيل وزير الخارجية الفرنسية في حينها قد تحفظ بشأنها في مراسلته المؤرخة في ١ يوليو ١٨٦١ بصدد السلطة المسيحية الموحدة في الجبل كما نعلم، والتي من شأن الرجوع عنها اليوم بعث تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين. ولا غرابة في أن تشجع انكلترا سراً دعاوى شيخ إهدن، مع إثارة روح العداء الكامنة بين الدروز ضد ميول المواردية للتفوق عليهم. فانسكثرة لها كل المصلحة في أن ترى الصراع يؤدي في الجبل إلى التقسيم القديم (القائمقاميتين) (٢).

ماذا كانت نتيجة مساعي البطريرك مع يوسف كرم؟ لم تود إلى شيء حاسم، فقد رفض كرم مقابلة المتصرف بدعوى وجود «عقبات ودوافع عادلة تمنعه من ذلك» (٣)، وعلى هذا استمر كرم في موقفه الأول. وبينما كان البطريرك يتابع مساعيه للتوفيق بين حميه كرم وبين المتصرف، وفي حين كانت الصحف الفرنسية الاكليزيكية تهاجم داود باشا وتزعم أنه خدع القنصل أوترى، وأنه ليس رجل المسيحيين، أجاب البابا لصالح الباشا بمنحه الوشاح الأكبر للقديس غريغوار. ولم يغب عن بال أحد ما كان لهذا العطف الصريح الذي تلقاه داود باشا من بلاط روما من معنى ودلالة في إيجاد شعور مؤيد له بين الأهالي المسيحيين والأكليروس. إن إرسال هذا الوشاح إلى متصرف الجبل — وهو أول مسيحي في الشرق يتلقى هذه المرتبة والامتياز العالي — في الظروف الراهنة كان يتنافى بشكل غريب مع الشكاوى التي ترفعها ضده عليا الأكليروس الماروني، التي كان مقصدها

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 27 du 3 jan. 1865, F. 117.

(٢) 29 confidentielle, du jan. 1864, F. 153.

(٣) 26 du 25 déc. 1864, F. 104 & son Annexe F. 107.

إبراز الحاكم وإظهاره كأداة بيد السياسة العثمانية (١).

ولكن هذا الإنعام البابوي الكريم أيا كان دافعه لم يكن كافيا لتخفيف حدة عداوة الأكليروس الماورني للمتصرف ، ولم يجد في إيضاح موقفهم صراحة وإيقاف دسائسهم لا في كسروان فحسب حيث تخيم روح المعارضة منذ وقت طويل ، إنما في المناطق المختلطة التي يرتبط سكانها جيدا بحكومة داود باشا ، ويقاسون من النفوذ الاكبريكي القوى الذي يتحملونه طوعا أو كرها ، ويصبرون على مكائد أنصار كرم لإثارة الفوضى في الإدارة المتصرفية وإسقاط هيبة الحكم (٢). وقد جرى في جبيل حادث خطير يدل بوضوح على الاستعدادات التي وجدت لدى الأهالي ، منذ أن شعروا بدعم كرم والأكليروس ، فقد كان يقيم في جبيل منذ بعض الوقت فوج من الجنود العثمانيين يقرب عددهم من ٣٠٠ لحراسة طريق طرابلس بيروت. وبينما كان هؤلاء الجنود عائدين من التمرين يوما ، حصلت مشاجرة بين ضباط الفوج وجمهرة من الأهالي كان بينهم كاهن ، وقد أهان هؤلاء الجيش العثماني والسلطان بسيل من السباب الفاحش ، ولكن قائد الفوج تمكن من إعادة رجاله إلى ثكناتهم وحال دون حدوث اشتباك. وبدى أن يتأثر المتصرف من هذا التحدى الذي يخرج موقفه بإزاء الباب العالي ، فأمر بإجراء تحقيق سريع (٣).

والواقع أن موقف الأكليروس المحبذ والمؤيد لكرم كان واضحا ، فقد اعتلى الكهنة والخوانرة المنابر لحمل السكان على ملاقاته كرم ، وهؤلاء الكهنة أنفسهم كانوا يجمعون التبرعات المالية والإعانات لإرسالها إلى زغرتا وفي جميع المحافل كان رجال الدين أكثر الناس حماسا في الدعوة إلى العصيان والثورة على حكم البلاد الأجنبي (٤).

(١) Ibid, F. 105 & Rapp. (Fain) du 23 déc. 1864, F. 109.

(٢) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 27 du 3 jan. 1865, F. 117.

(٣) Ibid, F. 119.

(٤) » » » » » 28 bis du 22 jan. 1865, F. 140.

في وساطته بين كرم والمتصرف ، فقد فشلت مساعيه. رغم أنه حاول أن يحمل كرم على الذهاب لمقابلة داود باشا ، ولكن الشيخ لم يكن لديه أية ثقة تدفعه لهذا العمل. ولكن البطريك نفسه ، كما اعترف سكرتيره الخاص ، لم يكن لديه ما يضمن صدق الحاكم ، فنجم عن ذلك أن المفاوضة لم تؤد إلى نتيجة ، واكتفى البطريك بتوجيه « النصيح » لكرم ولكن ألم يضمن قنصل فرنسا سلامة كرم ، إذ وعد البطريك أن الشيخ لن يتعرض لأى خطر نتيجة مقابلته لداود باشا ؟ إن موقف البطريك ، والطريقة التي كان يصرف بها المفاوضة والوساطة الموكولة إليه ، كانت تثير بعض الشكوك حول نواياه ، فهو يريد تجنب العمل الصريح الحاسم ، أى خضوع كرم التام باستبدال نوع من التسوية تجرى تحت إشرافه بهذا الخضوع. ولهذا الغاية اقترح على القنصل الفرنسي أن تجرى مقابلة داود مع كرم في صرح بكركي القائم وسط كسروان (٥).

بيد أن هذا الاجتماع لم يكن يوحى بفائدة حتمية ، بل إنه قد يكون سيئا من جميع الوجاهات. إن يوسف كرم ، في هذه الحالة ، لن يكون شخصا مذبذبا قادما للخضوع ، بل رئيسا عاصيا ، ومفاوضا على قدم المساواة مع السلطة الحاكمة. وهو سيجتاز الجبل في وسط هتاف تلقائى أو مميا ، وسيصل على الأرجح بصحبة أنصار عديدين ، وسيثير موقف داود باشا السخريه في حضور رجل كان من الواجب أن يلتزم عفو السلطان بواسطته ، ولكنه بالعكس سيستفيد من هذا الظرف ليدل بشعبيته التي اكتسبها منذ عودته. ولو نجح البطريك في جعل هذه التسوية مقبولة ، لحفظ هيبة محمية ، ولما عرض هو حرته في العمل لشيء في المستقبل. وهذه هي على الأرجح خطة البطريك. والهدف الأخير الذي يسعى إليه مع الأكليروس هو إحراج موقف المتصرف الأجنبي وتجريده من ثقة الأهالي به ، والسعى لإيجاد حكومة منتخبة أهلية. ولكن إذا قصد

Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 27; ibid, F. 122.

الأكليروس الماروني من تعصيده لكرم أن يوجد حكماً وطنياً أفلا يدرك بأن تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين أو أكثر يصبح أمراً محتوماً !

ولا حاجة إلى تكرار القول بأن الأكليروس الماروني لا يرغب بأي ثمن في حاكم مدني يلزمه بالوقوف عند حد اختصاصاته الدينية البحتة . فالأكليروس — كما رأينا — قد عارض داود باشا لأنه يمثل هذا المبدأ الجديد ، وليس أبداً بسبب شكاوى واهية تذرعوها بها . ودليل ذلك في العلاقات التي قامت منذ أول يوم بين المتصرف والبطريرك ، فالنزاع والصراع الخفي الذي بدأ منذ عام ١٨٦١ لم يتوقف لحظة رغم جميع مساعي التوفيق التي بذلها المتصرف ورغم وسائل الإقناع والنصح التي قام بها القنصل الفرنسي أوترى . وقد كتب هذا إلى وزيره دروان دوليز في ٢٩ يناير ١٨٦٥ رسالة سرية للغاية صور فيها عقلية الأكليروس « الضيقة » وذكر أن هذا الأكليروس لم يفهم أن سياسة فرنسا في الشرق لا يمكنها أن تضيع نفسها في تفاصيل المصالح الحقيرة (Mesquins) والمحلية . وقد أسف أوترى لأن « الأكليروس غير شاعر أبداً بنجاح الفكرة الكبرى التي تتجسد فيها الحكومة المستقرة في الجبل ، وهي تبيان قابلية المسيحيين لتصرف شئونهم بأنفسهم وتولي الإدارة » (١) .

ومن المرجح ألا يكشف الأكليروس عن نفسه فوراً بتحريضه الأهلين على طلب حكومة أهلية ، وإنما يسعى لتبديل المتصرف ، ويتظاهر باستقبال خلفه بمظاهر الابتهاج ، فإذا سار هذا على نفس سيرة سلفه ، وصل حتماً إلى نفس الهزيمة . وإلا فانه سيرتمى في أحضان الأكليروس الماروني وطبيعي حينذاك أن تعاديه الطوائف الأخرى (٢) ، وبعد قليل ، سيقوم الدروز بتوידهم انكثرة والدولة العثمانية بالمطالبة بقائمقاميتهم القديمة

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 29 du 29 jan., 1865, (١) (confidentielle) F. 158.
Ibid, F. 160.

وكذلك يطلب الروم الأرثوذكس تقسيماً ثالثاً لمصلحتهم مؤيد من روسيا وهكذا . . . إن الصعوبة الوحيدة ، على ما يبدو من مراسلات البطريرك للقنصل الفرنسي ، التي يواجهها البطريرك ومن حوله للوصول إلى حل قضية كرم ، هي ضرورة ذهاب الأخير لمقابلة المتصرف في بيت الدين ، أي في جنوب الجبل ، أفلا يدل هذا على أن البطريرك ومعاونيه يعتبرون المناطق المختلطة كبلاد أو دولة منفصلة حيث لا يمكن للبطريرك أن يبسط حمايته بشكل مجد على كرم ؟

وأيما كان الأمر ، فإن أنصار كرم والبطريرك والأكليروس كانوا يرجنون في الجبل بأن فرنسا تؤيد سياسة التجزئة والرجوع إلى القائمقاميتين وأن عودة كرم كانت بموجب خطة فرنسية ، ومن الطبيعي أن يصدق عامة الناس هذه القالة ويرون فيها دعماً لانتقاضهم على المتصرف وإزاء خطورة هذه الحال ، اهتم القنصل أوترى للأمر كثيراً ، وأرسل مذكرة في نهاية ديسمبر ١٨٦٤ إلى البطريرك الماروني والبطريرك الأرمني ، وإلى مطارنة مختلف الطوائف الكاثوليكية في الجبل حذر فيها الجبلين من أن حكومة الامبراطور لا تقر أبداً سلوك جميع أولئك الذين يريدون تعكير الهدوء العام ، أو يرتكبون أعمال عصيان ضد الحكومة الشرعية . وأنذر كل من يسعى لتضليل الرأي العام بإدماج اسم فرنسا في هذه « الدسائس الآثمة » (١) .

وجد أوترى أن هذه التصريحات سيكون لها أثر فعال في الجبل فتجنب أخطارا كثيرة بإيضاح موقف فرنسا الرسمي من الأزمة الناشئة بين المتصرف وشيخ إهدن . وبذلك إن يعتذر أحد بجمل « مقاصد » فرنسا

(١) انظر نفس المذكرة في :

Beyrouth, T. 16, Letter adressée au Patriarche Maronite, Armenien, et aux évêques Maronites et grecques catholiques du Liban, Le 31 déc. 1864, Fos. 127, 128

الحقيقية في سورية . وفي الوقت نفسه فالمذكرة على حد قول أوتري تبعد الشكوك التي قد خامرت أذهان الممثلين الأجانب في بيروت حول الأسباب الخفية لعودة كرم ، وتنبي عن الإخلاص الذي تدعم به فرنسا المؤسسات الإدارية التي أقرتها الدول في جبل لبنان (١) . لقد رأى أوتري أنه يصعب جداً على المتصرف أن يتعامل مع موارد الجبل « الذين اعتادوا على أن تتحول جميع حماقاتهم لصالحهم (٢) » . وكان يعلم أن حكومته إلى تأييدها لمبدأ اختيار حاكم الجبل من بين أهله ، كانت ترى أن الوقت لم يأن بعد للأخذ به . صحيح أن حكومة رجل أجنبي لها علة أصلية تمنعها من أن تكون محبوبة جداً في الجبل ، ولكن دوائر باريس كانت تعترف لداود باشا بأنه كان يعرف دوما كيف يترفع عن نزعات الشيع وأغراض الأحزاب ، فاجتهد أن تكون علاقاته مع اللبنانيين كافة مجردة عن التحيز والميل دون نظر للرتبة أو للطائفة عموماً ، ولذا فقد اكتسبت الإدارة التي يشرف عليها إعجاب الأوربيين لدقتها ونظامها . ومن هنا كانت هذه الدوائر الرسمية ترى أن الموارد بنزوعهم إلى حكم الجبل قبل الأوان ، إنما يسرون في طريق مسدود ، لأن نظام المواطنة ، وكما قال أوتري ، سيكون « شراً حقيقياً على الجبل في ظروف البلاد الحاضرة ، إذ سيوجد حتما منافسات وعداوات تزيد في حدتها أنها تستند إلى مبادئ وضعتها أوربا (٣) . ولكن أليست هذه الظواهر الشاذة ، وهذه المتناقضات من صلب المسألة اللبنانية نفسها ، فإذا ما أريد مجوها فلن يكون ذلك مهمة سهلة ؟ أجل ، ولذلك فالقنصل الفرنسي كان يسعى لاتباع سياسة العطف والتأييد لجميع الأحزاب في لبنان . ولكن مع اتخاذ موقف التحفظ عن الأكليروس الذي يبدى حماساً فائقاً لقضية كرم ، والذي يهدف ، من بعد ،

Beyrouth, T. 16 Rapp. No. 27, ibidn F. 118.

(١)

Ibid, F. 121.

(٢)

Ibid,

(٣)

إلى سياسة التجزئة والفاقمقاميات . من أجل ذلك كله صمم أوتري أن يترك داود باشا حراً في تقرير ما يشاء بصدد مفاتحة البطريك له في موضوع مقابلة كرم ، فلا يتحمل مسؤولية تسوية لا ضمانات كافية لها . فقد كان من المشكوك فيه بعد نجاح كرم في كثير من الميادين أن يصبح أكثر حكمة وتعقلاً في تصرفه مستقبلاً ، وأن يكون لديه الزهد الكافي ليضحي بأطماعه الشخصية على مذبح سعادة وطنه وهدوئه . قلنا أن أوتري اتخذ الحيدة بين داود والبطريك ، ولكنه في نفس الوقت لم يخف رأيه عن سكرتير البطريك في شأن خطورة موقف الأكليروس والعواقب « الفاجعة » التي ستترتب عليه (١) . وخطا خطوة أوسع فكاشفه بصراحة بأنه لا يقدر سلوك رئيس الموارد الروحي ، إذ هو في نظره يضحى براحة الجبل تلبية لأحقاد شخصية أو أطماع حقيرة (Mespuins) ومحلية لا تستحق الاهتمام أبداً (٢) . ويالوح للباحث أن لهجة القنصل مع سكرتير البطريك واتهامه الملة المارونية بالشغب وقلة إدراكها السياسي أحدثت تأثيراً حاداً ، فتعمد حينئذ الخوري نعمة الله أمين سر البطريك أن يتقدم باقتراح يدل على أن البطريك وعلية الأكليروس كانوا قد احتفظوا بمخرج في حالة تصميم القنصل الفرنسي على عدم مد يد المساعدة لأطماع كرم المستندة إلى الأكليروس . فأكد نعمة الله إلى أوتري أن الشيخ « مستعد » لإعلان خضوعه خطياً ، ولكن يحتفظ لنفسه بالذهاب لمقابلة المتصرف في وقت متأخر ريثما يأتيه العفو من الآستانة (٣) .

ولم يلبث أن حدث تبدل محسوس في موقف اتباع كرم وأنصاره الذين يوجد أكثرهم حماسة في بيروت ، والحق أن عليه الأكليروس بدأوا يخشون من عبارات أوتري القاسية فماوا لتهدة الهياج الذي ما فتئوا

Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 28 bis du 22 jan., 1865, F. 140. (١)

Ibid, F. 139.

(٢)

Ibid, F. 140.

(٣)

يغذونه لأن نصيرتهم الطبيعية فرنسا تبدو مستاءة من سلوكهم (١) .
وانتظر الجميع أن تتم زيارة كرم لداود باشا في أول فرصة . وفي هذه
الأيام نشر المركب القادم من الاسكندرية خبرا مؤداه أن قنصل فرنسا
غادر بيروت لمركز آخر ، فالتزم الجميع الصمت ، وتوقفت المساعي (٢) ،
وطفق الكل ينتظرون ما إذا كان تأكيد هذا الخبر سيدخل تغييرا على
موقف قنصلية فرنسا العامة في بيروت .

وظن الموارنة أن الحكومة الفرنسية عززت أوتري لأنة خالف رغائب
الموارنة . وبينما كان الناس ينتظرون تكشف الموقف الفرنسي على
حقيقته كان داود باشا يبذل جميع الجهد للحصول على خضوع كرم
ولما يئس من الوصول إلى نتيجة مرضية ، قدم استقالته سرا إلى الباب
العالي ، وفيما يلي التفصيل :

على الرغم من الظروف الدقيقة التي كانت تجتازها حكومة داود باشا ،
فالمتمصرف لم يوقف قط نشاطه في وضع ماقضت به نظامات ١٨٦٤ موضع
التنفيذ . إن تقسيم كسروان إلى مديريتين عطل بالضرورة *ipsifacio*
وظائف الأمير مجيد الذي كان الحاكم قد قرر استبداله منذ أن وصل فرمان تجديد
سلطاته . وقد اختار رجلا آخر من أسرة شهاب كان يبدو أن تعيينه يلقى ترحيبا
من الأكليروس هو الأمير أفندي شهاب كيخيا الباشا خلال السنوات الأربع
الماضية . أما منطقة أقصى الشمال فلم تكن إدارتها وتعيين مدير لها موضع
بحث في هذا الوقت . كذلك اهتم داود باشا بتنظيم المحاكم ، وإرسال
البلاغات والتعليمات إلى جميع المستخدمين في الإدارة المركزية والمديريات
تفسيرا للنظام الجديد ، وتكملة للقوانين التي يجب أن تعمم في البلاد (٣) .

Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 31 du 14 fév. 1865, F. 177. (١)

» » » » » 28 du 22 jan., 1865, F. 143. (٢)

» » » » » 25, ibid, Fos. 100, 101. (٣)

ولكن المعضلة الكبرى التي تتجدها كانت باقية تهدد إدارته وجهوده
الطويلة بكارثة . وسببها ودافعها في نظره هو الأكليروس . كان داود باشا
يرى أن الأكليروس يقف على رأس حركة كرم ، وأنه يتظاهر برغبته في
حفظ النظام والهدوء بينما هو يدس الدسائس ويشيع روح التمرد والثورة
في البلاد ، حتى في المناطق المختلطة الموالية للمتصرف ، كما رأينا . وأدرك
داود أن وساطة البطريرك الماروني ليست جديدة بل ينقصها عنصر
الإخلاص ، وأن لا هدف لها سوى كسب الوقت . صحيح أنه لا يوجد في
الجبل ما يدل على نشوب حركة عصيان علني ، ولكن في الحقيقة إن هيئة
الحكم مفقودة ، وسلطة الحكومة مزعزعة تماما ، وخيالية في أقصى الشمال
وكسروان ، لدرجة كان من الخطر أن تمتد هذه الحالة الشاذة فترة أطول .
وقد جرب داود باشا أن يضع حدا لهذه الحالة ، فاقترح على البطريرك أن
يعين أي شخص يناسبه لإشغال وظائف مديريته بأقصى الشمال التي رفضها
كرم بعناد ، فأجاب غبطة أنه مصمم على أن يبقى بعيدا عن جميع مسائل
الإدارة الحكومية . وبعد عدة أيام أرسل المتصرف إلى البطريرك الأمير
أفندي شهاب مالا للبحر الماروني الذي يؤيد هذا الشاب ويعطف عليه .
ليحصل منه مباشرة على وعد بالمعونة في حالة تعيينه . فكان الجواب
أيضا بأن الأكليروس لا يريدون التأثير أبدا في مقررات السلطة ، وإن
البطريرك يرغب في البعد عن شؤون الإدارة . وفي خلال الأسبوع
الآخر من يناير ١٨٦٥ قام المتصرف بمسعى جديد لدى البطريرك فكتب
له رسالة خاصة عاجلة يرجوه فيها أن ينتقل لملاقاته في دير يقع على حدود
كسروان المتن ، حيث يمكن للرجلين أن يتداولوا بحرية ، ويتكاشفا الآلام
المتبادلة ويتخذوا معا التدابير اللازمة للاستقرار والاتفاق . ولكن البطريرك
أجاب بالرفض معتذرا بآلام رجله التي لا تسمح له بركوب الخيل (١) .

Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 29 jan 1865, Fos. 147, 148. (١)

وهنا زادت عوامل الأسف في صدر الباشا ، واعتقد خطأ أم صوابا ، أن الرئيس الديني للموارنة يريد أن ينفصل تماما عن الإدارة النظامية في الجبل (٢) ، فتمقطعت في صدره أوامر العزم والإيمان وبدا كأنه ينظر إلى المستقبل في الجبل بألوان قاتمة ، واستتب أن الدم سرف يجرى على أديم لبنان ، وساورته المخاوف ، ولما كان داود باشا لا يرغب في أن تقع على كاهله مسؤولية هذه الظروف السيئة التي تجتازها المتصرفية ، والتي يتوقع أن تكون خاتمتها فاجعة ، ولما كان لا يريد أن يوقع شرفه « تحت الشبهة » على حد قوله ، ولذلك فقد بعث باستقالته في ١٨ يناير ١٨٦٥ إلى الباب العالي ، وفسرها بالحالة الراهنة في الجبل وباعتلال صحته . ولكن ماهي دوافع استقالة داود باشا ؟

كان المتصرف يرى أن الباب العالي نفسه ليس غريبا عن هذه المسرحية التي تمثل في الجبل ، والتي بدأت بتدبير عودة كرم ، فضلا عن أن أوامر الآستانة التي وصلت إليه كانت تحضه على استعمال وسائل القهر ضد موارنة شمال لبنان . لقد وجد داود باشا في هذه الأوامر شركا يراد استدراجه إليه وإيقاعه فيه . فقد كتب المتصرف يقول : « إثنى لا أريد أن ألعب دور أحمد باشا في دمشق لا أريد أن أستخدم كوجه لسياسة ذات وجهين ، ففي حالة إذعاني لتعليمات الآستانة يجب على أن أسمح موارنة الشمال ، وأن أستخدم ضدهم الجنود العثمانيين ، وأسحق بالقوة معارضة لا عاقلة ولا ذكية ، ولكن حينذاك أفقد حتما مشاعر العطف من جانب فرنسا ومسيحي الشرق وسيكون هذا الحل قاضيا على امتيازات الجبل دون أية فائدة لي لأثنى سأشعر اعتبارا من هذا الوقت أنه يستحيل على البقاء في لبنان ، إذن أفضل أن أنسحب حتى يتسع المجال أيضا لغيري تاركا البلاد

لتجربة جديدة إذا أخفقت أيضا فربما ينصفون جهودي (١) . . . ويبدو أن داود باشا قد أمعن النظر في الظروف التي يمر بها الجبل قبل أن يقدم على الاستقالة ، فقد وجد أنه احتفظ بسلطاته كمصرف عن طريق الاستمرار باصطناع وسائل اللين والمصالحة مع مراعاة الموارنة ، فالتجربة قد دلت له منذ اضطرابات اهدن وكسروان الأولى (١٨٦٢) أن ذلك السلوك ليس من ينجم عنه إلا تمادى المتآمرين المشاغبيين . وهو بعد ، مضطرب أن يتنازل عن بعض مظاهر هيئته مرة بعد مرة حتى يؤدي به الأمر إلى أن الأهالي الذين لا يدركون مرامي سياسته السمجة معهم ، لن يحسبوا حسابا للسلطة ، مما يجعل داود باشا بالتالي عاجزا عن تفادي الصدام الذي لا بد منه إذا ما رأى الدروز والمسيحيون في المناطق المختلطة أن التصاقهم بالحكم القائم وولاءهم للمصرف لن يؤدي إلا إلى التضحية بهم على مذبح مطالب الشمال المتمرد ، المدلل .

إن دسائس الآستانة ، في نظر داود باشا ، لا تقتصر على إيقاعه في فخ استعمال القوة القاهرة ضد موارنة الشمال فحسب ، وإنما هي تسعى لجعل حكمه مستحيلا عن طريق إعادة الدروز المبعدين عن الجبل بعد إعلان العفو عنهم (٢) . فقد علم المتصرف أن مباحثات جديدة تدور في الآستانة بصدد هذا الموضوع ، وبما أنه لم يكن لديه أية وسيلة من وسائل قمع الاضطرابات لدى نشوبها ، ولا أداة تنفيذ أوامره إلا باستدعاء الفرق النظامية العثمانية ، فقد فكر هنا أيضا أن الآستانة تبغى إحراجه من هذه الناحية لتجعل تراجعه أمام استخدام القوة أمرا متعذرا .

ويترب على هذا أمر آخر له أهميته ، ذلك أن داود باشا الذي خدم عموما ، سياسة السلطة المسيحية الواحدة المستقلة ، ودعم مبدأ جدارة المسيحيين بحكم أنفسهم في بلدان السلطنة العثمانية ، كان بحسب ما أسر

Ibid, Fos. 154, 155.

(١)

Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 3 du 3 avril 1865, F. 230.

(٢)

للقنصل الفرنسي الجديد «رنارد-دينيسارد» يعتبر أن حكمه عبارة عن تجربة ، فإذا توصل للمحافظة على السلام والاستقرار في البلاد ، وتمسك من تنظيمها وإدارتها ، فإنه بذلك يكون قد ساعد بقوة على انبثاق ونهضة المسيحيين في الشرق الإسلامي ، وإذا فشل ، واضطر — وهو الباشا المسيحي — للاستعانة بالعساكر العثمانية لمعاونته ، وإذا جرى الدم « فلن يلغى أولئك الذين يتجهون إلى بيعونهم وقلوبهم ، وإنما أعطى بذلك للأعداء حق القول : « أترون ، إنهم (المسيحيون) عاجزون عن حكم أنفسهم ، لقد جاءهم حاكم منهم ولكنه اضطر للاستعانة بعساكر السلطان ، وإذن فلن يستطيع أي باشا مسيحي أن يتعامل مع هذه الشعوب العاصية بما تستحق ، وإنما الذي يستطيع ذلك هو الباشا المسلم » .

وخاطب دينيسارد بقوله « لا أريد أن أقبل بحالة كهذه ولذلك استقلت . ولما سأله القنصل : « إذا كان الخوف من استخدام العساكر التركية هو الذي دفعك إلى قرارك ، فكيف كنت تطلب في مراسلاتك مع الأستانة سلطة إدخال العساكر إلى الجبل ؟ أجاب داود باشا بأنه كان يريد أن ينتج عن هذا مفعول أدنى سلبى نافع » فعندما أعلن بأننى سوف استدعى الفرق التركية أكون بذلك قد أعفيت نفسي من ذلك » (١) .

وسواء أكان داود باشا مخلصا في ما قاله للقنصل دينيسارد ، أم أنه كان مدفوعا للمالاة ما تردد فرنسا على مسامعه دوما عن هذه (الأهلية المسيحية لحكم نفسها) ، فالذى لا شك فيه هو أن ثمة دوافع أخرى أقل أهمية مما سبق دفعت داود باشا لتقديم استقالته ، فقد شك من أن الباب العالي أوعز مؤخرا إلى والى بيروت لإجراء تحقيق حول مسألة طراطيش التي ذكرناها آنفا ، وقد شعر المتصرف إزاء ذلك بجرح كرامته ، ورأى فيه مقصدا سيئا لامتهانه وتجاوزته وتحقيره في مناطق الشمال ، ووسيلة لخلق قلاقل جديدة له .

Ibid, F, 231.

(١)

مكث داود باشا ينتظر جواب الأستانة على كتاب استقالته ، وانتظر عبثا وصول خلفه إذ اعتبر أن استقالته غير قابلة للرجوع فيها (Irrévocable) (١) ، فأحب أن يجرب القيام بمجهود أخير مع البطريرك بولس مسعد إذ كان إيمانه يتزايد بأن قوى المعارضة تستمد تأييدها وقوتها منه ، وأن كرما لاشيء (٢) . توجه إلى المقر البطريركي دون أن يخبر أحدا وشرح للبطريرك خطورة الأزمة التي تمر بها البلاد ، وطلب عونه لحل جميع المشاكل التي تفسد الهدوء للحيلولة دون تفاقمها (٣) . وبعد مفاوضات طويلة طلب البطريرك مهلة جديدة من المتصرف ، وكان الغرض منها حتما هو معرفة موقف القنصل الفرنسي الجديد ولهجته ، وبحسبهما يقرر البطريرك ومطارنته موقفهم فإما أن يقنعوا يوسف كرم بالخضوع ، أو يطاؤوا المتصرف ويحتفظوا بالحرب الباردة قائمة بينه وبين غريمه في الشمال .

بيد أن داود باشا الذي أبقى نبأ استقالته سرا لا يتجاوزوه هو والقنصل الفرنسي أوترى ، لم يترك الجبل على غاربه في الشمال كيلا يطمع الموارنة فيتمادوا في إيجاد الاضطراب والفوضى ، ولذا فقد أرسل الوسيلة الزجرية الوحيدة التي لديه ، فرقة من الجنود العثمانيين إلى جونه وإلى جبيل والبترون التي تقع على نفس طريق طرابلس بيروت (٤) .

وبعد مضي ثلاثة أسابيع على تقديم استقالة داود باشا ، وصلت برقية من الباب العالي إلى المتصرف تعلن رفض استقالته ومع أن الباشا لا يزال مصرا على استقالته ، ولكنه اضطر لتنفيذ التعليمات المرسلة له كي يعيد الهدوء إلى نصابه بموجب مسؤوليته ، ما بقى على رأس إدارة الجبل (٥) .

Beyrouth, T. 16 Rapp. No. 29, ibid, F. 151. (١)

» » 16, (Fain) du 12 fév., 1865, F. 196 els. (٢)

» » 16, Rapp. No. 3 avril, ibid, F. 231. (٣)

» » » » No. 31 du fév. 1865, F. 177. (٤)

Beyrouth, T. 16 Rapp, No. 32 du fév. 1865, F. 183. (٥)

(م ٩ — لبنان)

أما التعليمات فهي أن يتوجه المتصرف إلى البطريرك والمطارنة يشركهم بالأوامر التي تلقاها ويطلب مساهمتهم في تطبيقها ، وأن يرسل كتابا إلى يوسف كرم حتى لا يحتج بجهله التدابير المتخذة بحقه .

قام داود باشا لتنفيذ الأوامر ، ولكي يسهل على المطارنة ، وبخاصة على البطريرك مسعد ، المسعى الذي يريده منهم ، فقد اختار أن يكون مكان الاجتماع لافي المتن وإنما في بلدة انطلياس التي تقع على بعد ساعة واحدة من بركي .

وكان على المتصرف أن يعلم المطارنة أن الباب العالي يعفو عن كرم لخرقة القوانين شريطة أن يضمن الأكليروس استسلامه التام . وفي حالة رفض كرم لهذه المقترحات فإنه يؤمر بمغادرة البلاد ، ويهدد باستعمال القوة ضده (١) .

والحق أن الحكومة العثمانية تأثرت من استقالة داود باشا ، وقد رفضت قبولها بصورة قاطعة ووعده من جهة ثانية بالمعونة الكاملة فأبرقت إلى حلیم باشا أمر الجيش الخامس أن يكون على قدم الاستعداد لسكر طاريء ، ولإعادة يوسف كرم إلى حظيرة الطاعة في حالة إخفاق المساعي السلمية معه (٢) .

وهذا ما أثار مخاوف البطريرك والأكليروس ، فعادوا إلى تقدير الظروف بشكل أفضل . ذلك أن البطريرك الماروني الذي وصلته معلومات صحيحة عن موقف الحكومة الفرنسية المؤيد لداود باشا والأسف الذي أبدته لدى عليها باستقالته ، كل ذلك مضافا إلى الأفواج العثمانية الثلاثة التي بعث بها داود على طريق طرابلس بيروت ، وموقف قنصل فرنسا المتحفظ من هذه التدابير العسكرية ، وجموده تجاه القلق الذي أبداه الأهليون

Beyrouth, T. 16 Radp. No, 31, ibid, F. 175. (١)

» » » Instructions au gérant du consul general (٢)
à Beyrouth, No. 3 du 28 fév. 1865, F. 187.

بصددها ، وتصريحه بأنه لا يضمن المستقبل في موضوع دخول العساكر العثمانية الجبل أو عدمه (٣) ، كل ذلك كان من شأنه أن يجعل البطريرك والمطارنة يعيدون نظرهم في موقفهم . ولم يلبث البطريرك أن أبدى استعدادا للاجتماع بالمتصرف قبل اجتماع المطارنة العام ، وقد استجاب داود لهذه المبادرة ، وتم الاجتماع في قرية بكسروان على مقربة من المقر البطريركي . وطبيعي أنه لم تحل كل القضايا المتعلقة بين الرئاستين الروحية والزمنية في هذا الاجتماع ، ولكن شعر كل من الرجلين على الأرجح بوجود وضع حد للأزمة القائمة والقلق الناجم عن عودة شيخ إهدن . وقد وافق البطريرك - هذه المرة - على إقناع كرم ليقدم خضوعه . وبعد يومين جرى اجتماع المطارنة في دير طاميش على مقربة من نهر الكلب على حدود كسروان والمناطق المختلطة ، وقد لى دعوة المتصرف ثلاثة مطارنة هم الذين يتمتعون بالنفوذ الأكبر في شمال الجبل ، وبينهم ممثل البطريرك الخاص الذي اعتذر عن الحضور شخصيا بألم ركبته . واعترف المطارنة بوجود معاونة المتصرف للعودة بالبلاد إلى حالتها الطبيعية ، ووعدوا بتقديم الضمانة المطلوبة منهم ، وصرحوا أنه ينبغي قبل كل شيء الحصول على موافقة كرم على الخضوع المراد منه ، والذي من أجله يتعهدون ببذل نفوذهم وإجراء المساعي معه عن طريق إقناعه بقبول الشروط المعتدلة السلمية التي وضعها داود باشا لإقامته في لبنان (٤) .

وبالفعل وجه المطارنة كتابا إلى كرم يطلبون منه بالخاص أن يرسل خضوعه خطيا إلى المتصرف .

ماذا كانت إجابة كرم ؟ أرسل في ١٣ مارس إلى الميسيو سيكالدی Seccaldi القائم بأعمال القنصلية الفرنسية في بيروت طرداً يحتوى على

Beyrouth, T. 16, Rapp. Anonyme, Beyrouth le 13 fév. 1865. (١)
F. 175.

» » 16, Rapp. No. 33 du 11 mars 1865, F. 192. (٢)

ثلاث وثائق هي : بيور لدى المتصرف الذي يتضمن تعليمات الباب العالي للمتصرف بحق كرم ، وكتاب المطارنة سالف الذكر ليوسف كرم ، وأخيراً جواب شيخ إهدن . وكتاب الإرسال كان يناشد الإنصاف والمساعدة ، وفي نفس الوقت أرسل كرم أربعة كتب أخرى مماثلة للقنصليات الأوروبية العامة في بيروت .

وجواب كرم كان رفضاً صريحاً بالنزول عند أوامر الحكومة وطلبات المطارنة ، والرفض عبارة عن شكوى ضد داود باشا الذي يقف كرم أمامه وقفه النذل ، أو الدولة للدولة ، مطالباً بالحاج أن تجرى محاكمته ، وقبل كل شيء أن تضمن سلامته ضد كل سوء يراد به (١) .

موقف قنصل فرنسا :

سارعت الهيئة القنصلية في بيروت لعقد اجتماع طارىء في اليوم التالي لبحث الموقف الناجم عن رفض كرم الخضوع . وفي الاجتماع تقرر إجماعاً ألا تدخل الهيئة بمفاوضة أيأ كانت مع كرم . ورغبة منها في تشديد رفضها وقطع الطريق أمام كل تفسير خاطيء لتصرفها ، أجمعت على إعادة الكتب والوثائق التي أرسلها كرم إلى القناصل في طرد مضمون ، مصحوبة بكلمة مقتضبة في رفض مفاوضاته ، وتحويله إلى السلطة التي مرجعه إليها .

كان لهذا الموقف الصريح الحازم من جانب ممثلي الدول الخمس أثر ممتاز على حالة الأفكار العامة ، وكان من شأنه أن يدعم معنوياً السلطة الحاكمة . هل قدم كرم خضوعه ؟ وهل أوقف الأكليروس خططه الخفية ودسائسه ضد المتصرف ؟ لاشك أن قرار القناصل بمقاطعة كرم كان له أثر مفيد ، ولكن يبدو أن جميع قرارات الأكليروس وكرم تأجلت حتى وصول قنصل فرنسا العام الجديد الذي أرسل خلفاً للمسيو أوترى ، طمعاً في أنه سوف يناصر قضية كرم . ولذلك فما إن تسلم المسيو برنارد ديزيسار إدارة القنصلية

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 34, du 15 mars 1865, F. 199.

في بيروت حتى قدم لزيارته المونسنيور يوحنا الحاج مطران بعلبك ، والخوري نعمة الله الدحداح أمين سر البطريرك مسعد ، يحملان كتاب تهنئة من غبطة القنصل بمناسبة وصوله . ولكن لم يخف على الأخير أن الغرض الحقيقي من هذه الزيارة كان شيئاً أهم من مجرد المجاملة ، فالبطريرك كان يود معرفة موقف القنصل الجديد قبل البت في مسألة دفع كرم إلى الخضوع للمتصرف نهائياً ، إذ كان أشيع في الجبل أن سلفه المسيو أوترى كان يتبع سياسة شخصية لا حكومية في تعامله مع الموارد وأن عباراته القاسية التي وجهها في مذكراته إلى المطارنة إنما كانت مستوحاة من أفكار فرنسا حامية الموارد ، ولذلك فقد استدعته حكومته ، وسحبت ثقتها منه عقاباً له ، وفات القوم أن أوترى نقل إلى مركز أهم من مركزه السابق . ولكن عندما وجد رسولا البطريرك أن القنصل الجديد ديزيسار يؤيد المتصرف ويصوب أعماله ويعلن أن تعليماته متطابقة مع تعليمات سلفه أوترى ، وأنه يوجه عتاباً عنيفاً للأكليروس الماروني ، وأنه يطالب بالأفعال لا بالأقوال للبرهنة على انصياع الموارد لفرنسا ، حيث وعد الخوري نعمة الله بأن تبذل كل الجهود للخضوع للحكم القائم (١) . ولكن القنصل لم يقنع ، وطلب تعهداً رسمياً ، وأشار إلى أن هنالك نقطتين تنتظران الحل : خضوع كرم ، ودفع الضرائب . وتكررت المقابلة وكانت أشد من الأولى وانتهت بوعود جديدة أوثق أيضاً من الوعود الأولى (٢) .

والحق أنه كان لموقف ديزيسار الصلب خلال هاتين المقابلتين لرسولي البطريرك ، النتيجة المرجوة ، فما إن أتم المطران والخوري مهمتهما لدى القنصل الفرنسي لمعرفة نواياه وموقفه حتى تم الاتفاق بين البطريرك

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 2 du 28 mars 1865, Fos. 222, 223.

Ibid. 225.

وداود باشا^(١)، واتخذ القرار، وبث بالمسألة فوراً، فلا تردد ولا تسويف، وإنما استعجال التسوية قبل كل شيء. وما أسرع ما قدم كرم خضوعه خطياً إلى المتصرف، ورد هذا بتوجيه بيورلدى منح كرم فيه حق البقاء في البلاد^(٢)، ولكنه لم يدعه لزيارته كما توقع المطارنة، إذ رأى المتصرف أن كرم سيفيد من هذه الفرصة ليدل بقواه وفرسانه على داود الذي لا يملك إلا نفراً قليلاً من الجندرية، وبذلك يسجل انتصاراً حقيقياً على الحكم القائم. غير أن المتصرف أنهى إلى كرم أنه يمكنه أن يأتي لزيارته في منزله، كما يفعل أي وجه من وجوه البلاد، وأخيراً دعاه إلى الإخلاد للهدوء والمحافظة على وعوده^(٣).

وإذا لم يحصل داود باشا من كرم على التضحية بفرديته السياسية لمصلحة الإدارة المتصرفية اللبنانية في بلاده، فإنه قد توصل إلى مساومة لا تنهى شيئاً، بل تجعل كل شيء لقاء كتاب عفوي ينهى فيه المتصرف نفي شيخ إهدن، مقابل تعهد خطي بالمحافظة على الهدوء، ولكن كل ذلك لم يكن يعني انتهاء الحذر من كلا الطرفين، وزوال أسباب النفور والشقاق بينهما.

هل أدرك داود باشا غرضه، وتخلي عن استقالته بعد «خضوع» كرم، وبعد أن اعترف أهالي كسروان الذين كانوا يرفضون دفع الضرائب، بشرعية دعاوى المتصرف من حيث المبدأ؟ كلا! صحيح أن سويت في الواقع المسألتان الرئيسيتان اللتان كانتا تحركان الجبل فقد خضع كرم، ولم يطالب أهالي كسروان سوى إمهالهم لتسديد ما عليهم في الماضي والحاضر، وهذه قضية داخلية بحثة يعود أمر النظر فيها إلى مجلس الإدارة الكبير،

(١) Beyrouth, 16, Dépêche Télégraphique au Ministère des Aff.

Etr. (17 avril 1865) F. 226, & 234.

(٢) انظر نصه في الشعلان، نفس المصدر، ص ٤٠٠.

(٣) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 3 du 3 avril, ibid, F. 231.

غير أن داود باشا لم يكن راضياً في الحقيقة إذ لم يتوصل بعد إلى تدليل جميع الصعوبات التي تعترض إدارته وتقلقه، والتي يود التباحث بشأنها مع رجالات الآستانة. لقد قدم استقالته فلم تقبل، وإنما طلب منه أن يبدي رغباته ويبرز مطالبه، ولذا فهو مصمم اليوم أن يذهب إلى الآستانة

إن أهم ما يشغل بال داود باشا هو مسألة القوة المسلحة التي يجب أن توضع تحت تصرفه لحفظ هيبة الحكم وسد السبل أمام المؤامرات والدسائس المقبلة التي مازال أعظمها قائماً يترصد الدوائر بنظام الحكم القائم. كان داود يعلم أن كل حكومة لا بد أن تعقد على قوة، والدستور الحالي لا يهيء له، في نظره، العناصر اللازمة لتنظيم هذه القوة المسلحة، والباشا يعلن صراحة أن تجربة الجندرية لم تكن ناجحة. وقد عبر عن أمنياته يوماً بأنه يريد من الباب العالي أن يزوده بقوة تتألف من ١٢٠٠ — ١٥٠٠ رجل مسيحي يخدمون كالقوزاق العثمانيين ويشكلون بنوع من التطوع كما هو الحال في الفرقة الأجنبية، ويوضعون تحت أوامره مباشرة، وبذلك لا يضطر لدعوة العساكر العثمانيين^(١). فإذا شجعه القنصل الفرنسي على حشد جهوده كلها كي يؤمن في لبنان نجاح إدارة مسيحية صرفة^(٢)، أي إذا حثه على العناية بالجندرية اللبنانية وزيادة عدد أفرادها بحسب مقتضى النظامات، اعتذر داود بافتقاره إلى المال وإلى القوة الضرورية لجبايته. فإذا فاتحته المدرب الفرنسي السكاكين فين برغبة بعض موازنة كسروان في الانخراط طوعاً بالجندرية، مع تدبير المال اللازم، تعلل المتصرف وأجل قبولهم. والحق أن العلاقات بين المدرب الفرنسي والمتصرف كانت تزداد سوءاً يوماً عن يوم لا لأن المدرب كان يخرج عن نطاق مهمته العسكرية

Beyrouth. T. 16, Rapp. No. 4 bis du 11 avril 1865, F. 239. (١)

Beyrouth, T. 16, Instructions, No. 5 du 28 avril 1865, (٢)

F. 253.

البحثة فحسب ، بل بسبب قضية الجندرية ذات الأهمية الخطيرة^(٢) .

يريد داود باشا أن يكون لدى حكومته قوة مسيحية تأتمر بأمره وتسهل على الأمن والهدوء في لبنان^(٣) . أن أول متصرف مسيحي لجبل لبنان لا يريد أن يضطر لاستخدام القوات العثمانية المسلمة ضد المسيحيين . بل يريد أن تكون تحت تصرفه قوات مسيحية لمواجهة جميع الطوائف . وقد صرح داود باشا قبل سفره إلى الأستانة بأنه يطلب ١٥٠٠ رجلا ، ٥٠٠ منهم للجندرية ، والباقيون للخدمة في القرى بحافضون فيها على الهدوء ، ويؤمنون جباية الضرائب ويقمعون التمرد والعصيان .

ولكن المتصرف الذي يرغب في إنشاء قوة مسيحية كهذه لم يوضح ما إذا كان يريد لها لبنانية أم أجنبية . وربما كان الاحتمال الثاني هو الذي يعبر عن فكره الحقيقي من حيث المبدأ فقد سمع مراراً يتحدث عن الألبانيين والبولونيين وغيرهم . إن تضاؤل شأن الجندرية الوطنية التي أضحت خصوصاً بعد تعديل نظمات ١٨٦١ الرمز الوحيد ، والضمانات المملوكة للوطنية اللبنانية يدل على مغزى خطير ، فنعلم أن نظام ١٨٦١ كان قد استبعد الحاكم الوطني ، وألغى الإقطاعية التي لم تكن سوى المواطنة مجزأة ومفتتة ، ومنقولة إلى المقاطعة والوحدة الإدارية ، وجاءت نظمات ١٨٦٤ فأكملت هذا « المحور » - إن صح هذا التعبير - عن طريق حرمان رؤساء الطوائف مما كان مخولاً لهم سابقاً في التعيينات السياسية والقضائية كما علمنا . فالطوائف التي احتفظ بها كوسائل تقسيم لم تعد مركزا التفاف ونشاط وتآليب ، فبقاء عدد الجندرية ضئيلاً مع أن النظمات الجديدة قد زادت ، والمساعدة المالية العثمانية للجبل ، والاحتفاظ بالعساكر العثمانيين في كسروان

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain du 22 1865, Fos. 243, 244, ١١)

منح داد باشا الكابتن فين أجازة « إجبارية » وطلب تنفيذ العقد المبرم معه والذي تنتهي مدته في ٩ يونيو ١٨٦٥ .

(٢) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 10 du 22 mai, 1865, F. 282. (٢)

(٣) Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 12 du 12 juin 1865, F. 298 (٣)

الساحلية (البترون وجونية وجبيل) قد أوجدا تعليقاً ذا مغزى في القرار الذي اتخذته الحكومة العثمانية بأن تبني على حسابها برجا يتسع لـ ٦٠٠ جندي على طريق بيروت دمشق^(١) بموجب النظمات ، مع أن الجيوش العثمانية لم تسكف بحراسة طريق دمشق وطرابلس إلا مؤقتاً ، بانتظار تنظيم القوة الوطنية . وتتساءل ما إذا حصل داود باشا من الباب العالي على وعد بتأجيل تنظيم الجندرية اللبنانية إلى أجل غير معين حرصاً على أن يكون نفوذه ممثلاً في الجبل ؟ وربما يشك الباب العالي بمقدرة هذه الجندرية الوطنية على حراسة الطريقين الحيويين دمشق - بيروت ، وطرابلس - صيدا ، ويخشى أن تكون حراستها بأيدي غير عثمانية مما يهدد مصالحه وخطوط مواصلاته الأكثر أهمية في سوريا .

ومهما يكن الأمر ، فينبغي للباحث أن يسجل لداود باشا مهارته في حقل الإدارة والتنظيم . وإخلاصه للمهمة الموكلة إليه عموماً ، أما في ناحية تنظيم القوة الوطنية اللبنانية ، فإزال حيث كان تقريباً في أوائل عهده^(٢) .

سفر داود باشا إلى الأستانة :

كانت القوة المسيحية المطلوبة من الباب العالي لأغراض الأمن والتنفيذ أول شاغل لداود باشا ، وثمة شواغل أخرى دفعته للسفر إلى الأستانة . هنالك المساعي الجارية في الأستانة لإصدار عفو عن المسلمين السنين المحكوم عليهم في حوادث الستين ، فهو يرى أن هؤلاء إذا ما أطلق سراحهم فإن الدروز وحماهم سيقدّمون الحجج نفسها ولن يمكن دحضها ، وهو يطلب بصراحة ألا يشمل العفو درزيا واحداً محكوماً عليه ، فلا يعود إلى البلاد إلا بالرجوع إليه شخصياً وحجته في ذلك أن ظواهر التقارب

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. (Faiu) du 22 avril, ibid, Fos. 245, 246 (١)

» » » » No 12, ibid, F. 300 (٢)

الملموس بين المسيحيين والدروز يمكن أن تختفي ، لأن عودة المحكوم عليهم مباشرة ستشعل هذه المقاصد الطيبة ، وتقذف بغتة في البلاد التي لم تصح بعد من ثورة المشاعر ، عناصر خلاف وبغضاء وثأر مما يؤدي إلى أوحش العواقب . أما لو منح داود باشا حق إعادة المحكوم عليهم كلا على حدة ووفقا للظروف فإنه يستخدم هذه الوسيلة الفعالة في ضبط الدروز . وإن مثل هذه الصلاحية تتيح له الوقت الكافي لترسيخ أسس الوفاق ، وإضعاف نفوذ المنفيين بعودة كل منهم على حدة (١) . هذا كما أن داود باشا يبدو أنه راغب أيضاً في تقديم ملاحظات للباب العالي حول موضوع مد سلطاته عشر سنوات بدلا من خمس ، إذ هو يرى أن الأجل قصير جداً ويؤلف عقبة جديدة في سبيل تنظيم البلاد (٢) .

يضاف إلى هذه الأسباب التي حملت المتصرف على السفر إلى الآستانة ما كان يعتلج في نفسه على الأرجح من عوامل القلق من موقف كسروان وشمال الجبل المعادي له ، والذي يزداد سوءاً بنتيجة عودة كرم المدبرة من الآستانة إذ يعتقد المتصرف منذ أمد طويل كما نعلم أن المصدر الأعظم فؤاد باشا يدا فيها ، وأن غايته أن يستخدم كرماً لتجميد جهود الحاكم التنظيمية . وإغراق الجبل في الفوضى وتهميته السبل للرجوع أخيراً إلى سياسة التجزئة والتقسيم التي تفضلها دوائر الآستانة على بروز كيان مسيحي مستقل في لبنان يفلت تدريجياً من قبضتها وهيمنتها (٣) .

والآن لنترك داود باشا يقوم بباحثاته في الآستانة ، ولننتحدث عن أحوال الجبل خلال غيابه بعد أن أشهر كرم خضوعه .

في الحق لم يكن سفر داود باشا في الآونة التي كان يمر بها الجبل ، ينطوي على الحكمة والحصافة . لقد طلب أجازة من الآستانة لمدة شهرين وترك

(١) Turquie, Beyrouth, T. 16 Rapp. No 12 op. cit, F. 303
ibid. F. 301
ibid, F. 302

البلاد التي لم تكن قد خرجت بعد من وهدة المسكائد والقلق والمؤامرات ، بحيث كان يمكن الأعداء الحكم القائم أن يجدوا في غيابه فرصة فريدة للتمرد والثورة . غادر المتصرف جبل لبنان في أواسط صيف ١٨٦٥ وتركه نهياً للشائعات والأنباء المغرضة المتنوعة التي تشوش الأذهان وتضرم الفتن وتثير المخاوف . من ذلك نبأ عودة المنفيين الدروز الذي أخذت تنشره الصحف الانكليزية (١) فانشغل المسيحيون بها طويلاً ، ومنها ما يتصل بخطط انكسار لفصل الموارد عن فرنسا وتوسيع فجوة الخلاف بينهما ، ففرنسا لم تهتم بشؤون كسروان إلا اهتماماً يسيراً لأنه أصبح لديها قناة السويس التي تؤمن لها المحافظة على طريق الهند ، وبصدد تمرد كرم يقال لولا تدخل انكسار لأعطت العساكر العثمانية موارد الشمال الدرس الذي تدخره لهم تركيا (٢) . إن دسائس الانكليز تبدو في ما صرح به الخوري نعمة الله أمير سر البطريرك من أن نائب قنصل انكسار ذكر له : « إن فرنسا لم تعد بحاجة أبداً لنصارى سورية في حين أن انكسار تهتم دوماً بشؤون البلاد ، وانكسار من جهة أخرى ترى أن العنصر المسيحي في عربستان (سورية) هو عنصر التقدم والمستقبل ، وهي اعترفت بخطئها في عطفها الماضي على العنصر العثماني الذي لا يصلح لشيء (٣) » .

هذا إلى الزيارات المتكررة التي كان يقوم بها وكلاء انكسار في سوريا للدروز في المناطق المختلطة والجنوبية ، وآخرها زيارة السفير البريطاني السير هنري بولور (٤ أبريل ١٨٦٥) ووعده ببذل المسعى للعفو عن المنفيين

(١) توسط الأمير عبد القادر الجزائري بشأن عودة المسامين والدروز المنفيين في حوادث الستين فتقرر العفو عنهم والساح لهم بالعودة إلى سوريا
Beyrouth, Y. 16 dépêche télégraphique a Bernard des Essards 22 juin 1865 F. 315
(٢) Beyrouth, T. 16, Repp. (Fatn) du 12 mar 1865, F. 177
ibid (٣)

الدروز ، وإحاطة أرملة جنبلاط وأولادها بالرعاية والعناية^(١) . ومما ساعد على توجس مسيحي المناطق المختلطة أن داود باشا كان يصحب السيد بولور في هذه الزيارة ، فزعم البعض أنه لا يرغب في الدمج بل يغذى الانقسام بين الدروز والنصارى ، وأنه قد وجه اللوم إلى الأمير ملحم أرسلان مدير الشوف لأنه أصبح مسيحي الميل ، ولأنه يسوح بسر السياسة الدرزية بنشره تصريحات بولور ، وأن المتصرف قد أوقف الصفقات العقارية التي كادت أن تتم بين المسيحيين والدروز ، وبذلك توقف بيع أملاك الدروز في دير القمر .

والباحث إذ يذكر هذه الشائعات « على علاتها » ، مع أن معظمها لا يستند مطلقاً إلى أي أساس ، فإنما يهدف من ذلك إلى التدليل على حالة الأفكار ، وتصوير جو القلق الذي كان يخيم في الجبل أثناء استعداد المتصرف للسفر وبعده . وينطبق هذا أيضاً على نفس مراكز الإدارة في الجبل المفروض أنها أكثر التصاقاً بالمتصرف وأشد ولاء له من الأوساط الأهلية الأخرى . ويكفي لبيان ذلك ذكر مقابلة جرت بين القنصل الفرنسي ووكيل رئاسة مجلس الإدارة الماروني الذي عهد إليه داود ، بعد رحيله ، تصريح شؤون الجبل رسمياً في أثناء غيابه . بعد خضوع كرم زار القنصل ديزيسار داود باشا في مقره بسبئية حيث قدم له أعضاء المجلس الإداري ، وأعضاء مجلس المحاكمة ، وألقى القنصل كلمة في هؤلاء ، بناء على طلب الباشا ، فحضرهم على التعاضد والتزام السكينة وفي اليوم التالي زار عيد أبو حاتم القنصل المذكور وقال له : « ربما لم تتمكن أمس بحضور الباشا من الكلام صراحة فأنت الآن أسألك عما إذا كان مسمعنا هو حقيقة إرادة الامبراطور ، وهل هذا هو ما تريدونه منا ؟ »

ولما أظهر القنصل دهشته من تصرف هذه الشخصية المحترمة المرموقة التي تأتي في المرتبة بعد داود باشا ، أجاب وكيل رئاسة المجلس : « الباشا .

(١) Beyruth, T. 16' Rapp. (Fain) du 22 avril 1865, F. 245

الباشا . . إنك تعرف أكثر منا عن ذلك ، ولكن المؤكد هو أننا لا نأتمر إلا بأوامر نتلقاها منك ، ومهما يكن فنحن مستعدون لتنفيذها^(٢) .

هذه الزيارة البالغة الخطورة لا تصلح فقط للتدليل على مدى الثقة - أو على الأصح - عدم الثقة المارونية بـ داود باشا ، ومدى إيمانها بثبات مركزه وقوته فحسب ، بل هي تصلح بعد ذلك للتدليل على مدى نجاح المعارضة المارونية ضد المتصرف حين تشيع بأن فرنسا تؤيد الموارنة ضد داود ، ومدى نفشي هذا الاعتقاد الخاطئ في الجبل ، الأمر الذي سيضطر ممثلي فرنسا للإعلان دوماً عن تأييدهم للمتصرف ، وعن شجبهم لكل معارضة تبرز ضد إدارته .

هذا هو الجو الذي تركه داود باشا وراءه في الجبل حين اتجه إلى أستانه ، وما زاد في اضطرابه أن المتصرف حين أعلن عن رغبته في السفر إلى عاصمة السلطنة ، صرح بأنه إذا لم يجب الباب العالي مطالبه التي يحملها معه فإنه لن يتردد في الإصرار على استقالته . وكان من الطبيعي حينئذ أن يتمسك أعداء الباشا بهذا التصريح ، ليذيعوا في جميع أنحاء الجبل أن الحاكم لن يرجع ، وأن استقالته قد فرضت عليه من قبل بعض الدول الموقعة على نظمات سنة ١٨٦١ ، فتزيد المخاوف ، ويعتري الشك حتى آذان أفراد حاشية المتصرف الرسمية نفسها^(٣) . أما أعداؤه الذين أضناهم النضال ، والذين كان ولاؤهم له مسألة زمن يسير ، حيث كان مأمولاً أن يلتفوا حوله . فقد توقفوا عن السير في طريق الوفاق والمصالحة بانتظار ما تسفر عنه الحوادث . وبالتالي توقفت عملية التهدئة والتنظيم التي استهلت بخضوع كرم ، وانتشرت الأراجيف المغلوطة والأخبار الكاذبة يالحاح شديد ، وساعد على شيوعها غياب داود باشا ، وعدم الاطلاع السكافي على ما يجري من مباحثات في أستانه مع الباب العالي وممثلي الدول . وما ساعد في تعقيد الأمور وتغذية أسباب الاضطراب

(٢) Beyruth, T. 17 Rapp. No 4 bis du 11 avril 1865 F. 236

(٣) » » 16 » (Fain) du 22 avril 1865. F. 245.

أن داود باشا صرح أكثر من مرة بأنه لا يهتم بكسروان ، وأنه لا يريد أن يعترف له بالسلطة فيها فهو في غنى عنها ، ولتجر الأمور فيها كما تشاء . وقال إنه ينتظر أن يأتي موارنة كسروان إليه ، أما هو فلن يذهب إليهم^(١) . ولكن لم يحدث لحسن الحظ ما يستحق التسجيل في غياب داود باشا ، باستثناء صدام عنيف في زحلة بين الروم الكاثوليك وبين الموارنة يؤازرهم الروم الأرثوذكس وهذا أمر مألوف يحدث دوماً عندما تنجح الدسائس العثمانية غالباً في الدس بين طوائف الجبل للتدليل على أن الوصاية العثمانية ضرورية من أجل التوفيق بين الطوائف المتناحرة^(٢) ، أما كرم فلم يتخل طبعاً عن دعاويه وارتكب بعض الأفعال التي دلت على خفته وطيشه وعدم تعمقه في إدراك الفرص السانحة للوصول إلى جوهر غرضه دون الاكتفاء بالتوافه والزبد والتفاصيل . ونحن لا نذكر فيما يلي خبرها إلا لأنها تسجل بدايه التحول في علاقات كرم مع سنده الأقوى البطريرك بولص مسعد الذي استاء من من سلوكه وخاب أمله فيه لاسيما بعد الحادثة التي جرت بين أسرة توالي كرم وأسرة أخرى توالي المتصرف :

لا يريد الباحث أن يتهمة المعجبون بيوסף كرم بعدم تقديره ، فلا شك بأن شيخ إهدن واحد من أذكي الموارنة وأحسنهم خلقاً ولسكنه ليس أبعدهم

Beyrouth, T. 16 Repp. (Fain) du 22 mai, et du 2 juin 1865, (١)
Fos. 286. 292

Beyrouth, T. 16 Rapp. (Fain) du 2 juillet 1865, F. 331 (٢)
et Beyrouth, T. 17 Repp. () » 2 Août, F. 1
et » » 17 » No 19 et 20 des 20 et 22 Août 1865 F. 20

ووقع في أعقاب حوادث زحلة اعتداء على اثنين من الروم الكاثوليك تعرف عليهما بعض الموارنة المهووسين ثأراً لحوادث زحلة التي لم يقبض على المسؤولين عنها بعد لأن السلطات العثمانية بزعمهم لا تريد معاقبة الروم الكاثوليك الذين هم المسيحيون الوحيدون في سوريا الذين يسعون ، كما يقول الموارنة وراء التوظيف لدى الترك

Rapp. (Fain) du 12 juillet 1865, F. 336
« فالداوين والدوائر ملثة بتراجتهم ، فهم الذين خونونا » ولكن سرعان ما هدأت الأحوال وحال القلاء دون توسع الفتنة .

نظراً وأرهفهم حساً ؛ إن كرم ما الذي يبالغ بعض الكتاب في امتداح مزاياه كان في جعبته السياسية رأيان فقط : بغضاً للاحتلال العثماني ، وكراهية للشيوخ والأمراء الذين يطالب بالاستيلاء على امتيازاتهم ومراكمهم لنفسه . إن ذكرى إخفاق كرم وخيبته في الماضي حين خدم خطط فؤاد باشا ورغبته الحقيقية في التعويض عن أخطاء حكمه وسهولة تصديقه السابق كانتا تجعلانه سريع الغضب ومرتاباً جداً . ومن المحقق أن الرئيس الماروني الشاب ما كان يجيز أي قلق جرت السنة الناس به - إلا مؤخراً - ، وأن طموحه لا يوحى إذا ترك كرم وشأنه بكثير من الخطر . لا نريد دليلاً على ذلك إلا حادثة صربا وما أعقبها . وصربا بلدة تقع على مقربة من جونية دخل أحد دورها ذات ليلة جنديان من الفوج العثماني المسلح فيها^(١) ، واقتربا جريمة قتل ثلاثية مع ما صاحبها من سرقة واعتداء على النساء مما سبب بين سكان الجوار موجة سخط واستياء شديدين . بيد أن تدخل البطريرك حال دون تحول الحادث إلى عصيان مسلح . والمهم أن الحادثة كانت حجة مغرية وفرصة سانحة لمن لا يفتش إلا عن الحجج والفرص ، ولكن كرم لم يتحرك حتى إذا راجعه فاقده الصبر من الانتهازين أجابهم بأن عليهم الرجوع إلى البطريرك ، ولما بلغ المتصرف نبأ هذه الحادثة تسكدر كثيراً وأمر بسحب الفوج فوراً ، ونتج عن ذلك من التهدة ما جعل كرم ما يشعر ببعض الأسف لدى أنصاره لبقائه على الحياد^(٢) . ليس هذا فحسب ، بل إن المتصرف كان قد سلم سلطاته لوكيل رئاسة مجلس الإدارة الشيخ عيد أبو حاتم ، وعين آغا بك (وهو تركي وضعه الباسب العالي على مقربة من داود باشا) ليطلع على مجرى الأمور ، وهنالك عبد الله أفندي الأرمني حاكم دير القمر ، وكان

Turquie, Beyrouth, T. 16. Rapp. (Fain) du 12 1865, F. 308 (١)
D' Alaux op. cil, P. 36

» » » 16 Rapp. (Fain) des 12 et 2 juin 1865, F. (٢)
307. 291

بين هؤلاء الثلاثة منازعة خفية على السلطة (١). فالسلطة الحقيقية كانت في الواقع مفقودة، بحيث كان يمكن للمهيجين وذوى المقاصد السيئة أن يفيدوا من فقدان السلطة وانعدام وسائل القمع لدى المديرين في الجبل لقلب النظام القائم (٢). وبقيت هيئات الإدارة المختلفة دون رابطة مشتركة أى دون وسائل عمل وتفاهم، وكان بالإمكان الاعتراض حتى على وجودها الشرعى لأنها لم تنفذ التعديلات التى نصت عليها نظمات ١٨٦٤؛ فرؤساء القرى لم يعينوا بعد فى كسروان، وبالتالي فإن أعضاء مجلس الإدارة لم ينتخبوا، والمجلس الحالى الذى لا يشترك فيه غير أعضاء المناطق المختلفة من الموارنة ليس منسجماً مع مقتضى نظمات لبنان الجديدة، والموارنة فى الشمال ينكرون على مثل هذا المجلس صلاحياته (٣)، بل إن أجهزة الإدارة لم تثبت وجودها عملياً بعد أن فرق تمشى السكوليرا فى دير القصر المجلسين الكبيرين الفضائي والإدارى. فإذا أضفنا إلى ذلك أن داود باشا كان بصر فى هذا الحين على استقالته طيلة عدة أسابيع. ويرفض الرجوع إلى الجبل لمعالجة أحواله التى بدأت تضطرب، أدركنا كم كانت الفرصة جميلة حقاً لو أراد كرم اغتصاب دفعة الحكم تحت ستار سعيه لإنقاذ الإدارة المتداعية. . . ولكن يوسف كرم لم يحرك ساكناً.

ترى هل اعتقد أنه لا يزال مقيداً بوعده الحديث العهد؟ أم هل أراد أن يؤمن لنفسه شهادة حسن سلوك لدى مؤتمر الأستانة الذى دعتة استقالة داود باشا للبحث مجدداً فى المسألة اللبنانية؟ أم هل اعتقد بوجود فخما وراء هذه الأبواب الواسعة المفتوحة أمامه على مصراعيها؟ أمامنا تفسيرات شتى، ولكن تخوفاً كان أم تحفظاً، ونقصاً فى الطموح أم نقصاً فى العبارة، فإن

(١) Turquie, Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) des 12 et 2 juin 1855, F. 311.

(٢) 17 Rapp No 19 et 20 du 20 et 22 août 1865, F. 20

(٣) 17 instructions No 10 du 8 août 1865, F. 5

كل هذا كان يدل على أن كرم ما كان ينطوى فى حد ذاته على مواهب السياسى الحاذق الأريب إذا ترك لنفسه، وهكذا أصيب كثير من أنصاره بخيبة الأمل، واتضح لبعض المهوسين من رجاله أنه لا يقدر على شىء وأنه لا يمثل شيئاً. ومن جهة أخرى تورط كرم فى إشكالات ومعضلات ثانوية ما كان أغناه عنها، وليس لها ما للفرص الأولى من أهمية لإدراك غرضه الرئيسى، فسبب لنفسه المتاعب، وحزب بعض الأهالى ضده، وابتعد تدريجياً عن مصدر قوته الأساسية: البطريك المارونى.

ذلك أن أنصار كرم منذ أن علموا بعزم المتصرف على السفر إلى الأستانة، أخذوا يذيعون أن مدير كسروان الأمير افندى شهاب المقيم فى غزير لا يمكنه متابعة إدارة المنطقة لأنه لا يملك القوة ولا النفوذ، وأنه لابد لمصلحة البلاد من أن يذهب كرم ويستقر فى غزير ليصرف شؤونها ويحافظ على أمنها وهدوئها بشكل غير رسمى (١)، رغبة منه فى خدمة المتصرف خدمة «طوعية» لينطبق مع مشيئة قنصل فرنسا، لا طمعاً بالمرأ كزوما تستوجب من الاعتبار (٢).

وبالفعل فقد حمل كرم الأهالى بحجة مكافأة الجراد على التجمع فى بعض النقاط المعينة، حيث ظهر بينهم ليقبل الهتاف ويتلقى الولاء (٣)، وبالتالي فإن تهدة كسروان لم تتقدم خطوة واحدة لأن «البك» اتخذ لنفسه صفة الحكم فى ما يشجر من نزاع أو خلاف بين الأهالى دون أن يستند فى ذلك إلى نظام أو رقابة. واحتمل الأهلون من غير الحزب السكرى سلطة شيخ اهدن بصمت، رغم مارأوا فيها من التجاوز والظلم (٤)، بيد أن حادثة

(١) Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) du 22 mai 1865, F. 287.

(٢) 17, 3e Annexe à la Dépêche politique No. 34 du 2 jan. 1866. Lettre de Karam a B. des Essards, Déc. 1865, F. 126.

(٣) Beyrouth, T. 16 Rapp. (Fain) du 12 juin, op. cit., F. 310.

(٤) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 34 (Sansdate) F. 117.

نزاع جزئي جرت بين عائلتين في صربا ، فحرت الأهواء ضد كرم . فقد أرسل البك نفرا من أتباعه إلى كسروان و « كبسوا عائلة بيت البوين في بيوتهم ليلا وجرحوا منهم سبعة أشخاص ونهبوا بيت أحدهم يوسف بو شاهين وربطوا المذكور ومعه ثلاثة أنفار من أولاد عمه وسجنوهم في بيت خضرة . وإذ بلغ كرم بك أن هذا العمل شق على بعض أهالي قرايا قضاء كسروان بالحال حضر بنفسه وصحبته من الجهات الشمالية وخيل ومشاة . وكان وصوله لقرية غزير بالحدود (الهزج) والقواص (اطلاق النار) ، وحول (نزل) في بيت الخواجة يواكيم باخوس الكاين بالقرب من قوناق (مركز) المدير . « و » .. توارد عليه بعض أهالي القضاء الشمالي تحت السلاح حتى بلغوا ٥٠٠ مما يهدد بحدوث قلق وتشويش (١) .. »

هذا ما حفظته لنا سجلات مجلس الإدارة الكبير عن الحادثة . والواقع أن المسألة لا تعدى كونها محاصمة بين حزبين تنتمي إحداهما إلى الأسرتين المتنازعتين إلى أحدهما أو إلى الآخر ، كانت أسرة البوين من أنصار المتصرف ، في حين كانت أسرة خضرا من حزب يوسف كرم (٢) . وهذا الانقسام أصبح باديا بوضوح في المنطقة المارونية الشمالية ؛ ففي كل بلدة ، وفي غزير نفسها ، نصف السكان كرميون (بورجوازيون شعبيون) والنصف الثاني يناصر الشيوخ والأمرأ (أرستقراطيون) . وبما أن هذا التوزيع على الأرجح ليس إلا المظهر العصري للتحيزات الصغيرة التي كانت تقسم هذه البلاد الاقطاعية منذ زمن . كل مجموعة من الأهالي إلى معسكرين متنافسين أو عدوين أحيانا ، فقد حدث بشكل طبيعي أن كلا من الأحزاب الحالية كان يوجد في حى خاص ، ويزداد تعاضدا الأهواء فيه بتعاضد

(١) قيود مجلس الإدارة الكبير ، دفتر رقم (٢) مضبطة فترة ٢٣٩٠ ص (٧٧ — ٨٠) ، ودفتر رقم (١) مضبطة فترة ٢٠٤٨ ص ٥٨٧ ومضبطة فترة ٢٠٥٤ ص ٥٨٨ .
(٢) الختوني « نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية » ، ص ٣٦٩ — ٣٧٠ .

الجوار ، وأقل خلاف فردي بين سكان الحيين كان يتخذ فورا صفة جماعية . وكذلك كانت خصومة أسرتي البوين وخضرا من هذا القبيل .

وحينئذ قدم كرم مع مرافقيه إلى غزير « لفض الخلاف » بين الأسرتين ، على رأس ١٠٠ خيال و ٢٠٠ مشاة مسلحين (١) . ولم يلبث أن أرسل مدير كسروان الأمير افندي شهاب استقالته إلى مجلس الإدارة الذي رفضها وأجل النظر فيها حتى رجوع المتصرف (٢) . بيد أن سكان كسروان امتنعوا ، وشعروا بأن كرامتهم قد مسّت بغزو كرم وجماعته أرضهم ، واصطناعه دور العدالة العليا . وبازاء برود السكان وتململهم كان على كرم أن ينسحب بعد ثلاثة أيام وهو موضع سخط البطريرك الماروني الذي كان دعاه للعودة على أعقابهم (٣) . ولأم عقلاء كسروان تصرف كرم بهذه الواقعة « وحكموا عليه بالغلط » (٤) . وقد علم داود باشا بالأمر . فأرسل برقية إلى مجلس الإدارة قال فيها ان لكرم الحق في أن « يتنزه » كأي مسافر ، ولذا فلا يجب الاهتمام به ، وفي اليوم التالي وصلت برقية أخرى بمنع كرم من « النهضة » مع جماعته المسلحة ، كما وصلت رسالة في ٢٩ يولية من داود باشا يأمر باستخدام القوات العثمانية ضده عند الحاجة (٥) . وعندما وصل هذا الأمر كان كرم قد غادر غزير إلى إهدن ولذا لم يعط المجلس أى أمر لكرم لما يعرف من عناده (٦) .

استنكر البطريرك الماروني فعلة كرم وشاع أن العلاقات بين قطبي الموارد ليست على ما يرام وأن بين كرم ورئيسه الروحي بعض الخلاف . ويدكرون بهذا الصدد أسماء كهنة مهيجين ومعروفين بميولهم الانكليزية

(١) Beyrouth, T. 15 Rapp. (Fain) du 13 juillet 1865, F. 340.
(٢) Ibid.
(٣) Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) du 22 juillet 1865, F. 342.
(٤) الختوني نفس المصدر والصفحة .
(٥) Beyrouth, T. 17, Rapp. (Fain) du 2 Août 1865.
(٦) Ibid.

من لا يخضعون للبطريك إلا قليلا في حين أنهم يستمدون المعونة من كرم . وقيل أن الفلاحين تمردوا على مطران من أسرة حبش بمناصفة تعيين أحد الخوارة دون أن يسعى كرم -- كأولف عادته -- لتهئية الخصومة وتسوية الخلاف . حتى أرجب أعداء كرم وأنصار المتصرف بأن الأول يقطع علاقاته مع رئيسه الروحي مصدر كل أهميته حتى اليوم .

إن هذا الخلاف المستمر الذي لا نجد له إلا إشارة عابرة في الأوراق الرسمية التي بين أيدينا ، ترجع أوائله في رأينا إلى الفترة التي عاصرت خضوع كرم ، فقد تأكد للبطريك أن فرنسا غير راضية عن موقف كرم ، وأنها تساند داود باشا بقوة ، فرغب البطريك الداهية أن يخفض من عونه لشيخ إهدن ، مع المحافظة على مظاهر المودة ، والصلات الطيبة التي تربطه بالبك حرصاً على وحدة الصف الماروني وتماسكه تجاه المتصرف . فقد استاء البطريك مؤخراً من كرم لأنه أخذ يتصرف تصرفاً ينطوي على الخفة والطيش ، ويندفع وراء توافه تسيء إلى القضية التي ما فتئ البطريك وأنصار الحسك الوطني يعملون من أجلها . ولم يدرك كرم أن مثل هذا التصرف كان يضعف من موقفه كأبرز أعلام الحسك الوطني في نظر أعدائه والدول ، وينبئ عن عدم أهليته ، وشدة تهوره وعدم شعبيته . وتجلى تضائل دعم البطريك « الروحي » ، ووضح تطور موقفه بصدده في ما صرح به البطريك لقنصل فرنسا الذي كان زار غبطته ليستوضحه بشأن كرم ، وكانت المقابلة في أواسط مايو ، أي قبل حادثة صربا بثلاثة شهور ، أعلن البطريك أنه وإن ظهرت بعض الصعوبات التي تتعلق « بالتفاصيل » بين الأكليروس والمتصرف ، غير أنها ليست بذات أهمية أو تأثير على هدوء الجبل . وتطرق البطريك في حديثه إلى يوسف كرم فقال إنه يعتبر شيخ

إهدن واحداً من أحسن الموارد ، ولكن الأمة التي تتوق إلى الحسك الوطني لا تبرز يوسف كرم على أنه مرشحها ، وأن الموارد لا يمكنهم الحصول على ثمرة ما إلا بمعونة فرنسا وإرادتها فعليها يقع اختيار واحد منهم ليحكمهم ، لأنهم لا يدون على أحد (١) . وفي نفس الوقت فهم البطريك من حديثه مع القنصل أن فرنسا لا تتزحزح مطلقاً عن تأييد داود باشا ، وأن مسألة الحسك الوطني يجب أن تنتظر الوقت الملائم لتطرح من جديد على مؤتمر الدول والباب العالي ، وأنه إلى أن يحين هذا الموعد ، ينبغي تدعيم جهود المتصرف التنظيمية في الجبل (٢) . ولكن الأكليروس يرى نفوذه يتناقص إذا نظمت البلاد تنظيماً حسناً ، وثروته تتضاءل وأملاته تنكمش . وسواء أكان الحاكم داود باشا أم يوسف كرم ، فالأكليروس لا يمكن أن يرى فيه إلا عدواً يحشد كل جهوده ليحل محله (٣) . فلا عجب إذا استتمت الأكليروس الماروني في الدفاع عن امتيازاته التي اكتسبها على مر الأيام ، فهنا يمكن السبب الأساسي للصراع المبرر بين السلطتين الدينية والمدنية ، والبطريك يغطي هذا الخرف العظيم بثوب من دعوى الدفاع عن الدين المسيحي ، في حين أن الفقرة (١٨) من النظامات كانت أهم هذه « التفاصيل » التي يثور الخلاف حولها بين المتصرف والأكليروس ، بين المتصرف الذي يريد تطبيق آرائه المتحررة المدنية ، وبين الأكليروس الذي يرغب في التمسك بماله من امتيازات الماضي . وقد تحدث البطريك إلى المدرب فين مبراً اعتراضه على هذه الفقرة بأن الامبراطورية العثمانية لا تعطي الضمانات التي تعطيها حكومة فرنسا ؛ فالإعفاء من الضرائب ، والامتيازات المسلوبة من الأكليروس في لبنان ستستخدم كسوابق لمهاجمة الدين المسيحي في باقي السلطنة . وربما يوماً ما في لبنان نفسه (٤) .

Turquie, Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 6 du 17 mai 1865, F. 265 (١)

Ibid.

Ibid, F. 258.

Turquie, Beyrouth, T. 16, Rapp. (Fain) du 22 mai, F. 287. (٤)

إذن كان لا بد للاكليروس من المحافظة على « المظاهر » والتلويح دوماً بالمعارضة المارونية التي تنجسد في كرم والاستفادة منها عند الحاجة لإرهاب المتصرف والتخفيف من هجومه على امتيازات الاكليروس ، وإبراز قوة الصف الماروني ووحدته لا بإزاء المتصرف فحسب بل بإزاء فرنسا نفسها لدفعها دفعاً للضغط على الباب العالي ، والتخفيف من تدعيمها لداود باشا ، إبقاء على نفوذهم وصوناً لثرواتهم ونفوذهم . ومن هنا كان استياء البطريرك من كرم الذي كانت فعالة تسبب تصدع الجبهة المارونية الموحدة وتوجد فيها المحاور الداخلية والشقاق والانقسام ، ومن هنا كان ميله أيضاً لمسيرة المتصرف تمشياً مع إلحاح القنصل الفرنسي عليه بوجوب بذل المعونة لحكومة داود باشا^(١) . ولكن صلات البطريرك بكرم بقيت في الظاهر كما كانت ، وظلت تتسم بالحندر والتوجس من داود باشا .

ومهما يكن الأمر ، فبينما كانت التسكينات والشائعات تملأ المحافل والأندية حول تأخر داود باشا في الرجوع إلى الجبل ، كان العقلاء ينتظرون عودة المتصرف بفارغ الصبر لاستكمال هدوء الجبل بالقضاء على أراجيف استقالة الباشا التي كانت تجري بها ألسنة السوء فتعكر الهدوء ، وتزعزع الثقة الأهلية بالحكومة التي خلفها المتصرف وراءه تتخبط في عجزها وتفككها . ومما زاد في أهمية هذه الشائعات ، ما راج من الأخبار بين الناس بأن سورية ستصبح مقاطعة من مصر ، وذلك عقب الزيارة التي قام بها للجبل حليم باشا عم خديوى مصر إسماعيل ، فراراً من السكوليرا التي عمت مصر^(٢) ، أو بأن

(١) Turquie, Beyrouth, T. 16, Rapp. No. 16 du 17 mai 1865, F. 258.

(٢) أشيع أن حليم باشا قد يكون آتياً ليصبح حاكم سوريا العام ، لأن ابن أخيه إسماعيل باشا يضيق ذرعاً بوجوده في مصر . وأن حاكم الجبل سيكون مسيحياً شهابياً قد يصبح تابعاً له ، وأن فرنسا ستكون راضية بذلك كالباب العالي الذي لن يتوجب عليه بعد أن يعترف بمشير مسيحي يتصل به مباشرة ، ومن جهة أخرى تضاف بيروت إلى حكومة الجبل ، والغاية من هذا إرضاء انكسار التي سترى بهذا الدمج ذوبان الموارنة وضياعهم ضد حكومة مسيحية مكبرة .

Rapp. (Fain) du 2 juillet 1865, F. 330

سورية سيحكمها الأمير عبد القادر ، أو بأنها ستعود لترزح تحت نير باشا عثماني ، وكل من الناس بحسب أهوائه وميوله يدعى معرفة الحقيقة ويبحث الآخرين مخاوفه^(١) . ثم ما ذاع من تشجيع القنصل الانكليزي للدروز ، وإقامته في قصر أرملة سعيد بك جنب لاط بعد أن اضطر لترك مقره في بيروت فراراً من السكوليرا مما أثار تعليقات المسيحيين ومخاوفهم^(٢) ، وما تناقله البعض أخيراً من دسيسة الانكليز في بشرى وما نجم عنها من صدام دموى بين أسرتين مهمتين يدعم الوكلاء الانكليز إحداهما (أسرة بطرس) وهي البادية بالعدوان الذي سقط بنتيجته ١٦ قتيلاً من الجانبين^(٣) ، كل ذلك كان يستدعي عودة المتصرف . ما السبب في تأخر داود باشا ؟

يستدل من تقارير السفارة الفرنسية في الأستانة أن المتصرف يقف موقفًا سلبيًا من محاولات حمله على الرجوع إلى لبنان . ومن أنه يتذرع بأعذار صحيحة ، ولكن كان يبدو أنه متألم من أساليب الباب العالي تجاهه ، ومن الطريقة التي استعملت لإعلان العفو عن الدروز ، ولا سيما من الظروف التي تم فيها رجوع كرم إلى الجبل ، وخشية المتصرف أن تتجدد الاضطرابات الجديدة دون أن يكون تحت تصرفه الوسائل الكافية لقمعها . ومن الطبيعي أن يبادر المركز موسيته دوليدل مجهوده من جهة لحمل الباب العالي على النزول عند مطالب داود باشا ، ومن جهة ثانية لحمل هذا الأخير على قبول مهمة حكم الجبل ، مجددًا^(٤) . ولما كان هدوء الجبل ونجاح الإدارة المسيحية فيه مما يعنى الحكومة الفرنسية فقد بادر موسيته لمقابلة عالي باشا ومخاطبته بصدد الأثر

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. Nos. 19, 20 du Août 1865, F. 21.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. Nos 19 et 20 du 22 août 1865, F. 21.

(٣) Beyrouth, T. 17, Rapp. ibid F 20, et Rapp. No. 21 du 3 sept. 1865 Fos. 23, 24.

(٤) Beyrouth, T. 17, Instructions No. 10, du 8 août 1865, F. 5.

الذي سينجم في سوريا بسبب عودة الدروز ، وشرح له أن العفو الذي أعلنه الباب العالي لا ينجم عنه نتائج طيبة ، فاعترف وزير الخارجية العثمانية أنه إذا وجب أن يكون هذا التدبير الشفوق عاما ، فإن تطبيقه مع ذلك يجب أن يتم بحصافة ويحاط بجميع الحيلة ، وأضاف أن الحكومة العثمانية كانت قررت أن توعد إلى المنفيين الرئيسيين الموجودين في إزمير أو الرومللي بالتوجه إلى الآستانة قبل رجوعهم إلى سوريا ، وهناك سيفهمون أن العفو الممنوح لهم إنما هو على شرط ألا يسمع عنهم أية شكوى من حيث سلوكهم المقبل ، وسيتم ذلك بواسطة داود باشا الذي سيخول صلاحية منع من شملهم العفو من الإقامة في المنطقة التي يرى أن وجودهم فيها يسبب مشاكل خاصة تضرر من نار العداوة من جديد ^(١) . ويبدو أن داود باشا رضى بذلك وتخلي عن موقفه الصلب .

عودة داود باشا إلى لبنان

تحدثنا عن أحوال الجبل عموما في الفترة التي غاب فيها المتصرف ، والحق أنه على الرغم من جميع ما ذكرنا من وجوب عودة المتصرف بسبب ما سجلنا من الأسباب الدافعة إلى الاضطراب والفوضى والتفكك ، فالأمور سارت على ما يرام في جميع المديرية نسبيا ، بما فيها كسروان التي التصق معظم أهلها عفويا بمديرهم أفندي شهاب وأظهروا ولاءهم للحكومة ، وصرحوا عن مقاصدهم بعدم اتباع كرم وأخطائه ^(٢) . حتى أن داود باشا وجه من الآستانة خطاب تهنئة إلى أغابك على حسن سير الإدارة في غيابه . بيد أن الإنصاف يقتضي منا أن نسجل هنا أن الفضل في هدوء الجبل

^(١) Beyrouth, T. 17, Instructions No. 9, du 27 juillet 1865, F. 353.

^(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. (Fain) du 2 août 1865, F. 1.

النسبي برغم غياب الباشا ، إنما يعود إلى داود باشا وإلى جهوده الطويلة التي كان صرفها لإعاده غرائز الجبلين وأهوائهم إلى حالتها الطبيعية ، كما يعود جزئيا إلى الخول الذي شعر به السكان نتيجة انتشار الكوليرا إذ تفشت بين المسيحيين والدروز على السواء ، وفي كل القرى كانت مخافر الحجر الصحي تمنع دخول الأجانب ^(١) . وأخيرا إلى دأب القنصل الفرنسي على نفي الشائعات والأراجيف المغرضة ، ونشر الأخبار المطمئنة في النفوس ، والتدليل على أن داود باشا منشغل بقضايا البلاد . وكان يطلع البطاريك والمديرين الأكثر أهمية على ما يرد إليه من أنباء طيبة ^(٢) .

وقد وضعت عودة المتصرف إلى الجبل حدا لفعل الأراجيف والقلق والشائعات والدسائس ، وبعودته بعثت ماثرة التهذئة من جديد ، وكانت قد توقفت — كما ذكرنا — أثناء غيابه شهرا في الآستانة . ويوسف كرم الذي كان يتوقع انقلاب كل شيء رأى أن داود باشا يعود بسلطات أوسع وأكمل ، بعد أن حصلت الإدارة المتصرفية اللبنانية على مزايا لا يمكن معها ألا يعترف بغيره المتصرف وحرصه على تحسين أحوال الجبل . ولا بد من أن يكون كرم قد وقف على ما كان يجري في الآستانة ، فمكث يرقب الأحداث وقد استبد به الغضب لاسيما بعد أن علم بأن سكان المناطق المختلطة الذين يلتفون حول حكومة داود باشا قد زایلهم القلق ، وأظهروا عداا صريحا لتمرّد منطقة كسروان وطالبوا باتخاذ تدابير مشددة بحقها ^(٣) ، وقد حز في نفس كرم أن يغادر حزبه عدد من الأنصار ، لينضموا إلى حزب الحكومة ، وأن إدارته غير الرسمية في كسروان واضطنعه دور العدالة فيها لنفسه قد أثار الشكوى ضده ^(٤) .

Ibid, F. 2.

^(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 28 du 3 nov. 1865, F. 55.

^(٣) Ibid, F. 60.

^(٤) Ibid, F. 63.

وقضى داود باشا عشرة أيام في بيروت ثم توجه إلى مقره الرسمي في بيت الدين ، وقد استقبل على طول الطريق بالهتاف والحماسة وكانت الجماهير تعبر له بذلك عن امتنانها لعنايته بشؤون البلاد ، ولأنه استطاع أن يؤمن المساواة بين الجميع أمام القانون والضرائب ، ويوفر للمناطق المختلطة رفاها وأمنا لم يعرفهما الجبل أبداً . وقد تأثر الحاكم بهذه الحفاوة وزادت ثقته بنفسه كما زادت رغبته في الوصول أخيراً إلى تنظيم جميع البلاد الخاضعة لإدارته وفق هذه الطريقة التي أثمرت هذه الثمرات الياقة^(١) ، وخصوصاً بعد أن عاد من الآستانة بوسائل وضمانات أقوى من السابق .

لقد استطاع متصرف الجبل أن يحصل على جزء هام من مطالبه ، فقد منح ، بالإضافة إلى زيادة كبيرة في المساعدة المالية ، إدارة جنوبي غربي البقاع المباشرة^(٢) . وقد وضع هذا الإنعام في يده وسيلة للتأثير دوماً على المناطق المسيحية في الجبل التي ترسل دورياً إلى هذا السهل الخصيب الفائض من سكانها الزراعيين ، ووسيلة للضغط عند الحاجة على المناطق الدرزية التي ليس لها اتصال بهجرة حوران إلا في هذه المنطقة نفسها . وغداً بمقدوره من جهة ثانية أن يسيطر على هذه المناطق الدرزية بواسطة العفو الذي ترك له الخيار في تطبيقه ، كما كان يمكنه تجاه المناطق المسيحية أن ينادى بصداقة فرنسا التي دافعت بحرارة عن طلباته في الآستانة . إذن تحت تأثير هذا المزيد من الضمانات مادة وأراض ومعنويات ، وهذه الأدلة الدامغة من الهدوء التي برهنت عنها البلاد بصورة عامة ، والمعارضة المارونية بصورة خاصة ، جاز ، بل وجب الاعتقاد بأن داود باشا سيفتح في الجبل عهداً من الرخاء والسلام . ولكن سنرى أننا لسنا محققين في تفاؤلنا .

Beyrouth, T. 17. Rapp. No. 36 du 23 nov. 1865, F. 74. (١)

Beyrouth, T. 19, Rapp. No. 18 du 1er avril 1870, F. 138, (٢)
D'Alaux p 38.

الفصل الثاني

ثورة يوسف كرم

كان لابد لداود باشا أن ينتهي من مشكلة كسروان وشمال الجبل ، وأن يقدر خطورة الظروف التي ترافق اتخاذ الخطوة الحاسمة . وقد فكر أنه ينبغي بادئ الأمر أن يجرب السبل الودية مع كرم والاكيروس الماروني وفي نفس الوقت لم يهمل مطلقاً تنظيم الجندرية وتنميتها ورفع عدد أنفارها من ٢٦٩ إلى ٣٠٠ وفي بضعة أيام جند ١٠٠ نفر ، ثم وصل العدد إلى ٥٠٠ ، وطلب لهم الأسلحة الحديثة من أشهر مصانع فرنسا ، كذلك استورد الكساوى (البدلات) اللازمة^(١) كما حصل على دارعة حربية عثمانية أطلق عليها اسم لبنان . ترى هل صرف داود باشا النظر عن القوة المسيحية الأجنبية التي طالما ذكرها قبل رحيله إلى الآستانة أم هل بدا له أن إنشاء قوة أجنبية لتأمين احترام الحكومة والدفاع عن الجبل أمر خطر وغير سياسي في آن واحد ؟ كلا ! فالتصرف لا يزال ضد رأيه في طلب هذه القوة المسيحية من الباب العالي ، وكان قد طلب هذه القوة في سفرته الأخيرة ، فأرسلت له قوة من فرسان القوازيق (الدراغون) العثمانيين المسيحيين بسرعة عجيبة غير مألوفة^(٢) ، ولكن تبين للمتصرف في نفس الوقت أن الاعتماد على هذه القوة الأجنبية كلياً لأغراض الأمن ، سيوجد له مشا كل ومصاعب لا تعادلها خدمات هذه القوة ، لأنها ستجعله مكروهاً من أهالي الجبل ، ولذلك فقد رغب في تنمية الجندرية بتقدير المستطاع ، وطلب القوة

Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 32 du 20 déc. 1865, (١)
F. 81.

Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 31 du 23 nov. 1865, (٢)
F. 77.

والدراغون أكثر منهم بولونيون .

المسيحية العثمانية من الباب العالي لتكون إلى جانب الجندرية عامل ضمان وطمأنينة أكثر من السابق ، له والاستانة .

أكان يحق لداود باشا أن يستحضر القوزاق بموجب نظمات الجبل ؟

إن الفقرة الأولى من المادة (١٤) من النظمات^(١) تبين أن القوزاق لا تنطبق عليهم الشروط الواردة في هذه الفقرة ربما أنهم ليسوا قوة بوليسية بل قوة منفصلة من الجيش النظامي ، فمن وجهة قانونية لا يمكن تبرير وجود القوزاق إلا بالاستناد إلى الفقرتين ٣ و ٤ من نفس المادة . فبموجب الفقرة (٣) . يمكن القول بأن المتصرف الذي يفتقر حتى الآن إلى بوليس محلي يقوم بواجباته ، فالقوزاق مكلفون تحت أمره وكجيوش سلطانية بحراسة طريق دمشق طرابلس ، وبالإستناد إلى الفقرة (٤) يمكن القول إن الحاكم طلب مساعدة الجيوش النظامية العثمانية لأنه كان في حالة استثنائية ملحة . ولكن هذه المبررات لا تكفي ، ففيما يخص الفقرة (٣) ليس احتلال طرق دمشق طرابلس هو العمل المطلوب من القوزاق ، ومن جهة أخرى فهذه مهمة تعود للدولة العثمانية مباشرة . وفيما يتعلق بالفقرة (٤) ليس من الصحيح القول بأن الحاكم في حالة استثنائية ملحة لأن الجبل كان هادئاً حينئذ .

ومهما يكن الأمر فالمتصرف اتخذ تدابير شتى لتأمين نجاح مهمته الحاسمة التي طالما أقضت مضجعه ، فاهتم ، علاوة على تنمية الجندرية وتسليحها ، ببناء الطرق المعبدة التي لم يكن ينقصها سوى تغيير اسمها لتصبح طرقاً استراتيجية ، بنى منها طريقاً ذا أهمية كبرى يصل بين دير القمر وطريق الشام بيروت^(٢) ، كما اهتم ببناء ثكنات متعددة في حين كان الموارنة

(١) أنظر نصها في ملحق الكتاب ضمن نظمات جبل لبنان .

(٢) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 32 ibid. F. 82.

يعتقدون أن وعورة طرقهم وسوء حالتها أكبر ضمان لاستقلال أراضيهم .

ودشن داود باشا خط التلغراف الجديد بين دير القمر وبيروت ، ثم أذاع بين الناس أنه قادم لتنفيذ النظمات والسهر على جباية الضرائب . وبالفعل فقد اتجه إلى جونه مع فيلق من عسكر الدراغون (١٨ ديسمبر ١٨٦٥)^(١) ليكون على مقربة من مسرح القلاقل الرئيسي في الجبل ، بحيث كان يستطيع أن يرقب نشاط البطارية المارونية ، ويتمتع بنشاط الحزب السكريمي بما لديه من قوى في جونية ، ويشرف على جباية الضرائب بصورة مجدية ، وهنا كان لابد أن يحدث الصدام بين الحكومة المعارضة . وقبل أن تنتقل إلى فصل الأسى والأسف الذي شهده جبل لبنان بين داود باشا ويوسف كرم ، نسجل أن الأول جرب بمعونة قنصل فرنسا ديزيسار الذي وقف بجانبه حتى النهاية ، أن يسلك السبل الودية السلمية مع الزعيم الماروني ، ولكنه لم ينجح . وإليك التفصيل :

أكد أصدقاء كرم أن شيخ إهدن قد تخلى عن جميع مزاعمه ، وأنه فهم أخيراً أن حياة جديدة قد بدأت في لبنان وأنه يريد مخلصاً أن يؤيد الحكومة التي أقامت أوروباً في الجبل^(٢) . وجاءهم الرد بأن داود باشا له أن ينفذ النظمات . فبدونها لا سلام للبلاد وللأفراد^(٣) . وقد تبودلت بين كرم والقنصل الفرنسي أربع رسائل . لا حاجة لإثبات فحواها . لأن ما جاء فيها سقيم ومعاد . وإنما هي تصاحح للتدليل على أن المتصرف لم يلجأ إلى تدابير الشدة إلا بعد أن استنفد جميع الوسائل الحبية مع كرم بشهادة القنصل الفرنسي الذي كان هم كرم الأكبر أن يستميله إليه ضد المتصرف . أو على الأقل أن يجعله يتوسط له عنده . فلا يضطر هو لتلقي الأوامر من داود باشا

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 32, ibid. Fos. 82, 83.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 34 du 2 jan. 1866, F. 116.

(٣) » » » 2e Annex à la Dépêche No. 34, F. 123.

مباشرة . التمس كرم من القنصل أن يكلم المتصرف بشأنه . فإما أن يقبل خدماته المخصصة بناء على السكّمة المعطاة وعلى الوجدان الحي ، وإما أن يقبل بأن يترك كرم تماماً كل ما له في جبل لبنان ، مقابل إعطائه ما يعادل أملاكه بالمال أو العقار حتى يستطيع العيش خارجه ، وإما أخيراً أن يقبل حقوق وواجبات الخدمة العامة التي يرغب القنصل بأن يؤديها كرم للحكومة مع الاحتفاظ للمتصرف بجميع حقوق السلاطة الشرعية ، ولكرم بحقوق حريته القانونية (١) .

كان جواب القنصل في ٤ ديسمبر ١٨٦٥ لكرم معبراً أحسن تعبير عن خيبة أمله : إذ أن كرماً لم يتفهم ماورد في كتاب القنصل الأول له ، ولذلك فقد أنذره ونصحه لآخر مرة مباشرة ، واعتبر أن كتابه هذا إلى كرم هو آخر مراسلة بينهما ، ويحسن بنا إيراد بعض فقرات من هذا الكتاب لأهميتها ودلائلها الخاصة . قال القنصل :

« . . . ولا أريد أن أعتقد ، كما قيل لي مراراً ، بأن مشاعركم الشخصية قد استغرقت عنكم كل الأفكار الأخرى . وأفضل أن أعتقد بأنكم نظراً لمعيشتكم خارج الحركة التي تطورت في هذه البلاد ، لم تقدروا — من هذه المسافة — أن تفهموا أسبابها الحقيقية وأن تندمجوا فيها . . . » ، كثيراً ما تقولون إن تفكيركم لا يتصرف مع رغباتكم إلا للتجاوب مع إرادتي ، فإذا كانت هذه صيغة طبيعية من صيغ لغتكم ، فلا اعتراض لدى عليها سوى أنها لا تبرهن على شيء ، ولا تنفع غالباً إلا لتغيير المعنى الحقيقي للكلمات . . . واسمحوا لي أن أقول لكم : لا تعودوا دوماً إلى الماضي بل انظروا إلى الحاضر وقدره على حقيقته لأنه هو الذي يهيئ للمستقبل ، وعليه فامحوا من ذهنكم فكرة أي تدخل بين سعادة الحاكم وبينكم . واستطرد القنصل يقول لكرم : « وإذا كنت ترى من مصلحة بلادك أن تخدم وفقاً لوسائلك

(١) Beyrouth, T. 17, 3e Annexe à la Dépêche No. 34, F. 126.

في تجديدهما وتطورهما ، فتوجه إلى الذي يدير شؤونها ، أعرض عليه آراءك صراحة قل له كيف تريد مساعدته ، وإني مقتنع بأنك إذا فعلت فستوفر عليك كثيراً من خيبة الأمل ، وكثيراً من الانزعاج . ثم أيها السيد ، فأوقت يمضي ، وحين يسير كل شيء ويتقدم حواليك ، وأنت وحدك واقف ، ألا تخشى أن يقال لك يوماً . وربما يوماً قريباً : إلى الورا إلى الورا ، فأنت الماضي ، ونحن المستقبل ، أنت البئر ونحن النبع الذي يسير مخصباً كل شيء في طريقه . »

وختم ديزيسار رسالته لكرم بقوله : « إن سعادة داود باشا الذي ليس له أي هم سوى تميم الواجب الذي ألقى على عاتقه لحسن الحظ ، سيراك بسرور ، وإني قانع من ذلك إذا ما عدت إلى تقدير أصح للوضع الجديد في بلدك . . . وألفت نظرك في النهاية إلى أن هذا الكتاب يضع حتماً حداً لمراسلتنا معاً . فهناك مشاغل كثيرة تأخذ كل وقتي ، وليس باستطاعتي في المستقبل أن أتقبل كتباً قراها كل الناس قبلي ، وأنا أعرف فخواها قبل أن تصلني ، ودون أن يحرصوا على ختم الغلاف (١) . »

وكتب ديزيسار إلى المسيو بلانش نائب القنصل الفرنسي في طرابلس ، وصديق كرم الخميم تعليمات في ٨ ديسمبر ١٨٦٥ ألقى فيها عليه عبء القيام بالمسعى الأخير مع شيخ إهدن لئلا يركب متن الشطط . قال إن الشيخ إذا ما بقي في وضع قريب من الخروج على القانون يعرض نفسه لمتاعب جديدة لأن داود باشا مصمم على أن ينتهي من هذا الجزء الصغير من الجبل الذي رفض حتى اليوم تنفيذ النظامات ، بالاعتماد على جميع الوسائل التي تضعها تحت تصرفه ليضع حداً لمعارضة كسروان ، وبالاعتماد على التدعيم المعنوي الذي يلقاه من الدول الموقعة على نظامات ١٨٦٤ ، واستطرد القنصل يقول : « وبناء على ذلك فالمسألة لم تعد مسألة وقت ، لأن الساعة أزفت ، والمسألة

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, 4e Annexe à la Dépêche No. 34.

مسألة تنفيذ ، ومهما حدث فالتنفيذ سيتم . فإذا ماركب رأسه (كرم) وبقي في موقفه شبه العدائي ، ألا يخشى أن أعداءه - وهم كثيرون - سيستفيدون ليرفعوا إلى الحاكم العام ضده شكوى صحيحة أو غير صحيحة ، ومطالبات بمناسبة حوادث يمكن أو لا يمكن تبريرها ، ومطالبات تعويض عن أضرار نجمت عن خرقه للقانون ؟ فهل هو الذي يطالب دوماً بقضاء ، فإذا ما استدعى الاستجواب والسؤال فهل يحضر أمام المحاكم ؟ وهل يقبل بالحكم الذي سيصدر عنها ، أم أنه يشك في كل شيء : في العدالة وفي قضيته ، وفي نزاهة قضائه ، فيرفض أن يحضر أمامهم ؟

ونصح القنصل أخيراً بأن مصلحة كرم الحقيقية الموضوعية هي أن يتقرب من الحاكم العام (١) .

على أن بروق الأزمة بدأت تلمع في سماء الجبل الصافية بين داود باشا ويوسف كرم ، وذلك عندما أهان أحداً ببناء قرية صربا المناوىء لسكرم خادم عائلة كرمية في الوقت الذي كان فيه هذا الأخير يحمل رسالة إلى يوسف كرم ومن ثم علم كرم رأساً بالتحدي غير المباشر الموجه لأنصاره ، ووجد أنه مقصود شخصياً في قضية الثأر التي سببها هذا الحادث الذي ، لهذا السبب بالذات ، عصف بأهواء مجموعة القرى التي انقسمت أكثر من مرة في هذا الظرف إلى كرميين وأخصامهم . ويوسف كرم ، وهذا سر شعبيته الثمينة ، كان يسير أبعد من أي شخص آخر في شعور التعاضد تمسحاً مع مبادئ الشرف العربي ، فاشتعل غيظاً للمهان وأسياد المهان . وسواء انتخبت السلطة كي تتدخل ، الوقت الذي كان فيه الخطأ إلى جانب الكرميين ، أم أن تدخلها كان عفويًا تلقائيًا ، فإن داود باشا قد أتيح له أن يكون بجانبه ٥٠ ٪ من الأهالي ضد خصمه كرم . والدرس الذي يدخره داود باشا لسكروان ، كان يمكن أن ينفذ بسرعة ويستفيد من حظ عجيب في مثل هذه الظروف ،

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, 5e Annexe à la Dépêche No. 34 (١).
Fos. 132-135.

ألا وهو دخوله كسروان بظل العلم الماروني . أما الجندرية الوطنية ، فبالإضافة إلى أن أفرادها لم يجمعوا من حزب يوسف كرم ، فإنها لا بد وأن تكون قاسية معه ، لاسيما وأن لها حساباً تتوق إلى تصفيته مع فلاحى الشمال الذين لم يتركوا ظرفاً إلا وتعمدوا فيه تحدى ضبطية المتصرف مستغلين حليمه وخشيته ثورة النفوس ، واتساع الخرق والشغب لسبب تافه . وبالرغم من أن داود باشا لم يكن يشق كل الثقة بالجندرية ، ولكنه لم يفته أن يتظاهر بالاعتماد عليها كثيراً ، حتى أنه أضاف إليها في هذا الوقت بضعة مئات من الجنود غير النظاميين الذين كانوا مرنوا جميعهم فيها تقريباً وتخلقوا بمبادئها ومثلها . وهكذا كانت الجندرية مع الأنصار الحكوميين من الأهالي ، وبخاصة سكان الحى الأعلى في غزير ، يكفون تماماً لتجميد الحى السكريمى الأدنى . وحدث أن اكتشفت الضبطية في صربا مستودعاً للبارود عند أحد الوجهاء السكريميين (دومينيك خضرا) الذي كان يعتبر بمثابة « رئيس وزراء كرم » ، وقدر البارود بـ ٣٥٠٠ كغ ، ٣٠ برميلا من ملح البارود ، فقبض عليه وألقي في السجن (٢) . ولم يمض على وجود المتصرف بضعة أيام في جونية حتى وقع حادث في غزير بين الضبطية المحلية وبين بعض الأهالي . فقد هاجم بعض الرعاع ضبطية المدير الذين كانوا يريدون اعتقال مذنب وانتزعوه منهم . ورأى داود باشا أن هذه تجربة يراد بها امتحانه ، وفكر أن هذا العمل مدبر ضده . ومهما يكن الأمر فقد تصرف بسرعة وقوة فأوقف في ٢٤ ديسمبر يراكيم باخوس ، نسيب كرم نفسه ، بعد أن تحقق لديه « أن هذا الفساد ناشئ منه (١) » . وأرسله فوراً إلى بيت الدين . هذا الرجل نفسه كان منذ سنتين قد وجه الهجوم الذي قام به سكان غزير على مؤسسة اليسوعيين وأمر

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36 du 8 jan. 1866, F. 155.

(٢) انظر مضبطة نمرة ٢٢٩٠ من دفتر رقم (٢) قيود مجلس الإدارة الكبير ص ٧٧ — ٨٠ ، وانظر :
Turquie, Bsyrouth, T. 17, Rapp. No. 33 du 31 déc, 1865, F. 112.
(م ١١ — لبنان)

داود باشا بأن تعسكر كتبتبة من ضبطية المركز ومن فرسان القوزاق في غزير ثم « صدر الأمر بطلب الأموال الأميرية من عموم محلات القضاء . وقد أشهر إعلاناً رسمياً بأن مبلغ السبعة آلاف كيس المطلوب من الجبل عموماً هو من تعلقات شرف صدور الإرادة السامية الملوكانية التي تكرمت مراحمها بمبلغ خمسة آلاف كيس علاوة على المبلغ المحرر لتكميل مصارف دائرة المتصرفية (١) » . وقد عزم داود باشا على احتلال هذه المنطقة عسكرياً لاسيما بعد أن بدأ جماعة من زغرتا (بلدة يوسف كرم الشتوية) يرتكبون في جهات الكورة أعمال الشقاوة . وقد حدثت عدة صدامات بينهم وبين الجندرية حراس الطرق وقتلوا منهم اثنين (٢) .

ومنذ ٣٠ ديسمبر ولثلاثة أيام وأهالي غوسطا يتظاهرون على الضهور التي تشرف على جونية « بالصياح والحدو وطلق البارود » . وفي اليوم الثالث خاصة نزل ١٥٠ - ٢٠٠ منهم مسلحين حتى قرية غادير على بعد ٥٠٠ متراً من مقر المتصرف نفسه حيث كان يسمع صخبهم وضجيجهم يتبعه إطلاق النار من حملة البنادق (٣) . « فعند ذلك صدر أمر دولته بتوجيه فرقة من الضبطية

(١) جاء في قيود مجلس الإدارة الكبير بصدد ذلك ما يلي : « . . . عندما دولتم (داود باشا) شرفتم مركز جونية ونخدمتمكم كامل مأموري الحكومة صدر أمركم بإشهار إعلان رسمي بوجوب دفع مال الميرى عن أمر حضرة ولية نعمتنا الدولية الملية بموجب انظامات الجبل بحساب السبعة آلاف كيس فبأثناء ذلك وبعد إشهار هذا الإعلان قد تبين في أسكلة جونية وجدنا بجانب براميل بارود مخفية صدر أمركم بضبطها ، وبذلك الوقت أيضاً قد تجاسر بعض أشخاص من قرية غزير على ضرب ضبطية مدير القضاء فعند ذلك صدر أمر دولتم بربط يواكيم باخوص ويوسف منصور العضيى اسبب أن يواكيم كان متدخلاً بحركة يوسف كرم الأولى ورئيس الحركة الثانية بالهجوم على دير اليسوعية في غزير ، وصار طلبه لعارف الحكومة مراراً ولم يثقل ، ثم وعليه دعوى مالية وجنائية مع الخواجة فرتولى برطالميس كما أن الأشخاص الذين تجاسروا على ضرب الضبطية كانوا قبل ذلك مجتمعين في بيت يواكيم المرقوم . . . »

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 33, ibid, F. 113.

(٢)

Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 35, op. cit. F. 136

(٣)

& Rapp. (Althabe). Batroun, le 20 jiv. 1866, F. 236.

اللبنانية بمعية مسيو الطاب « (مدرّب الجندرية الفرنسي الذي خلف الكابتن (فين) . ولم يكد الضابط يصل لمقابلة الجمهور الهائج حتى التقاه المطران يوسف جمعهم من دير بكركي حيث كان البطريك قد أرسله على جناح السرعة إذ رأى من مقره أن الجندرية تتحرك وأن الأمر جد ، وتحدث معه بالتوقف عن الضرب » ، وارتد المطران على الجمهور بالضرب والشتم لأجل ردعهم وترجييعهم ، وقد تم ذلك (١) حتى إذا رجعت الضبطية إلى مقرها أتى سكان بعض القرى إلى جونية بعد رؤية الجندرية ، لتقديم خضوعهم وإعلان استعدادهم لدفع الضرائب بانتظام ، وحينما بدأ المتصرف يشعر بارتياح ، ويأمل بالوصول إلى حل هذه المشكلة الصعبة ، حدث ما عقد الأمور تماماً . إذ علم داود باشا أن يوسف كرم يتقدم على رأس جمهرة من الأهالي يختلف في تقدير عددها بين ٦٠٠ - ٦٠٠٠ ولكن الكل أجمعوا على أنها تسير في اتجاه جونية لمهاجمة مقر المتصرف . ولم يكن لدى الباشا يومذاك سوى ٢٨٠ نفرًا من الجندرية اللبنانية . و٢٠٠ من فرسان الدراخون وفيلق من الجيش النظامي قدم من بيروت . واسكن هذه القوى لم تكن كافية في هذا الظرف الدقيق . فطالب داود باشا النجدة برقيا من دمشق وبيروت . غير أن بيروت لم يكن يوجد فيها سوى حامية لا تكاد تسد حاجة أمنها . ودمشق لم يبد أنها كانت مستعدة لمزيد المعونة إلى الباشا . (٢)

ونقرأ في سجلات الإدارة أن يوسف كرم أرسل تمارير إلى أهالي بلاد جبيل والفتوح وكسروان لموافاته يوم ٣ يناير إلى نهر ابراهيم مما سبب بعض الاضطراب لدى مستخدمي المركز . فتوجه بعضهم مع من و - د من وجوه قضاء المتن إلى بكركي ليتوسط البطريك في إرجاع كرم مع جمهوره .

(١) نفس المصدر السابق من قيود مجلس الإدارة ، وأيضاً :

Rapp. (Althabe), ibid.

Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 38 du 8 jan. 1866, (٢)

Fos 141, 145.

فوجدوا أن غبطة منفعل من ذلك غاية الانفعال ، وفهموا أنه إذ بلغه قدومه وجه ثلاث كتابات مترادفة لمنع عن القدوم . بالحال أمر أيضاً بتوجيه سيادة المطران يوسف جمعج والمطران حنا الحاج ورئيس عام الرهبنة البلدية ومديرها لينعوا البك المرقوم عن الحضور ويرتجع لمحلته . فبوصولهم وجدوا المذكور في نهر إبراهيم حسب إفادته السابقة ، فقابلوه وعادوا راجعين ثاني يوم . . والذي شاع وظهر أنهم رجعوا خائبين من قبوله مشورة غبطة ورأيهم^(١) .

ما السبب في اتجاه كرم نحو جونبة ؟ يذكر المطران الدبس أن داود باشا قبض على بعض أنسباء كرم وأصحابه قاصداً تهيبه ، فعلم كرم بما وراء الأكمة ، فأتى بجمهور من سكان شمالي لبنان جلهم من أهل السلامة لا من أهل الحرب ، إذ كان مقصده ابتداء مظاهر تحمل الباشا على الصلح^(٢) .

القول بأن شيخ إهدن أتى ملتصقاً بالإفراج عن نسيبه ، وبأن حاشيته المؤلفة من ١٢٠٠ — ١٥٠٠ فلاح مسلح لم تسكن إلا وسيلة ضغط معنوي ، قول غير مقبول ، لاسيما وأن العناصر التي كانت تتألف منها «مظاهرة كرم» ، كانت من العداء للمتصرف بحيث لا يبقى ثمة شك حول صبغة حركة العصيان هذه ، وحول تهيبها منذ زمن . كان في صفوف كرم الأولى الأمير سلمان حروفش سيد بعلبك السابق الذي طرده الترك من إقطاعه منذ سنوات والذي وضع ثمن لرأسه ، ومعه إسماعيل الحسن الذي كان التجأ عام ١٨٦٤ إلى برج طرابلس حيث هاجمته الجندرية وكسرتة ، وكان في صفوف كرم عدد كبير من الأشخاص المشبهين بالذين كانت الجندرية تراقبهم منذ زمن ، وأخيراً كان فيها نحو عشرين كاهناً برئاسة رئيس دير قزحيا وكانوا مسلحين^(٣) .

(١) نفس المصدر السابق من قيود مجلس الإدارة .

(٢) « الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل » ، ص ٢٨ .

(٣) Rapp. (Althabe) op. cit; F. 237.

وقبل وصول كرم إلى جونبة وصله جواب داود باشا عن استفساره حول قضية نسيبه باخوس ، وكان جواباً لطيفاً جداً ، على حد قول ديكر و صديق كرم ، وماله أن الشكوى المقدمة ضد باخوس تستوجب الشدة والعقاب ، غير أن محامته ستجرب بنزاهة ودون تحيز ، فأجاب كرم شاكرًا مقدماً واجب الاحترام^(١) . بيد أن المتصرف علم في ٥ يناير أن كرماً عازم على مهاجمة غزير في اليوم التالي ، وأنه كتب لبعض الكهنة فيها « لينصحوا الأهالي والضبطية الموجودين فيها بأنهم إذا قاوموه وضادوه فيضربهم ، وإن مكنوه من الدخول بلا مانع فلا يضربهم بل إنه يرمى اليسق على المدير (يعتقله) رهينة تحت إحصار يواكيم باخوس . وأن جمهور كسروان ينقسم قسمين الرجال الأقوياء توافيه إلى غزير ، وباقي الجمهور ... يستعملوا العياط (الصراخ) والصياح فقط بدون أن ينزلوا جهة المركز^(٢) . سارع داود باشا لإرسال فرقة من الجنود العثمانيين مع فرقة من الجندرية برئاسة الطاب إلى غزير ليلاً بطريقة سرية ، مع الأمر ألا تهاجم ، وإنما تحسن الدفاع . وفي الساعة السادسة صباحاً شوهدت تجمعات تتشكل على المرتفعات القريبة من غزير ، فأرسل الباشا فرسان الدراغون العثماني للاستطلاع ، فروا على بعض القرى التي خرج أهلها « يلثمون أيديهم ويصيحون أهلاً ومرحباً خلصونا من هؤلاء الأشقياء ... » وخشى قائد الدراغون أن يبتعد أكثر مما فعل فقفلاً راجعاً ، ولدى عودته وجد أن الطريق مسدود بأعمدة التلغراف المنزوعة ، وبالحجارة ، كل ذلك فعله الناس الذين رحبوا بهم قبل ساعة . وأصبح يديها أن الاستعداد للهجوم قائم على قدم وساق . بعد أن التأم شمل الرجال المسلحين مشاة وخيالة في معسكر كرم^(٣) .

(١) البشعلاني ، عن ديكر ، ص ٤١٠ .

(٢) قيود مجلس الإدارة ، المصدر السابق .

(٣) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36, op. cit, F. 151.

وهنا تأزمت الأحوال بحيث لم يكن بد من تدخل القنصل الفرنسي ديزيسار تدخلا سافرا ، وكان قد حضر إلى جونية في بداية الأزمة بدعوى حماية المؤسسات الفرنسية المهمة في غزير وعينطورة وما حولها . كما حضر إليها مطران بيروت طوبيا عون وأعلن بحضور داود أنه يستهجن « مشروع كرم الإجرامى الذى كان يعتبره منذ وقت طويل أشد أعداء لبنان هولا^(١) » .

وقد وجد محور داود باشا ديزيسار في شخص هذا المطران الطموح الذكى خير معين ، فقد كلف بمقابلة البطريرك ولفقت نظره إلى مسؤوليته في هذه الأزمة ، وإلى وجوب إيقاف كرم وتجنب الصدام المخزن^(٢) . وما كاد المطران طوبيا يتعد حتى حضر موفدا البطريرك ، الخورى (نعمة الله) والمطران (المريض) لتهنئة القنصل بالوصول . ولكن هذا تجاوز عن ذلك وسألهما إن كان ليهما شيء آخر يقولانه ، ثم حدثهما بأن البطريرك الذى تتم تحت سمعه ونظره هذه الحوادث دون أن يكثر لها يبرهن بذلك على أنه يستحسنها . فصرخ المبعوثان وأكد أن غبطته يستنكر مشروع كرم ، فأجاب القنصل أنه يعلم أن التشجيع على الثورة كان يأتى إن لم يكن من البطريرك الذى يحترم شخصه ويأسف لضعفه ، فعلى الأقل من بعض من يعرفهم من المحيطين به ، واستطارد القنصل يقول : « أنتم تهددون بالصواعق الروحية ، بحرمان البنات اللاتي يعلمان فى مصانع غزلنا لأنهن لا ينفصلن بما هو كاف عن الصبيان ، ثم لا تجدون ما تعملونه ضد فرد يسىء استعمال اسمكم ، ويسير بالسلاح ضد حكومة بلدكم ؟ » .

— « إننا لا نعرف إذا كان حرمان كرم يدخل فى أفكار البطريرك » ، وفهم أن الأكليروس يقاسى من وضع خفيف ، وأنه يخشى بمعارضته

صراحة للثورة ، أن تنهب أملاكه وأديرته^(١) .

ويبدو من كلام الترجمان الياس غانم (وكان ديزيسار قد أرفقه بالمطران لمقابلة البطريرك وعاد بعد ذلك) أن غبطته طلب بإلحاح تدخل القنصل الفرنسى للتوسط بين كرم والمتصرف^(٢) ، وكان إلحاحه هذا بناء على طلب كرم الذى لبث على طريق جبيل ينتظر جواب القنصل . غير أن هذا أوعز إلى غانم بأن يوجه باسمه كتابا إلى المطران طوبيا ليبلغه إلى البطريرك جوابا على طلب وساطته ، جاء رد القنصل ، إن رئيسى بما أنه مجهل تماما الأسباب التى حملت كرم على الضرب بوعوده له عرض الحائط ، وعلى دعوة الأهالى بخطابات علنية لحمل السلاح ، وعلى قطع خطوط التلغراف ، وتوقيف البريد السلطاني ، وعلى سلب الحقيقة التى تحتوى النفقات ، فرئيسى ، كما قلت ، لا يفهم كيف يمكنه أن يكون واسطة بين أى شخص كان وبين يوسف كرم الذى يتقدم على رأس فرقة مسلحة ضد رئيس حكومة شرعية فى لبنان قامت بإرادة الباب العالى والدول الحامية . فقبل أن يجيب رئيسى على الطلب المقدم إليه فهو يريد الإطلاع على مبررات تصرف يوسف كرم ، وعلى طبيعة العدل الذى يطلبه منه غبطة البطريرك والسادة المطارنة وكرم نفسه . وإن رئيسى يرغب فى أن توضح هذه النقاط خطيا حتى لا يبقى أى مجال لأى سوء تفاهم .

وحينما وصل رد القنصل إلى المطران طوبيا أرسل هذا إلى البطريرك الجواب التالى : « بعد الحديث الذى جرى بينى وبين القنصل العام استنتجت أن كرم إذا أراد حقا حل القضية المعقدة بما يتفق مع مصلحته ومصلحة البلاد ، فما عليه إلا أن يكتب شخصيا ومباشرة إلى القنصل العام العبارة الآتية :

ibid. F. 147.

(١)

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36 du 8 jan. 1866, ibid, F. 150 (٢)

ibid, F. 145.

(١)

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36 du 8 jan 1866, F.146

(٢)

« إذا أراد سعادته أن يقبله تحت ضمانته فكرم يفرق الجموع ويأتى بشخصه لمقابلة سعادته ، ولن يكون برفقته سوى عشرة أنفار ، ويقبل بإرشادات سعادته ، ويتقدم عن يده للمتصرف حتى يسترجع صفو خاطره ويدخل في رضاه . فيجيبه القنصل العام بالإيجاب الخ ... فإذا وافقتم على هذا فأرسلوا كتابا إلى كرم حتى يصله صباح غد ، ليتمكن كرم من إرسال كتابه في اليوم نفسه (١) » .

وفي الساعة التاسعة وخمس دقائق وصل المطران طوييا إلى مقر القيادة الحكومية يحمل رد كرم إلى القنصل وجاء فيه :

« إذا تنازلتم وقبلتموني تحت ضمانتكم بحضورى لديكم ورجوعى إلى بلدى حينما أرغب في ذلك فسأسعى جهدى لتفريق الجموع وسأحضر لمقابلة سعادتكم صحبة عشرة أشخاص فقط وتقبل إرشاداتكم وفقا للعدل (٢) . ولكن في نفس الوقت الذى كان مقررا فيه منح كرم إجازة المرور المطلوبة ، علم بأن الثوار هاجموا غزير من الأعلى ومن الأسفل ، واستمر الاشتباك قرابة ساعتين فر بعدهما جماعة كرم تاركين ٧ - ٨ قتلى في الحى الأسفل ، وأكثر من ذلك بقليل في الحى الأعلى فأوقف القنصل وساطته ، وقفل عائدا إلى بيروت مغاضبا .

وهنا تبرز مسألة أمام الباحث ، فالعاطفون على كرم من الكتاب يذكرون أن داود باشا أمر جنوده بإطلاق النار على كرم وجموعه عندما يقتربون إذ كان يعلم أن قنصل فرنسا سيتمكن من إتمام الصلح بينه وبين كرم حالما يحضر هذا إلى جونية ، فعمل على إحباط هذه المساعي . هذا إلى أن بعض الوشاة الحاسدين أقنعوه بأن غاية كرم من المصالحة هى الدخول إلى غزير ، فإذا استولى عليها والتقى بأصحابه في كسروان ، اشتد ساعده ،

(١) Beyrouth, T. 17, Annexe No. 3 du 5 jan. à la dépêche No. 36, F. 160.

(٢) Beyrouth, T. 17, Annexe No. 4 du 5 jan. à la dépêche No. 36, F. 126.

وتعذر إخراجه منها إلا بالقوة ، وأفهموه بأن الصلح يعود على كرم بالشرف (١) . والباحث في الواقع ليس لديه ما يثبت قطعاً من الفريقين كان البادى بالشر والمخل بالعهد ؛ يوسف كرم في مذكرته إلى حكومات أوروبا وشعوبها يزعم أنه قبل باقتراح المسيو ديزيسار شريطة أن يتعهد القنصل له بأن لا يقع عليه ولا على أتباعه غدر ، « فوافق القنصل على طلبى وأوجب على داود أن يضمن ذلك رسميا ، ولكن المتصرف أجل المقابلة إلى الغد وفي تلك الليلة دعا داود جيوشا جديدة من بيروت ، وقبل الصباح وثب على بغتة فرسان الدراغون فأفاق رفاقى من نومهم وتقلدوا أسلحتهم (٢) » .

أما سجل دير غزير للآباء اليسوعيين فيروى لنا بأن كرما عندما قبل اقتراح القنصل عين موعد مقابلة القنصل الساعة السابعة والنصف ، وبلغت الساعة الثامنة ولم يحضر كرم ، وعند الساعة التاسعة وبينما كان القنصل مع المتصرف ، جاء رسول من البطريك يقول إذا كان حضور كرم إلى جونية مرغوبا فيه فليرسل له تذكرة مرور ضمانته له . فسأل القنصل داود باشا عما يريد أن يفعله ، فقال يجب إجابة الطلب . وتناول القنصل القلم ليكتب التذكرة وإذا به يسمع صوت الرصاص ، وقد ابتدأ القتال فالتفت القنصل إلى رسول البطريك وقال : انصرف فان التذكرة لم يعد لها حاجة ، وقد أثر صوت الرصاص في نفس داود حتى استولت عليه الحيرة ، ولم يعد يدرى ماذا يعمل ، فسأل القنصل عما يوافق عمله ، فقال لم يبق لك إلا الدخول في القتال .

في حين أن مدرب الجندرية الضابط الفرنسى الطاب وهو شاهد عيان ، كتب إلى وزير الخارجية يقول إنه في يوم ٦ يناير حوالى الساعة العاشرة صباحا ، بينما كان يعد التصريحان المراد تسليمهما إلى كرم بدأت

(١) البشعلاى ، المصدر السابق ص ٤١٥ .

(٢) مذكرات يوسف كرم إلى حكومات أوروبا وشعوبها ص ٢٥ .

كشافة هذا ، تبادل إطلاق النار مع الدراغون ، كان كرم يتبع الكشافة على مسافة قريبة مع غالبية قواته ، وفي الوقت نفسه كان أهالي قرى كسروان يتحركون نحو غزير ، فاستعد الجندرمة في مرا كزهم ، وحمل الأهالي الموالون للحكومة أسلحتهم وعلى رأسهم شيوخ من أسرة حبش (التي كان الحزب الشعبي قد اغتصب أرزاقها منذ سنوات ، والتواقة لاسترداد مركزها) . ووصل بعد ذلك بقليل أربعة أفواج تركية وخمسون من فرسان الدراغون أرسلهم الباشا ، وفي برهة وجيزة أصبح الهجوم عاما ، وكان كرم البادىء بالتراجع (١) . .

والقنصل ديزيسار في كتابه إلى وزير الخارجية (٨ يناير ١٨٦٦) يرى أن حركة كرم كانت مبهمة ، وجميع طلبات التدخل التي قدمها كرم إلى القنصلية لم يكن لها من هدف سوى تعريضها للشبهة وإحراجها ، وأن يعطى داود باشا طمأنينة يستفاد منها من أجل مباغتته وأخيراً لاختيار الوقت المناسب للتحرك (٢) .

والحق أن الباحث لا يستبعد أن يكون الحق في جانب رأى ديزيسار سالف الذكر فلا يعقل أن يتم تسليم كرم هكذا بهذه السهولة وهو الذي لم يجرب بعد قواه في مقارعة قوى المتصرف . ومن يدرى فلعله أراد خداع المتصرف والقنصل ومحاولة الاستيلاء على غزير ، فإذا نجح فرض شروطه كما يريد وخرج من المعركة ظافراً ، وإلا فإنه يدعى بأنه مفترى عليه وأن الغدر قد وقع به ، وسنرى أن كرم سيعيد تمثيل هذه المسرحية في مناسبة أخرى ، وسيتندرع بنفس الحجج : مباغتته من قوات عدوه . ومهما يكن الأمر ، فسواء كان الصدام بسبب غدر يوسف كرم ، أو داود باشا ، أم بإيحاء عثماني تلقائي بحت ، أم على أثر كلمة سر مصدرها الاستانة تستهدف

Beyrouth, T. 17, Rapp. (Althabe) op. cit, F. 238.

» » » » No 36, op, cit, F. 154.

(١)

(٢)

الاحتياط لمخاوف داود وتقاعسه الممكن ، ألقيت إلى قائد الدراغون العثماني ، فإن حملة غزير انتهت بهزيمة الثوار التامة ، إذ تعرضوا فيها لنار الدراغون والجندرمة اللبنانية ، ونصف أهالي غزير (١) .

* * *

أسباب فشل كرم

لامراء في أن خطأ كرم الرئيسي كان في عدم الإفصاح عن مقصده منذ البداية ، وعدم استشارة المخاوف القومية والحماس الوطني ضد سياسة الاحتلال . فقد طوى العلم الذي كان يمكنه بواسطته أن يوحد الجميع ، فهبط بالقضية الوطنية ، إلى مستوى قضيتين لا يمكن أن ينجم عنهما سوى الشقاق وعدم الاكثارات : وهما قضية اعتقال باخوس التي ما كان يعقل أن يهتز لها سكان الجبل ، والشكاوى من البقايا والضرائب التي جعلها كرم صرخة الحرب لأنصاره ، والتي ما كان نصف البلاد على الأقل مهتما بها لأنه كان سدد جميع ما عليه من ضرائب . ولو صرح كرم بأنه إنما يقاوم حلول الدراغون محل الجندرمة ويعارض تركز الجيوش العثمانية الدائم والنهائي ، في حين أن النظامات لا تسمح باستخدامها إلا بصورة طارئة ، لكان لكرم على الأقل حجة في أنه يشور لصالح الحكم الشرعي ولصالح دستور لبنان . أما وقد برر عمله بحجة الضريبة والتوقيفين (باخوس وخضرا) (٢) العائد النظر فيهما للمحاكم ذات الاختصاص ، فمعنى ذلك أنه ألقى سلاحه ، وعرض نفسه لعقاب القانون ، كما خفض مكانته وأحاط نفسه بالعزلة في الواقع .

(١) وصف شاهد عيان أوربي في غزير كان يتبع الثوار خطوة خطوة عن كثر ، حالتهم وهزيمتهم ويأسهم ونهبهم خان نهر ابراهيم . انظر :

Beyrouth, T. 13, Rapp. No. 38 du 21 jan. 1866, F. 178.

Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36 op. cit, F. 154, (٢)

ولو أن داود باشا اكتفى بانتصار غزير اسكان دور كرم قد انتهى ، في نظر الباحث . إن أعمال كرم القليلة حتى الآن تسمح بالاعتقاد بأن فشله في غزير لم يكن عرضا ، وأن حسن الطالع لا يرافقه . إن أخلص أصدقائه أخذوا ينسبون إليه أنه يفسد كل ما يلمس إما بسبب آرائه المطلقة وعناده وصلفه الذي يعادل جهله بشؤون السياسة ، وإما بسبب عدم اختياره الوقت المناسب في جميع ما كان يعمل . رأيناه مرة يتردد ويجادل في وقت لا يجوز فيه إضاعة ثمانية واحدة كما جرى عام ١٨٦٠ إذ جمع فرقة من المتطوعين كان عليها ، وكان بإمكانها ، أن تخلص زحلة ، فتوقف في الطريق ليتبادل مع بيروت الرسائل حول شرعية هذا التدخل من قبله ، وعلى زعمه . ورأيناه بالعكس مرة أخرى ينتخب للظهور الوقت الذي ينبغي فيه التنحي والإحجام ، فهو الذي بمعارضته ترشيح الأمير مجيد الذي التفت حوله المسيحيون وبعض الدروز ، برر قول أعداء الحكم الوطني بأن نصب حاكم وطني بمثابة مسعى وراء الخيال ، وأن المرشح الوطني وإن كان مسيحيا ومارونيا ، يسبب الانقسام حتى في صفوف الموارنة . أو كما قبل ، أراد كرم أن يثبت حقوقه الجزئية في البيت ، فأدت مساعيها إلى حجز البيت . وبعد قليل حين برهن داود باشا أن حل معضلة التهدة يتطلب السير على خطة إيجابية حيادية مخلص لا تستند إلى الجيوش العثمانية ، نرى أن يوسف كرم نفسه هو الذي أوشك أن يفسد هذه الخطة التي كان يمكن أن تؤدي إلى الاحتلال العثماني وإلى تجزئة الجبل والعودة إلى القامقاميتين ومساوئهما السابقة . وعندما أتاح الباب العالي سبل الحرب ليوسف كرم ، كان هذا الحادث بمثابة شهادة في سوء التصرف ، تسلمها شيخ الهدن الماروني من يد العثمانيين أنفسهم كي يستخدموه في التهيج والاضطراب . وبكلمة ، فإن يوسف كرم ، عسكريا ، لم تصمد شهرته عند أول امتحان ، وسياسيا لم ينجح إلا في تشويه القضية الوطنية وفي عزلها عن أنصارها الطبيعيين بإغضاب البعض ، وبشل حركة البعض الآخر ، ومن هنا كان اعتقاد أشد المتحمسين له بالأمس أن

كرما محبوب الموارنة ونصير الكليروس ، ومقوم الأخطاء ، والتقى النقي ، لا يقدر على شيء ولا يمثل شيئا ، وإنما كان بطل حادث غزير الطائش ، وحليف الأمراء الحرافشة الذين طالما نهب أبناء ملتهم وقتلوا في كسروان ، وآخر فعالمهم تعرضت لها قرية عين إيل قبل شهرين من الحادث تقريرا (١) .

فلو أن داود باشا استفاد في هذا الوقت من هذه الخيبة المزدوجة التي أصابت الحزب الكرمي ، فلاحيه وأعيانه . لاقتصر خضوع الشمال السريع على إرسال جباة الضرائب وإقامة الموظفين في كسروان . ولكن داود باشا لم يكن لديه موهبة سرعة الإفادة من الفرص التي توجد دقة التفكير ، والتي تستبعد صفات التردد والإحجام والخيبة عندما تتطلب الظروف الإقدام والجرأة ، ولعل أحد عيوب المتصرف الكبرى هو خشيته من الإقدام على عمل حاسم وضعف روح المغامرة والعزم لديه وما يعرف عنه كأرمني من كراهيته للحلول الحادة ورغبته في الإبقاء على ماله من حظوة لدى الأوربيين وتخوفه من كل تدخل للقواد العثمانيين . وكيفما كان الأمر ، فبعد هزيمة غزير ومارافقها من خسائر فادحة (٣٠ قتيلًا وأكثر من ٥٠ جريحاً) استولى الخوف على الكليروس والحزب الكرمي بحيث كان يمكن للمتصرف المتشكك في قوته ، أن يفرض سلطته دون وساطة ، ولكن العجلة التي أبداه في مفاوضة معارضيه الثوار ، هدمت جزءا كبيرا من هيبة انتصاره عليهم . ولنزد ذلك شرحا .

حدثت بعد هزيمة غزير اشتباكات جديدة صغيرة في غوسطا لم يوفق فيها كرم (٢) . ومع ذلك فحين قدم المطاران «لوييا والمطاران يوسف جميعا لمقابلة المتصرف غداة يوم الهزيمة (٧ يناير) وتوسطا لديه » بأن الأهالي

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36, ibid, F. 153.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 36, ibid, F. 156.

ندموا على ما فعلوا ويلتمسون العفو والأمان»^(١) ، قبل الباشا التماسهم بشرط أن يتقدم له معروض رسمي من ساداتهم عموما ، حتى إذا قدم المطارنة الأربعة الأكثر أهمية ، هذا المعروض ، صدر أمره بإذاعة بيور لدى الأمان»^(٢) ، وتضمن الشروط التالية :

١ — لن يمنح العفو إلا لسكان كسروان من جهة جبيل إلى بيروت لأنهم ليسوا هم الذين أشعلوا الثورة ولكنهم جروا إليها فقط .
٢ — سيجرى تحقيق ، وسيحاكم الأفراد الذين يثبت أنهم كانوا رؤساء الثورة .

٣ — يدفع أهالي كسروان فورا ضرائب السنة الحالية كضمانة على خضوعهم ، ولن يمنح العفو للقرى التي تتأخر عن دفع الضريبة في وقت محدد .
أما سكان القسم الواقع بين جبيل وطرابلس ، والذين نظموا «العصيان» ، وقاموا بالغزو فالباشا يحتفظ لنفسه بحق معاقبتهم»^(٣) .

وبدا أن مسألة كسروان على وشك الانتهاء ، بعد عودة كرم بسرعة إلى زغرتا ، ووصول أمين باشا قائد بيروت العسكرى يوم ١٦ يناير إلى جونبة لاستلام قيادة العساكر العثمانية . وفي اليوم نفسه قام عليا كايروس الماروني بمسعى لدى القنصل ودينيسار كي يتدخل في قضية كرم ، وأرسل المطران جرجس ، والمطران الحاج باسمهاو باسم البطريرك رسالة من كرم»^(٤)

(١) Beyrouth, T. 17, Dépêche télégraphique, Beyrouth, du 13 jan. 1866 F. 164.

(٢) قيود مجلس الإدارة الكبير ، مضبطة نمرة ٢٢٩٠ .

(٣) Beyrouth, T. 17, du 13 jan. 1866, F. 166.

(٤) نص الرسالة : « كنت بانتظار ردكم بشأن الضمانة التي تمنح لي بالذهاب إليكم والاتفاق معكم حين حدث لي بينما كنت في الكنيسة حادث غريب عن إرادتي ومؤسف حز في نفسي ، وآمل يا حضرة القنصل باستقامتكم وطيبتكم أن لا تشكوا في صدق ما أقول ، انسحبت حالا =

إلى المطران طوبيا لينقلها بدوره إلى القنصل . غير أن هذا رفض استلامها وأعادها للمطران مع تصريح شديد اللهجة ونصه :

« إن قنصل فرنسا العام يرفض رفضا باتا أن يكون له أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع يوسف كرم . إن شريك سليمان (سلمان) حروفش وأسعد الحسن ، الرجل الذي يتستر بنفاق وقحة وراء الديانة والقانون والعدالة ، قد تحالف مع جماعة من قطاع الطرق ومن أحط صنف ، وفي ظل خيانة مدبرة منذ زمن بعيد ، سعى لأن يخدع ذلك الذي أتاه منه البرهان تلو البرهان على عطفه ، وذلك في الساعة نفسها التي كان يسعى فيها لخلاصه . هذا الرجل ليس جديراً بالاهتمام الذي يبدي نحوه فقنصل فرنسا العام ، يرفض بالتالي ، ودون أن يفض ، الكتاب الذي سلم إليه البارحة والذي يقال إنه من يوسف كرم ، وسيكون ذلك شأن جميع الكتب في المستقبل»^(١) .

إن لهجة القنصل الشديدة كانت تتمشى في الواقع مع سياسة محور داود — فرنسا الذي برز منذ عام ١٨٦٢ إثر حوادث غزير وكسروان . وقد أدرك دينيسار ومن قبله أوتري أن كرما ومن حوله من أعيان الحزب السكرمي كانوا يصرون دوما على استخدام اسم فرنسا وينادون في كل مناسبة وقبل الإقدام على أى عمل خطير ، بمعونة فرنسا لهم ، وتأيد هالما يقومون به ، ليظهروا للبال الماروني أنهم لا يتصرفون ولا يتحركون إلا بحسب آراء ممثلي فرنسا وتوجيهاتهم . ومن هنا كان كرم يحرص دوما على أن يعطى

= حينذاك إلى بلادي حيث لا أزال الآن ، وإلى أقدم لكم اليوم مراسم احتراي الصادق الذي نحفظه لأوامركم ونرجوكم في نفس الوقت التكرم بجواب إلينا يسمح لنا أن نعمل وفق إرشاداتكم ووفق الأوامر التي ستعطونني إياها . وجدير بالذكر أن القنصل عرف خواها رغم أنه لم يفضها وقرأها ، لأن كرما كان يوزع رسائله على أصدقائه قبل إرسالها إلى الجهات المرادة .

Annexe No. 1 à la dép. No. 38 du 21 jan. 1866. F. 182.

(١) Beyrouth. T. 17, Annexe No. 2 à la dépêche No. 38, le 16 jan. 1866, F. 183.

نسخا من رسائله إلى أصدقائه للاطلاع على خيواتها ويطمئنوا إلى العلاقات الطيبة التي تربط رئيسهم بوكلاء فرنسا . ولا حاجة إلى القول إن غالبية الحزب الكرمي من الناس البسطاء الذين لا يريدون أن يسمعون أو أن يروا إلا من خلال عواطفهم وأهوائهم البدائية ، ولذا كان سهل إقناعهم بأن زعيمهم على أتم وفاق إن لم يكن مع وكلاء فرنسا في سوريا ، فعلى الأقل مع حكومة الامبراطور الفرنسي ، وهذا نوع من أنواع « البلف » الكرمي الذي كان يمارسه شيخ إهدن عندما تنكشف لعبته ، إذ يعلن القنصل استهجانا لسلوك كرم ولفعال المعارضة المارونية ، كما حدث عندما أصدر دينيسار تصريحه الشديد ، فأشيع بأنه إنما يتبع أهواء الشخصية ، وأن حكومة الامبراطور لا تقره على سياسته الحاضرة في الجبل (١) ، ومما كان يؤيد هذه الشائعات حول حقيقة العلاقات بين كرم وفرنسا في أذهان أصحاب كرم ما رأوه من الخلاف والتباين في الرأي بين مختلف وكلاء فرنسا ، الذين أراد كل منهم ، منذ نزول الحملة الفرنسية في سوريا (١٨٦٠) أن ينظم المسألة السورية بحسب طريقته وآرائه . والآن نورد شاهدا آخر ، فإن قائد المركب الفرنسي الحربي (La Biche) رضى أن يتلقى رسالة من كرم ، في حين أن نائب الأميرال دابوئيل كان قد رفض استلام رسالة مماثلة بعث بها كرم إليه قبل عام ؛ وردّها إليه قائلا إن السياسة من اختصاص القنصل (٢) . وطبيعي أن يستثمر كرم هذا كله ليبرهن على وجهة نظره بأنه مؤيد حقيقة من فرنسا ؛ أو على الأقل ليحيط علاقاته بالمشلين الفرنسيين وحكومتهم بضباب من الغموض لا يدرك كنهه الفلاحون الموارنة البسطاء الذين يهبون خفافا عند أول صيحة حرب .

وأيا كان الأمر فبينما كان داود باشا في غزير يشكر الأهالي الذين وقفوا

(١) Beyrouth, T. 17, Dépêche No. 38 du 21 jan. 1866, F. 175.
(٢) » » » » 41 » 11 Fév, » » 218.

في وجه كرم ووالوا الحكومة في هذه المحنة ؛ ويمنح من شارك منهم في رد الثوار تأجيلا أو تنزيلا في الضرائب المتأخرة عليهم . كان أمين باشا يتجه مع العساكر العثمانية والدراخون مع ٢٠٠ نفر من الجندرمة اللبنانية لاحتلال جبل البترون وأخيرا زغرتا بعد أن هجرها كرم والأهالي (٢٤ يناير) (١) .

ووصلت بارجتان تركيتان تحملان الجند العثماني نجدة للمتصرف الذي كان عليه أن يتصرف بها بدقة متناهية مخافة أن يحدث أي احتكاك مباشر بين الجنود العثمانيين المسلمين وبين الأهالي المسيحيين في الجبل . وبدأ الهدوء يخيم على كسروان . وجباية الضرائب تسير بشكل مرض . وتم الاتفاق في طرابلس بين داود باشا وأمين باشا أن لا يقبل من كرم إلا خضوعا فوريا بشخصه . أو يتحمل نتائج الرفض أو التردد . وبدا أن القضية تسير في طريق سلمي عندما رجع ترجمان أمين باشا من لدن كرم ، وقال إن الأخير مستعد لإعلان خضوعه . وسلم الباشا دعوة من المطران بولس من دير مار يعقوب تلح بقبول تناول طعام الغداء عنده في اليوم التالي . ورأى الباشا أن هذه مناسبة تسهيل اجتماعه بكرم وتقبل خضوعه ، طالما كانت ظروف كرم لا تسمح له بالذهاب لمقابلة الباشا ، وأمام الدير استقبل الباشا من المطران وكان معه كرم . وبعد أن أقسم شيخ إهدن أمام المذبح على الخضوع لإدارة داود باشا وأوامر أمين باشا ، جرد نفسه من سيفه ، ووضع عند قدمي الباشا ، ثم توجه إلى رؤساء جموعه ، وأعلن أنه بعد خضوعه وتسليم سلاحه لم يعد شيئا بالنسبة لهم ، وأنهم لم يعودوا شيئا بالنسبة له . وطلب منهم أن يعودوا جميعا إلى يوتهم وينزعوا سلاحهم - ثم كتب كرم وثيقة أقسم فيها اليمين على أنه ملزم بالطاعة للمتصرف في كل شيء ، وأنه يضع نفسه رهن إشارته حين يقدر على ذلك ، وأنه بانتظار هذا يجعل نفسه أسيرا في الدير

Beyrouth, T. 17, dépêche No. 38, op. cit, F. 178.
(م ١٢ — لبنان)

الفلاحين مسافة بعيدة ، وكانت نيته أن يقيم هناك باستمرار ، ولم يقرر الانسحاب إلا حينها لاحظ أن الجبلين قد قطعوا عليه مؤخرته . وكرم من جهته بعد أن اجتذب الجيوش إلى الشعاف الصخرية المرتفعة التي يصعب بلوغها ما كان ينتظر إلا الساعة التي تحتاز فيها الممرات ليهاجمها ، وقد فعل ، وساعده أن جموعه كانت لا تزال تحتفظ بكل ذخيرتها ساعة عودتها للهجوم^(١) .

ويهمنا أن نسجل مع انتصار كرم ، توافد عدد من الثوار إليه قادمين من المناطق المختلفة وعددهم بين ٢٠٠ - ٣٠٠ رجلا وهكذا أصبحت الحالة خطيرة تستوجب الحل السريع ، وقد أبدل بأمين باشا في قيادة جيش عربستان درويش باشا الذي تلقى الأمر فوراً بالتوجه إلى سورية صحبة فوجين من النظام ، وبطارية مدافع جبلية .

أوعز الباشا العالي إلى المتصرف أن يصطنع الشدة وأن يسبق حركة الجيوش العثمانية ببلاغ إلى سكان لبنان ، وألا يقبل خضوع كرم إلا بشرط واضح هو مغادرته للجبل .

وفي الوقت الذي أذاع فيه داود باشا نداء الترغيب والترهيب^(٢) على سكان الجبل ، نزل بعض الثائرين في ١٩ فبراير إلى سهل الكورة ليحصلوا على المؤن ، فغزوا قرية أميون الكبيرة الأرثوذكسية ، ونهبوها واقتربوا فيها القتل والاعتداء على النساء والسكنائس وحدث نفس هذا المصير لقريتين أخريتين ، حتى اضطر بعض أهالي الكورة للهجرة إلى طرابلس وبديهي أن كرما كان يرمى من ذلك إلى إحداث موجدة ذعر وفوضى في

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp. de Blanche No. 37, F. 288.

(٢) النداء عادي وهو عبارة عن ترغيب وتحذير وتهديد بالعساكر التي قدمت مع درويش باشا . . . « فعلى السكان أن يتركوا منازلهم ويحتضروا بظل السلطة التي ستلغى بعناية لأن السلطة لم تضرب العصاة بعد خوفاً على السكان . والذين يرفضون ذلك يعرضون أنفسهم لأشد العقوبات والأذى » . . . (داود) .

الجبل ، ويرغم القناصل على أن يتدخلوا بينه وبين المتصرف ، ويرفعوا قضيته من المستوى المحلي إلى مستوى الدول . وقد سعى كرم بالفعل إلى بلوغ الهدف عندما وجه خطاباً متماثل النص إلى القناصل في بيروت ، ولكن الاجتماع الذي عقدته الهيئة القنصلية لدى عميدها (الروسي) أسفر عن قرار مخيب لآماله ، فقد جاء في محضر الجلسة : « منعاً لكل التباس ولكل تفسير خاطيء ، يعلن قناصل الدول الخمس أن السبيل المشروعة الوحيدة الجديرة بأن يتبعها سواء الرؤساء ، أو الجبلون الضالون ، قد رسمت لهم بالبيانات المباشرة والبلاغ الذي وجهه الحاكم العام بتاريخ ٤ شوال^(١) . ولا شك أن نشر هذا المحضر جاء تكذيباً قاطعاً لتأكيد كرم وصحبه للثوار عن دعم « بعض الدول » لحركتهم . كما وجه داود باشا كتاباً إلى كرم أنذره فيه بأن الطريق المنعزلة التي يسلكها لن تؤدي به إلا إلى هوة المصائب . . . ولذا فقد تقرر عقابه مع الذين كان دفعهم إلى الثورة التي نجم عنها مقتل الأبرياء والنساء والأطفال . وقال الباشا إن الوسيلة الوحيدة التي بقيت أمام كرم للخلاص هي الحضور فوراً وتقديم خضوعه المطلق وإعادة الدين رفعوا علم الثورة إلى قراهم ، وإطاعة النظام . وختم قوله : « فإذا أسرعت بدون تردد أو معذرة ووضعت نفسك تحت تصرف السلطة فهي ستعفو عنك ، وستصرف النظر عن القصاص الصارم والشرعي الذي يجب أن يحل بك ، وهي ستمنحك الأمان على شرفك وشخصك وأملاكك وإلا فإن قصاصاً صارماً ينتظرك^(٢) » .

أجاب كرم برد يحتوي نفس الحجج والمعاذير التي طالما عرضها . إن جوهر مطالبه الحاضرة والماضية هي تنفيذ النظامات في معناها الحقيقي ، وهو

(١) Beyrouth, T. 17, Annexe No. 1 à la dèdêche No 34 du

5 mars 1866, F. 262.

(٢) 2 à la dépêche No, 42 7/19 » » » » »

ينبغي عن نفسه اقتراف الجرائم والأذى . ويختم رده بأنه لا يجوز أن يحضر طوعاً أمام المتصرف ، ولكن يلجأ مع إخوانه « ذوى النفوس النبيلة ممن يريدون تنفيذ أوامر الحكومة بدقة » إلى رافة الباب العالى والدول الصديقة طالبا ضمانات كافية لحمايته من الظلم . وحينما تأتية هذه الضمانات من ممثلى الدول فى سورية ، يحضر أمام محكمة التحقيق وينزل عند القرار الذى يتخذ بحقه (١) . ولا نحسب أن كرم كان يعنى مايقول ، أو أنه كان لا يصدق ولا يثق بأن المتصرف سيعفو عنه ويلتزم ما جاء فى كتابه ، وإنما نرى أن غرض شيخ إهدن من هذه المباحكات كسب الوقت ، وانتظار المشورة التى كانت تصله من الخارج — من فرنسا خاصة — حيث ينتصر لقضيته حزب قوى لا يستهان به ، لديه الصحف والإمكانات لإحداث ضجة حول اسمه ، كما ذكرنا آنفاً ، فكيف يلقى كرم بسلاحه بعد أن انتصر على العساكر الشاهانية واكتسب شهرة حربية فائقة محت من صحيفته جميع أخطاء الماضى ، وأكسبت أنصاره أسلحة حديثة ؟ . لقد أصبح كرم بين عشية وضحاها قاهر الترك والمنتمين للكرامات ، ويرى الآمال المشتركة ، وأن الهزائم التالية التى منى بها كرم وصحبه لم تكن لتزيل من الأذهان بسهولة ما انطبع فيها من أثر نصر بنشعى . ثم إنه كان لكرم فى الاكليروس المارونى ، وبخاصة منه الاكليروس الأدنى ، خير معين معنويًا ومادياً لمصادمة العثمانيين زمناً طويلاً .

والحق أن دور الاكليروس المارونى فى ثورة كرم يحتاج إلى توضيح فقد تحدثنا مراراً عن مساهمة الاكليروس المارونى فى خلق الصعوبات للمتصرف ، وعن ميله الى كرم لأسباب عرضناها فى مكانها ، والآن نسجل أن الاكليروس عموماً لم يتراجع قط عن هذه الخطة بغض النظر عن المعاذير

(١) Beyrouth, T. 17, Annexe No. 3 à la dépêche No. 42 2/21 (١) fév. 9 chawal 1282 F. 252.

التي يبدىها عليه الاكليروس والبطيريك . يؤكد ديزيسار أنه فى وقت الثورة صعد الخوارنة إلى كرسى الوعظ وحرصوا الناس على السير مع كرم (ممثل المسيح) . وأن أحمالا من التعوين قد أرسلت من البطيريك الى يوسف كرم ، وأن أحد الخوارنة قد أوقف والسلاح بيده ، وفى كل مكان كان كرم يقف تلقاء الأديرة ، فيجد الأقوات لجماعته ، والأديرة كانت بمثابة نقاط استناد له ، ومأوى يلجئ أولئك الذين يأتون للانضمام اليه (١) .

والطاب المدرب الفرنسى كتب أن مظاهرات أهالى بلدة غوسطا المعادية ضد المتصرف ، كان قد أثارها البطيريك ، لأنه قبل ذلك بأيام كان الخورى رمية نجم رئيس دير مارا ليشع قرب بكركى قد توجه مرسلًا من البطيريك إلى عدة قرى فى كسروان ، داعياً الأهالى إلى حمل السلاح وطرده الباشا من جونية (٢) . بل لقد دعا الاكليروس المارونى للحرب المقدسة علناً ، وكم عثر بين القتلى الذين سقطوا فى معركة ضد الترك على كهنة كانوا يسيرون فى صفوف الثوار الأولى ، والسلاح فى يدهم . وكما أوقف منهم واعتقلوا ثم أطلق سراحهم . وكان هم البطيريك الأول الذى كان يبدىه فى جميع مقابلاته للمتصرف والقنصل الفرنسى ، والنسوى ، هو سلامة يوسف كرم (٣) . وعلى الرغم من الوعود التى شهدنا البطيريك يبدؤها لداود باشا لتهديم الأهواء الجاحمة وتعزيد الحكومة ، وبأنه موال للباشا حتى الموت « J'usqu'au Sang » فالبطيريك فى نظر القنصل الفرنسى كان ينوى أن لا يترك كرمًا يخضع أو يفر ، بل مقصده أن يتابع إخفاءه فى البلاد ، كما لم تدخل هذه التجربة الدامية على تفكير الخبر المارونى أى تغيير بصدد كرم ومصلحة البلاد .

ويزعم البطيريك أن كرم لا يصغى إلى نصائحه ، ويبدى أمام الناس

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp No. 37 du 13 jan. 1866, F. 168.

(٢) » » » » (Alhabe) du 20 fév. 1866, F. 237.

أن كل سوء تفاهم قد زال بينه وبين المتصرف ، وأنه مع المتصرف يؤلفان كلا واحدا . ولكن ما كان يخفى من مقاصد هو مختلف جدا . والمقابلة التي تمت بينه وبين المتصرف وديزيسار والسكونت مورني سولت Mornay-Sault تكشف في نهايتها عن حقيقة شعور البطريرك وبطائته ، وموقفهم الصحيح من داود باشا . فقد تحدث سولت إلى أخى البطريرك على حدة فقال له : « إن مصلحتكم هي أن تساندوا الحاكم العام وتساعدوه في تنظيم البلاد ، حتى إذا ما أزفت الساعة تمكثوا من تنفيذ رغباتكم . فأجابه المطران بطرس أخو البطريرك قائلا بوضوح : « نحن لا نريده ، نحن نكرهه » ، فصرخ عندئذ السكونت سولت « ولكنه مسيحي » ، فأجاب المطران « دعك من هذا ، فهو يتظاهر بالمسيحية ، إنه مسلم تركي ، نحن لا نريده » . وكان هذا الحديث يجري في نفس الوقت تقريبا الذي كان البطريرك يعلن فيه أن كل سوء تفاهم قد زال مع المتصرف ، وأنه يؤلف معه شيئا واحدا (١) .

وأيما كانت معذرة البطريرك في تأييد كرم سرا ، بخشيته من انتهاك الأديرة والأماكن الكليريكية الغنية ، فلاشك أن حقه على المتصرف كان يمنعه من أن يستنكر صراحة عمل كرم ، ويبدو أن مبررات تأييد الاكليروس لسكرم لا تزال كما هي ، وإن اتصفت بشيء من التحفظ وإنكار الوقائع عند الحاجة ، وذلك بعد ما بدا من ثقة الحكومة الفرنسية بـداود باشا ، وبعد ما حصل من تقدير الكرسي الرسولي له ، وهنالك مبررات أخرى تدفع الاكليروس لمعونة كرم وترجيح كفته ، فالأكليروس يمتلك نصف البلاد تقريبا ، وأراضيه هي أجود الأراضي وأوفرها إنتاجا وأحسنها خصوبة . والاكليروس يتألف من حوالي خمسة آلاف نفر يشكلون مع أقربائهم الذكور من آباء وأبناء وأخوة . . كتلة من عشرين ألف رجل تقريبا لهم نفس المصالح ، وتساورهم نفس المخاوف ، وتعصف بهم عين

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 51 du 16 mai. 1866, F. 353.

الاهواء ، فيطيعون نفس الدافع . وكل هؤلاء الذين كانوا يتمتعون بامتيازات كبرى لاسيما في مجال الضريبة لا يمكن بداهة أن يرضوا بالمساواة لا أمام القانون ولا أمام الضريبة والرسوم . ومن هنا يجمع الاكليروس على تعضيد كل عصيان أو تمرد أو ثورة ضد الحكم المدني القائم ، ومن هنا تصادف داود باشا المصاعب في تنفيذ النظامات (١) .

والبحث المنصف يلزمنا أن نسجل على الاكليروس الماروني بذله جهودا لا يستهان بها لتيسير الأهالي لمصلحة كرم ، حتى أن القاصد الرسولي البطريرك اللاتيني المونسنيور فاليرغا Valerga ، أعرب عن هذا الرأي في كتاب وجهه إلى البطريرك الماروني في الأسبوع الثاني من يولية ١٨٦٦ وبعد أن لفت النظر بأسف إلى أن الرأي العام حوله متفق على لوم الاكليروس الماروني لمساهمة المعنوية على الأقل ، في الاضطرابات التي ابتلى بها قسم من الجبل ، يضيف القاصد بأنه لا يمكن أن يترك البطريرك مسعد جاهلا بأن كثيرا من الكاثوليك المواظبين في أوروبا نفسها ، ومن الأصدقاء المجريين للوارثة ينظرون بحزع كبير إلى موقف الاكليروس هذه البلاد . وأخيرا إن السكان في روما أنفسهم يشاطرون هذه الآراء ويحتم فاليرغا إسداء النصيحة بقوله مخاطبا البطريرك مسعد :

« بما أنني لا أشك أنكم اتخذتم كل الاحتياطات التي لديكم ، وقيمتم بجميع ما يجب لإلزام اكليروسكم طريق الواجب والطاعة ، فأرجو أن تبعضوا لي بالتبليغات والتنبيهات والنصائح او الحرمانات التي لاشك أنكم نشرتموها في هذه الظروف الدقيقة حتى استخدموها لتنوير الرأي العام والدفاع عنكم (٢) » .

وبديهي أن يخيب ظن فاليرغا ، فالبطريرك لم يصدر أي حرمان بحق

(١) Turquie, Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 53 du 20 juin 1866, Fos. 369, 376.

(٢) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 55 du 13 juillet 1866, F. 395.

الثورة ورئيسها، ورعايته لكرم وأصحابه كانت راهنة ومفهومة حتى أن صورة كرم كانت توضع، كصور القديسين في بعض الكنائس (١).

هل سيظل موقف البطريك وعلية الاكليروس مؤيدا لثورة كرم الناشئة بعد رسالة فاليرغا؟

كلا! فالوثائق التي بين أيدينا تدل على أن البطريك كتب إلى كرم يدعوه لسماع نصائح القاصد الرسولي ودعوة البطريك هذه تتسم بالصراحة والحث على وجوب الطاعة، ولذلك فهي تسجل بداية افتراق البطريك عن كرم جديا في وجهات النظر، وإن حافظ البطريك الداهية أكثر من كرم على المظاهر الخارجية المألوفة في علاقتهما كما سنرى.

* * *

هدوء حدة الثورة وحقيقة أهداف كرم وأنصاره

إن الوقائع التي جرت بين قوى كرم وبين العساكر العثمانية والضبطية اللبنانية التي كانت تطارده من مكان لآخر، لم تكن معارك بالمعنى الحقيقي بل كانت معارك صغيرة كالتى تخوضها العصابات، ومعظمها كان دفاعيا لاهجوميا وبخاصة بعد تجمع القوات العثمانية النظامية في الجبل وعزمها على ضرب الثورة، من جهة، وجنوح الأهالي إلى الهدوء واحتلال مناطق الثورة من جهة أخرى. وبعد معركة أول مارس التي نشبت في سبعل وإيطو (٢)، والتي حارب فيها الجنود بحماسة وجراءة لمحو عار بنشع، اختفى

(١) لاحظ موناستسكى قائد الدراغون العثماني، وهو كاثوليكي مواظب على القيام بشعائر الدين أن صورة موضوعة على مذبح كنيسة مار يعقوب، تمثل كرما وهو جالس في زيه العربي ويجانبه يقف عبد الله خضرا شقيق دومينيك خضرا ممثل كرم في باريس، وشقيق عبد الأحد خضرا أيضا فاعتبر موناستسكى الصورة تدنيسا حقيقيا للقدسات فأخذها، وأعطائها إلى داود باشا، فطلبها القنصل ديز يسار منه وأرسلها إلى وزير الخارجية.

(٢) إيطو قرية تقع على رأس جبل وى تؤلف أحد رؤوس مثلث سبعل إلى اليمين وإيطو وعبرا إلى الشمال، واهدن القائمة إلى الشرق من ذلك المثلث بينما تقع في الجهة الجنوبية منطلقا البترون وجبيل تفصلهما عن سهول بعلبك جبال عالية. (أنظر الخارطة المرفقة بالبحث).

الثوار ولم يعودوا يظهرون أمام الجنود النظامية إلا نادرا، وقد أسفرت معركة سبعل عن مقتل تسعة كرميين، وفرار كرم إلى اهدن ومنها إلى جهة مجهولة. وفي ٣ مارس بدأت وفود القرى تأتي مقدمة خضوعها، وفي اليوم التالي دخل حسن باشا اهدن دون أن يطلق طلقة واحدة، وبدأ أن سلطة داود باشا تستقر بقوة في لبنان الشمالى. وأن القرى والدساكر بدأت تصم أذنيها عن دعوة كرم الثورية وتضيق ذرعا بها مخافة أن يدهمها الجنود العثمانيون. وفي ٧ مارس دخل داود باشا اهدن مع حاشية كبيرة من مشايخ البلاد وأعيانها، وأقام ميخائيل بك كرم - شقيق يوسف كرم - حاكما عليها مع قوة كافية تجعله مطاعا فيها. ورأى كرم أن مواطنيه قد سئموا القتال والتشرد، وأن الحالة تسير من سيء إلى اسوأ، فأراد أن يكتسب بعض الوقت ويغسح المجال لإصلاح الحال، بأن حاول من جديد أن يدفع أوربا لتهتم بقضايا الجبل، ريشا تنجلى الأيام القادمة عن ظروف أفضل للنضال ضد المتصرف (١). ولذا وجه إلى قنصل النمسا في بيروت الميسو ستيفانللى الذى تربطه بالبطريك المارونى صداقة وثيقة، رسالة بتاريخ ٩ مارس أرفق معها عريضة إلى داود باشا تتضمن تقديم خضوعه بواسطة القناصل، ويرجو من المتصرف أن يمنحه الرأفة ويضمن شخصه وشرفه وأملاكه، كما يأمل من القناصل أن يؤكدوا هذه الضمانة حتى يستطيع شيخ اهدن أن يعيش « في الجبل » مطمئنا خاضعا للسلطة ولقوانين لبنان (٢).

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 41, du 17 mars op. cit, F. 303.

(٢) أنظر نص رسالة كرم إلى قنصل النمسا ستيفانللى في الملحق ١ بالمراسلة رقم ٤٦، فوليو ٣١٠.

Annexe No. 1 à la dép. No. 46, F. 310.

نص ترجمة عريضة كرم إلى داود بنفس التاريخ ٩ مارس ١٨٦٦ في الملحق ٢ بالمراسلة فوليو ٣١٢.

Annexe No. 2 la dép. No. 46, F. 312.

وجاء في العريضة: « مفعا بمشاعر الاحترام لجبروت الباب العالي حفظه الله دواما، أأ خادمكم قد تواريت لثلا أواجه القوى التي سيرها نحوى، ومستندا إلى الرأفة السامية وإلى =

وفي الاجتماع الذي عقدته الهيئة القنصلية في بيروت ألح ستيغمانلي على وجوب قبول مقترحات كرم « حرصاً على وجدان أوروبا الكاثوليكية وتأثرها من رفض القناصل خضوع كرم ومن ثم عدم البت في قضية الجبل ». وحينئذ رد أحد القناصل عليه بأن أوروبا ليس لها أن تتأثر أو تقلق لأن الأزمة الحالية لا تمس الديانة إلا من ناحية غير مباشرة جداً . وأثبت بالوقائع أن القضية الراهنة سياسية وإدارية داخلية تلخص في أن عدداً من « الضالين » يرأسهم شخص طموح ، ويدفعهم حزب يخشى انتقاص نفوذه ، تسليحوا ضد الحكومة الشرعية لمنعوها من تنفيذ النظمات الدستورية التي أقرتها الدول الحامية والباب العالي . وأن التحالف القائم بين كرم والأمير حروفش وأسعد الحسن المعروفين بتعدياتهم على المسيحيين ومؤسستهم ، كل ذلك يدل على أن هنالك ثورة ضد القانون المدني ليس إلا . واستطرد يقول : « أما أن يكون وراء ذلك مصالح دينية ، بل مصلحة الكليروس والمؤسسات الدينية المادية ، فهذا بكل أسف أمر لا شك فيه ، ولكن إذا دفع الكليروس جشع وجهل هؤلاء السكان إلى الثورة ، فهذا لا يغير من صبغة الأزمة ولا يجعلها دينية » .

وبعد أن عقدت الهيئة القنصلية اجتماعين بحثت خلالهما الأزمة من شتى وجوهها ، تقرر أن ينشر القناصل تصريحاً جماعياً في الجريدة المحلية « حديقة الأخبار » يكون تنبيهاً لما جاء في بيانهم الأول . وفيما يلي نصه كما جاء أصلاً في الجريدة عدد ٣٩٧ تاريخ ١٥٣ مارس ١٨٦٦ : « بما أن القناصل الجنرالية النابيين في سورية عن الدول التي أمضت النظمات المتعلقة بترتيبات لبنان أخذوا تحريراً جديداً من يوسف كرم متضمناً أعراضاً إلى حضرة صاحب

== عطف سعادتكم أسرع بعرض التماسي الحاضر الذي أعلن فيه دواماً خضوعي للسلطة المقدسة لحكومة صاحب الجلالة السلطان ، وأخضع لسعادتكم تماماً . وأتمنى من شفقة سعادتكم أن تقبلوا خضوعي ، وتشرفوني برسالة أمان باسم الإرادة السنية لشخصي وشرفي وأملاكي في أمكن من العيش بأمان في وطني في ظل الحكومة الشاهانية وتحت ظل سعادتكم » .
التوقيع يوسف بطرس كرم

الدولة متصرف جبل لبنان مع الرجا بتقديمه إلى دولته . فالقناصل الجنرالية الموصى إليهم قرأهم بأن لا يغيروا شيئاً مما أعلنوه في جرنال بيروت (حديقة الأخبار) بتاريخ ١٧ شباط و ١ آذار سنة ١٨٦٦ ومع ذلك بقصد صالح راحة البلاد ولأجل وضع حد إلى كل التماس وطلب نظير هذا المحرر أعلاه يعلنون أن كل ما يتعلق بمسألة بتقديم الطاعة أو طلب الأمان يقتضي بسطه رأساً وبلا واسطة لصاحب الدولة متصرف جبل لبنان .

إن الأعراض المذكور الذي تسلم لأحد القناصل الجنرالية الموصى إليهم باقى تحت طلب الشخص الذي أحضره لهم (١) .

وهكذا أخفقت جهود كرم في لفت نظر الدول إليه ، وسدت الهيئة القنصلية الباب أمام عرائضه القادمة كما جاء في بيانها السابق ، وبقيت مسألة كرم مسألة داخلية بحتة ، وفشلت محاولاته الأخيرة لتجريض السكان على القتال ، ورفض سكان قرى عديدة صراحة أن يستقبلوه معلنين أن وجوده سيؤدى إلى الحرب والدمار ، بل إنهم قاوموا دخوله بالسلاح إلى مناطقهم ، فقل زاده وانفض عنه معظم أنصاره ، ولم يبق معه سوى قبضة من أقرب أصدقائه ، وعاد الفلاحون إلى أعمالهم (٢) . وصرح داود باشا أن تهديته زغرتا وبشرى وإهدن كاملة ، وأنه أعلن العفو العام ، ووعد السكان بأن مجلس الإدارة سينظر بعين العطف إلى طلباتهم بخصوص الضرائب المتأخرة ، ويمنحهم المهل اللازمة ، ولم يفرض سوى دفع ضرائب السنة الجارية . وكان ذلك تأثير ممتاز على الأهالي الذين كانت مسألة الضرائب تؤرقهم وتحفزهم للانضمام إلى حركة كرم كما نعلم .

وساد الاعتقاد في الدوائر العثمانية والفرنسية الرسمية في بيروت والآستانة أنه بعد أن دخلت الجنود المواقع والنقاط الهامة في كسروان ،

(١) Beyrouth, T. 17, Annexe No. 4 à la dépêche No. 46 F. 315.

(٢) Rapp. 47 du 23 mars 1866, Fos. 323. 324 » » »

فن المأمول أن تحمل عمليات التطويق التي يقوم بها الجنود ، كرما على مغادرة البلاد خلسة^(١) ، لاسيما بعد أن نزل البطريك والمطارنة إلى جونه لمقابلة داود باشا والتعبير عن إخلاصهم واحترامهم له ، وأسفهم على الماضي ، ودلائل الولاء والرجاء التي أبداهما البطريك نحو المتصرف ، وما دار من حديث حول استسلام كرم وضمانة أملاكه . وبعد ما تدفق وجوه قري كسروان والشمال إلى جونية معربين عن خضوعهم للباشا وعن مسؤوليتهم في رفض دعاوى كرم وصدده ، وعن الهدوء وجباية الضرائب ، ومشتتين كل ذلك بالعرائض التي وقعها الوجهاء . وعلى الرغم من أن كرما لم يخضع بل كان ينقل من بلدة إلى أخرى ومن دير إلى آخر ، ساعيا لإخفاء أثره عن الجيوش المكلفة بتعقبه ، وبالرغم من أنه لم يفر ، فقد سارع داود باشا إلى سحب الجيوش العثمانية المتمركزة في الجبل . وتداول مع حسن باشا بهذا الشأن ، في نفس الوقت الذي حدث فيه اشتباك بين جماعة كرم والجنود العثمانيين على السفح الشرقي لجبل لبنان ، على مقربة من بعليك^(٢) . وقد قوبل قرار داود باشا غير المنتظر بالدهشة من جانب القناصل الذين رأوا بحق أن التأثير الماروني لم يخضع بعد ، ولم يقبض عليه ، وتساءلوا عن مبرر سحب الجيوش لأن تفاؤل المتصرف لم تكن تبرره الحوادث .

شرح داود باشا للقناصل مقرراته ودوافعها في نهاية مارس بقوله :

Ibid, F. 306.

(١)

أبلغ عالي باشا سفير فرنسا أن كرما سوف يعثر على مركب المساجيرى أمبريال . بل إن وزير الخارجية الفرنسية أرسل إلى قنصله في مسين برقية بأن كرما سيصل إليها على مركب المساجيرى وأمره بمقابله وإبلاغه أن الامبراطور مستاء من سلوكه في لبنان ولا يسمح له بالقدوم إلى فرنسا ورد بولارد القنصل في ٢٢ مارس على الوزير بأنه لم يجد كرما على ظهر المركب ولا على غيره تحت اسمه أو تحت اسم مستعار .

Beyrouth, T. 17, Dépêche telegraphique au consul de France à Messine, Paris le 19 mars 1866, F. 317 & F. 321.

Ibid, F. 334.

(٢)

« إن العصيان الذي أوجب دعوة الجيوش السلطانية قد هدى ، وأن رؤساء العصاة هاربون ، والجنדרمة اللبنانية تسكني لملاحقتهم ومنعهم من أن يكون لهم أى تأثير على البلاد ، ومن جهة أخرى فلا يجب أن يتعرض الأهالى الموالون للنظام والواجب ، لتحمل الآلام بحريرة رجل واحد . ولكن هذا الإيضاح في الغالب لم يكن ليشتع الفضول ، فالناس لا يصدقون أعداء الباشا، ويفتشون عن مبررات أخرى أملت عليه قراره . واعتقد قنصل فرنسا نفسه أن سفير الجيوش المفاجيء يهدف إلى الحيلولة دون وقوع كرم في الفخ ، وأعرب القنصل عن امتناعه بأن هرب شيخ إهدن يحضره ، أو بأن الحاكم العام سيقبل خضوعه بواسطة البطريك في جونية^(١) . ولكن داود باشا في الحقيقة أخفى دوافع قراره هذا حتى عن قنصل فرنسا وزملائه .

وعادت الجيوش العثمانية إلى ثكناتها تدريجيا ، ولم يبق منها سوى فوج في حدث الجبة ، ولكن كرما لم يأت ليقدم خضوعه إلى المتصرف في جونية ، رغم أن الأبواب كلها موصدة في وجهه ، وسلمان الحرفوش وابن أخيه قد قبضت السلطات عليهما في حمص ، وحتى في نفس إهدن فقد طلب وجهاء وأكليروس البلدة من كرم أن يلجأ إلى مكان آخر ، فاتجه نحو الصحراء . وقنصل فرنسا ما فتئ يعلن تنديده الشديد بثورة كرم ، وأبلغ صديق كرم مضمون برقية السفير الفرنسي في الآستانة له بأن دخول كرم أراضى الامبراطورية محرم عليه^(٢) . كما تلقى القنصل نفس التعليمات من وزير خارجيته بوجوب تأييد داود تأييداً تاماً ، وإن أمكن تسهيل فرار كرم^(٣) .

(١) Beyrouth, T. 15 Rapp. No 48, op cit, F. 336.

(٢) عبرت الحكومة الفرنسية عن تقديرها لمأثرة التهديم التي نفذها داود باشا في جبل لبنان وتقديرها لذلك بنيتها منحه مرتبة أعلى في وسام جوقة الشرف ، وذلك في فرصة أكثر مناسبة تنسب فيها الظروف التي أُلجأت المتصرف إلى سفك الدم المسيحي :

(Instructions à Bernard des Essards No. 4 F. 343.)

ما السبب في عدم فرار كرم ، وعدم استسلامه إلى داود باشا ؟

قد يعتقد أن كرم عرض خضوعه لداود باشا على القناصل ، ولكنه في نظر الباحث لم يكن جادا في ذلك فقد سبق له أن تسلم اشعاراً برفض التوسط من القناصل في نزاعه مع داود ، وبوجوب تقديم خضوعه رأساً إلى المتصرف وهو يهدف من ذلك إلى التدليل على نواياه السلبية للقناصل وإيجاد الانقسام بينهم بصدد قضيته التي يريد أن لا يهبط بها إلى مستوى العصيان الداخلي الذي يختص المتصرف وحده بقمعه ، أما غاية كرم الحقيقية من عدم التسليم فهي انتظار سنوح فرص أفضل لمتابعة النضال . وهذه الفرص قد تهيئها الأخبار التي كانت تصله من أوروبا فتطمئنه إلى أن الأيام القليلة القادمة ستجلى عن أحداث خطيرة جداً تشبك فيها دول أوروبا الكبرى بحرب مدمرة ، مما يتيح له أن يتابع حركته بنجاح أكبر . ولذا كان كرم يعبر أذنا مصغية لإشاعات الحرب التي ملأت سماء أوروبا والتي سبقت اندلاع الحرب بين النمسا وبروسية في منتصف يونية ١٨٦٦ كما هو معلوم ، وأمل أن يحمل السلاح مجدداً في ظروف الحرب العامة ، وأنصاره في أوروبا كانوا يرسلون له حتماً التأكيدات المتتالية بقرب اندلاع نارها (١) .

وحرب ١٨٦٦ لم تكن حرباً مفاجئة نشبت بفتة ، وإنما كانت حرباً عرف قيامها قبل نشوبها بوقت طويل ، وأعد أمرها بعناية (٢) . وشائعات قيام حرب أوربية عامة قد أوجدت تأثيراً كبيراً في جميع سورية مقرونة بما هو أهم وأحدث عهداً مما يتناقله الناس ؛ فقد وردت من الآستانة أنباء تفيد أنه على أثر مفاوضات جرت بين الآستانة وخديوى مصر ، أصبحت سورية تابعة لمصر ، وأن وزارات الخارجية الأوربية كانت اتفقت على ذلك ، وأن فرنسا التي كان لها الفضل الأكبر في هذه التسوية أرسلت

(١) Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 51 du 16 mai 1866, Fos. 354, 355.

(٢) فيشر - الترجمة العربية « تاريخ أوروبا في العصر الحديث » ص ٢٧٤ الطبعة الثانية .

أسطولا أمام بيروت ، حتى شعر الناس أنهم على أبواب حوادث جسيمة (١) . وقد لوحظ أن كرم كان يقدم على جميع الأعمال المهمة والوقائع بعد وصول بريد أوروبا بيوم أو يومين (٢) ، وغرضه على الأرجح لفت نظر أوروبا إلى استمرار حوادث الاضطراب في الجبل . وقد ذكرنا أنه يوجد في أوروبا بؤرة دسائس تعمل لنصرة كرم ، وأن صديقه عبد الأحد ودومينيك خضرا كانا يوجهان هذه البؤرة ، ويقومان بالاتصالات اللازمة لإثارة قضية كرم في الصحف وفي أذهان الساسة والعسكريين الفرنسيين وغيرهم من شخصيات الرأي العام الأوربي الكاثوليكي ، ولطالما شنت الصحافة الأكليريكية الفرنسية حملات شعواء على الحكومة وعلى ممثلها في سورية لمعارضتهم سياسة كرم . وإذن فقد كان هنالك ما يبرر عودة كرم إلى حرب العصابات ، وحسبه أن عدم استسلامه وإثبات وجوده في الجبل في فترات متقاربة من شأنه أن يحفظ التوتر المعادي للمتصرف حياً في النفوس كما يسهل عليه أن يحركه لمصلحته في الوقت المناسب . فلم يعد كرم أن يستسلم أو يهرب ، فكل مساعيه تتجه إلى مهاجمة القوافل العثمانية التوذية أو المخافر والكتائب العثمانية مع إخفاء مقصده الحقيقي بإبداء استعداداته لإجراء مفاوضات جديدة مع الوسطاء بهدف إلى « تسليمه أو فراره » ، وعلى الرغم من أن دعوات التسليم أو عروض الفرار قد قدمت له ٦ مرات خلال ٦ شهور ، فإنه لم يكثر لها .

والحق أن ما كان يساعد كرم على إبقاء اسمه حياً في نفوس أهالي الجبل ، وعلى الاحتفاظ بالتوتر المطلوب ، أن المناطق السورية التي تحيط بالجبل كانت تموج بالاستياء الناجم عن محاولة الإدارة العثمانية إدخال التنظيمات والإصلاحات في أجهزتها ، مما أغاظ المسلمين خاصة . وأن

(١) Beyrouth, T. 17. Rapp. No. 52 du 3 juin 1866, F. 358.

(٢) » » » » » 53 du 20 juin 1866, F. 371.

حاكم سورية في نفس هذا الوقت كان يستدعى الرديف (الاحتياطي)^(١) ، الأمر الذي كان يصحبه عادة قلق الأهالي واضطرابهم ، وعصيان بعضهم على أوامر الحكومة ، وفرارهم من وجهها إلى « الجبل المنيع » ، حيث لا تصل يدها إليهم . ومما كان يساعد كرم أيضاً على إغراء النفوس بالانتفاض على المتصرف أن مقاصد خصمه داود باشا السلبية واستعداداته الطيب للعفو والمصالحة وعدم معاقبة أحد من المسؤولين عن الحوادث والضالعين مع كرم كانت تشوّه ، وكل أعماله كان يساء تأويلها ، فقد كتب ديزيسار أنه لا يوجد أي ماروني من البطريك فما دون إلا ويعتقد أن الباشا لا يتصرف بحسب آرائه الخاصة . فالباشا منح العفو : إذن هو قد منع من معاقبتهم . وإذا دخل في مفاوضة مع البطريك : ذلك ما أشير عليه به !! وإذا أجلا العساكر العثمانية عن الجبل : هذا أمر الباب العالي ، أو أمر فرنسا أو رغبة أوربا^(٢) !!

فإذا أضيف إلى هذا كله صفات داود الشخصية التي تتجلى دوماً إلى السلم ، وأهم من ذلك مواجته النوايا الرديئة من جانب بعض كبار المسؤولين في ولاية سورية : الوالي ، السر عسكر درويش باشا ومن يحيط بهما ، يسعون كلهم للتعريض به ، وإسقاطه بكل الوسائل الممكنة ، تبين لنا أن يوسف كرم الذي ما كان يخفي عليه شيء مما ذكرنا ، والذي قد يكون على صلة ببعض الرؤوس الكبيرة في الآستانة منذ ما قبل رجوعه من منفاه ، كان لابد أن يداعبه أمل براق في الوصول عاجلاً أو آجلاً إلى مبتغاه . هذه كلها مبررات عدم استسلام أو فرار كرم . وهنا يحق لنا أن نتساءل عن مبررات سحب داود باشا للجند العثمانيين مع أن وجودهم في الجبل كان مما يحد من نشاط الثائر الماروني وحزبه ، ويحول دون نشوب اضطرابات جديدة .

Ibid, 367.

Ibid. 374.

(١)

(٢)

دسائس الباب العالي مع والي دمشق

لا شك في أن من أهم الأسباب التي ساهمت في تعجيل داود باشا بسحب قواته من الجبل هو ، موقفه من المشير درويش باشا ، هذا الموقف الذي كان يسوء يوماً عن يوم ، بسبب عدم اقتضار الأخير على مهمته العسكرية ورغبته في ممارسة العمل السياسي . فبينما كان داود باشا في جونية يبذل جهده لتهدئة النفوس وتطمينها بالحسن والإقناع ، ويسعى للحصول على خضوع كرم ، كان السر عسكر يسعى للدخول في مفاوضة مع كرم ، ويقدم له شروطاً تصبح معها شروط داود جديرة بالسخرية ، وتؤدي إلى تباعد كرم عن متصرف الجبل ، واستغنائاه عن عفوهِ وصفحه . وقد وقف داود باشا فجأة على هذا المسعى الخبيث وتأكّد من صحته ، فقرر بدون تردد أن يطلب جلاء الجند العثماني عن الجبل^(١) .

أما يوسف كرم فرحب بمفاوضة ، درويش باشا ، ووجد فيها مبرراً لا لعدم استسلامه لخصمه اللدود داود باشا فحسب ، بل للإبقاء على حماس أنصاره له في نضاله ضد المتصرف ، عن طريق إذاعة نبأ مفاوضة الباب العالي رأساً له ، ليحط من قيمة داود ويزعم أنه يتصرف من تلقاء نفسه . ولا يراعى الأوامر الصادرة له من الآستانة . وبذلك يصون كرم هيئته في الجبل ، ويرفع رأسه بين قومه ، ويطيل أمد المعارضة التي يغذيها ضد الحكومة ، مستفيداً من النزاع الخفي الحاد الذي كان يباعد بين السر عسكر المسلم ، وداود باشا المسيحي ، لمصلحة اسمه في الجبل ونفوذه الذي أخذ ينخفض منذ أمد غير قصير ، ويتدهور كلما مضى الوقت ، ولإضرار نار الثورة من جديد في الجبل ، في الوقت الذي يشاء ، ولا يستبعد أن يكون النصر بجانبه ، فيقضي على خصمه من قبل أن « يتحرك » درويش

باشا لنجدة خصمه داود باشا ، ويضع أوروبا أمام الأمر الواقع فيتحقق هدفه النهائي .

والحق أن ما حدث لا يختلف عما كان يرمقه كرم إلا من حيث النتيجة فقد انتهت مغامرته الأخيرة بالاستسلام تم بالنقي ، ولنفصل كل ذلك : ولنبدأ بكلمة عن أطوار المفاوضات التي دخل فيها كرم مع درويش باشا وصحبه ، لا لأهميتها في تحليل فشل مساعي المتصرف والقناصل للحصول على تسليم كرم فحسب ، بل لأنها تبرهن على أن الباب العالي لم يكن بعيدا عن تحريك كرم وتعليله بالوعود وقبول خضوعه بتخطي السلطة الشرعية القائمة في الجبل ، مما يجعلنا نرى في ذلك سوء نية صريح يهدف إلى إسقاط نظام الحكم القائم في الجبل ، وإبدال نظام القائمة مقامين المحبب إلى دوائر الآستانة به .

بينما كانت الهيئة القنصلية في بيروت تعمل بإجماع وترفض دوما جميع طلبات كرم للتوسط بينه وبين المتصرف ، وتحيله إلى هذا الأخير ، كان درويش باشا يسلك مسلكا يناقض المهمة الملقاة على عاتقه ، فبدلا من أن يمد يد المعونة لداود باشا ، كان يعارض كل مساعيه ، وعوضا عن أن يسعى لتوقيف كرم ، كان يسهل هروبه ، ويحمله على عدم الدخول في مفاوضة مع المتصرف مؤكدا له أن السلطان سيمنحه الأمان بواسطة . ونتج عن ذلك كله أنه بينما كانت تصرفات الهيئة القنصلية التي طالما حاول كرم اكتسابها لطرفه تزيد في نفوذ داود باشا وتخفيض من قيمة غريمه وتشل الثورة وتحصرها دون إهراق دماء غزيرة في القريتين أو الثلاث التي شهدتها ، كانت دسائس درويش باشا تسعى لهدف معاكس تماما وتؤدي لاحتدام الأزمة القائمة^(١) . ولكن هل كان درويش باشا وحده

مسؤولا جزئيا عن استمرار حالة التوتر والقلق في الجبل ، وعدم استسلام كرم ؟ كلا ، فدرويش قاعدة مثلث ضلعاها الآخران قنصل فرنسا في دمشق المسيو هيكار Heckard الذي « يجب أن تلهج الألسن بذكره مهما كلف الأمر » ، والأمير عبد القادر الجزائري الذي كان همه أن يناوىء نفوذ الباب العالي ما وسعه ذلك . واشترك مع هذه « التريومفيرا » وإلى سورية راشد باشا أخيرا على كره منه .

فبذا أن وصل راشد باشا إلى دمشق ليتولى شؤون الولاية (١٨٦٥) رجاء المسيو هيكار والأمير عبد القادر بأن يهتم بقضايا لبنان ويوسف كرم . ويخبرنا دين يسار أن زميله هيكار ألمح للوالى بأن مسألة كرم فرصة مؤكدة لظهور كليهما ، فلا يجب أن تفوتهما ، وتحدث عبد القادر عن سياسة السلاطين السمحة التي تستوحى من تعاليم النبي العربي (ص) وتصفح عن أكبر المذنبين . . أجاب الوالى : « هذا لا يعنيني^(١) » . وانضم إلى الرجلين حليف جديد هو درويش باشا ، الذي لم يشعر بارتياح إذ وضعته حكومته إلى جانب داود باشا ، إن لم يكن دونه ، فثارت كبرياؤه للدور الثانوى الذي أسند إليه ، وهكذا فعندما سحب داود باشا الجيوش من الجبل اضطر درويش أن يعود إلى دمشق يحمل معه الكراهية والحقده على داود باشا فضم مساعيه إلى مساعى هيكار والأمير ، وألح على راشد باشا حتى يقبل خضوع كرم . بإزاء هذا الضغط لم يجد الوالى بدا من الدخول بتحفظ في السبيل الذي كانوا يسرون فيه . وعند وفاة هيكار كانت الأمور قد أحرزت تقدما ملموسا ، وكان بعض أصدقاء كرم قد غادروا بيروت إلى حمص عن طريق بعلبك وأعدوا كل شيء لانجاح التسوية التي توصلوا إليها بعد جهد . وفي الأسبوع الأول من ديسمبر أنهى الأمير عبد القادر والسر عسكر إلى والى سوريا أن كرما مستعد لتقديم خضوعه بين يديه

دون شرط غير الإقامة في دمشق أو على الأقل في سورية . بيد أن راشد باشا خشي أن يكون ضحية إحدى مناورات كرم ولذا فقد أبدى تخوفه من ذلك ، ولكنه أجيب بأنه إذا وعد بإعطاء الأمان فإن شيخ إهدن سيكون بعد ساعة في دمشق نفسها وفي السراي . وحينئذ أبقى الوالي بعرض خضوع كرم إلى الصدر الأعظم وطلب التعليمات ، وبعد أيام ، وربما بعد فوات الأوان ، أشعر داود باشا بذلك راجياً إفادته عما يجب عمله . فأجابه داود : « بما أنكم كسبتم للباب العالي فانتظروا جوابه »^(١) . وورد جواب الأستانة إلى راشد ودرويش بأن حكومة السلطان تقبل خضوع كرم وتعطيه الأمان على شرط الإقامة إما في حلب أو في الأستانة . ماذا كان جواب كرم ؟

ما إن وصل جواب الباب العالي إلى درويش باشا بصدد قبول خضوع يوسف كرم حتى نقله إلى الأمير عبد القادر طالباً إليه إبلاغه لشيخ إهدن بحميه . فأجاب كرم بعد أيام بالقبول ، وطلب البيورلدي المؤكد لأمان السلطان فأفهمه درويش باشا أن يحضر ليستلمه ، وكانت الأمور بلغت هذه المرحلة حين جاء خبر حمل كرم للسلاح من جديد ، يبرر مرة ثانية مخاوف الذين كانوا يعتقدون أن مفاوضات دمشق لن يكون لها إلا هذه الخاتمة .

استسلام كرم ونهجه :

وهنا لا بد لنا من أن نرجع قليلاً فتابع تسجيل الأحداث التي انتهت بثورة كرم مجدداً ثم استسلامه ونهجه .

على الرغم من المنشور الذي وجهه كرم إلى « أبناء وطننا اللبناني من أي طائفة كانوا »^(٢) - والذي استهدف به على الأرجح إثارة الدروز ،

Ibid, Fos, 438, 439.

(١)

(٢) انظر نه في البعثات ، المصدر السابق ، ص ٤٥٣ - ٤٥٦ .

ودفعهم إلى الثورة بالمتصرف بعد سرد الحوادث التي مرت به من وجهة نظره - فإن كرم لم يقيم معه سوى أشد أنصاره حماسة وبعض الفارين من الرديف ، وكلهم لا يتجاوز عددهم المائتين . واشتعلت نار الثورة من جديد حين هاجم كرم موقع العثمانيين في حدث الجبة ، ولكنه انسكفاً وانسحب تاركاً وراءه قتيلًا وجرحى وعشرة أسرى ، وفي مطلع يولية أوقفت السلطات في جوار زغرتا ستة وعشرين رجلاً من الثائرين القدامى وفيهم بعض أقارب كرم وأمين سره وراهبان وأسلحتهم بأيديهم ، وبنادق تركية كان الثائرون حصلوا عليها بعد هزيمة بنشعي . سلم داود باشا الراهبين إلى القاصد الرسولي فاليرغا الذي وجه لهما اللوم ، وسلمهما إلى رئيسهما^(١) . ويبدو أن داود باشا شكك البطريرك الماروني إلى القاصد الرسولي واتهم أكليروسه بمعاودة الثورة بدلاً من تهدئتها ، وطلب منه أن يتكرم بإبلاغ البطريرك مسعد بأنه إذا لم يفعل شيئاً من شأنه أن يبرر موقفه وموقف أكليروسه من تلك التهمة فالحكومة لا تتوانى عن استعمال الشدة بحق كهنته الموارنة الذين تثبت مداخلتهم بالثورة^(٢) . خشي البطريرك أن يتهم بمساندة الثورة ، ورأى أن وجود كرم يرهق الأهليين ويفضي الاضطراب ويفشي القلق والدمار والبؤس ، فبعثت المفاوضات لتسليمه من جديد ، وكان قد بدأ بها منذ شهرين ، ثم قطعت ، ثم جددت ثم أهملت . وأرسل البطريرك في ١٠ يولية ١٨٦٦ المطران بوحنا الحاج إلى بيروت لتحية البطريرك اللاتيني فاليرغا ، وحضر المطران بعد ذلك لمقابلة ديزيسار فاتفق معه على أن كرماً إذا طلب من القنصل تسهيل إبعاده عن البلاد، وتعهد بأن لا يعود إلى لبنان بدون إذن رسمي ، وإذا أكد البطريرك من ناحيته

(١)

Ibid, F. 393.

(٢) سمعان خازن « يوسف بك كرم في المنفى » ، ص ١٥٠ (طرابلس ١٩٥٠) نقل عن التصحيح الذي نشرته القضاة الرسولية في جريدة (الأونيفير) الباريسية بشأن بعض ما تضمنته « مذكرة يوسف كرم إلى حكومات أوروبا وشعوبها » .

أن هذه هي نية كرم الصريحة ، حينئذ يتخذ القنصل الإجراء الذي يراه مناسباً لإبعاد كرم عن الجبل (١) .

أحاط البطريرك كرم بما توصل إليه مع القنصل الفرنسي ، وطلب إليه أن يسرع بتقديم التماسه المذكور ، واستجاب كرم وأرسل كتاباً إلى البطريرك فاليرغا وإلى ديزيسار يصرح فيها أن يضع مصيره في أيديهما ، وأنه مستعد لمغادرة البلاد إذا ارتأيا ذلك . وبعد اجتماع فاليرغا وداود وطويبا بدا أن المتصرف لم يستحسن الصيغة التي كتب فيها الطلب المقدم من كرم . واقترح المتصرف أن يحرر له كرم طلباً جديداً يقسم فيه بشرفه أمام الله والناس بأنه لن يعود إلى وطنه دون رخصة من الحكومة المحلية ، فوافق الجميع على ذلك . ونقل ديزيسار إلى البطريرك في ٢٤ يولية التعليمات التي تلقاها مؤخراً من حكومته التي تؤكد من جديد بأن جميع شؤون لبنان من خصائص متصرف الجبل دون غيره . وبالتالي فالقنصل لم يستطع ، ولن يكون إلا وسيطاً غير رسمي . وأن كرم إذا رفع إلى داود باشا التماساً بالصيغة الآتية فالمتصرف يقبل هذا الطلب ويسلم إلى من يوفده كرم حاملاً هذا الطلب بيورلديا رسمياً . . . ويمنح كرم فرصة ١٥ يوماً لمبارحة سورية .

وصورة الطلب هي : « ألتمس من دولتكم أن تسمحوا لي بمغادرة سورية وأتعهد بشرفي أمام الله والناس أن لا أعود إليها بدون إذن الحكومة ، وأرجو من سعادتكم أن تفضلوا وتسمحوا بتعيين وكيل أملاكى التي أضعها تحت حمايتكم العظيمة (٢) » . ولضمان نجاح المفاوضات ، كتب المجتمعون إلى البطريرك الماروني طالبين إليه أن يبلغ كتبهم إلى كرم ويستخدم نفوذه حتى يقبل كرم أن يضع حداً لمصائب بلاده . وتسهلاً من

Ibid, F. 397.

(١)

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 57 du 3 sept. 1866, Fos. (٢)

403, 404.

داود باشا لهرب الثائر إذا ما عزم عليه . فقد سحب جميع الجنود من طريق طرابلس ، وأوعز بإيقاف كل تعقيب . ولكن كرم رفض استلام السكتب الموجهة إليه (١) . ويمكننا أن نلخص ما حدث بين رفض كرم مقترحات الخضوع ، وقد رأينا من قبل مبرراتها ومسبباتها ، وبين تسليمه أخيراً ونفيه بما يلي : وسط كرم القناصل من جديد ، تمشياً مع السياسة التي سار عليها في لفت انتباه أوروبا إليه . وقد اختار هذه المرة قنصل بروسيا ولا يصعب علينا معرفة سبب اختيار كرم للمسieur وابر waber ، فكراهية هذا للمتصرف معلومة للجميع ، ولعل لميل داود إلى فرنسا دخلاً في المسألة . ولكن القناصل الثلاثة الباقين ، لأن قنصل انكلترة كان غائباً عن بيروت ، رأوا أن الدعوة لاجتماع الهيئة أمر في غير وقته إن لم يكن خطراً بالنظر للحالة الراهنة (٢) . ومن ثم فالاجتماع لم ينعقد رغم اعتراض قنصل بروسيا واحتجاجه . وحينما سحبت الجيوش تماماً من الجبل باستثناء زغرتا كان كرم لا يزال على عناده ، يرفض جميع العروض المقدمة له : الخضوع ، أو الفرار ، أو التقدم للمحاكمة أمام محاكم الجبل . وقد أفاد ، كما رأينا ، من مفاوضة درويش له ، فراح يعلن لأهالي الشمال أن السلطان قد عفا عنه ، وأنه منحه الأمان دون شرط على يد السر عسكر الخ . . . وعلى الرغم من أنه لم يلب دعوته غير نفر قليل من الجبلين ، ولكن جرأته كانت تحل محل العدد ، فهو يتجول في البلاد مع أعوانه يتحدون السلطات القائمة ، ويضربون ويشتمون ، ويشعلون النار في بيوت الموالين للحكومة أو في أملاكهم ، وكان كرم يعلم جيداً أنه يصعب عليه أن يجمع حوله خمس الذين تركوا إهدن وزغرتا منذ ستة ليسيروا تحت لوائه إلى جونبة ضد داود باشا ، لأن السكان قد سئموا القلاقل ، وبدأوا يطالبون بحزم ببعض الهدوء والأمن . وكرم الذي كان يعلم أخطاء هذا

Ibid, F. 404.

(١)

Beyrouth, T. 17, Rapp. No. 59 du 13 oct. 1866, F. 421. (٢)

الوضع كان يسعى لإثارة حماسة الأيام الأولى ، ولهتك حجب الصمت الذي أخذ يخيم حول اسمه ، فرأى أن يرمى بآخر سهم في جعبته بعد أن أخذ منه التعب كل مأخذ ، واستولى عليه الملل بعد أن طال انتظاره عبثاً للحرب العالمية التي كانت بوادرها تلوح من أوروبا قبل عدة شهور ، ولكنها لم تسفر إلا عن حرب محلية ، بين روسيا والنمسا ، سرعان ما انتهت دون أن تتسع في أواسط أغسطس ١٨٦٦ ، وانتهت معها آمال الثائر الماروني في الحرب العامة التي تقلب الأوضاع وتتيح له « الاستيلاء على حكم الجبل » والباحث يرى أن كرمًا كان يتلقف بلمف أخبار الثورات والانتفاضات في ممالك السلطنة المسيحية بغية تنسيق جهود حركته معها لإشغال القوات العثمانية في جبهة أخرى وتخفيف ضغطها عليه في حالة انقلابه عليها . وقد اعتقد القنصل الفرنسي ديزيسار أن علاقات قامت منذ بعض الوقت بين كرم وقواد كريت والذين يشيرونهم (١) ، وليس لدى الباحث ما يثبت هذا الاعتقاد أو ما ينفيه ، ولو أنه أميل إلى إثباته لأن كرمًا ، كما سنرى سيحاول الاستعانة باليونانيين والعرب والروس لتجهيز حملة يقودها من منفاه في أوروبا إلى لبنان . ومهما يكن فلم يعد كرم يجد مبرراً لا انتظار سنوح الفرص الدولية المناسبة لتعبئة شعور الأهاليين من جديد وإشعال نار الثورة جدياً ، فإن عامل الزمن كان يجري بما يلائم المتصرف ، ولذا وجب اتخاذ خطوة خاصة تضع حداً لتشرده ، فإما نصر ، وإما استسلام ونفى .

وهنا وجه كرم رسالة إلى ديزيسار مؤرخة في ٢٧ ديسمبر ١٨٦٦ كانت بمثابة إعلان الحرب على المتصرف . فقد جاء فيها « إن موظفي داود باشا دخلوا إهدن وسكانها غائبون شتاء ونهبوا البيوت ، وهدموا ما تبقى من داره ، وضربوا السكان بالعصى وضغطوا على الشيوخ لحملهم على توقيع أوراق كتبت باسم الأهالي ، فأثبتوا ما كان قاله المتصرف من أنه سيهدم

(١) Beyrouth, T. 18. Annexe No. 1 à la dépêche No 63, F. 11.

كل محلة أمر فيها ، فتوفيرا لذلك يجب على إما أن أموت وإما أن أشهد قوة داود باشا لأن هذا الحاكم بعد كل ماسييه لي من أضرار قد رفض أن أحاكم وفقاً للأنظمة إلخ (١) ... »

صرح داود باشا عند ما بلغت أنباء تنافس ثورة كرم أن بقاءه في الحكم أصبح مستحيلاً وقد جابهه راشد باشا بمجابهة جديّة ، واشتكى من أنه على أثر مفاوضات دمشق الأخيرة التي كانت تجري من ورائه بصورة متواصلة بين درويش باشا والآستانة ، فلم يبق أمامه إلا الاستقالة (٢) ، لأن هذا الوضع الدقيق الذي تزيده الحوادث خطورة ساعة فساعة ، هو النتيجة الحتمية للمفاوضات ، بل للدسائس التي باشرها درويش باشا في دمشق .

طلب داود باشا دعوة الهيئة القنصلية فوراً للاجتماع ، وأبلغ أعضائها أن حركة ثورية قد اندلعت من جديد في مناطق الشمال وأنه يخشى أن تمتد إلى المناطق المختلطة وأنه بعد استخدام اوسائل التي يوجبها النظام الحالي من إدارته يخشى أن يجد نفسه مضطراً لاحتلال الجبل مجدداً من قبل الجند العثماني . وناشد داود باشا القناصل أن يقدموا له عونهم المعنوي ومقترحاتهم بصدد الوسائل التي توفّر على الأهالي عبء الاحتلال العسكري وتمنع إهراق الدماء . وأضاف المتصرف أن القناصل إذا رأوا أن إبعاد كرم هو الوسيلة الأفضل فهو يعلن استعداداه لتسهيل خروجه تحت مسؤوليته الشخصية ، ولمنحه الترخيص بمغادرة سورية إلى المكان الذي يوافق .

وبادر داود باشا لإرسال فوج من الجند رمة (٢٠ رجلاً) على أمل أن يكفي لمجابهة الأزيمة دون اللجوء إلى تدخل الجيوش النظامية ، وأصدر

(١) Beyrouth, T. 18, Annexe No. 2 à la dépêche No. 36 Fos.

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 63 op cit, F. 5

أمره للفوج بملاقاة كرم ، فإذا منى بالخبية ، دعا الجند العثماني ، أي اضطرب لدعوة عدوه اللدود درويش باشا . وبالفعل فقد طلب المتصرف من السر عسكر أن يتجه إلى بيروت تأهباً للطوارئ ، فرفض درويش أن ينزل عند هذه الرغبة ، ولكنه لم يلبث أن غير قراره بعد ذلك بموجب أوامر الباب العالي ، إذ ساد الاعتقاد بأن السر عسكر تلقى كتاباً تلغرافياً شديداً للهجة يلوم تصرفه ويأمره بمد يد المعونة دون تحفظ إلى دواود باشا (١) ، لاسيما بعد أن لفت ممثلو جميع الدول في بيروت أنظار الباب العالي إلى مسلك السر عسكر ودسائسه ضد المتصرفية (٢) ، وبعد أن أعلم راشد باشا ، على الأرجح الآستانة بأن الوسيلة المجدية لشل حركة كرم هي سحب درويش باشا بصورة مستعجلة ، وإرضاء من كانوا يحتجون بأن المنظمات قد اعتدى عليها .

وطبيعاً أن الباب العالي على مألوف عاداته ، يهيمه أن يبريء ساحته من التهم التي توجه إليه بتعريض مناوئ المتصرفية المسيحية ، فلم يعد يهيمه أن يخالف تعليماته السابقة إلى السر عسكر بخلق القلاقل للمتصرف ، ومفاوضة يوسف كرم ، بعد أن فشل في إخضاعه على يديه . ولكن في نفس الوقت الذي أوقف فيه الباب العالي تعريض السر عسكر وأمره بالانصياع لدواود باشا بحسب المنظمات ، يبدو أن سياسته في مناوئة المتصرفية المسيحية عن غير طريق السر عسكر مباشرة ، لم تتبدل كثيراً ، فقد جاء في تقرير دين يسار إلى وزير خارجيته أن والى سورية بالاتفاق مع درويش باشا أرسل إلى الجبل عملاء مهمتهم إجراء نوع من التحقيق حول سلوك داود باشا ، وفي الوقت نفسه بعث فكرة القائمتين . وأن أحدهم ، محمد أفندي عارف النابلسي قاضي وادي الحجة يسعى لإبعاد الموظفين عن واجباتهم . وربما دلت بادرة « التحقيق » هذه على صدق ما كان جاء

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 64 du 9 jan. 1867, F. 19. (١)

» » » » » 63 op. cit., F. 5. (٢)

في كتاب يوسف كرم إلى صديقه الخوري يوسف الدبس سكرتير البطريرك من أنه « صدر فرمان امبراطوري يضمن محاكمة كرم في قضيته مع سعادة داود باشا (١) . »

ولم يكن داود باشا غافلاً عن تدخل عملاء الباب العالي بهذا الشكل الفاضح في شؤون إدارته ، فصرح لقنصل فرنسا أن مثل هذا التدخل سيؤدي إلى كوارث ، وأنه لا يمكنه أن يلجأ دون مخاطر كبيرة ، إلى احتلال البلاد من جديد ، وأنه إذا تعذر عليه معالجة هذا الوضع الدقيق فهو مستعد للانسحاب والاستقالة (٢) .

وقبل أن يحمل شيخ إهدن السلاح من جديد ، ويتجه مع جموعه التي سارت معه طوعاً أو كرهاً ، وقبل أن يصل نبأ ثورة كرم الجديدة إلى السفير والآستانة ، كان سفير فرنسا الجديد في الآستانة المسيو بوريه Bouré يتداول مع عالي باشا بشأن خضوع كرم ، ومخاطر وجوده في سورية التي أشار إليها مراراً القنصل دين يسار وتؤكد منها السفير ، ثم اقتنع بها عالي باشا ووافق على مقترح بوريه بأن يعرض هذا على كرم ضيافة في الجزائر . وهكذا فقد كتب بوريه إلى دين يسار في أول يناير يطلب منه أن يقترح على كرم الضيافة الفرنسية في الجزائر ، وقد وصل الكتاب إلى القنصل في ١٢ يناير ، وكان شيخ إهدن قد اتجه من لبنان الشمالي صوب الجنوب ، وكان يتقدم عند آخر حدود كسروان ، فلم ير القنصل في هذه الظروف الخطيرة أن يدخل في مفاوضة مع الثائر دون علم المتصرف ، وخارج نطاق القناصل الذين يمثلون الدول الخمس الموقعة على المنظمات .

Beyrouth. T. 17, Annexe à le Dépêche No. 57, le 3 sept. (١)
1866. Lettre de Y. Karam du 20 août 1866
au Curé Y. Diebs, secrétaire du Patriarche,
F. 410.

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 64 op. cit., F. 20. (٢)

ولذلك أبلغ داود باشا جزءاً من كتاب بوريه ، طالباً رأيه ، لابل موافقته . وفي نفس الوقت اجتمع القناصل بناء على طلب المتصرف في ١٥ يناير ، وقرروا متابعة تأييد الحاكم معنوياً لتنفيذ نظامات الجبل ، وإعلان اتفاقهم معه على أن أفضل وسيلة لتهدئة البلاد ، وإيقاف إهراق الدم هي إبعاد يوسف كرم . وأعلن القناصل استعدادهم لمعونة داود باشا وضمان سفر كرم . وكان المسيو بوريه قد علم بحركة كرم الجديدة فأبرق إلى ديزيسار بالتوقف عن كل اقتراح ليوسف كرم إلا إذا طلب المتصرف استخدام هذه الوسيلة لتخليص البلاد من رجل ثار ، وأكد السفير الفرنسي تأييده للمتصرف بقوله : « فليعتمد داود باشا على معونتي الناشطة » . أعلم القنصل داود بهذه البرقية فوراً ، وكان هذا أحوج ما يكون لرفع معنوياته المنهارة ، ومواجهة أعنف الأزمات التي تهدد حكمه بالاندثار . صرح داود بيباس أنه بحاجة إلى مساعدة فورية في لبنان ، لا في الآستانة وقبل مضي أربع وعشرين ساعة . والحق أنه في ١٥ يناير كانت سلطة الإدارة المتصرفية تختفي تدريجياً أمام جرأة كرم ، وعلم أن بعض الحركات بدأت تظهر في المتن المختلطة ، وأن دسائس كثيرة تحاك وقد تؤدى إلى كارثة محققة^(١) ، وحينئذ قرر ديزيسار نقل مقترحات السفير إلى يوسف كرم ، فاختر رزق الله خضرا صديق كرم الحميم للذهاب إلى البك في بكفيا حيث وصل مع جموعه مصمماً على متابعة الزحف نحو بيت الدين ليخلص المسجونين فيها من أنصاره^(٢) . وأرسل القنصل معه رسالة منه إلى كرم ينقل له فيها حرفياً برقية المسيو بوريه وتأييده الكامل للمتصرف . وبلغت النظر فيها إلى وجوب التنفيذ حالا بعد قبول الضيافة فأجاب كرم أنه يقبل الضيافة ، وأنه تحت أمر سعادة السفير . وفي نفس

(١) Beyrouth, T. 18, ler Annexe du 20 jan. 1867, à la dép. No. 66 F. 27.

ibid.

(٢)

الوقت كان المتصرف يطلب تدخل الجيوش النظامية^(١) . وعاد خضرا إلى بيروت حاملاً جواب كرم في الساعة الثانية صباحاً من يوم ١٧ يناير . وحينئذ بعث القنصل برسول إلى كرم ليلغفه أمر الانسحاب إلى كسروان وتجنب الصدام ، وانتظار تعليماته . ورجع خضرا مع ترجمان من القنصلية إلى كرم حتى يحضراه إلى البطارية المارونية في بركي حيث يوافيه القنصل في نفس النهار .

وفي الساعة الثامنة صباحاً غادر ديزيسار بيروت وبصحبة نعيم قيقانو وكيل رئاسة مجلس الإدارة ليعطى بواسطته الأوامر للسلطات اللبنانية بغية تجنب سوء التفاهم والأحداث ، ومعهما ترجمان ووكيل القنصل المسيو فالفسكي ، يسبقهم (قواسان) من القنصلية وستة من الجندرمة وضعهم داود تحت تصرف القنصل الذي أطلع البطاريك على الوضع لدى وصوله إلى بركي ، وطلب منه استخدام ما له من نفوذ على رعيته لا سيما على يوسف كرم لتسهيل مهمته السلمية . ولم يحب البطاريك إلا ليعبر عن شعوره بالخوف : « أقبل بأية مسؤولية » . والحق أن البطاريك منذ ان لفت فاليرغا

(١) قال ديزيسار إن الفوجين اللذين قدما نجدة للمتصرف ler Annexe, ibid, F. 28. كانا دون ذخيرة أو مؤونة . وفيما يلي نص كتاب كرم إلى ديزيسار : « استلمت كتابكم بواسطة صديقي الحميم رزق الله خضرا ، وإنني أقبل بكل سرور الدعوة التي شرفني بها سعادة سفير جلالة الامبراطور في الآستانة بأن أذهب إلى الجزائر ، وذلك بالاتفاق مع سعادة عالي باشا وزير خارجية الباب العالي . فأنا مستعد بالتالي أن أذهب حالماً يطلب مني ذلك ، وأقدم له شكرى خالصاً لا سيما وأنه لم تفرض على شروط تنقص من شرف رجل غار دوماً على خدمة الفرنسيين . واستحووا لي أن أعرض على سعادته بواسطتكم أن الالتماس الذي كنت وجهته إليه كتب حين كنت انسحبت من العالم لتجنب الحوادث الأخيرة . ومع ذلك فقد حصلت هذه الحوادث وحملي على أن أعقد مع مواطني عهوداً جديدة لتخلص من الظلم الوحشي المتسلط عليهم وعلى أضيف أخيراً بأنه من المعلوم أن دخل أملاكى الذي يرغب سعادة السفير أن أستعمله لنفقات سفرى محجوز من جانب داود باشا الذي بالإضافة إلى ذلك أمر بقطع القسم الأكبر من أشجار هذه العقارات . أنا لا أجعل من جميع هذه الموانع حجة أو مبرراً لعدم الخضوع لإرادة سعادته ، ولكنني أطلعها عليها لأعرضها على عدالته السامية .

نظره إلى اتهام الأكليروس الماروني بالثورة ، ونصح له لكرم بوجوب الانصياع للقاصد الرسولي ، لم تعد علاقاته بكرم طيبة كالمألوف ، فقد وجه شيخ إهدن إلى البطريك جواباً جافاً (١) ، واتهمه بالرضوخ إلى تهديد فاليرغا وداود باشا بشأن اتخاذ التدابير الصارمة بحق من يثبت عليهم جرم العصيان من الرهبان .

وصل يوسف كرم إلى بكركي في ١٨ يناير مع مائتي رجل تقريباً ، وما إن التقى بالقنصل ديزيسار حتى ابتدره هذا بقوله : « كتبتم لسعادة الميسو بوريه سفير الامبراطور لدى الباب العالي وقلتم له : عينوا إلى أي مكان خارج لبنان فاذهب إليه ، ولن يترككم أحد ضدى فيما بعد . فأخذ سيادته بعين الاعتبار طلبكم ، وفوضني بأن أقدم لكم ضيافة فرنسا في الجزائر ، وأتم قبلتم هذا الاقتراح ، وبالتالي فاعتباراً من هذه الساعة يا يوسف بك كرم ، أتم تحت حماية فرنسا . ولم تتم عملية استسلام كرم بسهولة ، فإن ذهن الشائس المضطرب كان يجعله مستعداً لسوء الفهم والشك في كل تدبير . وفي صباح اليوم التالي جمع كرم رفاقه أمام المقر البطريكي ووجه إليهم كلمة جاء فيها :

« فرنسا هي أمنا جميعاً ، وقد أظهرت لنا محبتها دوماً ، فلنظهر لها طاعتنا . الحكومة الفرنسية تقدم لي الضيافة . إني مسافر ، وهمى الأول منصرف إليكم ، وأني أترككم لحماية قنصل فرنسا العام الذي وعدني بأن يهتم بكم ، يمكنكم الرجوع إلى بيوتكم ، ولن يتعرض لكم أحد من ممثلي السلطة ، اسلمكم أملاككم ، فاعملوا وانتظروا عودتي . . . »

(١) كتب كرم إلى صديقه يوسف الدبس في غرة أغسطس ١٨٦٦ :

« أمس تلوت تحريركم مع الأجوبة التي حضرت لها بحجة الخوري بواس سعادة ، ومرسوم غبطة السيد البطريك الذي التزمت أن أجاب عليه بنشوفة (بجفا) أكثر من النشوفات التي استعملتها في باقي مجاوباتي على تلك الأجوبة : لأنه قد لاج لي أن الجماعة مهززين (عازمون) أن يندبوا غبطته ليحرمني . . . » لقد علم الكافر (داود) بأن التخويف يجعل معدناً (البطريك) مكتوف اليدين يتبع أثر الخوفين كالجل . . . » نص الرسالة في البشعلائي (٤٦٩ — ٤٧٠) .

وينما كانت عملية استسلام كرم تتم في بكركي لتنتهي في بيروت فتنتهي معها ثورة كرم وما رافقها من أزمة عنيفة لم تشهد متصرفية الجبل ولن تشهد مثيلاً لها ، كان من حول داود باشا يصفونه بأنه : تأثر منها مغنوا لدرجة لا تصدق . كان يرغب في إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، حتى ولو اضطر في سبيل ذلك إلى إدخال الجند العثماني إلى دير القمر ، أي إلى قلب المناطق المختلطة رأساً (١) على عقب . كانت الظروف بالغة الدقة ، قوات الجندرية وقوات كرم كانت تقف متقابلة على مقربة من بكفيا ، يفصلها واد يصعب اجتيازه ليلاً ، وكان يحتمل أن يبدأ الهجوم عند دير القمر ، لولا مبادرة دينيسار السريعة على أمر من المتصرف بإيقاف التعقيب ، وكتابه لكرم بوجوب اجتناب الصدام ، والحيولة دون وقوع النكسة . فلو تقدم كرم نحو المناطق المختلطة لاشتعل الجبل بفتنة لا تقل هولاً عن فتنة الستين ، فقد أثار حمل كرم للسلاح شعوراً عميقاً بالاستياء في المناطق المختلطة بحيث أعد أهالي دير القمر عريضة طلبوا فيها من البطريك الماروني أن يساند بكل سلطته الدينية الحكومة التي اشتروها بدمائهم ، وأن يستنكر علناً أعمال من يسبب الدمار في لبنان (٢) . ومعلوم أن عدداً لا يستهان به من الخصوم الأقوياء كان يناوئ يوسف كرم حتى من نفس طائفته ، ومجلس الإدارة الكبير استهجن عمل كرم واستنكر خروجه على أوامر الحكومة منذ حركاته الأولى ، والامير بشير عساف وقف وأنصاره في وجه كرم قبل دخوله الأخير إلى بكفيا ، والمطران طويبا ساند المتصرف منذ اندلاع الاضطرابات وصرح أنه ليس للمسيحيين خارج نطاق حكومة داود باشا سوى الخلافات والخراب والشقاق (٣)

وأيا كان الأمر فقد استقبل كرم في بيروت من قبل أنصاره والمعجبين

Beyrouth, T. 18; Rapp. No. 64, op. cit. F. 19.

(١)

» » » » No. 64, op. cit. F. 4.

(٢)

(٣) م ١٤ — لبنان

به استقبالا حافلا (١٩ يناير) ، ثم غادر كرم بيروت إلى مرسيليا مساء يوم ٣١ يناير على ظهر البارجة الفرنسية (Le Forbin) التي وضعت تحت تصرفه ، ورافقه تسعة رجال منهم سكرتيره وصديقه رزق الله خضرا ، ولم يشهد سفره غير أحد موظفي الجمرك ، وترجمانين من القنصلية الفرنسية (١).

اتجه كرم من مرسيليا إلى الجزائر فبلغها يوم ٢٠ فبراير (٢)

وهكذا « استسلم » كرم ولكن إلى سفير فرنسا في الأستانة ، واستطاع أن يروغ من الخضوع إلى داود باشا برغم جميع مساعي هذا الأخير التي عضدتها الهيئة القنصلية للحفاظ على مهابة الحكم القائم ، وإلزام الثائر طاعة المتصرف .

لماذا استسلم كرم هذه المرة ؟

عند ما رأى شيخ الهدن أن دعاويه السلمية استنفدت جميع وسائلها وفرصها بعد أن قبل الباب العالي خضوعه شريطة الإقامة في حلب أو الأستانة ، وبعد أن رأى أنه غدا محصورا تتناقض قواه وينفض عنه أتباعه أثر أن يستثير حماسة قومه ويجرحهم للقتال والزحف نحو الجنوب ، بعد أن أفاد من مفاوضات الباب العالي له في تسفيه أعمال داود باشا « المخالف للقوانين والأنظمة الشرعية » . ولعل كرم ما وجد أن مصيره بين يدي الباب العالي الذي تمقته غالبية الموارنة ، مما يفقده ، بعض شعبيته التي أقامها على رأس مال سمعته السياسية القائمة على كراهيته للإدارة التركية . كتب ديزيسار

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 67, du ٩ Fév. 1867. F. 55.

(٢) كان من تفاصيل ضيافة فرنسا لكرم أن يعيش بالجزائر لا كلاجئ تعيله فرنسا ، بل من موارد التي على أساسها يجب أن يطلع مع العدد الذي يوافقه من أصدقائه . 5e Annexe du 1 jan 1867, à la dep. No. 66 F. 42.

إلى وزيره بأن « تحالف » كرم مع الأتراك سبب له ضرراً كبيراً ، وأن الوضع في الشمال - غداة حمل كرم السلاح من جديد - أفضل بكثير مما كان مأمولاً (١) . ولذا فالباحث يرجح أن الثائر الماروني طرح من ذهنه نهائيا كل فكرة بالاتجاه نحو ممثلي الباب العالي في سورية ، لا خوفا من غدرهم ، وإنما لأن الهدف الرئيسي الذي يرمى إليه لا يتحقق عن هذا الطريق ولأن المستقبل السياسي الذي رسمه لنفسه في الجبل لا يمكن أن يقوم على مثل هذه الوسائل ، وعند ما قدمت له ضيافة فرنسا في الجزائر من قبل سفير الامبراطور نفسه وجد أن هذا العرض لا يحفظ له كرامته العزيزة ، ومزايا صفة الثائر التي عرف بها بين قومه فحسب ، بل يضمن له نصراً معنوياً على المتصرف ، وإحباطا تاما لجميع جهوده في إخضاعه ، ومعاملته معاملة الحاكم للحكوم لا الند للند . ومن جهة أخرى فقد أثر كرم وصحبه أن لا يسجل على نفسه مخالفة رغبات سفير الامبراطور في حقن الدماء وقبول الضيافة بعد أن تحقق له أنها ضيافة « موقته » و « أنه يسافر بحريته ولا يلبث أن يعود » ، كما حدث مواطنيه قبل رحيله ، وفي الوقت نفسه رأى أن الهيئة القنصلية تقف في وجهه ففضل أن يسجل فترة راحة كان أحوج إليها من أي وقت مضى ، وخصوصا وأنه كان يدرك مع وجهه أن زحفه نحو الجنوب لتخليص مسجونى بيت الدين ، لن يؤدي إلى الغاية المتوخاة من الثورة ، وإنما سيؤدي إلى تأزم الأحوال ، واندلاع نار الفتنة في المناطق المختلطة من جديد بأشد مما حدث عام ١٨٦٠ ، وبديهي أن تقع مسؤولية كل هذه السكوات على رأس كرم وصحبه . ومن يدري فقد يعود الاحتلال العثماني البغيض ، ويعود معه الحكم المباشر . ويلغى معه هذا القدر من الاستقلال الذاتي والوضع الممتاز الذي يتمتع به الجبل منذ سنة ١٨٦١ . على حين أن كرم ما يقبوله « الضيافة الفرنسية » ، سيجعل

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 64 du 9 jan 1867, F. 20 et ...

اسمه حيا في نفوس مواطنيه على الدوام . وسيفسح له المجال ليختار الوقت المناسب للعودة إلى بلده بعد استكمال وسائله المؤدية إلى تحقيق أغراضه ، وسيكسبه عطف فرنسا وقد يطمع بتأييدها مستقبلا مع غيرها من الدول وسنرى أن يوسف كرم في منفاه ، لم يتوقف لحظة عن السعي للعودة ومكاتبة أنصاره وتعليمهم بالوعود والآمال الجسام ، وسنرى أن الخشية من عودة كرم كانت من أهم ما يشغل بال المتصرفين اللذين تولوا حكم الجبل بعد داود باشا ، ولم يستقر عهد المتصرفية ويرسخ نظامها إلا في أواخر عهد ثالث المتصرفين رستم باشا .

ولنعد الآن إلى داود باشا لنشده يسمح لأنصار كرم بالعودة إلى منازلهم دون إزعاج أو توقيف أو انتقام ، خشية تباعدهم نهائيا عن حكومته ، ويطلق سراح المسجونين منهم في عكا وروودس ودير القمر ، ولندع المتصرف يسدل الستار على الأحداث الماضية ببيان أذاعه في ٦ فبراير على « سكان لبنان » تضمن النصيح بالابتعاد في المستقبل عن كل شعور عدا و شقاق وثار تحت طائلة أشد العقوبات^(١) . والتفت داود باشا ، وقد تخلص من أخطر منافسيه وأشد هم مراسا وعنادا ونفوذ ، إلى مداواة الجرح الذي خلفته المعارك الأخيرة في شمال الجبل ، وإلى التمسك لمصلحة الرأي العام الماروني واستمالته إلى صفه ، ولكنه مع ذلك لم يهمل تنمية الجندرية اللبنانية ، فبلغت ٧٥٠ رجلا ورغب في أن يزيد عددها بحيث يمكنها في المستقبل أن تحافظ على سلطة الحكومة وتحمل الناس على احترامها . كما سعى ليوجد تحولا في منازع الرأي العام لمصلحة حكومته بالاعتدال والأناة^(٢) . من ذلك أنه أظهر كثيرا من دلائل المودة للبطرك

(١) Beyrouth, T. 18, Annexe à la dép. No. 68 du 9 fév. 1867
Fos. 60—61.
(٢) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 69 du 12 mars 1867, F. 70.

الماروني الذي بادلته ودأ بود ، وذلك أثناء توجهه إلى بيروت لیسافر إلى روما^(١) ، وكان القنصل الفرنسي قد أرسل له كتابا في ١٩ يناير كي يحمل الموارنة على العمل بموجب الحكمة بغية استئصال مرحلة السلام والعمل^(٢) .

مصاعب جديدة

وبينا كان المتصرف الدؤوب يحتل في سبيل التهذئة انتقاد أخلص المخلصين له من حاشيته — الذين بقوا على عهده وحاربوا في صفه منذ عدة سنوات — لأنه عمل كل ما بوسعه لاستئصال جميع الذين كانوا يناهضونه قبل زمن قصير ، ولا استخدامهم في وظائف الإدارة ، إذا بيوسف كرم ، ولم يكن بعد قد مضى على منفاه وقت يسير ، يسعى لعرقله جهود المتصرف ، ويوعز إلى أعوانه الكرميين ليكونوا كتلة واحدة مترابطة لا تؤثر فيها مرضاة داود باشا فتتوانى عن محاربتهم كلها سنح ظرف ملائم . إن كرم لم يغير شيئا من آرائه ضد الحاكم ، ولكنه عدلها بصدد الأمراء ، يبدو ذلك في الكتاب الذي وجهه إلى وكيل أملاكه وصديقه الثرى إبراهيم ملحمة . وفيه توصية بالأمير قيس مدير البترون الذي « برهن عن نواياه الطيبة بطرده الدساسين من الخدمة ، وبإظهار رغبته على المحافظة على الصداقة بيني وبينه » ، وإيعاز من كرم إلى أعوانه بأن عليهم خدمة الأمير المذكور بكل إخلاص وأمانه « فقط من باب اللياقة لأنه لا يمكننا أن ننصح أحدا ممن يخصنا بالخدمة الرسمية » . وهذا الأمر الأخير هو ما سماه كرم « برناجه » . ومن عجب أن يعتبر كرم ، في كتابه السابق ، الأمراء الشهابيين كوطنيين حقيقيين ، ويحض جميع اللبنانيين أن يقدموا لهؤلاء

(١) Beyrouth, T. 18, 10 Annexe du 19 jan. 1867, à la dép. 86, (١)
F. 59.
(٢) » » 18, Rapp. No. 75 du 22 mai 1867, F. 98.

الأمراء جميع شعائر الاحترام والتقدير^(١) ، فالمعروف عن كرم أن كراهيته للارستوقراطية لا تقل عن كراهيته لأشد أعدائه . فما سر هذا هذا التحول ؟

تشير الأوراق الرسمية التي بين يدي الباحث أنه نعى إلى القنصل ديزيسار بمناسبة وفاة الأمير مجيد شهاب في مطلع عام ١٨٦٨ ، أنه كان يوجد مؤامرة يشترك فيها كرم وتكشف عن عناد حزب الحكم الوطني في الجبل ، عند انتهاء مهمة داود باشا ، كان من المقرر أن تقدم عرائض إلى الباب العالي والدول ، طالبة إسناد حكومة الجبل إلى الأمير مجيد الذي يصبح كرم ساعده الأمين . وذلك بناء على نصيحة أعطيت من باريس ، على ما يقول فالفسكي قنصل فرنسا في بيروت .

وكان العنصر الدرزي نفسه سيساهم في هذا المشروع ، فقد قرأ القنصل الفرنسي نفسه عريضة حررها قائمقام الدروز الأمير محمد أرسلان ، ووقعها عدد كبير من أبناء ملته تنطوى على رغبتهم في إقامة حاكم عام وطني (ماروني) ونائب حاكم (درزي)^(٢) .

ومهما يكن الأمر ، فإن داود باشا كان يتابع بإلحاح عمله التنظيمي لإعادة السلام ، وتجنب أقل حجة للشكاوى التي قد يثيرها الأهليون . وعندما أصدر السلطان مرسوما يقضى بخمسة ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٥ بالمائة من رواتب الموظفين حسب مراتبهم ، وكلف داود باشا شأن غيره من الحكام أن ينفذ هذا الخصم لصالح الخزانة في البلاد التي يحكمها ، رد على الباب العالي بأن رواتب موظفيه ضرورية لسلطانهم ، وبأنه لا يمكن أن يخضع

(١) Beyrouth, T. 18, Annexe No. 2 du 23 avril 1867, à la
dép. No. 75, F. 100.
(٢) » » » Rap. N. 101 du 28 jan. 1868, F. 208.

منها شيئا . ولكنه في نفس الوقت أرسل إلى الأستانة مبلغا يعادل مجموع المبلغ المطلوب خصمه منه ، وقد حصل عليه من الوفر الذي جمعه منذ سنوات في حكومته ، وطبيعى أن يكون لهذا التصرف أثر حسن في البلاد^(١) . وهكذا فالإدارة المتصرفية بدأت تقترب من نفوس الشماليين ، وبدأت تحظى بتقديرهم ، وبعد أن زالت الصعوبات التي كانت ترتطم بها الإدارة في الشمال ، وشرع باصلاح ماسييه الاحتلال العسكري من أضرار ، وبدى بجمع الضرائب المتأخرة بسهولة ، أمكن القول بأن كسروان الثائر قد حكم فعلا ولأول مرة .

وداود باشا كان يرمق بسرور هذه التهدئة التامة التي حظيت بها حكومته في هذا القسم المرهق من الجبل ، ولكنه لم يكن يخفى عليه أنه لم يحصل بعد شخصا إلا على القليل من ميل الفلاحين له^(٢) الذين لا يزالون يحفظون للمعارضة السكرمية ذكرى أسطورية لمنافسه الألد كما لو كان كرم لا يزال قائما بينهم . فإذا أضفنا إلى هذه الكراهية التي يبدو أنها ترسخت في نفوس الموارنة في الشمال ضد المتصرف ، توتر العلاقات بينهما وبين ولاية سورية والباب العالي بشأن قضية المناطق المحيطة بالجبل ، لأدركنا سر اختفاء داود باشا من مسرح السياسة في الجبل قبل انتهاء مدة حكمه الثانية . وإليك التفصيل .

استقالة داود باشا

بعد أن انقضى السكبوس الخيف الذي كان جاثما على صدر المتصرف طيلة أيام حكمه الماضية ، التفت إلى مشاريعه الكبرى التي كان رسمها في

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 81 du 7 août 1867, F. 131.
(٢) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 89 du 28 oct. 1867, Fos.
160, 161.

مخيلته ووضع خطوطاً للتهوض « بامبراطوريته الصغيرة » ، وتنمية مواردها ، وجعلها تتفوق في كل مرافقها على الممالك السلطانية الأخرى . فبعد أن حصل داود باشا على إدارة جنوبى غربى سهل البقاع بصفة شخصية كما رأينا ، رأى أن إدارته لا تزدهر وتستقر ، ولا يهنا له حكمها إلا إذا أضاف إلى متصرفيته مرفأ وسهلاً ، ووسطاً تجارياً لا يلزم الجبل الارتباط بمرفأ تابع لإيالة سورية . ولا يجعل علاقاته مع الأجانب ومفاوضاته مع القنصليات تتم في أراضى تلك الإيالة التى كان يشعر بأنها تعامله معاملة الحاكم الكبير للحاكم الصغير . ولطالما شك من عدم انتظام دفعها الخصاصات العائدة للجندرية من جمارك بيروت . وما كان يبينه وبينها من نزاع تقليدى على مناطق حول طرابلس يدعى ملكيتها وتبعيتها له كل من الجبل والولاية وبكلمة ، كان داود يريد أن يكون لبنان تجاه سورية مستقلاً على الأقل بمقدار استقلال الولايات العثمانية الأخرى فيما بينهما ، وتعديل النظام بما يتمشى مع هذه الغاية ، في نفس الوقت الذى كانت فيه الدول تفسر في مد أجل ولايته على متصرفية الجبل .

وكان يكفى أن ترفع المناطق المحيطة في الجبل ، والتي يطمع داود باشا بضمها إلى إدارته ، عرائض الأهالى بالتماس الانضمام إلى حكومته الممتازة ، فيرفعها بدوره إلى الباب العالى مصحوبة بشكاوى الأهالى من فساد الأنظمة السائدة في ولاية سورية وبطء الإجراءات والمعاملات ، وكثرة الضرائب ، مقابل حسن سير الأمور في الجبل والرغبة في التمتع بأنظمتها وإدارته المنتظمة ، وبعض العرائض من مسيحي حاصبيا وراشيا تذكر أن أهاليها نالهم ما نال أهالى دير القمر عام ١٨٦٠ ، فلماذا لا ينعمون مثلهم بأنظمة الجبل (١) .

والإنصاف يقتضينا أن نؤكد حجج هؤلاء الناس بلفت النظر هنا إلى

(١) Beyrouth; T. 18, Rapp. No. 90 du 9 nov. 1867, F. 166.

مقدار ضالة الضرائب المفروضة على أهالى الجبل إذا ما قورنت بما يزرع تحته سكان السلطنة الباقون . فالجبل ينطوى نظامه على أمر شاذ في الاقتصاد السياسى ، إذ أن الدولة هنا تدفع نوعاً من الضريبة لرعاياها بدلا من أن تأخذ منهم جزية . فالضريبة العامة المفروضة على الجبل هي ٣,٥٠٠,٠٠٠ غرشاً ، بينما مجموع النفقات يبلغ ٦,٥٠٠,٠٠٠ غرشاً أى ما يساوى ضعف الإيراد والتحصيل (١) . وبهنا أن نسجل لإدارة داود باشا كل إطرأ وتقريظ ، وليس أدل على استحقاق هذه الإدارة لهذا المديح من تصريح يصدر عن رجل تتجه كل ميوله نحو يوسف كرم ألد أعدائها ، وهو رزق الله خضرا إذ قال : « الناس مسرورون وسعداء جداً هنا (٢) » .

وسواء أكانت حركة عرائض الانضمام في بيروت وسهل البقاع وصيدا وحاصبيا وراشيا ومرجعيمون ، حركة تلقائية عفوية ، كما يزعم داود باشا ، أم أنها مفتعلة دبرها المتصرف على الأرجح بسبب قرب انتهاء مدة ولايته ليظهر بالمقارنة الفارق بين حسن إدارته ، وسوء الإدارة في الولاية ، فالذى لاشك فيه هو أن أعضاء الوفود الذين كانوا يقصدون المتصرف

Ibid F. 112.

(١)

أنظر هذا التقرير المؤيد بالأرقام والمهم جداً في التدليل على وضع لبنان الممتاز وعدم شرعية شكاوى أهاليه من رقم الضرائب المفروض عليهم .

(٢) لا يفوت الباحث أن يفسر بعض التطور الذى طرأ على فكر رزق الله خضرا بما كان من نزاع بينه وبين كرم نفعي أواخر عام ١٨٦٧ نشب خلاف بين رزق الله وأخيه عبد الأحد من جهة وبين كرم من جهة أخرى . وقد أشار الأخير في رسالته إلى الخورى الدبس بأن الأخوين يرغبان في تسيرهما كما يرغبان كائناً ما هو قاصر يحتاج لأوصياء ، « وأزيد على ذلك أنهم يشعرون (يضيّقون) خفية من اتسكال على العناية الإلهية كي ينسبوا الخلاص والنجاح لمساعدتهم الخاصة . والشئ الذى ينقصهم بعد هو أن يقولوا : خلقناك فياينا اعبدونا استعين » . وفي رسالة أخرى للدبس يذكر كرم أن الأخوين « نسباً لصداقتهم إياى كل ما كان أظهره نحوى أهل بيروت من المودة الأخوية ، وأوضحا بالتبادل أحدهما عن الآخر بفصيح العبارة أن كل ما صادف من الشهرة كان بسببهما ، وكل ما حل بى من المتاعب قد صدر عن عدم اتباعى آرائهما بالتدقيق الخ » . يوسف كرم في المنفى « للهازن ، ص ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .

كان يلقون منه كل ترحيب والتفات أثناء شكواهم من إدارة زميله والى سورية .

وقد بدأ تأييد داود باشا لعرائض الانضمام خلال حديثه مع القنصل الفرنسي الذي قدم إلى بيت الدين ليعلق على صدر المتصرف وسام جوقة الشرف مكافأة له على جهوده التي بذلها لتهدئة الجبل قبل نشوب ثورة كرم الأخيرة وبعدها .

قال الباشا : « إن مثل هذه الحركات مكتوب لها الاتساع في الرأى العام لاسيما وأن البلاد تشعر بحاجة ملحة إلى مرفأ وإلى سهل . وسيكون من المؤسف حقيقة أن تكتب هذه الطلبات إذا لم يكن الضم ممكنا . إنى أبذل جهدى لمنع اللبنانيين من توجيه العرائض حتى أتجنب كل مايسبب الاضطراب ... أنا أجهل رأى حكومتى بهذا الصدد ولكنى أكرر القول بأن هذه الحركة ستتسع ، وأشك في إمكان كبجها لمدة طويلة إلا إذا أجرى الإصلاح هام في إدارة الولاية^(١) .

لكن الذى يبدو أن المتصرف يتمناه ، ماهو في الواقع إلا إعادة النظر في المنظمات التي قبلها الباب العالي والدول ، والتي ارتضاها هو نفسه أساسا لإدارته ، ومن هنا كان وضعه صعبا جدا فيما لوذهب ، وهو مشير السلطان ، إلى الآستانة ليشكو إدارة عثمانية أخرى . وعلام يستند داود باشا في مجابته للباب العالي ؟ قد يقال على الدول الحامية ، ولكن هذه الدول نفسها لا يمكنها أن تؤيد المتصرف المسيحي فعليا إلا بالاستناد إلى المنظمات ، مصدر قوته الكبرى التي يسعى بالعكس لإظهار مساوئها ! وفرنسا أهم تلك الدول وسنده الأول كانت وما زالت المحافظة على سلامة المنظمات والساهرة

Beyrouth, T. 18, Rapport No. 90 du 9 Nov. 1867, Fos (١).
164, 165.

على حسن تطبيقها ، وهي تشك كثيرا في أن يكون الوقت ملائما للفت نظر المراجع العليا إلى إعادة النظر في دستور الجبل^(١) . وكانت ترى أن لا يشجع داود باشا حركة الانضمام هذه في الوقت الذي تعرض فيه على الباب العالي مسألة مد أجل سلطاته في الجبل . ولذا رغبت إليه أن يتحفظ تماما بهذا الشأن ويتجنب إيجاد الحجج ضد المساعي التي تبذل لصالحه في الآستانة^(٢) ، ويعرض عن الآراء « المؤسفة » التي يسعى وراء تحقيقها كي يمكنه الاعتماد على الحكومة الفرنسية المستعدة لمراقبة تنفيذ النظامات بدقة ، لاسيما وأن شكايات راشد باشا والى سورية لم تكن تنقصها البراهين المؤيدة لصحة مزاعمه ضد دور متصرف الجبل خاصة في حركة طلبات الانضمام الصادرة من حاصبيا وراشيا ومرجعيون ، بل إن أحدا ما كان ليصدق أن داود باشا غريب عن هذه الحركة . حتى قنصل فرنسا الذي قال إنه مقتنع معنويا بذلك ، وأن الباشا وجد مساعدين قوين في شخصى البطريرك الأرثوذكسى وقنصل اليونان العام . ولدى القنصل الفرنسي « براهين مادية » عن الدور الذى لعبه البطريرك في حركة طلب الانضمام الصادرة من نواحي وادى التيم (حاصبيا وراشيا ومرجعيون) . أما قنصل اليونان PACMORE فالسرعة التي مرت بها علاقاته مع داود باشا من التور إلى الصداقة الحميمة ، وإلحاح القنصل في إقناع زملائه بتلقائية وعفوية هذه الحركات ، بتركان مجالا واسعا للاقتراض . وقد امتنع راشد باشا من علاقات باكمور مع داود ، وأبلغ الباب العالي عن هذا التصرف غير الموافق . والأهمية التي يعلقها الوالى على هذا التقارب المفاجئ التام توحى بأنه قدم لحكومته الأدلة عن الدور الفعال الذى ينسبه لداود باشا ، وعن العون الذى قدمه لهذا الأخير البطريرك الأرثوذكسى والقنصل اليونانى ، ولا حاجة إلى القول أن مثل هذه الأدلة ستكون موضع عناية الآستانة إن لم تكن موضع

Beyrouth, T. 18, Rapport No. 92 du 26 Nov. 1867, F. 173. (١)

Beyrouth, T. Instructions No. 6 du 17 Déc. 1867, F. 187. (٢)

تصديقها غالبا ، لأن شكاوى المتصرف بالمقابل من والى الإيالة لا تبدو كافية لتبريرها : يتهم داود باشا حكومة الولاية بأنها تخلق له كل يوم مصاعب جديدة حتى أصبح وضع لبنان لا يطاق . بحيث أنه يعجز في الظروف الحالية عن متابعة القيام بمهمته . وهو يتخوف من أن الوضع الراهن في الجبل سيخلق إذا ما طال خطرا كبيرا على الإدارة الجبلية . وأهم شكاوى المتصرف تتعلق بعدم انتظام دفع المخصصات العائدة للجندرية التي أعلن أنه سيضطر يوما لحلها حين يجد نفسه عاجزا عن متابعة الاستدانة من البنك العثماني^(١) .

وهذه مسألة سويت بمسعى قنصل فرنسا مع راشد باشا الذي «استغرب» من أن المتصرف الذي يراه كثيرا لم يكلمه عنها . والشكاوى الأخرى للمتصرف ليست بذات أهمية ؛ منها ما يتعلق بقلعة إيعال الواقعة بين طرابلس وزغرتا حيث توجد حامية عثمانية ، فالوالى يؤكد أن إيعال تتبع متصرفية طرابلس ، ويريد إبقاء الجنود فيها ، ويرفع القضية للاستانة ، ومنها ما يتعلق بطلب تشكيل محكمة تجارة في بيت الدين بدلا من أن يذهب الجبلون إلى محكمة تجارة بيروت^(٢) .

إن داود باشا يفهم أن واجبه اجتناب كل ما يزعج الباب العالي ، ولكن دون أن يهمل الدفاع عن المصالح التي وكل إليه أمر رعايتها ، وهو يرى أن حركات الانضمام هذه التي يؤكد أنها غريبة عنه تماما رغم الشكاوى الموجهة ضده ، سواء حصلت أم لم تحصل فإنها لا يمكن أن تبدل شيئا من «وضع لبنان غير العادى الذى لا وجود له لا في ظروف ولايات السلطنة الأخرى ولا في الولايات ذات الإدارة المستقلة»^(٣) .

Beyrouth, T. 18, Rapport No. 93 du 28 Nov. 1867, F. 177. (١)

Ibid, F. 179. ... (٢)

Ibid, Fos. 174, 175. ... (٣)

إن دفاع داود باشا عن نفسه بهذه الشكاوى يستشف منه أنه يبالغ في تقدير أهمية مركزه ، وأنه يعتبر نفسه ضروريا جدا لا لمصلحة الجبل فحسب ، بل لمصلحة الباب العالي الذى ينبغى عليه أن يدرس هذه القضايا ، وأن تلويح المتصرف بالاستقالة إذا لم تؤخذ شكاياته بعين الاعتبار ، كان يتفق مع الخطة القديمة التي انتهجها .

كان الجواب الذى تسلمه داود باشا مليئا بالمديح الذى سره كثيرا . ويظهر أن فؤاد باشا الداهية قد كتب له أن حكومة السلطان تثق به كثيرا ، وأنهم فى الآستانة لا يصدقون الشكايات المرفوعة ضده ، وأنهم لا يستطيعون قبول استقالته لأنه من الصعب إيجاد من يخلفه فى المهمة التى يقوم بها منذ سبع سنوات^(١) .

هذا جواب بالغ الأهمية والخطورة يغرى المتصرف بمتابعة القضية مع الباب العالي بجرأة أكثر من السابق ، وثقة لاحد لها فى مقاصد الآستانة «الطيبة» ، رغم كل ما كان يبدو له من الدسائس والمكائد الخفية التى انكشفت له واضحة عدة مرات منذ وصوله إلى الجبل . أجاب داود باشا بكتاب يبدى فيه تأثره بهذا العطف الذى أنعم به عليه ، وطلب «فقط» أن يسمح له بالقدوم إلى الآستانة ليوضح فيها شكاويه^(٢) .

ولكن كيف يتوجه إلى الآستانة وموقفه الممالىء لعرائض الالتحاق لم يطرأ عليه أى تعديل ؟ وقوله إنه لم يشجب العرائض علنا لأنه كان يعتقد وما يزال أنها صادقة ونافعة للموقعين ولمرؤوسيه فى آن واحد؟^(٣) .

Beyrouth, T. 18, Rapport No. 98 du 6 Janv 1868, F. 198. (١)

Ibid. (٢)

Beyrouth, T. 18, Rapport No. 99 du 8 Janv 1868, F. 201. (٣)

ولذلك جرب المتصرف بوساطة القنصل الفرنسي ، أن يتقرب من راشد باشا قليلا ليبرهن عن حسن نواياه للأستانة قبل وصوله ولينزل سوء التفاهم الذي أوجد نوعا من العداء بينهما بسبب عرائض الانضمام . حضر نفسه في دور مشير السلطان ، وقال لمن كان يطلب « رأيه ونصائحه » : لم يوافق الباب العالي على طلباتكم وطلباتي ، نحن جميعا رعاياه ، فما علينا سوى الإذعان . ووجه كتابا إلى راشد باشا وعده فيه بإنهاء بعض المسائل المتعلقة بينهما وتعهد بالمساعدة في إيقاف حركة العرائض ، وطلب مساعدته ضمن حدود الممكن في مهمته^(١).

وقد خطا الوالي خطوة نحو مصالحة المتصرف ، وكان يعلم جيدا أن بعض حركات الانضمام ، كحركة صيدا مثلا كانت صادرة بشكل مؤكد من صميم إرادة أهاليها بدليل أنهم ردوا بشدة على دهشة الوالي من توسطهم لدى داود باشا بدلا منه لإبلاغ عريضتهم إلى الباب العالي ، وقالوا بأنهم توجهوا عدة مرات إلى الولاة المختلفين الذين سبقوه ، وفي كل مرة كانت عرائضهم تضيع^(٢).

وبينما كان المتصرف يستعد للسفر إلى الأستانة ليبرهن أنه « خادم الدولة الأمين » ، إذا به يواجه سيلا من الاتهامات ضد إدارته كان يحتويها منشور مطبوع صادر عن باريس باللغة العربية ومذيل بتوقيع يوسف كرم^(٣) . أعلم داود الباب العالي بشأن المنشور برقيا . وفي نفس الوقت

Beyrouth, T. Rapp. No. 99, ibid, F. 203.

(١)

(٢) لجأ الأهاليون في صيدا إلى كتابة العرائض على سبيل التهديد والمقارنة بين حالهم التبعي وحالة الجبل الممتازة ، وكان جواب الأعيان الذين استقبلوا راشد باشا قاسيا عند ما أراد أن يقف بنفسه على مدى صحة شكائهم .

ولذا اضطر الوالي لتهديته موجة الاستياء القوية أن يعزل القائمقام والقاضي فورا ، وأن يعيد بالنظر في رغبات الأهالي الأخرى ، وأعطت هذه التدابير نتائج طيبة .

Rapp. No. 97 Déc. 1867, Fos. 193-194.

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 100 du 9 Janv. 1868, F. 205. (٣)

أبدى أسفه للقنصل الفرنسي فالفسكي إذ رأى أن إقامة كرم في باريس تطول كثيرا ، وقال إنه متأكد بأن أنصاره في الجبل وجميع من يسعى لخلق الصعوبات اليومية لداود باشا يستخدمون الأخبار صحيحة وكاذبة عن شيخ إهدن ليظهر كمن يستظل بظل الحكومة الفرنسية ، وأن استعداد الأهالي «الجهلة» دوما لقبول ما يوافق شعورهم بما يهوى الحزب المعارض ويبرر مخاوفه ، ولذا فقد أبدى رغبته في أن يرى الزعيم الماروني الشعبي قد عاد إلى الجزائر . ويلوح أن الأكليروس لم يكن بعيدا عن تعضيد المعارضة ضد المتصرف ، فقد كتب فالفسكي أن الأكليروس الماروني وحاشية البطريك لا يزال في السر ، كما لو كان في الماضي ، يبعد الرعاية عن الحكم القائم مغريا إياها بالحكم الوطني .

ولكي يحطوا من قيمة داود باشا ويظهروا أنه يسهل القضاء على مكانته لدى الباب العالي ، كانوا يستخدمون كتب الصداقة والمجاملة التي يوجهها فؤاد باشا إلى البطريك بولس مسعد^(١) .

كما أشار الأكليروس إلى إقامة كرم في باريس ، والمرتب الذي خصته به حكومة الامبراطورية لتغذية هذه الفكرة عند الموارنة ، والتدليل على أن داود باشا هو الحائل الوحيد في طريق الحكم الوطني^(٢) . وحينئذ وجه فالفسكي — تمشيا مع خطة محور داود — فرنسا ، كتابا ردد فيه النصائح التي ردها قبله ممثلو فرنسا ، ولم يكن قد مضى بعد شهران على تعليق وسام جوقة الشرف من رتبة كوماندر على صدر الخبر الماروني ، وأعاد على مسامعه كرة أخرى أن وضع داود مفيد لجميع مسيحي الشرق ، وأن محاربته هي محاربة مبدأ يجب أن يؤدي في المستقبل إلى إيجاد المساواة

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 102, du 30 Janv. 1868 F. 211. (١)

Ibid, F. 212.

(٢)

السياسية في تركيا بين المسيحيين والمسلمين^(١) ، ووجد القنصل أن زيارة البطريرك للمتصرف سيكون لها أثر مستحسن ، لأنه يظهر للأهالي تقارب السلطتين المدنية والروحية ، وقد يزيل الشك عندهم حول مقاصد البطريرك الجديدة ، فضلا عن أنه منذ حوادث الستين ومذابح دير القمر ، لم يقابل بطريرك الموارنة أهالي دير القمر أبدا ، ولم يأت إلى مقر المتصرفية الجديد في بيت الدين مع أن المتصرف زار المقر البطريركي عدة مرات .

أرسل البطريرك منشورا إلى جميع الكنائس والأديرة المارونية ينصح فيه بالهدوء والوافق واحترام السلطة^(٢) . وبينما كان فالفسكي يسعى عبثا لاجتماع الرجلين القطبين في الجبل نظرا لأن كلا منهما لم تتسع ظروفه لمقابلة الآخر إلا في وقت ومكان غير ملائمين ، فالمتصرف يستعد للسفر إلى الأستانة ، والبطريرك يستعد للأسبوع المقدس ، إذ بريقة مكتوبة بالشفيرة تصل من وزير الخارجية الفرنسية إلى فالفسكي ونصها : « إذا سافر داود باشا دون أن يرى البطريرك فيسكوى عمله هذا خاليا من الحكمة ، ومن جهة ثانية حملوا داود باشا بقوة على ألا يبتعد (عن الجبل) الآن ، إذ أن يوسف كرم الذي دعاه الامبراطور للعودة إلى الجزائر ، قد فر إلى بلجيكا متعمدا ، ولا شك في أنه سيعود إلى لبنان ليجدد الحرب الأهلية حالما يسافر الحاكم »^(٣) .

نبأ خطير ، لو انتشر كان مصدر الاضطراب من جديد . وكان أول تدبير اتخذته المتصرف هو إعطاء الأوامر لجميع نقاط الساحل بتوقيف الثائر الماروني عند نزوله إلى الياسة . أ برق الباشا بذلك إلى الباب العالي

(١) Beyrouth, T. 18 Rapp. No 24 du 8 Déc 1867, Fos. F. 183
(٢) » » » » 104 du 9 Fév 1868, F. 215.
(٣) » » » Instructions du 26 Mars 1868, Télgramme Chiffre F. 243.

طالباً إرسال الأوامر المشددة إلى الموائم المختلفة من مرسين إلى يافا ، وطلب أن تضع السلطة العسكرية في سورية تحت تصرفه القوى التي قد يرى ضرورة لاستخدامها . كان لنبا هروب كرم وتوقع عودته إلى الجبل وقع شديد على داود باشا الذي لم يكن بعد قد تنفس الصعداء ، وأصابه نوع من الذهول واليأس في وقت كان ينبغي عليه فيه أن يعالج الهزة الحقيقية المعنوية التي سببها خبر مد سلطاته على كسروان ومناطق الشمال ، حيث اعتقد الفلاحون أن كرما سيعود قريبا ليخلصهم من داود باشا . وراحوا يوقعون العرائض يوجهونها إلى الهيئة القنصلية شاكين من أن المتصرف لا يطبق النظامات^(١) ! ولم تلبث هذه الهزة النفسية أن ترجمت إلى بعض حوادث الاضطراب التي لم تدم في نواحي الشمال وكسروان ، وربما كان الفضل في ذلك راجعا إلى البطريرك الذي دعا من تلقاء نفسه فورا كل كهنة كسروان وجبل بشرى لأن يعظوا الرعية في موضوع الهدوء واحترام السلطة^(٢) . ونحن نلح الصدق في لهجة البطريرك ونرجح أن من دوافعها كان يأسه من الأخذ بمبدأ الحكم الوطني بعد ما كان من تجديد سلطات داود باشا ، وتضاؤل ثقته بكرم بعد ما كان من احتكاكهما في الأزمة الأخيرة ، وحرص الخبر الماروني على تملق المتصرف وعلى مساندة حكومته التي أنعمت عليه أثناء زيارته للأستانة (سبتمبر ١٨٦٧) في طريق عودته من روما وباريس^(٣) ، وأخيرا إلى مالمسه الخبر الماروني المتوقد الذهن من الميل العام للحذر من دعوة كرم لخرق القانون ، الذي بدأ يتسرب إلى أفكار أعوان كرم بحيث أخذوا يتراجعون من تلقاء

Beyrouth, T. 18, Rapp. Ibid, F. 247.
(١) » » » » No. 108 du 10 Avril 1868, F. 249.
(٢) سمعان خازن » يوسف بك كرم في المنفى » ، ص ٢١ .
(٣) م ١٥ — لبنان)

أنفسهم أمام نتائج فورة يوحيا فقط طموح ضيق ، وخيبة متطرفة^(١) . وربما كان معنى فرار كرم من باريس بالنسبة لهؤلاء هو إخفاقة في الحصول على مساعدة الحكومة الفرنسية التي ليست نصيرة الموارد فحسب ، بل نصيرة الحكم الوطني الذي دافعت عنه دفاع الجبارة في اجتماعات ١٨٦١ بالأستانة ، وكان معنى ذلك بالتالي انهيار جميع الدعاوى والمزاعم التي كان ينشرها كرم وصحبه عن تأييد باريس لهم ، والتي كان لها أهمية كبرى في وقوف كثير من الموارد إلى جانبه بسبب جهلهم حقيقة الموقف الذي تقفه فرنسا ، ومراعى سياستها من وراء تأييد المتصرف المسيحي في الجبل . ثم إن تنديد شيخ إهدن القديم بوزير خارجية فرنسا المسيو موستيه في جريدة الاستقلال البلجيكي (٢٥ مارس ١٨٦٨) واتهامه بمحاولة سلب حريته في باريس ، كان له وقع سيء لدى بعض معارضي داود باشا الموارد من غير السكرميين الذين لا يمارسون عبادة كرم وربما فكروا في هذه الخفة التي تصحب أعماله ، وعدم التوفيق الذي يلازمه في علاقاته مع فرنسا وممثليها في سورية الذين أجمعوا كافة على تجريمه وما كان أخيرا من سعيه للحصول على مساعدة وزارات الخارجية الأوربية الأخرى بالتوالى للعودة إلى الجبل . لجأ إلى الحكومة البريطانية فأجابته بالرفض البات . ولم يلق القبول الحسن في بلاط برلين ، الأمر الذي كشف عن عزلة كرم وإخفاقه وعجزه عن إقامة أية رابطة بين إدعاءاته الشخصية ومصالح طائفته التي لم يحترم راحتها قط على حد قول وزير الخارجية الفرنسية ، الذي كتب إلى قنصله فالنسي أن فقد الثقة بمساعي كرم تدريجيا سيلازمه استنارة

(١) ارتسمت ظواهر هذا التراجم الأولى في ما كان من موقف صديق كرم الحميم ومموله في الشدائد ابراهيم ملحمة الذي قابل القنصل الفرنسي واستشاره فيما يجب عمله إذ طلب منه مدير فرع البنك العثماني فتح اعتماد - ١٢٠٠ ليرة استرلينية بناء على إشعار تلقاه من كرم . ونال ملحمة لأنه لا يريد أن يستخدم ماله في سبيل الشر ، فشجعه القنصل على الإحجام وعدم تلبية طلب كرم .

Rapp, No. 109 du 12 Avril 1868, F. 253.

الرأى العام (الماروني) حول طبع صاحب هذه المساعي الحقيقي ، وحول المخاطر التي يعرض لها أبناء ملته بسبب عاداته الثورية وعدم رضاه الدائم^(١) .

ما كاد داود باشا يبحر من بيروت عشية يوم ١٥ أبريل متجها إلى الأستانة ، تاركا دفعة الأمور بيد مجلس الإدارة الكبير ، حتى نشبت حركة ثورية صغيرة في قرية الشويفات المختلطة ، كان يخشى من امتدادها نحو الشمال لولا أنها أتمدت في مهدها . وهذه هي الحادثة الوحيدة التي جرت في قضاء الشوف هذه المرة لا في الشمال الماروني وكان أبطالها من الدروز . وموجزها أن عدة جرائم اقترفت في جوار الشويفات كان الناس ينسبونها إلى ثلاثة أو أربعة أنفار من دروز المحلة ، وبخاصة لواحد منهم (أسعد بونجم) . ولما تحقق الأمير ملحم أرسلان من ذلك ، فر الظنين ، وسخر أحد أصدقائه من القائمقام وتحداه بأن يجرؤ أن يقبض عليه ، فأمر ملحم بتوقيف هذا الشخص فورا ، ونتج عن ذلك تقاطر خمسين درزيا مسلحا أسمعوا صراخهم الحربى وطالبوا بالإفراج عن الموقوف وأعلنوا عاليا عن رغبتهم في الانسحاب بعد اليوم من سلطة الأمير ، ومن سلطة داود باشا . فتدخل المسيحيون وتوسطوا لدى القائمقام . وفي اليوم التالى (٢٦ أبريل) رأى الأمير أن وجوده في الشويفات غير مأمون العواقب نظرا لضعف سلطته ، بعد أن ازداد عدد الحاقدين عليه فغادر البلدة إلى بيت الدين حيث أطلع مجلس الإدارة على الحالة . وفي ٢٧ أبريل وصلت فرقة من الجندرمة (٢٠٠ نفر انضم إليها ١٨٠ آخرون) وبقي الثائرون تحت السلاح ملحين في التصريح بأنهم يرفضون قائمقامهم وسلطة داود باشا . وقالوا إنهم يعلمون أن الباشا لن يعود من الأستانة وأنه قد أبدل وذلك لاجتذاب أبناء ملته

(١) Beyrouth, T. 18, Instructions No. 1 du 2 Mai 1868, F. 266.

في القرى المجاورة . ولم يلبث أن عاد الهدوء وقدم الثائرون خضوعهم^(١) . وحادث الشويقات لا يعدو كونه على الأرجح من فعل معارضى الأمير ملحم وأهمهم الأمير محمد أرسلان ابن عمه^(٢) ، وربما كان نوعا من المظاهرة السياسية قامت بها المعارضة ضد سلطة داود باشا . ويرجح القنصل الفرنسي أن حادث الشويقات كان ينطوى على أهمية أكثر من مجرد العصيان المحلي ضد القائمقام . فسياق ظروف حدوثه توحى بأنه كان مدبراً من قبل ، وبأنه نتيجة اتفاق حقيق بين دروز القرية ورؤساء حركة الاضطراب في كسروان . ويرى القنصل أن الإشارة كانت ستعطي هذه المرة من الجنوب ، ولو لم تتوقف الثورة في الوقت اللازم لكان امتدادها إلى المناطق المختلطة المجاورة أمراً محتملاً ، ولا مدت أخيراً إلى الشمال وأثارت المسيحيين الذين تعمل فيهم الدعايات المغرضة والدسائس الفاسدة . ويستشهد القنصل بحادث جونية الذي جرى بعد يوم أو يومين من حادث الشويقات ليرى ارتباطاً بينهما ، ففي جونية أحاطت عصابة من قطاع الطرق الملتصين بمدير البلدة ، وأهانوه ثم انسحبوا بعد أن نهبوا وسرقوا كل ما وجدوه في داره^(٣) .

نظرة ضاممة على فترة حكم داود باشا

ومهما يكن من أمر هذه الحادثة فالقلق الذي سببته في الجبل ، جعل العقلاء ينتظرون عودة المتصرف بفارغ الصبر ، وبينما أشعر داود باشا مجلس الإدارة بعودته القريبة برقيا ، سرت شائعة قوية في بيروت وفي الجبل بأن فرنكو نصرى باشا حل محل داود باشا في حكومة الجبل .

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 2 du 29 Avril 1868, F. 258. (١)

Ibid. (٢)

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 4 du 12 Mai 1868, F. 269. (٣)

وقبل أن نسجل صدى ذلك لدى سكان لبنان ، لابد لنا من الوقوف قليلاً عند فترة حكم أول متصرف عثماني مسيحي جلس على كرسي الحكم في الجبل ، ولم يعرف كثير من مرؤوسيه مزاياه إلا بعد مغادرته بلادهم نهائياً ، وحينئذ توارثوا جيلاً بعد جيل أن داود باشا أن لم يكن أحب المتصرفين للجبل ، فقد كان أصدقهم وأخلصهم لأهله ، وللهمة الموكولة إليه ، وما كان أصعبها من مهمة !!!

نجح داود باشا في مستهل حكمه في مداورة الصعوبات الدستورية المختلفة التي صادفها في نظامات ١٨٦١ ، وفي تخطيطها أحياناً على ما ذكرنا في بداية حديثنا عن عهد المتصرفية . واستطاع الرجل أن يتغلب بهمة وتفانيه في عمله على المخاوف التي استقبله بها الأهالي منذ الأيام الأولى لحكمه . وما سهل مهمته بوجه خاص هو أن أهالي المناطق المختلطة الذين ماكان المتصرف الجديد ينتظر منهم إلا عطفا جامداً ، قد بذلوا له مساعدة ناشطة تستند دوماً إلى العقل .

والباحث يسجل لداود باشا أنه كان أول من تلقى ردود الفعل العنيفة والخطيرة التي نجمت عن حرب أهلية مدمرة اكتسحت الطوائف ، وخلفت وراءها بعد ابتعادها شرورا لم تكن أقل خطراً من الشرور التي أضرمت نارها بادىء الأمر . بسط داود باشا النظام الإداري على جبل لبنان كله تقريباً ، باستثناء الجزء الشمالى منه وكون وحدة بين الرأى العام المسدس الطوائف ، وبين نظام كانت غالبية هذا الرأى العام تكره مصدره وبرناجه الرسمي . ولم تستهل سنة ١٨٦٢ حتى ركز داود باشا شعبيته بتراجعه المنظم أمام فتنة غزير وبسجبه الجيوش العثمانية من لبنان المختلط . وقد كان له ألف عذر ، وسبب مشروع لإبقائها فيه طويلاً . وفضل أن يسجل على نفسه هذا التراجع في قضية غزير بدلا من أن يستخدم ضدها القوة الوحيدة التي كانت تحت تصرفه حينذاك (الجند العثماني الذي يخشاه الأهالي ويكرهونه) .

وكي يفسر المتصرف تمنعه هذا كان يستعمل حتى بعد ذلك بمدة طويلة كلمة كان يقولها : « قد تشفوننا بأترا ككم من المرض ، ولكن من يشفيننا من مرض يسببه هذا الدواء بعد ذلك ؟ » .

ولكن في عام ١٨٦٦ بدا أن المتصرف المهرق قد تعب من سلوك طريق الإقناع الطويل ، وسمّ وسائله الصلحية وطرائقه اللينة في تعامله مع العنصر الماروني الذي وصفه المسيو دوسو De Saux بأنه غير قابل للإصلاح^(١) ، فطلب الجيوش النظامية إلى الجزء الماروني من الجبل حيث لم يسبق أن دخلت في أشد العهود شؤماً . وبعد معارك بنشعى وسبعيل وما تبعها من الاحتلال العثماني للمنظم للجبل ، اتضح في جو المعارضة المارونية المحموم أن حكم داود باشا لم يعد ممكناً بعد اليوم إلا بواسطة جيش نظامي عثماني ، ومن شأن ذلك أن يشل إدارته وهو الموظف المدني ، وهو المسيحي أمام سلطة الباشوات والقادة الموتورين . وبكلمة ، وجد داود باشا نفسه يتدهور من مركزه الأدبي القوي الذي اكتسبه إلى كراهية من جانب القسم الأكبر من الموارنة بسبب الدم المسفوك الذي نجم عن ثورة يوسف كرم . وهنا لم يعد الأهالي يصدقون « تكبره » للسياسة العثمانية ، و « لبنانيته » التي كانت تخفف كثيراً من غلواء رغبتهم الجاحجة في « الحاكم الوطني » ، وصاروا يؤولون جميع العجائب التي أتت بها لخير الجبل ، بأنها ليست من وحيه ، بل هي مفروضة عليه ، أو غريبة عن إرادته . وأصبحت المعارضة في الأيام الأخيرة بعد نفي كرم ، موجهة بصفة خاصة إلى شخص داود باشا بالذات ، لا إلى إدارته ، أو إلى مبدأ السلطة التي كان يمثلها^(٢) .

وسيطر على الناس في لبنان الشمالي الماروني خاصة القلق والاستياء ،

(١) Beyrouth, T. 18, Copie d'une lettre particulière de M. de Saux à M. le Cte de S. t Vallier, du 12 Mars 1868, F. 233.
(٢) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 10 du 31 Mai, 1868, F. 289.

وأصبح الوضع خطيراً بحيث كان يخشى بين ساعة وأخرى حدوث ملاسبات جديدة تقرر جرس الخطر وتفجر الحالة من جديد ، دون أن يكون في مسلك المتصرف وحكومته ما يبرر هذه النقمة الخفية عليه . كان كل منصف يزور الجبل يمتدح إدارة داود باشا ، ويطرى طول باعه في تنظيم بلد كانت تمرقه العداوة والشارت ، فرتب المجالس ، ومسح البلاد ، وأحبها حتى أنه تزييا بزى أهلها العربي^(١) . ولم أجد في وصف إدارته خيراً مما كتبه المسيو دوسو إلى السكونت دوسان فالير : « أعتقد أنكم وجدتم الصيغة الحقيقية لإدارة لبنان في شخص وصفات داود باشا ، ويمكنكم تقبل التهانى على ذلك . إن عمل التهذئة تام ، والجبل ساكن تعجز تهيجات وغدر محميها (الموارنة) عن تعكير النظام الجديد . روح المصالحة تنمو يوماً عن يوم بين السكان المختلطين الذين تقربهم مصالحهم حالما يكف مطارتهم وكهنتهم عن إثارتهم . وقد وجدنا لهذه المهمة الدقيقة تركيا (كاثوليسيكياً ولاشك) شريفاً إدارياً نزيهاً وغيوراً يتذوق الخير العام ، عدو دسائس الحرم والدير ، يعمل منذ الصباح حتى المساء في إدارة امبراطوريته الصغيرة . لقد أحسننا صنعا في تمديد سلطاته عشر سنوات ، ولا أريد برهاناً على ذلك سوى الاستياء الذي أبداه البطريك الماروني عند سماعه بهذا النبأ ، والمطران طوبيا ، وجميع الذين سعوا للاتقاص من سلطة الحاكم العام ولخلق المتاعب له ، ولدعوة مرؤوسيه لمقاومة إرادة الباب العالي . . إن إحدى المزايا الخاصة في داود باشا هي حبه لمهنته ، فهو يهوى لبنان ، ويحول نحوه كل حديث يبدو له بدون غاية معينة ، ويعترف بهواه هذا ، ويستأذنك بأن لا يتكلم في موضوع آخر . »^(٢)

ولكن داود باشا رغم مزاياه العديدة ، ورعم خلقه المتين وكرمه

(١) شاكر الخوري « تجميع المسرات » ص ١٠١ .
(٢) Beyrouth, T. 18. Copie d'une lettre ... op. cit, Fos. 230, 231.

المعروف ، لم يستطع بعد سبع سنوات من الحكم أن يوجد لدى معظم الموارنة ميلا حقيقيا نحوه ، إذ أوجد لنفسه أعداء أقوياء في شخص البطريك الداهية بولس مسعد ، وكان الأولى به أن يتصادق مع رئيس ملة قوية في الجبل ؛ وكذلك عدم التفاته إلى إرضاء يوسف كرم الذين كان يطمع بقائمقامية كسروان على الأرجح ، ونعترف أن إرضاءه إرضاء كاملا صعب جدا ؛ وهكذا فإنه اضطر مكرها لقمعه ففعل بشمالى لبنان ما يوشك أن يشبه ما فعلته مآسى الستين بجنوبه على حشد قول معاصر (١) .

وعن أسباب استقالة داود باشا ، لا يجد الباحث فيما بين يديه من التقارير الرسمية إشارة توضحها . ونحن لا نبعد كثيراً عن الصواب إذا رجحنا أنها ليست غريبة عن مسألة عرائض الانضمام التي ذكرناها ، فداود باشا كان يسعى سعياً حثيثاً لضم سهل البقاع نهائياً إلى إدارته ، مع راشيا وحاصبيا ومرجعيون ، بالإضافة إلى بيروت وصيدا ، وربما كانت هذه الغاية أهم ما يشغل باله في ذهابه إلى الآستانة مع الأمانة الناشئة بينه وبين راشد باشا بشأنها . ولعل فؤاد باشا ، داهية عصره في الدولة العثمانية هو الذى أطمعه فيما أراد وحمله عليه ، حتى إذا ما هدد المتصرف بالاستقالة في حال رفض طلبه ، قبلها فؤاد باشا ، وعين فرنكو باشا المرشح القديم لحكم الجبل .

والباحث يرى أن داود باشا لم يكن يأخذ مسألة استقالته مأخذ الجد ، برغم سأمه وضجره من المتاعب التي صادفته ، وإنما كان يلوح بها تلويحا للوصول إلى مآربه التي تنطبق دوماً مع مصلحة الجبل ، وكما يزعم مع مصلحة الباب العالي نفسه . ونحن لا نتفق مع الدكتور بولس نجم (جوبلان) في

(١) شاكر الحورى - المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

رسائله عن « المسألة اللبنانية » بأن داود باشا خشى الموارنة وسمّ الحياة في لبنان ، فقدم استعفاه ، ورحل عن لبنان قبل أن يوافق الباب العالي على خروجه منه (١) ! إن كلام المتصرف إلى نعوم أفندى قيقانو الذى حل محل عمون بك عمون في وكالة رئاسة المجلس الإدارى الكبير ، ينص صراحة على أن ذهابه إلى الآستانة وبقائه فيها لن يستغرق وقتاً طويلاً ، وأن رجوعه إلى لبنان كان منتظراً (٢) . ولا يصعب علينا أن نلمس استياء فؤاد باشا من المتصرف الذى كان يقف دوماً موقف المدافع عن مصالح البلد الذى تولى أموره ، لا سيما وأنه أخيراً فتح باب مسألة خطيرة للغاية وهي انضمام بقاع واسعة من ولاية سورية إلى جبل لبنان الذى تعتبره الدولة العثمانية بحكم المفقود ، بسبب مامنح من امتيازات أضعفت ارتباطاته مع الدولة بفضل تدخل الدول المستمرة في شؤونه . وبانتظار وصول فرنكو نصرى باشا متصرف الجبل الجديد نختم هذا الفصل ، عن داود باشا الذى يسجل عهده أعظم هزة حدثت في الجبل بسبب ثورة كرم ، كما يسجل بعد ذلك بداية استقرار نظام المتصرفية الذى سيتوطد في عهد المتصرفين التاليين فرنكو باشا ورستم باشا .

Jouplain op. cit, P. 506.

(١)

(٢) أنظر دفتر رقم (٢) كتاب المتصرف إلى قيقانو في ١ مارس ١٨٦٨ .

الفصل الثالث

بداية استقرار نظام المتصرفية

حكم فرنكو نصرى باشا (١٨٦٨ - ١٨٧٣)

وقع اختيار الباب العالى والدول على فرنكو نصرى باشا^(١) ناظر جمارك الآستانة ، وابن أسرة حلبية تنتمى إلى بيت الكوسا ، استشار الصدر الأعظم السفراء فى أمر تعيين فرنكو متصرفا على جبل لبنان فوافقوا ، ووقعوا مع فؤاد باشا بروتوكولا خاصا بعد ذلك فى ٢٨ يولييه ١٩٦٨ ونصه :

« لما كان جلالة السلطان قد قبل استقالة داود باشا من منصب حاكم لبنان وعين خلفا له فرنكو نصرى باشا ورأى من المناسب للمصلحة العامة والنظام والراحة أن لا يحدد فى فرمان التعيين مدة ولاية الحاكم الجديد .

« فإن ممثلى الدول الموقعين على نظام جبل لبنان الأساسى بتاريخ ٩ يونيه ١٨٦١ ، و ٦ سبتمبر ١٨٦٤ ، ووزير صاحب الجلالة ملك إيطاليا عقدوا مؤتمرا لدى ناظر الخارجية العثمانية أقروا فيه بالاجماع اتفاقهم بهذا البرتوكول بأن الضرورة قضت فلم يتمكنوا من تبادل الرأى مع الباب العالى قبل انتهاء ولاية داود باشا بثلاثة أشهر . إن الموقعين أدناه هم على اتفاق مع الباب العالى على ملاءمة عدم تحديد مدة ولاية متصرف لبنان ، وأن الباب العالى رغبة منه فى اجتناب التفاسير المخطئة التى قد تنجم عن سكوتة ، ودفعاً لما ينشأ فى النفوس من تأثير معاكس لمقاصده ، فإن صاحب الدولة فؤاد باشا

(١) سبق أن قدم فرنكو فندى إلى لبنان مرافقا فؤاد باشا عام (١٨٦٠) .

أعلن أن مدة ولاية فرنكو نصرى باشا سوف لا تقل عن عشر سنوات ابتداء من يوم تعيينه ، وأن نص بروتوكول التاسع من يونية سنة ١٨٦١ الذى يتعلق بالعزل يبقى سارى المفعول سواء قبل نهاية هذه المدة أو بعدها وإشعاراً بذلك فإن ممثلى الدول قد وقعوا هذا البروتوكول (١) .

وجدير بالذكر أن نتائج تجربة داود باشا وماتلا من فترة حكمه الثانية قد برهنت على ان النظامات تتجاوب مع حاجات سكان الجبل ، ولذا حرص السفراء فى الاستانة ألا يحددوا عنها فى شيء ، عندما وضعوا (البروتوكول) اللازم للمصادقة على تعيين فرنكو باشا (٢) .

استقبل المواردة عموماً فى كسروان والشمال نبأ تعيين فرنكو بالابتهاج والترحيب ، وقدم فرنكو باشا ، فهل ستكون مهمته ميسورة سهلة بعد مظاهر الرضى التى صادفها إعلان ولايته فى الجبل ، والتأثير الحسن الذى أوجده لدى مواردة الشمال الذين تسببوا جزئياً فى سقوط سلفه ؟ لا شك أنه يبدو للوهلة الأولى أن القلق والاستياء اللذين كانا يسيطران على الجماهير سرا على الأقل سيخلفها الهدوء والثقة والصراحة . وأن الأحوال ستتحسن تدريجياً بعد توترها . وأن ما يعطى هذا رأى وزنه هو أن المعارضة الفعلية المتأصلة التى كان يصادفها داود باشا وبخاصة فى أيامه الأخيرة ، كانت موجهة ضد شخصه بالذات على ماذكرنا وليس ضد إدارته وضد مبدأ السلطة التى كان يمثلها ، فيما أن المانع الأساسى لتقارب الأهالى من السلطة قد أبعد ، فأصبح من المأمول ألا يتأخر الاتفاق على تفاصيل الخلاف . وأن هذا الاتفاق كانت بشاره تبدو مسبقاً بحصول فرنكو على

(١) Young (George) «Corps de droit Ottoman», Vol. 1, pp. 149—50.
(٢) Beyrouth, T. 18, Instructions No. 2 dn 21 Juillet 1868, F. 314.

عطف وتأيد الاكليسوس المارونى (١) ، وهو عنصر نفوذ هام افتقر إليه سلفه دوماً وبصورة مؤسفة . ومن الظروف المواتية للتصرف الجديد أيضاً هو أنه يخلف حاكماً لم يستأثر بمحبة عموم البلاد التى غادرها ، وقدم يسبقه صيت نزاهة وكفاءة واستقامة ولطف خلق . وأخيراً فهو بالنسبة لأهالى البلاد الرجل المجهول ، وهذا وحده يكفى ليعطى فى هذه البلاد بعض ضمانات الهدوء .

وفى نظرى كان لفرنكو باشا وهو من اللاتين الكاثوليك مزيان على سلفه : الأولى هى أنه لا يصل إلى الحكم مثله غداة اليوم الذى رأى الجبليون فيه أنفسهم مضطربين بحكم نظامات ١٨٦١ للعدول عن حلهم الذهبى بحاكم وطنى ، وهذه الخيبة أثرت كثيراً فى جماهير المواردة خاصة ، وربما كانت السبب الأصلية التى مالبث أن تلتها المعارضة والمقاومة لسلطة داود باشا . فقد انقضت سبع سنوات منذ ذلك الوقت ، والقضية وإن كانت لا تزال فى وجدان المواردة بيد أنها فقدت صيغتها الحادة . والثانية هى أن الحزب الذى حشده يوسف كرم ، خسر بفعل تغيير الحاكم كثيراً من أسباب وجوده فى نظر العقلاء ، نظراً لأن هذا الحزب (وهذا على الأقل برنامج رئيسه المعلن) ما كان ليؤلف إلا لمحاربة إدارة داود باشا الشخصية . فيما أن المبرر الأساسى لهذه المعارضة لم يعد موجوداً ، فإن أهميته يجب بالضرورة أن تضعف كل يوم ، وقواه أن تضمحل تدريجياً . ولكن الحقيقة أن وراء العلم الذى كان يرفعه الحزب السكرمى يتوارى طمع رئيسه غير المحدود الذى يتوق إلى الحكم الوطنى ، وقبل كل شيء إلى أن يحكم الجبل بنفسه ، دون أن يقف طويلاً عند معارضة مناوئيه الكثيرين حتى من بين المواردة أنفسهم كما نعلم ، ومن هنا نبين أن المعارضة السكرمى لداود سوف تستمر فى عهد من يأتى بعده حتى يشعر كرم بأن أحلامه

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 10, du 31 Mai 1868 F. 288.

غدت بعيدة التحقيق في عهد رستم باشا ثالث المتصرفين . أما في المناطق المختلطة والجنوب فلم يكن لبناء تعيين المتصرف الجديد صدى يذكر ، فالمسيحيون استقبلوه بعدم اكتراث ، والدروز بهدوء وتحفظ .

ومهما يكن الأمر فإن مهمة فرنكو باشا رغم هذه الظروف المواتية كلها لا يمكن أن تكون سهلة ، فالمزلق أمامه كثيرة ، وبوادر السخط والاستياء ترقب الوضع لترفع رأسها بالسرعة نفسها التي تستشيط فيها النفوس غضبا لدى أول مساس بها .

وقد وصف القنصل الفرنسي روسو . . Rousseau هذه الصعوبات التي يصادفها أي حاكم يأتي للجيل بقول ينطوي على كثير من عناصر الصدق وإن لم يخل من مبالغة : « بلاد مثل لبنان بعناصرها المختلفة ومصلحتها المتباينة ، وجلها جاهل وسهل الانقياد ، يصعب تلبية رغباتها كاملة ، حتى قيل عنها أن الله نفسه لو أتى ليحكمها لما أرضاها جزئيا . في بلاد حيث النزعة الاستقلالية ترافقها روح الثورة عادة ، لم ترض قط بمبدأ السلطة الواحدة ، وحيث القضاء على الاقطاعية أفسح المجال لأمان شعبية يصعب ترويضها . في بلاد كهذه يجب أن نرتقب بالضرورة أن تصادف الإدارة العليا أيا كان رئيسها ، الصعوبات من المرووسين ، وتصادف أحيانا مقاومة عملها الحر أيضا مهما كان مشروعا وعادلا » (١) .

أهم الأحداث في عهده

ولنحاول فيما يلي أن نسجل أهم أحداث حكم المتصرف الجديد ، وقد وصل إلى بيروت في ٢٥ يونية واستقبل بالحفاوة من قبل متصرف بيروت وكبار الموظفين . وفي وسط الجماهير غفيرة ، وعلى صوت طلقات المدافع

(١) Beyrouth, T. 17, Rapport No. 12 du 10 Juin 1868, F. 297.

توجه إلى مقر حاكم الولاية راشد باشا الذي حضر من دمشق لاستقباله . وقد وجه فرنكو لقائمي المقام والموظفين الآخرين الذين استقبلوه على المركب خطابا باللغة العربية التي يعرفها قليلا ، وفيه رسم ملامح سياسته المقبلة في الجبل (١) . قال فرنكو :

«عندما استأذنت جلالة السلطان في السفر أوصاني كثيرا بمصالح الشعب اللبناني ، لا سيما بمصالح الطبقات الفقيرة . فواجبي الأول من هذا القبيل أن أنفذ رغبات جلالته العظيمة . وقد سألتى الوزراء عما إذا كنت أصطحب معي شخصا لممارسة وظيفة في إدارتي الجديدة . فأجبت بالنفي لأن رغبتى هي في أن أدرب الموظفين الإداريين بانتخابهم من بين اللبنانيين دون غيرهم . أصل مزودا بأحسن المقاصد نحو لبنان ، وبرغبة وتصميم على عمل أكبر خير فيه . وبإدارة ممارسة حكم عادل الميلاد وبعطف أبوى ، ولكن بحزم وعزم أيضا . كل ممثلي الإدارة باقون في مراكزهم ، أريد أن أراهم في العمل لأدرس كفاءاتهم وأقدر خدماتهم بنفسى . ليس لدى ضدهم أية فكرة مسبقة ، فعليهم أن يبرروا الرأي الحسن الذي أنا مستعد لتكوينه عنهم ، وأن يبرهنوا بنشاطهم وغيبتهم على المصلحة العامة أنهم جديرون بعطف السلطنة العثمانية فلتتوقف كل الخلافات ، وكل سوء تفاهم ولتخلف الثقة الكاملة كل قلق في الأفكار ، ولنضع جميعا أملنا في الله طالبين إليه أن يبارك جهودنا المشتركة لتأمين خير البلاد وتقديمها (٢) » .

أحدثت كلمات فرنكو أثرا طيبا في الجماهير ، وقد أرسل البطريرك ثلاثة مطارنة لتهنئة المتصرف بسلامة الوصول ، ورد هذا ، بأن أرسل ولديه ليشكرا غبطته واعداء بالذهاب شخصا إلى بكركي لتقديم واجباته .

ثم اتجه فرنكو باشا إلى مركز المتصرفية في بيت الدين حيث تلى فرمان

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 13 du 30 Juin 1868, F. 301.

(٢) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 13, Ibid, Fos. 301, 302.

تعيينه في الخامس من يولييه (١) ، وقد سجل مجلس الإدارة الكبير هذا الحدث مبينا انتهاء وكالة المجلس ، وابتداء عهد المتصرف الجديد « سائلا الله تعالى أن يؤيد ويخلص سرير السلطنة السنينة مزينا بالشوكة والانتصار والغر والافتخار ما كثر الجديدان وتعاقب الملوان وأن يحفظ وجود دولة المتصرف ويجعل جميع أعماله ومساعدته مقرونة بالتوفيق والنجاح والنصر والفلاح » (٢).

والحق أنه لم يغيب عن ذهن المتصرف الجديد ما كان يلقاه سلفه داود باشا من مساندة القنصلية الفرنسية العامة في بيروت بفضل كلفتها المسموعة لدى الموارنة . ولذلك لم يفته أن ينسج على منوال سلفه بأن يطلب نصائح القنصل الفرنسي روسو عند الحاجة ، ويوليها مقامها من الاحترام والتقدير (٣) ، ليؤمن نجاح مهمته الجديدة لاسيما وأنه كان يعلم أن فرنسا تزعمت الدول في الإصرار على وجوب البقاء ضمن روح البروتوكول الذي ينظم اختيار رئيس لبنان المسيحي ، وذلك عندما عارضت ميل الوزراء العثمانيين إلى عدم تعيين أي فترة زمنية لسلطات المتصرف ، الأمر الذي كان ينطوي على خطر جعل فرنكو باشا على مستوى حكام الولايات قابلي العزل بإرادة الباب العالي فحسب . وبناء على إلحاح فرنسا ، مدت سلطات المتصرف إلى ١٠ سنوات بعد أن كانت محددة بثلاث سنوات ثم بخمس ، ووقع البروتوكول الجديد لهذه الغاية في ٢٧ يولييه ، ومن هنا كان امتنان فرنكو لموقف فرنسا الذي كان دليلا أوليا على تأييدها الفعلي له في الجبل ، وقد تلاه وعد بالمساعدة على لسان القنصل روسو نيابة عن وزير الخارجية (٤) .

(١) Beyrouth, T. Dépêche No. 15 du 10 Juillet 1868, F. 315.

(٢) أنظر قيود مجلس الإدارة الكبير - الدفتر رقم (٣) .

Beyrouth, T. 18. Rapport No. 14 du 30 Juin 1868, F. 305. (٣)

Beyrouth, T. 18, Instructions No. 2 du 21 Juillet 1868, Fos. (٤) 314, 315.

وقبل أن نعرض للأزمات التي تعرض لها فرنكو في فترة حكمه التي لم يستكملها ، لابد لنا من إلقاء نظرة عاجلة على ما بذله من جهد لتصرف شؤون الحكم وإدخال الإصلاحات في شتى مرافق إدارته مستنديا في كل ذلك إلى المادة الثمينة التي تحفظها لنا قيود مجلس الإدارة الكبيرة (١).

(١) احتاطت نظمات ١٨٦١ و ١٨٦٤ من تجاوز المتصرف سلطاته فوضعت بجانبه المجلس الإداري الكبير وهو مجلس منتخب مؤلف من اثني عشر عضوا من مختلف طوائف الجبل له صلاحيات واسعة . وقد جاء في الفقرة الثانية من النظمات أن المجلس مأمور بتوزيع التكاليف والبحث في إدارة واردات الجبل ومصاريفه وبيان آرائه بوجه المشورة فيما يعرضه عليه المتصرف من المسائل . فالمتصرف ليس حراً في تقرير موازنة الجبل وفي الاتفاق . وأعضاء المجلس ينتخبون في مراكز الأقضية من قبل مشايخ القرى ، وهؤلاء ينتخبهم سكان القرية . وهيئة المجلس الإداري يحدد تشكيله كل سنتين ويمكن إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدتهم (أنظر المادة ١٠ من النظمات) صحيح أن التجيز والزرعة الطائفية كانت تبدو في أعماق هذا المجلس ، ولكن في الشؤون المادية التي ترتبط بها مصالح الأهالي جميعا ، كفرض ضريبة جديدة ، كان الأعضاء يقفون غالبا ضد تجاوز النظمات . وكانت التحزبات اللبنانية المختلفة تتنافس على كراسي المجلس . ذلك أنه بعد ثورة الفلاحين (١٨٥٨) وحوادث الستين ظلت الطبقة الملاكية الارستوقراطية التي فقدت امتيازاتها وسيطرتها « الشرعية » تملك أكبر جزء من الثروة المالية ، وكانت لتألي تطمح إلى توجيه البلاد وبسط النفوذ عن طريق استلام مراكز الإدارة في الجبل وعضوية المجلس الإداري لئلا يتاح لمصومها أن يفرضوا عليها تكاليف مالية باهظة تضرب الملكية الكبيرة . والحق أنه كان لدى المتصرف وسائل متعددة للضغط على أعضاء المجلس بسبب ولاء مشايخ القرى للإدارة المركزية ومظاهرهم لها طوعا أو كرها ، وبسبب « كبت » عضو المجلس « النشيط » بالانتقام عند الحاجة من أقربائه الموظفين في الحكومة ولذا كان يحدث كثير من الضغط أثناء عمليات الانتخاب لإنجاح مرشحي الحكومة . كان يتدخل الأكايروس والقناصل والمتنفذون والإدارة المركزية نفسها ، ولكن سري في عهد رستم أن بعض هذه الانتخابات التي تدخل فيها الحاكم لم تفلح رغم الضغط الشديد أن تحمل مرشح الحكومة الذي نجح فعلا إلى المجلس بسبب اعتراض مشايخ الصلح والأهالي ووحدة صفهم .

وفيما يلي من أعمال فرنكو باشا ورسم باشا تفصيل لمهام المجلس الإداري . وتطالعنا مئات المضابط في سجلات مجلس الإدارة يصدد مسائل في غاية الأهمية وهي بخلاف ما يتعلق منها بتلزم الأملاك الأميرية والإشراف على جميع أعمال الإدارة البلدية في المدن تلخص في شهر المجلس على تنفيذ النظمات والمحافظة على حدود جبل لبنان ، ورعايا مصالح الأهالي الخارجين منه إلى البقاع المجاورة الخ واستشارته في طلب مساعدة السلطات العسكرية في سورية . . . الخ .

أظهر فرنسكو فور وصوله إلى الجبل اهتماماً جدياً بالجندرية اللبنانية فأوعز إلى مجلس الإدارة بدرس أحوالها واتخاذ المقررات اللازمة لإصلاحها ، ومنع الضبطية من تعاطي الخدمات الخصوصية لدى قائمى المقام والمديرين « كون هذا الخلل مخالف وظيفه الضابطى التى هى مخصوصة بالخدمة العمومية من استحصال الأموال الأميرية والربط (التوقيف) وتحصيل الحقوق العادية . . » وأوعز فرنسكو بوجود تفتيش الضابطية ، وبوضع أسس لهذا التفتيش كي يصبح العمل بموجبها قانونياً (١).

ونهج فرنسكو فى حقل الإدارة نفس هذا النهج . فلم يمحض عليه خمسة أيام فى مقر عمله حتى أصدر المجلس قوانين للحيلولة دون تغافل أو تكاسل المأمورين عن « إجراء المعاملات المقتضية لإنفاذ الأحكام والأوامر الرسمية بحقوق العباد (١٠ يولية ١٨٦٨) وكان من أعمال فرنسكو الأولى أنه أقال عمون بك عمون من وكالة رئاسة مجلس الإدارة وعين محله عيد حاتم ، لأن الأول اشتهر بتعاونه مع داود باشا ، والباب العالى لم يرض عن سياسة داود لاسيما ما يختص منها بتوسيع جبل لبنان . وفى أواخر عام ١٨٦٨ أمر المتصرف بتطبيق نص النظام الأساسى والبدء بانتخابات أعضاء مجلس الإدارة انتخاباً ، بعد أن كانوا قد عينوا تعييناً فى عهد سلفه ، ورأى أن يبدأ بقضاء البتروى نظراً لما كان وقع فيه من حوادث ثورة كرم ، فجمع قائم مقام البتروى شيوخ القرى فى أول ديسمبر وأجرى الانتخاب « بكل حرية تطبيقاً لأوامر دولته » ، وبمعرفة محكمة القضاء ، ثم أرسل أوراق الانتخاب إلى مجلس الإدارة فى مركز المتصرفية حيث فرزت الأصوات وأقر المجلس قانونية الانتخاب ، وطلب من المتصرف أن يصادق على تعيين الفائز عضواً عن قضاء البتروى .

(١) صدرت موافقة مجلس الإدارة على قواعد ذلك بحسب مرفر إليه من قبل متسلم المالية ، وتمت الموافقة فى ٩ مايو ١٨٦٩ .

وبذلك يكون فرنسكو أول من طبق نص القانون الأساسى الذى قضى بانتخاب أعضاء المجلس انتخاباً ، فأبدل بأربعة معينين تعييناً ، بأربعة منتخبين انتخاباً . ومن جهة أخرى ساء المتصرف ألا يكون وجوه البلاد أعضاء مجلسها الإدارى منتظمين فى أعمالهم يحترم بعضهم بعضاً ، ويخلصون فى خدمة الصالح العام فوجه إليهم تعليمات يقع مخالفها تحت « طائلة المسؤولية الشديدة » (١) .

وقبل أن يتوجه فرنسكو نحو الآستانة (٢٥ أبريل ١٨٧٠ ، كما سنرى) فوض إلى المجلس الإدارى الكبير كامل مهام المتصرفية وأوصى الأعضاء أن يكونوا « يدا واحدة » . وحمل المجلس مسؤولية « أدنى مهاونة » بقوله : « وأول كل شئ أرفعوا التعصب الذى هو أكبر أسباب الخلل ولا تنظروا لأمر الجنسية والشخصية مطلقاً بل وجهوا كامل أنظاركم لما هو عايد للحق وراجع لخير الوطن العمومى » (٢) .

وهذه لعمري نصيحة قيمة لمن كان فى مثل ظروف وأحوال أهالى جبل لبنان .

(١) أولاً الصياح والزعيق الخارج عن حدود الآداب والشوشة من الأمور المنوعة فى المجلس .

ثانياً تحرير المكاتب الخصوصية من الأعضاء أولهم ممنوع داخل المجلس . ثالثاً لا يقتضى خروج أحد من المجلس لأشغال خصوصية . سوى بالساعة السادسة وبإذن وكيل الرئاسة . رابعاً لا يجوز لأحد الأعضاء أن يقطع حديث الآخر قبل تمام خطابه . خامساً يجب قطع النظر عن كل ميل وغرض وتعصب بما يكون واقعاً تحت المذاكرة . سادساً يقتضى تعيين التكلم بالترتيب والهدوء حينما يطلب وكيل الرئاسة أخذ الأفكار . سابعاً أى من وقع منه مخالفة لما ذكر يكون قابلاً للجزاء الذى يستحقه ويكون أوقع نفسه تحت طائلة المسؤولية الشديدة .

(مضبطة نمرة ١٦٨ بالدفتى رقم (٦) ص ٤٠) .

(٢) مضبطة نمرة ١٢٨ ، الدفتى رقم (٥) ، ص ٣١ ، صورة الأمر الصادر إلى وكيل يارسة المجلس رفعتلو الشيخ عيد حاتم عند سفره بالتونيق للآستانة .

سياسة المراضية

وقد روى لنا شاكر الخوري عن والده عضو الإدارة انذاك « أن فرنكو باشا حضر إلى لبنان بعد اضطرابه من حوادث داود باشا وكرم وانقسام أهليه وسخط أكليرسه على داود باشا ، فهد بحكمته كل شيء فسكنت الخواطر ، وعندما عرفت الأهالي نياته الصالحة وحلمه ومحبة للفقراء وعدم تكبره ورفقه بالأهالي أطاعته بكل إرادة ، فصار مهما يفعل ينسبون فعله لقصد صالح بدون تعرض ، وقد جمع بين الأحزاب ووظف من الحزبين وأسكت الجميع بعدله وحسن نواياه »^(١) .

ومما يسجل لفرنكو باشا من أعماله العمرانية اهتمامه بالتحريج ، فقد هاله إقدام الأهالي على قطع أشجار الأحراج دون ترؤ ولا تبصر ، وأشار إلى فائدتها لمراعى الحيوانات أو للتخطيط ووجوب عناية الحكومة بصونها . وحض على « زرع الأراضي البيضاء المعطلة التي لاتصلح لزراعة الحبوب ، وعلى تشجير جميع الأراضي المهملة في السهول والسواحل فضلا عن أعالي التلال والجبال ، وجعل هذا العمل الخيري إجباريا وعلى نفقة أصحاب تلك الأراضي من جزين إلى حدود البترون »^(٢) .

وفي أوائل عام ١٨٧٠ تواردت الأجوبة من المناطق عن سير أعمال التحريج ، وتضمنت معاريض تشكر للمتصرف حسن أعماله وأفكاره وسهره الدائم « على مابه راحة أهالي الجبل وأمايتهم واسترحامهم عما مضى إن كان من حسن إدارة الحكومة المأخوذة من عدلكم بكل شفقة وحنو أبوى لنحو الفقراء والضعفاء أم من وجود الهدوء والسكينة الكائنتين بالحاضر »^(٣) .

(١) بحج المسرات ، ص ٣٠٩ .

(٢) مضابط رقم (٧٨٧ ، ٩١٠ ، ٩٤٠ ، ٩٥٨) ، دفتر رقم (٤) ، صفحات رقم

(٢٨٩ و ٢٩٦ و ٣٠٤) .

(٣) معروض رقم ١٠٤٢ ، غ ٣٢٦ من الدفتر رقم (٤) .

وأبقى فرنكو على سياسة سلفه في تعيين قائمي المقام فجعلهم جميعا من طبقة الأمراء ، ولم يخرج عن هذه القاعدة إلا في قائمقامتي زحلة والكورة وذلك لعدم توفرهم بين أفراد الروم الكاثوليك والروم الأرثوذكس . وكان داود باشا قد اشترى لحكومة الجبل سراي الأمير بشير الشهابي الثاني في بيت الدين ، وقام فرنكو باصلاح ما تهدم منها ، ولمس بعد المركز عن بعض الأقضية وصعوبة الوصول إليه شتاء ، فرأى أن يجعل لحكومة الجبل مركزين أحدهما للصيف ، والآخر للشتاء ، فاستأجر سراي الأمير ملحم الشهابي في بعبداء وفي أكتوبر ١٨٦٨ التأمّت حكومته فيها لأول مرة ، وما انفكت تلتئم في بعبداء شتاء ، وفي بيت الدين صيفاً حتى آخر عهد المتصرفية . وكذلك وجه المتصرف اهتماما خاصا إلى بناء الجسور على مختلف أنهار الأقضية ، وشق طرق العربات في شتى الأنحاء ، وعنى بالقنوات المائية وفتح المدارس والمكاتب الرشدية على غرار مدارس السلطنة^(١) .

وشجع المتصرف الصناعة المحلية ، فأنشأ « معملا في بندر دير القمر لتكثير الصنائع وازديادها » ، وبدأ بصناعة السجاد ، وألزم أرباب الصناعة أن يعلموا المبتدئين أصولها ليأخذوها عنهم ، وأمر بإعطائهم المعونات والقروض اللازمة^(٢) .

وهكذا لم يهمل فرنكو باشا شأنا من شؤون المنفعة العامة إلا وعالجها ، ولم يمض شهران على توليه الحكم حتى كتب القنصل الفرنسي إلى وزيره يمتدح النشاط الذي يبديه الحاكم في تصريف أمور الحكم ، ويشيد بالاصلاحات الموفقة التي أدخلها على مختلف الدوائر ، والعناية التي

(١) أنظر مضبطة — عمومي رقم (٧٩٢) في بيان الاصلاحات والتعديرات التي صار لإنشاؤها في المتصرفية بمدة دولتو المتصرف الحالي (فرانكو) من بداية عام ١٢٨٥ — إلى أواخر عام ١٢٨٨ في دفتر رقم (٦) ص (٢١٦ — ٢١٩) .

(٢) أنظر مضبطة — كسران رقم ١٦٩ دفتر رقم (٦) ص ٣٩ — ٤٠ .

يبدوا في توزيع الوظائف بالعدل بين الطوائف المختلفة ؟ والمناطق المختلفة .

« وقد تأكدت خاصة من استعداداته الممتازة لتحسين وضع الجبل وسكانه المادى فهو يهتم بقضايا الطرق والمواصلات والتخريج والزراعة ، وزراعة التوت والزيتون ، والتعليم ، وإقامة العدل ، واحترام الأكليروس دون تمييز . . وفرنكو باشا لا يترك فرصة مناسبة إلا ويذكر بالإنصاف خدمات داود باشا للبنان واللبنانيين . » (١)

وبعد أن طالعنا هذه النواحي المشرفة عن مستهل عهد فرنكو باشا ، لابد لنا من استعراض أهم المشاكل التي جابهته والسياسة التي انتهجها حاليا . وطبيعى أن تكون أول مشكلة اعترضته هي مسألة عودة يوسف كرم في الشمال ، والاضطراب الذى نشب في الجنوب أثناء غياب داود باشا بالاستانة والذى امتد حتى أوائل عهد فرنكو باشا .

على الرغم من الظروف الحسنة التي صادفت فرنكو باشا بالنسبة لظروف سلفه داود باشا ، كما ذكرنا ، فقد بدأ المتصرف الثانى عمله في أحوال صعبة نسبيا خلقتها له الأيام الأخيرة للمتصرف السابق في الجبل : في الجنوب استياء واضطراب يجب معالجته فورا لأن الخطر الداهم قد يأتى من جهة الدروز هذه المرة ، وهم على ما نعلم من النبوغ في الحرب والثورة . وفي الشمال حزب كرم وحامسه لعودة زعيمه الذى كان يجب أن يوضع موضع الاعتبار .

وفي البداية كان الوضع في الجنوب أكثر تعقيدا منه في الشمال ، ذلك أنه منذ عام ١٨٦١ كان يحكم الشوف أى جنوبي الجبل ، الأمير الدرزي

Beyrouth, T. 18, Rapport No. 19 du 10 Sept 1868, Fos. (١)
321 — 323.

ملحم أرسلان بصفة قائمقام يدير كل البلاد المشتملة على المناطق المختلطة القديمة والممتدة من طريق بيروت دمشق حتى صيدا باستثناء جزين ، وقد حكم الأمير ملحم البلاد طيلة الثمانى سنوات الماضية دون أن ترتطم إدارته بصاعب جدية . وكانت إدارته مرضية على العموم ، برغم ما كان يؤخذ عليه أحيانا من قيامه بأعمال تستوجبها مصالحته الشخصية أكثر من المصلحة العامة . كان شديدا على الدروز ، حارب أهواءهم ضد المسيحيين الذى وجدوا في شخص ملحم موظفا يحميهم . وقد توصل بهذه الطريقة للمحافظة على التوازن ، براضائه مصالح طالما ضحى بها المقاطعية القدامى . وما كان عجباً أن يثير مسلكه هذا امتعاض عدد كبير من مشايخ الدروز وبخاصة أولئك الذين كانوا يعيشون على أكتاف المسيحيين . ولكن داود باشا كان يؤيد الأمير ملحم ، فأسكت المعارضة ضده ، فتخمرت هذه سرا حتى سمح لها بتبديل متصرف الجبل بأن تصرح عن نفسها . وعلى رأس هذه المعارضة التي أثبتت نفسها لأول مرة بالأعمال في حادث الشويزات ، كان يوجد شخصان لهما ارتباط وثيق بحوادث الستين : الأمير محمد أرسلان قائمقام الدروز السابق وابن عم الأمير ملحم والشيخ حسين تلحوق . ومعلوم أن الأمير محمد أرسلان تخلص من العقوبة بأعجوبة وبظروف حسنة جدا ، وعاش في بيروت حيث لم يتوقف عن الدس والكيده والمعارضة الخفية حيناً ، والصريحة حيناً آخر ضد إدارة داود باشا (١) .

والأمير محمد الذى يمتلك عقارات واسعة في قضاء الشوف يبدو أنه لم يفقد الأمل بأن يعود قائمقاما كرة أخرى . ولذا عمل مع أنصاره لقلب الأمير ملحم وإسقاطه من القائمقامية ، وللقائمقامية يومها منزلة لاتدانيها منزلة أخرى بعد المتصرف . أما الشيخ حسين تلحوق فقد كان

Beyrouth, T. 18, Rapport No. 14 du 30 Juin, 1868 F. 306. (١)

مستخدماً في القنصلية الفرنسية في بيروت ، تم اتهم بحوادث الستين وحكم عليه بالنفي المؤبد ، ورجع إلى سورية منذ سنة بعد العفو عنه ، ولكنه عاد لا يملك شروى تقير ، فالتمس وظيفة في إدارة الجبل دون جدوى لأن داود كان يرفض طلبه بعناد وإصرار . وبعد أن خاب أمل الزعيم الدرزي من المراجعة ، أخذ بوعود الأمير محمد أرسلان الذي تبناه لقلب حكم منافسه ونسيبه الأمير ملحم . ومنذ سفر داود باشا إلى الآستانة لم يخف الأمير والشيخ دسائسهما والهدف الذي يسعيان إليه . ولم يلبث حزبهما القليل الأهمية في البداية أن نما وأصبح هاماً يتزايد أنصاره يوماً عن يوم ، ويتألف فقط من الدروز باستثناء بعض المسيحيين الذين مازالوا يرتبطون ويتأثرون بمقاطعتهم القدامى^(١)

إن الانشقاق والتحزب الذي كان يزداد تفاقماً بين دروز الشوف — أنصار ملحم وأنصار محمد أرسلان — والذي هدد هدوء البلاد لم يكن سببه معارضته لسلطة حاكم الجبل مباشرة ، ولكن كان سببه منافسة وطبع شخصي بين متنافسين سرعان ما تعدى النطاق المحلي ليلتقي مع حركة المعارضة المارونية لداود باشا في الشمال مع أن امتعاض الدروز من داود لا يكاد يقاس باستياء الكرميين منه . ولو صدقنا ما جاء في تقرير القنصل روسو المؤرخ في ٢٠ سبتمبر ١٨٦٨ إلى وزير خارجيته ، لكان الأمير محمد يدبر القلاقل سرا ليصل إلى أمل يدغدغه منذ زمن بعيد . . فنذ عام ١٨٦٦^(٢) وهو عام الاضطرابات في شمال الجبل ، يبدو أنه جرى

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 14 du 30 Juin 1868, F. 307.

(٢) في كتاب البشعاني نص كتاب وجهه رزق الله خضرا إلى المطران (. . .) في ٣٠ يولية ١٨٦٦ ، بما يشير إلى هذه العلاقة الواشجة بين كرم والأمير محمد أرسلان ونص الكتاب هو « المعروف . . . بهذا النهار أكبر الصديقين (أسعد ملحة) قابل الأمير محمد أرسلان الذي توجه البارح عند درويش باشا ، وفهم منه أنه كان صمم النية على تنزيل العساكر من الحبل ، فحضر عنده القطاع (المتصرف) وقبل يده بل رجله كي يستعجل بذلك ، وأن =

اتفاق سرى تعهد فيه الأمير « بتأثير طمعه غير المحدود وبغضه الشخصي لداود باشا » للبك الثائر بتقديم مساعدة كل حزبه الدرزي حالما يحرز الثأرون في صراعهم ضد المتصرف نجاحاً جديداً . حتى إذا ما توج الحظ جهودهم المشتركة كان القصد أن يفرضوا على الباب العالي والدول — أمام واقع ثورة الجبل — ضرورة تقسيم حكومته إلى قائمتين كما في الماضي وتسليم إحداها المارونية إلى كرم الثانية الدرزية إلى الأمير محمد . ولكن حوادث هذه المرحلة قد أفسدت هذا الترتيب وأجل سفر كرم في يناير ١٨٦٧ تنفيذ المشروع إلى أجل غير محدد^(١) . ولا يستبعد الباحث أن يواصل الأمير ، تجاه احتمالات ممكنة ، صلاته مع كرم ، منذ مغادرة هذا الجبل وبذلك تفسر أيضاً الحركات المقلقة التي حدثت في الجنوب والشمال في آن واحد على ما ذكرنا آنفاً . ومن هنا كان اهتمام فرنكو باشا بهذا الوضع الذي قد يخلق له متاعب كبيرة في مستهل حكمه ، فسارع لسماع شكاوى كل من الحزبين الدرزيين ، ودرس القضية مع راشد باشا وإلى سورية ، فاتفق معه على أن يعيد رئيساً الحركة فوراً من الجبل ، وأبرق الباشوان إلى الباب العالي يقترحان تعيين الأمير محمد عضواً في مجلس الشورى الجديد في الآستانة . وهذا التعيين يتفق مع طموح الأمير ، وفي نفس الوقت يرحب به الدروز لأنهم سيرون أن ملتهم ممثلة في مجلس

= درويش ملزم أن يجاريه وعشى بموجب أوامر دولته ، أي أنه يخرب الموارد على ضرر داود وعلى كيس فرنسا . ويظهر أنه آله بيد غيره ، ومم ذلك فهو يرغب جداً أن ألاو (البك) يسلم عن يده ، بشرط أن يكتب إليه ، وأن يبقية في سوريا خارج لبنان . فبعد مداوات كثيرة مع الأمر محمد بهذا الخصوص ، تم الرأي بينه وبين الملحة ، أن الأوفق اختفاء البك تحت تاسع أرض ، بحيث لا أحد يدري به ، ويقدر يختفي شهوور كاملة ، وأن الأمير يقدم له بيته في هذا الطرف ، وهو محل فسح فيه حريم ، فلا يظن أحد أنه مختفي به . نرجو أن تفيديوا البك ذلك . وأما قيامه في الجبل تارة ظاهر وتارة مختفي فهو غلط من البك ولا سيما لأن النوايا ردية . . . »

البشعاني ، ص ٤٦٩ — أوردنا نص الكتاب كما هو بالحرف .

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport No. 20 du 20 Sept. 1868, Fos

330, 331.

الدولة. وبالنسبة لأنصاره لا يعتبر هذا التدبير إفقاد حظوة الأمير فيندفعون للثورة ، ويصبح الأمير محمد « كرما درزيا » .

أما بخصوص الشيخ حسين تلحوق فقد تم الاتفاق بين الوالى والمتصرف أيضا أن يدعوه الأول إلى الإقامة في دمشق حيث يدفع له مرتب ١٥٠٠ قرش شهرى يؤمنها له متصرف الجبل ، وحيث يدعى للعيش بهدوء قرب ابنه المقيم فيها^(١) .

بالحقيقة فإن قضاء الشوف هدأ تماماً بعد إبعاد الأمير محمد أرسلان ، والشيخ تلحوق عنه^(٢) .

هذا عن الجنوب ، أما في الشمال فكان الكرميون يتابعون مناوراتهم أثناء غياب داود ، معلنين عن أمانهم في عودة زعيمهم المنفى ، ولا يتورعون عن التعرض بين حين وآخر لأملاك من يعرف بعدائه لسكرم ، وعن مصادرة حصاده وغلاته . ولكن على الرغم من كل ذلك فلم يكن ثمة خطر حالى من هذه الناحية ، لأن فرنسكو باشا بمساعدة الكليروس الأدبية ، وبمجة البطريك له^(٣) ، يستطيع أن يهدى الاضطراب الذى يخلق هدوء الشمال إما ببلغة الإقناع أو ببلغة القمع والشدة . ومما كان يساعده في عمل التهذية أن كثيرا من الكرميين كانوا يعرفون حتما أنه في أعماله ميال لرئيسهم الذى تربطه به أواصر معرفة قديمة منذ أيام منفاه الأول إلى الآستانة حيث كان حل في داره ضيفا . بدليل أن وصول فرنسكو باشا ووجوده في بيروت وضعاً حدّاً لغالبية أعمال التخريب

(١) Beyrouth, T. 18. Rapp. No. 20 op. 3 cit, F. 308.

(٢) » » » » 14 op. 20 cit, F. 332.

(٣) يروى عن المطران يوسف الدبس أن البطريك بولس مسعد هو الذى سعى يوم زار عاصمة السلطنة بتعيين فرنسكو متصرفاً بعد أن أخذ منه عهداً بأن يكون لبنانياً مائة بالمائة وكان فرنسكو يفخر أمام البطريك بأنه لبنانى الأصل من عائلة الكوسا المارونية الأهلية التى نزع بعض أفرادها إلى حلب .
(عن أوراق لبنانية ، المجلد الثالث ، ص ٢٤٧) والباحث لا يستبعد مسعى البطريك بهذا الصدد .

والشغب التى اقترفتها العصابات في كسروان أثناء غياب سلفه داود باشا ، بحيث جاء بعض رؤسائها وأعلنوا خضوعهم بين يدي المتصرف الجديد طالبين عفوه ونسيان الماضى^(١) .

بيد أن فرنسكو باشا لم يقنع بذلك ، لأنه كان يعلم أن الصعوبة الناجمة عن الذكرى التى كان كرم قد خلفها في أذهان أنصاره لا تزال ماثلة تهدد أمن الجبل . ولذلك فعندما راجعه أصدقاء شيخ إهدن في موضوع عودة المنفى صرح عن أفكاره بوضوح في قوله : « لا أخفى شعور المودة الذى أكنه ليوسف كرم ، ولكن إذا لم أنس هذا الشعور في مركزى الجديد ، فإن هذا المركز يفرض على واجب التذكر أننى قبل كل شئ . حاكم الجبل ، وأن على أن أسهر بكل عناية على هدوء البلاد وأمنها . وكل تعكير يحدث سأقعه بقسوة أيا كان فاعله ، وإنى أستهن بمراة أعمال كرم الأخيرة ونكرانه المؤسف لجبل فرنسا . والحق عليه وحده في هذا الموضع المؤسف الذى هو فيه اليوم . إن عودته للجبل إذا حدثت فستكون إما قانونية وإما غير قانونية . في الحالة الأولى لا يمكن أن تتم إلا بموافقة الحكومة العثمانية ورضى فرنسا . أنا لن أعترض عليها ، ولكنى لا أستطيع أن أقوم بأى مسعى في هذا المعنى ، وأريد أن أبقى بعيداً عن المفاوضة بشأنه . وفي الحالة الثانية ، أرى أن يعرف كرم ، وأن تعرفوا جميعاً أن تصميمى في هذا الصدد مقرر ، سأحدد له مدة أقصاها ثمانية أيام ليغادر البلاد ، وإذا لم ينفذ إنذارى بعدها سأستخدم بدون تردد القوة العامة لإرغامه على الخروج محملاً بإياه مسؤولية الكوارث الجديدة التى يكون وحده قد جرّها على بلده التعميس ، وفي هذه الحالة لن أراجع أمام أى حل جذرى ، لأن الحاكم لن يذكر الصديق^(٢) » .

(١) Beyrouth, T 18, Rapp. No 14, op. cit, F. 305.

(٢) » » » » 20, » » Fos. 333, 334.

وظهر تصميم المتصرف على موقفه هذا في رده على صديق كرم الخميم ملحمة الصيرفي في بيروت عندما كلفه كرم بأن يبلغ المتصرف مضمون كتاب كان أرسله إليه في ١٨ أغسطس ١٨٦٨ ، وفيه يمتدح كرم فرنكو ، ومشاعر صداقته الغالية وإدارته الحسنة التي يرجع إليها الفضل في طمأنينة لبنان ، ويعبر عن رغبته الكلية في العودة إلى الجبل ليعيش فيه بأمان طائعا وخاضعا لسلطة المتصرف .

فإذا ما ارتأى فرنكو حيثنذ ضرورة لمساعدته فسيجده مستعدا لخدمته بنشاط وغيره ، وأمانة . وإذا لم يكن في لبنان فهو يتمنى أن ينسحب إلى أية بقعة من سورية الخ . . . وقد رد فرنكو كتاب كرم إلى ملحمة ، وقال إن جوابه موجود في الكلام الذي صدر عنه عند وصوله ، والذي كره مرارا بعد ذلك . أي طالما أن الحكومتين العثمانية والفرنسية لا توافقان مسبقا وصراحة على عودة كرم ، فلن يمكنه ، وهو حاكم الجبل ، أن يقدم على ذلك ، وإذا برهن البك على جرأته وجنونه بدخوله البلاد ضد القانون ، فسيرى المتصرف نفسه مضطرا على أسف لمعاملته صراحة كعدو^(١)

فرنكو — يوسف كرم

وظهرت بوادر الأزمة عندما استلم فرنكو باشا وراشد باشا نبأ من الآستانة عن وصول يوسف كرم من روما إلى أثينا ، وشاع الخبر في الجبل عن عودة كرم القريبة ، فأسرع المتصرف والوالي باتخاذ التدابير التي تمنع شح إهدن من دخول لبنان . وكانت الظواهر تدل على أن الزعيم الماروني الشعبي سيجدد مغامرة ١٨٦٦ — ١٨٦٧ ، ولذا فقد استقر رأى السلطات أن تدخل في صراع أخير مع « كرم المزعج » الذي هو تهديد دائم لحسن سير الإدارة في البلاد ، والذي في تغذيته للقلق والمعارضة يشل

Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 20, Ibid, Fos. 335—336.

الجهود المضنية التي تبذلها حكومة الجبل لتأمين الهدوء والنظام»^(١) .

وما نبه أنظار السلطات إلى الدسائس التي تحاك ضد الحكم القائم ، هو سفر دومينيك خضرا ، صديق كرم ، من بيروت إلى أثينا في ٢ أكتوبر بحجة تصفية إرث عمته فيها . ولكن وصول كرم إلى هذه المدينة فسر سبب هذه السفارة العاجلة الباغية . ولما عاد دومينيك إلى بيروت في ٢٨ أكتوبر ، سحب قنصل فرنسا جواز سفره الفرنسي الخاص الذي يحمله وذلك على أثر إشعار وزير الخارجية له . ولم تبادر السلطات لتوقيفه دون أدلة كافية تثبت إدانته خشية أن يفسد العلاقات الطيبة التي ربطت بعض أنصار كرم بالمتصرف . فضلا عن أن المنطق كان يقضي باتخاذ نفس هذا التدبير ليس فقط تجاه أخيه رزق الله خضرا وصهره ملحمة وكلاهما صديقان مخلصان لكرم لعبا دورا لا يقل عن دوره في حوادث ١٨٦٨ ، ولكن أيضا تجاه جميع أهالي كرم في مقاطعات البترون والزاوية . ولو اتخذ مثل هذا التدبير لاتخذ صفة الاضطهاد والتحدى ، وقد يلجئ أنصار كرم إلى السلاح حالا ويستعجل الحوادث .

وبما أنه لم تبدر أية بادرة عدائية صريحة من جانب الكرميين ، فقد وجد فرنكو أن التهذئة أولى ، وأن الحكمة في عدم تعكير الوضع باستعمال الشدة في غير أوانها . فاكتمن بفرض رقابة على دومينيك ومنعه من مغادرة بيروت ، بعد أن نبهه أن أول شكوى تثبت ضده سيتلوها توقيفه الفوري وإرساله إلى الآستانة^(٢) .

ماذا كان صدى أخبار عودة كرم إلى الجبل ؟ على الرغم من أن أهالي الجبل كانوا يتوقعون أن يروه عائدا بين ساعة وأخرى ، فالرأي العام عموما لم يهتم كثيرا للأمر ، ولم يحدث ما يعكر الأمن والهدوء . والتقارير

Beyrouth T. 18, Rapp. No. 25 du 1 Oct. 1868, Fos. 347. (١)

Ibid.

التي كانت تصل من نفس كسروان كانت تثبت أن المهووسين من سكانها يبدون وكأنهم غير مستعدين الانزلاق وراء دعوة جديدة لإحداث القلاقل .

يبد أننا إذا صعدنا شمالا نحو قضاء البترون . نجد أن أفكار الأهالي ومقاصدهم أقل استقرارا . والمنطقة التي هي موضع القلق الجدى والتي يوجد فيها لسكروم أنصار مخلصون مستعدون لحمل السلاح في سبيله حال ظهوره ، هي موطنه الزاوية وجهة بشرى على ضفة قاديشا النيني حيث تقع إهدن وزغرتا ، الأولى في الجبل والثانية في السهل ، ولذلك أمر فرنكو قائمقام البترون بالانتقال إلى قرية أرجس ليقم فيها مع إدارته ، إذ يتاح له من هذه المنطقة المتوسطة أن يسيطر بسهولة على بنشعى وسبعيل ويطو وهي مراكز استراتيجية نسبيا ، لسكروم فيها أنصار عديدون بسبب بعض الانتصارات التي كان أحرزها على الجند العثماني (١٨٦٦) (١).

ومن المؤكد أنه كان لمقاصد الأكليروس وموقفه الودى من فرنكو باشا أثر كبير في هدوء الجبل في فترة شائعات عودته القوية ، فالأكليروس الأعلى عموما الذي كان يخشى من سوء نواياه واشتراكه بدسائس هذه الظروف يبدو مقروا هذه المرة مساعدة حكومة الجبل بما له من نفوذ قوى وسلطة معنوية لرد فعال كرم ، وقعها عند الحاجة (٢).

فقد صرح البطريك الماروني بأنه والمطارنة لن يستقبلوا كرم إذا

Beyrouth, T. 18, Ibid, Fos. 353.

(١)

(٢) في رسالة من كرم إلى الخوري يوسف الدبس ما يشير إلى هذا المعنى فيما بعد : « . . . نوهتم لى أبوتكم أن حضوري إلى لبنان بدون إذن الحكومة يجعلني أن أجد الأكليروس ضدى ... » عن رومية في ٢٩ أيلول (سبتمبر) .
أنظر نص الرسالة الكامل في سمعان خازن « يوسف بك كرم فى المنق » ، ص (١٣٤ - ١٣٥) .

عاد إلى لبنان إذ لا يريدون التضحية بصدقاتهم لفرنسا من أجل انحراف شخص واحد ، فهم مستعدون لرده ، ولمساندة الحكومة في مساعدتها لقمع حركاته المقلقة ، التي تسبب إلى أحوال لبنان وهدوئه (١) .

ولكن كل هذا لا يعنى أن كرم إذا تمكن من دخول الجبل لن يجد من ينصره ويحمل السلاح معه ، أولن يجد بعض العون المعنى من قبل الأكليروس الأدنى على الأقل ، أو بعض الأساقفة في الأكليروس الأعلى . لا سيما إذا جاء البك الثائر وهو يحمل مالا ينفقه على أشياعه مما قد يحصل عليه مع السلاح من اللجان السرية الثورية في اليونان (٢) ، بدليل أن وصول كرم إلى سيرا ، وانتشار نبأ وصوله إلى الإسكندرية وخروجه منها إلى جزيرة كورفو اليونانية (٣) ، كان له تأثير حماس لدى سكان مناطق الشمال فقط من أعوانه المتعصبين ، ولكن بعد أن علم الناس بأن شيخ إهدن ألزم بمغادرة الإسكندرية بسرعة ، عاد كل شيء إلى حالته الطبيعية . يبد أن الجدير بالملاحظة هو هذا التغير الملحوظ في حالة الأمور التي كانت لعهد قريب تجعل عمل الإدارة مشوشا وصعبا ، وهو أن المشاعر الشخصية نحو كرم لم تعد سبب شعور بالنفور والاستياء نحو الإدارة المتصرفية القائمة وأنه ربما باستثناء بعض المهيجين للحزب السكرومى ، تنقبل البلاد طوعا بحكم فرنكو باشا : فثمة تحسن محسوس ملحوظ في الأفكار له أهمية عندما يقارن بحالة الأفكار السائدة سابقا ، ففي كسروان البحتة ، وفي قائمقامية زحلة ، والمناطق المختلطة ، والدرزية ، كل شيء هادىء تسير شؤونه سيرا مرضيا لا سيما إذا علمنا أنه من المستحيل أن نحصل على رضى أهالي الجبل بشكل كامل (٤)

(١) Beyrouth, T. 18, Rapp. No. 29 du 30 Nov 1868, F. 367.

(٢) 30 Déc. 1868. » » » »

(٣) 56 du 10 Nov 1869, F. 95. » » » »

(٤) 59 du 20 Déc 1869, F. 68. » » » »

ومهما يكن من شيء فإنه عندما فشلت مساعي كرم لأخذ موافقة فرنسكو باشا على الإذن له بالقدوم إلى الجبل ، عرض قضيته على الآستانة بواسطة وسيط ذى نفوذ ، فكتب الصدر الأعظم على باشا في النصف الثانى من سبتمبر ١٨٦٩ إلى فرنسكو يعلمه بالأمر ، ويطلب رأيه فى عودة كرم . قال على باشا إنه يرى أن أحداث الماضى كانت دروسا كافية لشيخ إهدن ، حتى لا يعود إلى إقلاق الراحة وعرقلة سير النظام الذى استتب منذ ١٨ شهرا .

أما فرنسكو فقد اتخذ الحيلة فى جوابه ، قال إنه يرى أن كرم لا ينبغي أن يعود فى جميع الأحوال إلى لبنان إلا إذا حضر بنفسه إلى الآستانة وقدم خضوعه إلى الحكومة العليا ومن ثم إلى إدارة الجبل الحالية .

وتساءل عن سر إقامة كرم الطويلة فى جزيرة كورفو !

ربما صمم كرم على الرجوع إلى جبل لبنان ، على رأس حملة عسكرية أجنبية تسانده لطرده المتصرف العثماني من بلده ، وتحقق حلمه الذى طالما راوده ، وكاد أن يتحقق ثم أفلت منه . ويبدو أن كرم رأى بوادر الحرب العالمية قريبة (حرب السبعين بين ألمانيا وفرنسا فى صيف ٨٧٠) ، فآثر الانتظار ريثما تندلع نارها فتتيح له فرصة غزو الجبل فى ظروف مواتية قد تكون فيها الدولة العثمانية مشغولة فى بعض شأنها عنه . وجاء كرم إلى كورفو حيث فاوض الحكومة اليونانية بشأن حملة يتولى هو قيادتها ، فدخل لبنان عن طريق مصر أو اللاذقية . واشترط على هذه الحكومة — بحسب ما يرى البشعلاني — أن تقرضه عشرة ملايين من الفرنكات خلا المعدات والذخائر الحربية (١) .

(١) ليس بن يدى الباحث من الأوراق الرسمية تفصيلات عن هذه الحملة التى يبدو أنها تستند إلى اليونانيين ، وقد سبق أن نوهنا بما تراه من أنباء علاقة كرم بثوار كريت ١٨٦٦ .

وكتب إلى صديقه الخورى يوسف الدبس يطلعه على الامر ويطلب منه أن يساعد صديقه واكيم باخوس على إرسال خمسة وعشرين رجلا إلى الاسكندرية ليكونوا مرشدين للحملة ، « فإذا سئلوا فى مرفأ الاسكندرية عن التذاكر (للمرور) يقولوا إننا حضرنا من سورية لشتغل فى خليج السويس فلا يعترضهم أحد . . » (١) .

ولم يجد الباحث فيما لديه من الوثائق ما يوضح مهمة هؤلاء على الوجه الذى أثبتته البشعلاني نقلا عن رسالة كرم إلى الدبس ، ولكن وجدنا فى

== يده أننا لو أخذنا بما يورده سمان خازن لألينا أن ثمة لجنة قد نظمت للنظر فى شؤون الحملة العسكرية ، وأن من أعضائها أميرة باسم لاسكاريس وولدها البرنس لاسكاريس . ويظهر أن الأميرة كانت مدفوعة بدافع الدين ، بدليل ما جاء فى كتابها الصادر عن فلورنسا بتاريخ ٦ يولية ١٨٧٠ إلى يوسف كرم بشأن الحملة :

« . . أعيد على مسامحك أيها الأمير (كرم) بأن على رسالة يجب أن أفضدها ، وهذه الرسالة أتت من الله طالما أنها تتعلق مباشرة بالدين ، وإن المصاعب مهما تعاظمت لن تثني عن تنفيذها » (ص ١٠٢ — يوسف بك كرم فى المنفى) .

وفى رسالة بعث بها مجهول إلى الأمير لاسكاريس بشأن الحملة ما يلى من فقرات نوردها دون إثبات عن مصدرها :

« . . . أجهل ما إذا كنتم قد استلتم الوثائق الصادرة عن اللجنة ، والمرسلة إلى الأمير كرم حتى بعد الاطلاع عليها يرسلها إليكم بدون تأخير . بقطع النظر عن أعضاء اللجنة الحاليين الذين هم من أصحاب النفوذ فى البلاد وكما تعلمون ، فسوف ينضم إليهم الأميرال كناريس حال إبلاله إننى آسف لتأخير الأمير كرم عن الوصول إلى هنا ليطلع على الجهود التى يبذلها أساقفة ألبانيا للاتفاق معنا ، فأحدهم موجود حاليا هنا بصفة مندوب . فى الاجتماع الذى عقدته اللجنة أول أمس تقرر أن يوعز إلى شركة الملاحة المقيمة فى سيرا لترسل إحدى بوأخرها إلى كورفو لتستلم باسمي الأسلحة والذخائر حالما يصلنا نأ وصولها إلى تلك المدينة وإذا كنا اتفقنا على إرسال هذه الأسلحة والذخائر إلى سيرا أولا ، فلأنه يصبح من السهل إرسالها إلى الأمير ثم إلى طيراني (تيرانا ؟) ثم إلى مكدونيا ، ومن هناك آسيا الصغرى ، ثم إلى لبنان . . . » (ص ١٠٥ نفس المصدر السابق) .

(١) من رسالة كرم إلى الدبس فى ٢٨ (ديسمبر ١٨٦٩) وفيها أيضا . . . « ولأنى أؤكد لكم أن الجيم فى الجهات الشمالية باستعداد تام وانتظار ، بل إن الأكثرين فى الجهات التى حولكم صاروا متحدين على ما يوافق شرف الجنسية والوطنية . وإن شاء الله لا يقدر مسبوا الحرب الأهلية (الأتراك) أن يغروا أحداً كما عرفنا أنهم عازمون الآن ، وأتم راقدون على بساط الغفلة . . . » (البشعلاني ص ٢٠١٤) .

رسالة بعث بها القنصل الفرنسي في بيروت إلى وزيره (٢٢ مارس ١٨٧٠) أنه بناء على دعوة كرم الذي لا يزال في كورفو ، فإن عددا من انصاره المخلصين من قريتي إهدن وبشري قد غادروا الجبل للانضمام إليه ، وعددهم خمسة عشر رجلا (منهم فرنجية ونونو . . . ويوسف الشبلي) ، وقد سافروا سرا إلى طرابلس في ١١ مارس ١٨٧٠ على مركب (المساجري امبريال) متجهين إلى رودس فيز مير فسييرا ، وقد أحيطت السلطات في لبنان وولاية سورية علما بالأمر . ويذكر القنصل أنه إذا كان حقا ما يلوح أن كرم مستعد لخوض مغامرة جديدة ، ومصمم على دخول لبنان فمن الصعب تبين دوافعه التي دفعته لذلك (١) .

ولكن هذه الدوافع قد تتضح إذا تأكدنا من صحة ما جاء في رسالة كرم للدبس على ما ذكرنا ، وهي الرواية الأكثر شيوعا .

لماذا لم ينتج مشروع حملة كرم على لبنان ؟

ليس لدى الباحث مستند موثوق به في هذا الصدد ، بيد أننا وجدنا ذكرا لذلك في رسالة من كرم بالشفيرة إلى صديقه الخوري الدبس ، تثبت ما جاء فيها متصلا بتساؤلنا ، دون أن يكون لدينا وسيلة التوثيق الواجب . قال كرم في مقدمة رسالته إن أحكام الظروف الحالية جعلته يفضل الإقامة في الغربية ريثما تظهر الفتنة العمومية التي يخالها قريبة ، واستطرد يقول :

« ويخيل إلى أن تجنب الموارد سائر الأحزاب في الوقت الحاضر هو الأسلم عاقبة ، وإنما استعدادهم للحاماة عن نفوسهم عند الحاجة هو فرض على ذمة كل من يرغب أن يبق للنصرانية أثر في الأرض المقدسة . لأنه

(١) Beyrouth, T. 19, Rapp. No. 65, du 22 Mars 1870. F. 123.

بدون هذا الاستعداد ، إن كنت بلبنان أو لم أكن ، لا استطاعة لي ولا لغيري الحصول على فائدة المحاماة . إن أبناء الوطن المسكين يحبون الراحة والخير بشرط أن يعمله الغير لهم ، وأن تمنحهم إحدى الحكومات الأموال وتحامي عنهم لا كتمال رفاههم وهذا محال . على أن إحدى الدول إذا فعلت ذلك فما هو إلا لكي تضع على أعناقهم نيرا فوق نير .

« إن المسئلة التي كنت قد ابتدأت بها حينما طلبت بعض الرجال للانتظار حيث تعلمون (١) . كانت مستندة إلى عشرة ملايين فرنك ما عدا اللوازم والمعدات الكافية . على أنه عند الابتداء بالعمل قد تغير القرار المتفق على الراحة العامة المقصودة ، وهكذا فقد وجدت سببلا آخر ورفضت ذلك وغيره من المنافع الخصوصية ، كيلا أكون سببلا لسقوط الوطن تحت سلطة مطلقة وعبودية كاملة . وهذا يدلكم على أنني ، إن رضيتم أو لم رضوا عن تصلب أفكاري ، بعيد عن خدمة يبرق فرنسا « العالية » ، ولا اعلق أقل اعتبار على إحدى الدول إلا على قدر ما تحترم حق الله وحق العباد .

ومع هذا فإنني أطمئن سيادتكم بأنه قد جرى لي مخبرات مع الحزب

(١) يذكر سمعان خازن أن المطران الدبس والشيخ واكيم باخوس جما ٢٥ نفرا من رجال كرم وأرسلهم إلى الاسكندرية حيث أقاموا شهرين بانتظار مجيء الحملة العسكرية ، وفي أوائل حزيران (يونية) ١٨٧٠ حضر إلى الاسكندرية من لبنان الخوري ميخائيل رحمة من بشري وما إن علم بوجود هؤلاء الرجال في ضواحي الاسكندرية حتى ذهب إليهم وأخذ يقنعهم بالاقلاع عن مهمتهم والعودة إلى لبنان . وأنذرهم بأنهم إذا لم يغادروا مصر فوراً فسوف يشي بهم إلى الحكومة المصرية أو التركية التي أمرت بقطع أعناقهم ، فاضطروا للعودة . وحينما وصلوا إلى بيروت دفع الخوجا ابراهيم ملحمة لكل منهم مبلغ ٥٢٠٠ قرشا تركيا قبل أن يذهب إلى بيته . وجاء في رسالة لبناني من الاسكندرية (١٨ يونية ١٨٧٠) أن الخوري رحمة ظهرت منه أعمال شتى ضد الجبهة الوطنية والجنسية أيضا ، لأنه كان غالبا يهدد الرجال المذكورين ويخوفهم من اقتدار وعظمة الحكومة المصرية وما هي مزمنة أن تعاملهم متى عرفت بأنهم من أتباع ومخصوصي سعادتك . . . « ص ١٠١ » كرم في المنفى » .

الملكي الأفرنسي وحضر عندي معتمد من قبل « غمينا » الذي يرغب تهيجنا فأوضحت له أسنى للموقف الذي وضعت فرنسا به الموارد ، وقد وعدته بأنه إذا أرادت حكومة فرنسا التي تقوم جديدا أن تعرف حقوق الموارد ، سأعمل جهدي لخدمة نفوذها وسطوتها فسر المعتمد من ذلك جدا ، وكتب إلى فرنسا وبقى ينتظر في رومية . ولم أخف عيه أن الباب العالي أظهر لي من جديد حسن ملتقى ، وأن دعواي ربما تهيج قريبا فسألني أن أطاول المسألة مدة شهرين ، فأرجو إبقاء ذلك بخزانة سر كم الأمين « ١ » ه .

وأيما كان الأمر فهذه الحملة العسكرية التي شغلت كرما مدة سنتين تقريبا ، والتي بذل في سبيلها جهودا جبارة قد منيت بالفشل (١) .

وعلم القنصل الفرنسي من مصدر موثوق به أن أحد المطارنة الموارد الذين دعوا إلى الجمع المسكوني (العالمي) وهو بطرس البستاني ، لا يزال يلح على كرم أن يتجنب العودة إلى لبنان تمشيا مع الحكمة في الظروف الحاضرة . ويطلب منه أن يتبعه إلى روما حيث هو مستعد مع بعض المطارنة الموارد لبذل كل مسعى من أجله لإعادة حظوته لدى حكومة فرنسا ، لأنهم مقتنعون أنه طالما أن حكومة الامبراطور غير راضية عنه ،

(١) يرى الخازن أن لذلك أسبابا منها :

- ١ — أن أعضاء اللجنة لم يجدوا المال اللازم لسد نفقات الجيش ، ولم يجدوا عددا كافيا من المتطوعين الأجانب لرفضهم القتال في بلاد بعيدة .
- ٢ — أن الانكسار الفظيع الذي منيت به فرنسا في حرب السبعين جعل كرما يهمل مدة قضية الحملة لأن الفرصة لم تكن آتية سانحة (! ؟) وقد شق على كرم أن يقوم بانفاذ هذا العمل الخطير بوقت كانت فيه فرنسا مضطربة ومنهكة القوى ، وبغنى عن المشاكل في الشرق . وعمل كالذي أراده كرم أن يجري في لبنان كان من شأنه إما أن يجر فرنسا إلى التدخل في شؤون الشرق وهي منهكة وقشدة بلم شعت جيوشها وتقوية معنوياتها ، وإما أن تتخلى عن القضية الشرقية فتفقد نفوذها في الشرق .
- ٣ — أن الدولة العثمانية علمت أخيرا بأمر هذه الحملة فبثت العيون والأرصاد برأ وبجراً وأصدرت الأوامر بمراقبة الشواطئ . ص ٩١ — ٩٢ من المصدر السابق .

وطالما لا توافق مسبقا على عودته ، فكل مسعى لعودة كرم لن يؤدي إلا إلى مغامرة مؤسفة يجدر تجنبها تماما حرصا على راحة الجبل (١) .

ومعلوم أن الحرب التي شبت بين فرنسا وألمانيا في صيف عام ١٨٧٠ أسقطت الامبراطورية الفرنسية الثانية في ٤ سبتمبر ، وأوجدت الجمهورية الثالثة ، ولذا عاد كرم من كورفو إلى روما مضطربا مخذولا وانصرف للاهتمام بشؤون الخاصة بانتظار سنوح فرصة أخرى .

كانت مشكلة يوسف كرم إذن أولى المشاكل التي برزت في وجه فرنكو باشا . ولكنها لم تكن وحدها ، فقد جابهت المتصرف معضلات أخرى ملأت نفسه حسرة ومرارة وجعلت قلبه يطفح بخيبة أمل كان لها — غالبا — أثر في وفاته قبل استيفائه مدة حكمه (ب : ٦ سنوات) وكادت أن تؤدي إلى عزله من المتصرفية واستتاعته إلى الآستانة

وقبل أن نلج في هذه المعضلات نسجل تنازل فرنكو باشا عن قائمقامية غربي البقاع في نهاية فبراير ١٨٧٠ الذي تبعه مطالبة أعيان الدروز باستعادة قرى البقاع التي كانوا أخرجوا منها بعد حوادث ١٨٦٠ .

معضلات أخرى أمام إدارة فرنكو - البقاع

إن إدارة غربي البقاع كانت تؤلف جزءاً من سهل البقاع الخصيب وتاخم سلسلة جبل لبنان الغربية . وهذه الأراضي التي يحدها شرقا مجرى نهر الليطاني وغربا جبل لبنان نفسه . تبدأ شمالا من قرية المعلقة قرب زحلة ، وتنتهي جنوبا فيما وراء قرى مشغرة وعين التينة ، ممتدة هكذا على طول ٧٠ كم تقريبا ، بعرض يتراوح بين ٨ — ١٠ كم . وتشتمل

(١) Beyrouth, T. 19, Rapport No. 79 du 10 Juillet 1870, Fos.

على نحو ٥٠ قرية منها ٧ أو ٨ قرى شمسية (أى بعيدة عن القرى المأهولة وتستثمر عن طريق الالتزام) تعود ملكيتها للدولة ، وتلزمها حكومة دمشق في كل سنة بأسعار مختلفة حسب المواسم . وباقي القرى يملكها (المرابعون) الذين كانوا شركاء فيها والذين يدفعون ضرائب معينة إلى الخزانة . إن مجموع سكان هذه القرى يقدر بـ ١٨ إلى ٢٠ ألف نسمة كثرهم من الروم الكاثوليك وسدسهم من المسلمين^(١) .

ومعلوم أن داود باشا عند انتهاء فترة تجربة حكومته الأولى في أواخر عام ١٨٦٤ ، كان قد حصل بخلاف تجديد ولايته خمس سنوات على أن يوضع غربي البقاع ضمن بعض الشروط تحت إدارته . وهذا التنازل — كما ذكرنا — قد تم لداود باشا شخصياً ، وليس لحاكم الجبل مطلقاً ، وبموجبه كان داود يعين قائم المنطقة بالاتفاق مع والى سورية ، أما شؤون الإدارة المالية في هذه القامقامية ، فكانت تتعلق بدمشق مباشرة ، في حين أن الشؤون القضائية كانت تصرف فيها كبقية مناطق الجبل ولم يختص غربي البقاع بأى امتياز من امتيازات الجبل ، ولكن المتصرفية كانت تشرف على شؤون الأمن والإدارة فيه فقط . وقد استهدف داود باشا من ذلك حينذاك أمورا أولها أن يسهل له الدفاع عن سكان الجبل المسيحيين والدروز في البقاع حيث يكثر عددهم ، ثانياً أن يحمى مصالح السكان الذين يتعاطون زراعة الأرض البور في القرى الشمسية التي تملكها الدولة وذلك بأن يعتمد بصورة مؤكدة ومنظمة على جباية الاعشار وضرائب المنطقة ضمن حدود ٥٠٠٠ كيس سنوياً لتكملة موازنة الجبل إذ كان على ولاية سورية أن تدفع هذه الإعانة إلى لبنان^(٢) .

Beyrouth, T. 19, Rapport No. 68 du 1er Avril 1870, (١)

F. 138.

Ibid, F. 139, ...

(٢)

وعلى أية حال فالهدف الخفي الذي كان يرغب داود باشا في بلوغه وتحضيره منذ ذلك التاريخ ، هو فيما كان يقال تكبير حقيق ومادى للحكومة التي تولى أمورها ، وتوسيع حدود الأرض أولاً بحيث يؤدي فيما بعد إلى توسيع السلطات والاستقلال . وسواء كان الدافع لضم غربي البقاع أن يكون مقدمة لأعمال ضم أخرى متعاقبة كضم شرق البقاع اعتباراً من بعلبك حتى راشيا وحاصبيا ، يكمل بضم صيدا وبيروت وطرابلس أم لا ، فإن ظروف التنازل قد جرت باسم داود شخصياً ، ولهذا بقي مثلاً الدول المشتركة في وضع النظمات بعيدين عن التدخل في هذا الترتيب . ولو كان الموضوع فعلاً هو تكبير أو توسيع حدود لبنان لاستوجب تدخلهم حتماً . ولا ريب أن الباب العالي تحقق من مساوىء ضم غربي البقاع إلى الجبل ، ولذلك لم يفته عند تعيين فرنكو باشا أن يوصيه باتخاذ ما من شأنه وضع حد لهذه الحالة غير الطبيعية . ولم يتردد فرنكو المسالم الطيب بعد أن اطلع على شؤون إدارته الجديدة بأن يعترف هو نفسه بمساوىء مثل هذا الوضع الذي لا يضيف شيئاً ذا قيمة إلى أهمية حكومته ، بل يضعه في وضع من التبعية حيال والى سورية .

وبعد أن فكر ملياً في القضية قرر أن يقترح إعادة الأمور إلى حالتها قبل أن يجرى هذا التنازل الشخصى إلى سلفه . وقد وضع هذا الاقتراح بالاتفاق مع راشد باشا إلى الباب العالي للتصديق عليه وتم ذلك بسرعة . وأصبحت قائمقامية غربي البقاع منذ مارس ١٨٧٠ تقريباً تتبع سلطة والى سورية رسمياً دون منازع ، ولم يعد لحكومة الجبل أن تتدخل في شؤونها وطبيعى أن ينظر بعض الجبلين من المسيحيين والدروز الذين كانت لهم مصالح في البقاع بأسف إلى انقطاع نفوذ حكومتهم المباشر في المنطقة ، خشية أن يتعرضوا في المستقبل للظلمات التي كانوا موضوعها في الماضي^(١) ومن هنا

Beyrouth, T. 19, Rapp. No 68, Ibid Fes. 140—141.

(١)

كانت مطالبة الارستوقراطية الدرزية في الشوف لراشد باشا والى سورية بعدد كبير من القرى والأرضين التي تقع في البقاع بحجة أنها كانت من أملاكهم في الماضي ، وأن الدولة العثمانية قد باعها جزئيا بالمزاد العلني ، أو نقلت ملكيتها وفقا لقانون (الطابو) إلى أفراد أو في أكثر الأحيان إلى المزارعين القدامى أو واضعى اليد عليها (Tenaciers) . ولعل إلحاح أعيان الدروز في ملاحقة هذه المطالب بعناد لا يفسره إلا العون الذي وجدوه لدى القنصلية الانكليزية في بيروت (١) . ومهما يكن فقد وجد راشد باشا أخيراً في محفوظات الولاية قراراً اتخذه مجلس الوزراء العثماني قبل ٢٣ سنة (١٨٤٧) وبت في القضية في معنى مخالف لدعوى الدروز ، ولعل عالي باشا خفي عليه هذا القرار حين دعا الرالى بناء على طلب السفارة الانكليزية لمباشرة درس طلب الدروز في سهام البقاع . والزعماء الدروز الذين علموا بوجود هذه الوثيقة تضائل حرصهم على ملاحقة القضية . وانتهت القضية بعد أن شغلت المتصرفية والولاية مدة من الزمن .

مسألة المعصرة :

ولكن فرنكو سرعان ما اصطدم بولاية سورية في مسألة الحدود المستعصية ، وهذه المرة كان موضوع الخلاف أراض تقع بين متصرفية طرابلس الشام ، ومتصرفية الجبل ، وأعقد مشاكل الحدود التي نشبت بين الولاية والمتصرفية كانت تدور حول أراض المعصرة ، وأدت إلى خلاف أساسي بين فرنكو باشا وراشد باشا لأول مرة .

قال الوالى إن مسلمى طرابلس يملكون أراض تحتوى على ٥٠ — ٦٠ ألف شجرة زيتون في منطقة المعصرة الواقعة في قضاء السكورة السفلى التابع لحكومة لبنان . وبما أن هذه الأراض تقع عند أبواب مدينة طرابلس

Beyrouth, T. 19, Rapp. No. 69 du 31 Mars 1870. Fos. (١)

نفسها ، فقد طلب مسلمو هذه المدينة دوماً أن توضع تحت إدارة متصرف طرابلس ، على الأقل فيما يتعلق بحماية الضرائب ، ويبررون طلبهم ببعدهم عن مركز حكومة الجبل ، والصعوبات التي تصادفهم في نقل قضايا هذه الأرضين إلى بيت الدين . وبإزاء رفض المسلمين الدائم دفع الضريبة لخزينة الجبل ، وضع فرنكو الحجز على مجموع محصول المعصرة مما سبب للملاك أضراراً جسيمة . ولكن عقب اتفاق تم مع متصرف طرابلس ، رفع الحجز شريطة أن يقدم المدينون وعداً بالدفع خلال ثلاثة شهور بكامل المبلغ المستحق عليهم . والحق أن راشد باشا كان يجد مسوغاً لطلب الطرابلسيين ، فقد رأى مساوىء امتداد أراضى الجبل حتى أسوار طرابلس ، متباعدة قسماً هاماً من أراضى هذه المدينة بحيث تضع السكان في مركز يجعلهم يرجعون إلى حكومتين في آن واحد ، هذا إلى أن المعصرة تشمل أيضاً تكايا دراويش لا يمكن أن تعود إلى جبل لبنان .

أما فرنكو باشا فيتمسك بالمعصرة لأنها أدخلت منذ البداية في إدارة الجبل ، فالنظام لم تستثن في السكورة السفلى إلا قرية القلون المسلمة وينتج عن ذلك ضمناً أن المعصرة تعود إلى الجبل ، وليس من مبرر لحرمان حكومة فرنكو من مصدر مهم لدخلها (١) . وربما كانت معارضة المسلمين التي يستند إليها الوالى هي أحد الأسباب التي تفسر عناد فرنكو الذي كان يبذل كل جهوده لمحو التمييز بين الطوائف المختلفة ، ويعلم دوماً مساواتها أمام القانون في كل مناسبة ، ولكن الكثيرين من أبناء طوائف الروم الأرثوذكس والكاثوليك ما كانوا مقتنعين بذلك لما كانوا يلمسون من سلطان بعض المطارنة الموارنة عليه من حيث محاباتهم ومراعاة مصالحهم

Beyrouth, T. 19, Rapport No. 7 du 7 Janv 1871, Fos. (١)

وصنائعهم في مختلف دوائر الحكومة^(١). وربما وجد أن شكوى مسلمي طرابلس ورفضهم دفع الضريبة الحكومية مما يمس سلطته في موضوع التبشير بالمساواة بين جميع الطوائف أمام القانون إذ كان يجتهد لجعل المسيحيين في الجبل يعتبرون أنفسهم رعايا الباب العالي يعاملون على قدم المساواة مع المسلمين في باقي الممالك العثمانية^(٢). ومهما يكن من الأمر، فإن فرنكو باشا كان يشجع بانتقاص كرامته في هذه القضية، حتى أصبح يضيق بكل معارضة في موضوعها، وتحدث بسهولة عن تقديم استقالته ويدعى أنه يعرف البلاد بما يجعله يؤمن بأن المصالح المادية تتفوق دوماً، وفي كل مكان، على المشاعر الدينية. وأن مسلمي طرابلس — مثلاً — لن يترددوا في إسكات هواجسهم أمام إعفاء من الضريبة أو إنقاصها على الأقل.

إن اعتدال حاكمي سورية والجبل، وعلاقتهم الطيبة الماضية حالت دون تفاقم هذه الخلافات ودون انتشار نبئها في البلاد، فعرضاً، متفقين القضية على الباب العالي موقفين كل تدبير من شأنه أن يعقدها^(٣).

(١) كتب القنصل كبير (مبالغاً) في تقريره المؤرخ ٤ يولية ١٨٧٨ أن ضعف فرنكو وعدم كفاءته مما أدخل الفوضى في كل مكان، وأن الطرانيين يوسف الدبس وبطرس البستاني كانا الحاكمين الحقيقيين في لبنان. وقد حشدا الإدارة والمحاكم بصنائعهم، وأن المنصرف لم يكن يقدم على أمر دون مشورتهم وموافقتهم.....

Anneyxe au Rapporr. No, 26 du 4 Juillet 1878, F. 303

Béyrouth, T. 19, Rapport No 12 du 3 Avril 1871 Fos. 278-9 (٢)

Beyrouth, T. 19 Rapp. No 7, op. cit F. 242 (٣)

جاء في مضابط مجلس الإدارة الكبير أن اللجنة التي شكلت في عهد داود باشا مسحت ثلث أراضي الكورة كما مسحت أراضي غيرها وسجلتها باسم مالكيها، وشرعت الحكومة اللبنانية تجبي رسوم هذه الأراضي. فدفع بعض أصحاب الأراضي المجاورة لطرابلس، والبعض الآخر «تغلل»، فوضعت الحكومة اللبنانية لمخافطين ينعون هؤلاء من استلام حاصلات أملاكهم حسب الأصول فاحتج الطرابلسيون الذين ادعوا أن هذه الأراضي نفسها تابعة لطرابلس وأنه «يحصل صعوبة لأصحابها الطرابلسيين إن هم راجعوا حكومة الجبل من قبيل الوريكو والرتبات» ولم يرض أعضاء مجلس الإدارة عن هذا الموقف، فأوصوا فرنكو بأن يراجع الباب العالي ويطلب صدور إرادة ملوكانية.

ولكن إلى أي حد يحق للباب العالي أن ينفرد بالحكم في هذه القضية بتحويل نظمات ١٨٦١ التي أدخلت الكورة السفلى في متصرفية الجبل دون أي تحفظ بشأن المعاصرة، بينما قد أوجب هذا التحفظ بصدد محلة أخرى هي القلمون؟ ربما أدى الفصل في هذه القضية لصالح طرابلس إلى فتح الباب على مصراعيه أمام مطالبات مماثلة في الكورة بكاملها، وفي زحلة ومنطقتها، وفي قسم من المنحدر الغربي من الجبل تجاه صيدا^(١). ومن جهة أخرى فقد لا يفوت الحزب اليوناني الروسي أن يدمج الدولة العثمانية بالحجة لمخالفتها النظمات، فقد كتب القنصل الفرنسي أن هذا الحزب ربما لا يكون قريباً من خلاف المعاصرة، وأن قنصلية روسيا تتابع باهتمام كبير تطور هذا الخلاف لتستبسط منه أدنى مخالفة قد يبت بها الباب العالي لمصلحة المسلمين كي تبرر مطالباتها الملحة لصالح الروم الأرثوذكس. ولم تكن قنصليات الدول الأخرى أقل انتباهاً إلى ما يجري، وكل منها تسعى لتتال للطائفة التي تحميها ما تحصل عليه الطائفة الأخرى^(٢). وعلى الرغم من أن قنصل فرنسا كان يمتدح في تقاريره دوماً مسلك راشد باشا المعتدل المنزن، ويشيد بخدماته لنفوذ فرنسا حتى أشيع أنه ربما كان هذا هو سبب إقالته^(٣)، ولكن هنالك من الرسميين الفرنسيين من كان يهتم راشد باشا نفسه أنه في حالة نجاحه بسلخ المعاصرة فسوف يتبع نفس الطريقة لسلخ مقاطعات كاملة عن لبنان إلى حكومته^(٤).

وأن القضية التي تثيرها هذه المزاغم تمس مصالح أكثر خطورة من

== وانظر مضبطة عمدة ١٠٣٧ طرابلس — الدفتر رقم ٥ ص ٢٤٧ بتاريخ ١٥ رجب ١٢٨٧ وانظر مضبطة رقم ١١١٩ — ولاية سورية — جواب لدولة الوالي بخصوص تعليقات شهرلية طرابلس الدفتر رقم ٥ ص ٢٦٨ بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٨٧.

Beyrouth, T. 19 Rapp No 21 du 3 Avril 187, op. cit, F. 278 (١)

« « « No 10 du 17 Fév 1871, F. 267 (٢)

« « « No 32 du 6 Oct 1871 F. 392 (٣)

« « « Note d'Avril 1871, F. 311 (٤)

مجرد إدارة موظف عثماني ، فهي تنطوي على هدف سياسي وجهه ضد النفوذ التقليدي الذي تمارسه فرنسا في جبل لبنان ! ويشيرون إلى المقترح الذي كانت تقدمت به الأستانة في (١٨٦١) لتقسيم الجبل إلى عدد من المناطق بحسب العنصر والدين وترجع بتبعيتها إلى دمشق ، وذلك لإغراق الجماعات المسيحية التي تعترف بحماية فرنسا الرسمية (الموارنة) وتسهيل بسط السيطرة العثمانية عليهم الخ . . . (١) .

وعندما رأت الهيئة القنصلية في بيروت أن الباب العالي بدا ميالا إلى مراعاة الولاية في مسألة المعيصرة ، خرجت عن تحفظها الذي التزمته منذ نشأة هذه الأزمة ، واستلم المبادرة بتكوفتش PETCOVITCH قنصل روسيا العام فوجه إلى الدريدج عميد القناصل رسالة يدعو فيه لعقد اجتماع القناصل الستة ، وقال إنه علم أن الوالي الجديد صبحي باشا جرت بينه وبين فرنكو باشا محادثات حول المعيصرة ، وأن المسألة سويت بينهما بشكل مناقض للنظامات ولمصالح لبنان وبعيدا عن مشاركة ممثلي الدول الكبرى (٢) .

وفي اجتماع الهيئة القنصلية (٢ نوفمبر ١٨٧١) أجمع القناصل على :

١ — أن مزاعم الولاية في المعيصرة مناقضة لتدابير ومقاصد النظامات الأساسية ، وأن القبول بها قد يؤدي في النهاية إلى مصاعب خطيرة .

٢ — أنه لا الحكم العامون في سوريا ولبنان ، ولا الباب العالي أصحاب حق وأهلية في تعديل الوضع الراهن دون موافقة ممثلي الدول الست في الأستانة .

(١) Beyrouth, T.19 Note d'Avril 1871 F° 311 Ibid Fos 312-313

(٢) « Annexe à la dépêche No 36, Byrouth le 8/20 Nov 1871 F, 409.

وقد وجهه القناصل مذكرة جماعية إلى فرنكو كي يؤكد لهم صحة معلوماتهم عن مسألة المعيصرة من أجل بحثها مجددا . ورد فرنكو في ٢٥ نوفمبر على المذكرة ، بأن وضع سلطات طرابلس يدها على ضرائب المعيصرة لا ينطوي على أي هدف سياسي ، وإنما هو وسيلة لتأمين مصالح الخزنة بانتظار حل مسألة تبعية هذه المنطقة . وأنه اتفق مع صبحي باشا على أن تتم جباية الضرائب من قبل سلطات طرابلس وأن تبقى الحالة الراهنة فيما عدا ذلك كما هي عليه حتى تحل المسألة في الأستانة ، وأن جمع الضرائب في مثل هذه الظروف لا يعتبر إلا كإيداع ، ولا ينطوي إلا على تنازل مؤقت تتطلبه مصالح الخزنة التي من الأفضل لها أن تجبي ضرائب المعيصرة في طرابلس لا في لبنان ، بمعنى أن رقم هذه الضرائب في طرابلس يكون أعلى منه في لبنان وليس القصد من هذا التدبير الإخلال بالمادة (٣) من النظامات (١) .

وعلى أثر رد المتصرف هذا ، قرر القناصل في ١١ ديسمبر أن يرفعوا مسألة المعيصرة لنظر حكوماتهم (٢) . وأخيرا حلت قضية المعيصرة وتركت أراضياها — مؤقتا — للبنان (٣) على كره من الباب العالي . ولكن هذه القضية ستثار مرارا فيما بعد ، وسيصحبها إيقاف المعونة المالية التي يدفعها الباب العالي لمصرفية الجبل ، وهذا يقودنا للكلام بإيجاز عن المعضلة الثانية التي أفلقت فرنكو باشا بأكثر من مشكلة المعيصرة .

صدر أمر إلى جمارك بيروت بالتوقف عن دفع مال الإعانة إلى حكومة الجبل ومعلوم أن مقدار الإعانة الكلية آتئذ كان ٤٥٠٠ كيس ، يدفع جمر ك بيروت منهما ٣٠٠٠ كيسا ، فالغاء هذا المبلغ أو تأجيل دفعه طويلا كان من

(١) Beyrouth, T. 19, ler Annexe à La dépêche No 39 de Beyrouth le 22 Nov. 1871, Beit Eddine le 25 Nov. 1871, Fos. 429—430

(٢) 2 éme Annexe à la dépêche No 39, Ibid, F. 431

(٣) Beyrouth, T.19, Rapport No 40 du 13 Janvier 1872, F.437

شأنه أن يؤدي إلى عواقب مؤسفة في وقت يتشكى فيه اللبنانيون كثيراً — بحق أو غير حق — من ثقل الضرائب التي بلغت الحد الأقصى المحدد لها وهو ٧٠٠٠ كيس . وكان يرد على المسكفين بأن شكاوهم لا مبرر لها طالما تساهم الحكومة من جهتها بمقدار كبير ملحوظ في نفقات البلاد التي تتطلب ١٢ ألف كيس ولكن تعليق دفع الإعانة من جرك بيروت كان من شأنه أن يزيد من حرارة هذه الشكاوى . إذا أصر الباب العالي على عدم الدفع فإن هدوء البلاد سوف يتهدد حتماً لأن الجندرية التي مضى عليها شهران لم تتناول فيهما مرتباتها ستصبح عرضة للبلية والفوضى .

وأخيراً تابع الباب العالي صرف الإعانة بعد تدخل سفير فرنسا في الآستانة .

قضية دير بزمار :

إن حل هاتين الصعوبتين — المعصرة والإعانة المالية — لم يحصل دون أن يسبب مع مشكلة دير بزمار امتعاض الصدر الأعظم الشديد من فرنكو باشا ، لأن الصعوبتين الأوليين قد حلتا — مؤقتاً على الأقل — حسب رغبة فرنكو . وبجمل مشكلة دير بزمار أن الدير كان مقراً لبطريرك كيليسيا الأرمني حتى سنة ١٨٦٦ تاريخ تعيين البطريرك انطونيوس بطرس حسون ، وما انفك هذا المركز منذ بداية عام ١٨٧١ موضوع خلافات كبيرة بين الحزبين اللذين كانا يتجاذبان الأرمن الكاثوليك^(١) .

(١) حدث انشقاق بين الأرمن الكاثوليك المقيمين في أراضي السلطنة العثمانية بشأن موقفهم من الكرسي الرسولي الذي أصدر ١٨٦٧ براءة (Buile Revrsurus) بشأن كنائس الأرمن الكاثوليك وأجبارها تضمنت إعطاء سلطات واسعة للكرسي الرسولي في حالات انتقاء المطارنة وسيامتهم ، وتأدية البطريرك حسابات عن إدارة أوقاف كنيسة إلى روما ، وضرورة حلف اليمين للبابا ونوال درع التثبيت منه ، قبل أن يستطيع البطريرك المنتخب حديثاً ممارسة مهامه الخ . . . وقد انقسم الأرمن الكاثوليك إلى فئتين . فئة تنتمي إلى البطريرك حسون الذي أقسم بين الولاء والطاعة للبابا ، وفئة تنتمي إلى كوباليان الذي

وكلا الحزبين كان يعلق أهمية كبرى على امتلاك هذا الدير ليس فقط بسبب مكانته كمقر قديم للبطاركة بل أيضاً بسبب الثروات الضخمة التي يضمها بين جدرانها كمتريدينات كنسية . وقد بدأت المشكلة يوم نزل المطران غاسباريان خصم البطريرك حسون خلسة إلى البر في بيروت (أبريل ١٨٧١) وذهب على جناح السرعة إلى بزمار لمباغثة الدير ودخوله . واسكن الرهبان أقفلوا في وجهه الأبواب فاضطر لأن يأوي إلى بيت ماروني مجاور ، ثم أبرز لفرنكو باشا كتاب توصية من عالي باشا وطالب بملكية الدير ، فطلب المتصرف منه أن ينتظر حل المسألة الأرمنية التي كان يدور بحثها في الآستانة . وفي أثناء ذلك تحزب الموارنة رهبان الدير ، ورمى مطران المنطقة الماروني الحرم على غاسباريان ، فطرده صاحب المنزل الذي لجأ إليه . ولما اطلع عالي باشا على الوضع أمر بالمحافظة على الوضع الراهن ، وفي أواخر نوفمبر ١٨٧١ استلم فرنكو أمراً بإدخال غاسباريان إلى دير بزمار ، واتجه البطريرك حسون بدوره إلى الصدر الأعظم ، وبدأ أن حدة المسألة قد هدأت ، لولا أن استلم فرنكو بعد بضعة أيام أمراً جديداً رسمياً يلقي فيه المسؤولية عليه شخصياً عن كل تأخير في التنفيذ . فأرسل المتصرف المطران غاسباريان إلى بزمار مع الجنود ، فرفض الرهبان دخوله أولاً ، ولكنهم أمام التصريح المكتوب الذي أبرزه رئيس الجند بتعطيم الأبواب في حالة الرفض ، اضطروهم للإذعان ، فدخل غاسباريان الدير وتسلمه ، ولكن الرهبان بقوا فيه صابرين^(٢) ، وقدم البطريرك الماروني اعتراضاً إلى فرنكو على إدخال مطران

== يتهم حسون بأنه عبث بتقاليد مذهبه وكنيسته وأعلن مع أنصاره عدم اعترافهم بسلطة حسون . ويقال إن الآستانة كانت تحبذ حركة كوباليان وتعضدها لأنها رأت أن أحكام البراءة البابوية تعارض سلطة الحكومة وحقوق رعاياها . فدفعت بأفراد هذه الفئة لمهاجمة الحسنيين ، وتمكن الكوباليانيون بمساعدة جنود الحكومة من الاستيلاء على بعض الكنائس والاديرة والمدارس والمستشفيات الأرمنية الكاثوليكية .

Engelhardt. Vol. 2. pp, 60-66

Beyrouth, T. 19, Rapport No 37 du 15 Déc. 1871, Fos, (١)

412. 413

محروم هر طبق إلى الجبل ، وقال إن المطران ما كان ليدخل إلى بزمار لو لم يقف الموارد موقفة الاحترام من حكومتهم التي اتخذ القرار بالرغم منها .

إن قضية بزمار سبب الازورار بين فرنكو والباب العالي بالإضافة إلى قضية المعصرة التي اعترض فيها على الباب العالي بالاتفاق مع القناصل ؛ وقضية مساعدة لبنان المالية . فالباب العالي وجه اللوم للمتصرف على تردده وعدم مسارعته لتنفيذ أوامره بشأن بزمار . والحق أن الأنباء الواردة إلى فرنكو من الآستانة لم تخف عليه منذ بعض الوقت استياء الصدر الأعظم وسرفر باشا وزير الخارجية خصمى البطريك حسون . وقد وجد المتصرف أن كرامته مجروحة من لهجة التقارير الرسمية الموجهة إليه ، ويبدو أن الأزمة بين المتصرف والباب العالي بلغت أوجها حين تسلم فرنكو برقية من الصدر الأعظم تعبر بكلام لطيف عن رغبته في الاجتماع به ، والتداول معه حول بعض القضايا ، ولكن عوضا عن أن يطلبه الصدر الأعظم إلى الآستانة ؛ حمله على أن يطلب الأذن بالمجيء . فسرع فرنكو وطلب الإجازة للذهاب إلى الآستانة (١) . ماذا كان معنى هذه الدعوة التي تحتفى وراء ستار طلب الإجازة وبخاصة وأنها كانت مفاجئة وفي غير موسم الأمطار (فصل الشتاء) ؟ كتب السفير الفرنسي في الآستانة المسيو فوكيه بتاريخ ٣١ يناير ١٨٧٢ أن فرنكو سيدعى للآستانة ، وأن النية متجهة إلى طلب استقالته ، بيد أن المتصرف لم يتلق لا برقا ولا بالبريد أى جواب على طلب أجازته (٢) . ولكن شائعات استقالة فرنكو واستدعائه إلى الآستانة ، ووضع المتصرف الذي بدا مزعزا غير ثابت كان من شأنه أن يحدث بعض القلاقل في الجبل . ففي الشمال من جهات طرابلس سرت أراجيف — كالعادة — عن عودة كرم القرية بدعوة من أنصاره للوقوف في وجه مساعي الترك ضد استقلال

Beyrouth, T. 19 Rapport No 41, Du 27 janvier 1872, (١)

Fos, 439

No 24 du 9 Fév. 1872, Fos. 443 (٢)

الجبل . وفي نفس الوقت ألح إلى استعداد الدروز للتسلح في جوار بعقلين ودير القمر ، ثم انتشرت أنباء فتنة زحلة ضد القائمقام الذي أهين وهو جرم مسكنه ونهب ما فيه . وفتنة زحلة كان مردها فوضى حدثت بمناسبة عيد كرنفال اتخذ بإزائها القائمقام الذي لا ينظر إليه البعض بارتياح تدابير قسرية غير مناسبة أدت إلى ماذكرنا . ولكن الحالة هدأت في زحلة فور وصول الدراغون .

هل ثمة علاقة بين هذه الحوادث واستقالة المتصرف ؟

كتب القنصل الفرنسي في بيروت روستان ruostan لوزير خارجيته أن الباب العالي يرمى من استدعاء فرنكو إلى إدخال حاكم مسلم إلى الجبل ، وأن نوايا الآستانة لم ترسم قط جيدا إلا منذ وفاة عالي باشا . والتغيرات التي جرت على أثر ذلك ، بيد أن الباب العالي لا يمكنه أن يأمل في الوصول إلى هدفه فورا . لأن جهوده الأولى ستخفق أمام معارضة الدول . ولكن سيثار لإخفاقه بزرع الاضطراب في البلاد ، وسيساعده في ذلك حليف قوى . فالباب العالي يذكر أنه حين عين فرنكو عام ١٨٦٨ لفت الجنرال ايغنايف ignatief النظر إلى أن حاكم لبنان العام يجب أن يكون مسيحيًا وفق منطق النظامات ، ولكن ليس ما يوجب كونه كاثوليكيًا . ولذلك فيتحدثون منذ اليوم هنا عن سر كيس أفندي ، وهذا لا يعني أن الآستانة تجهل عدم إمكانية إبقاء حاكم أرثوذكسي أو أرمني في الجبل ، ولكنها تعتمد على تعذر تحقيق هذا بالضبط للتوصل إلى هذه النتيجة ، وهي أنه ليس ثمة حاكم مسيحي يمكنه أن ينجح في لبنان . ويرى القنصل روستان أن استقالة فرنكو ستؤدي فعلا وبصورة حتمية إلى وضع وخيم العواقب على لبنان ، وعلى نفوذ فرنسا فيه ، وأن قضية بزمار ماهي إلا ظرف أوجدته الدولة العثمانية لإدخال تغييرات في الجبل ، وربما بغية تفكيكه ، وأنه لمناهضة هذه الدسائس ينبغي

تأييد فرنكو بكل قوة^(١). ونحن نستجيز أن يطرأ تبدل على توجيه السياسة العثمانية في الجبل لا بنتيجة وفاة عالي باشا فحسب بل نتيجة السياسة الجديدة التي بدأت تتخذها دوائر الآستانة بصدد ممالكها شبه المستقلة، تمشياً مع سياسة تشديد القبضة التي لم يكن عالي باشا نفسه إلا مؤيداً لها، ولكننا مع ذلك نرى أن خلق الاضطرابات في الجبل لن يؤدي إلى البرهنة على أن الحاكم المسلم هو الأصلح لإدارة شؤون لبنان، لأن القلاقل والفوضى لو حدثت في هذا الطرف الذي توترت فيه علاقات المتصرف مع الباب العالي، فقد برهن على أنها من تديره، وسنرى أن الفرصة كانت سانحة أمام الباب العالي لدى وفاة فرنكو لتعيين الحاكم المسلم أو حتى الارثوذكسي ولكنه لم يفعل. ومن هنا على الأرجح عدل الصدر الأعظم عن استدعاء فرنكو باشا، بفضل تدخل السفير الفرنسي لمصلحته^(٢) واستتب النظام والأمن في ربوع الجبل، بعد أن تصرف فرنكو بحكمة مع المذنبين في زحله.

ولم يحدث ما يستحق الذكر أيضاً إلا تبدلات أجراها فرنكو في أشخاص قائمي المقام في الجبل. وقد أصيب بحيرة شديدة عندما جابهته مسألة إعادة قائم مقام زحله الذي حدثت القلاقل بسبب سوء إدارته، وكان قد أبعده مؤقتاً عن الحكم إلى بيروت. ذلك أن المتصرف كان متردداً بين مرشحين لهذا المنصب: مرشح البطريرك للروم الكاثوليك غريغوريوس يوسف وهو أمير من أسرة شهاب هجر الطائفة المارونية واعتنق المذهب المملكاني. ولهذا السبب تباعد عنه البطريرك الماروني وعارض في تعيينه واقترح مرشحاً مارونياً. وقد ساعدت طبيعة فرنكو المسالمة على أن يتجاذبه هذان التأثيران في حين كان يجب أن يبت في المسألة بسرعة حرصاً على سلطته ونفوذه.

(١) Beyrouth, T. 19, Rapport No 42, op. cit., Fos 444,449
(٢) « « « No 52 du 3 Juin 1872, F. 513

والحق أن ماسبب تسويفه وتردده هو حرصه على عدم إغضاب البطريرك مسعد، والمحافظة على صلات المودة مع القنصلية البريطانية التي تساند بعض أفراد أسرة القائم مقام القديم الذي يتمتع بموجب ذلك بما يشبه الحماية الانكليزية^(١). وأخيراً عين مرشح البطريرك الملكي الأمير مجيد شهاب نظراً لنفوذ البطريرك غريغوريوس الكبير في زحله.

ولم يلبث فرنكو أن ألم به مرض خطير في القلب فاضطر ابنه نصرى بك أن يتولى تصريف الأمور بالاشتراك مع مجلس الإدارة. بيد أن نجل المتصرف لم يجرؤ بسبب مرض أبيه أن يطلب المصادقة على ذلك، فصرح للموظفين الكبار أنه لا يستطيع بعد اليوم تحمل هذه المسؤولية^(٢).

اهتمت الهيئة القنصلية للأمر فعقدت اجتماعاً تقرر فيه أن يطلب من الباب العالي بواسطة السفارات تسليم شؤون الجبل لرئيس مجلس الإدارة تحت مسؤوليته ريثما يستطيع المتصرف المريض استعادتها. ولم تلبث أن وصلت برقية الآستانة بهذا المعنى إلى مجلس الإدارة: تأمر الحكومة السلطانية المجلس أن يستلم دفعة الأمور طيلة مرض الباشا، وفي حال موته يتابع إدارة الأمور حتى يصدر أمر جديد. وفرنكو من جهته دون أن يعلم بقرار الباب العالي بشأن تسليم سلطاته، أصدر قراراً خطياً إلى المجلس بتفويض وكيل رئاسة المجلس عيد حاتم بالتوقيع عنه وممارسة سلطاته. وعلى أثر هذا للتفويض تأزم الوضع فقرّر المجلس مجدداً أن يطلب تعليمات الباب العالي بعريضة وقعها الجميع باستثناء حاتم، واجتمعت الهيئة القنصلية ثانية ووجهت مذكرة جماعية إلى المتصرف بوجوب بيان التدابير المتخذة لتأمين حسن انتظام الأمور في الجبل إذا لم يسمح له مرضه بالاهتمام شخصياً

(١) Beyrouth, T. 19, Repport No 52 du 3 Juin 1872 F. 510
(٢) « « « No 11 du 18 Nov, 1872, Fos. 562,567

بها . فاجاب فرنكو على المذكرة بإبقائه على ترتيباته الأولى ، ولكن بعد تردد طويل أعلمه ابنه بتعليمات الباب فصادق فرنكو عليها ، ووجه إلى المجلس أمرا يرخص له فيه باستلام زمام الإدارة ، وحلت المشكلة (١) .

وفي ١٦ يناير ١٨٧٣ وصل سامي بك أحد معاوني الصدر الأعظم إلى بيروت « للاستفسار عن صحة فرنكو وإبلاغه تشجيع وتمنيات وزارة السلطان » . وقد عثر يوم وصوله إلى بيروت في الصحف الذائعة أن غاية رحلته هي تقديم البرهان على ميل الحكومة نحو فرنكو باشا . وقد اتفق وصول سامي بك مع رفع عرائض عديدة للهيئة القنصلية كان قد أعدها سكان مقاطعات الشمال خاصة منذ فترة ضد المتصرف . وسواء أكان ذلك بحض المصادفة أو نتيجة الدرس ، وبغض النظر عن مناقشة قيمة الحجج التي تضمنتها العرائض المذكورة ، فهي تصور موقف بعض الأوساط المسيحية مؤخرا من فرنكو باشا . ذلك أن أهالي مقاطعات الشمال خاصة كانوا قدموا شكوى قوية منذ شهر أغسطس ١٨٧٢ ضد ميول فرنكو « المغالية في تركيتها » . اتهم فيها المتصرف برغبته في تهديم امتيازات لبنان واحدة بعد الأخرى لصالح الخزانة السلطانية . وكان يسند هذه الشكايات سرا بعض المطارنة والاكليروس الماروني والكاثوليكي والأرثوذكسي المستائين من تصرف الباشا نحوهم (الأولون بسبب مسألة تعيين المرشح الملكي غالبا والآخرين لما يعرضون من طاعته للترك وميله لفرنسا) . والبطريرك الماروني بقى على الحياد كيلا يخرج موقفه ، وبما أنه سبق وأيد فرنكو باشا بقوة ، فكان يخشى أن يكذب البطريرك نفسه ، وأن يمتن نفوذه أمام السكان وأمام قنصلية فرنسا إذا ما أعرض عن المتصرف الذي طالما أعرض عن الذي طالما أحاطه برعايته العطوفة . وكان مرض فرنكو قد أخر نشر هذه العرائض وإتمامها ، أو على الأقل أوقف لوقت ما توقعها

(١) Beyrouth, T. 19, Rapport No 17 du 30 Déc. 1872, Fos 588

بسبب الاعتقاد العام بقرب أجله . ولكن عندما طال مرضه ، تابع المستأون صياغة العرائض فبلغ عددها أربعا تحمل أختاما عديدة ترجع بملكيتها تقريبا إلى أهالي منطقة الشمال من نهر الكلب حتى طرابلس ، وهي نفس المنطقة التي طالما أقضت مضجع سلفه داود باشا ، وربما وضعت بوحى الحزب السكرمي . ولكن القناصل . باستثناء قنصل ألمانيا ، كانوا متفقين على أن هذه العرائض في غير أوانها في هذا الظرف ، ولذا لم تجتمع هيئتهم ، ولم يلق موقعوها أى تشجيع (١) .

وكانت مطالبهم تتلخص في :

- (١) أهم مواضع الشكوى من المتصرف كانت :
- ١ — بأنه رفع الضريبة في لبنان من ٣٥٠٠ — ٧٠٠٠ كيس (!) .
- ٢ — وبأنه أدخل إلى الجبل استعمال الطوابع الورقية للعرائض والسندات الشرائية والمجاز والسكبيالات . فاللبنانيون يدفعون من جراء ذلك مبلغا ضخما (لا تحدد العرائض قيمته) .
- ٣ — بأنه حصل مبلغا هاما جداً من البقايا (المتأخرات) دون أن يبين أبداً وجبة استعمله . لا شك أنه باشر بعض أعمال المنفعة العامة ، ولكن هذه أعمال قليلة الأهمية جداً بالنسبة للمبالغ المحصلة . .
- ٤ — بأنه احتفظ بالواردات المسماة واردات الماعز وسوق هال زحلة . . دون أن يحسمها من الضرائب العامة .
- ٥ — بأنه أوجد رسما على الدعاوى في المحاكم ، ورسوما للعقوبات ، ورسوم ٥٪ على تحصيل الديون .
- ٦ — بأنه حسم ٥٪ من مرتبات جمع الموظفين في الحكومة بحجة إرسال هذا الحسم إلى الآستانة .
- ٧ — بأنه زاد هذه السنة ٥٪ على الضريبة العقارية بحجة أن هناك عجزاً ناجماً عن هياكل يشته بها ويجب تحصيلها .
- ٨ — بأنه أراد أن يفرض على مجلس الإدارة بالتهديد قراراً يسمح له بموجبه بوضع رسم قدره ٢٪ على قيمة آجار البيوت والدكاكين والعقارات الأخرى ورسماً آخر قيمته ٢٠ بارة على كل تذكرة لتعداد الماعز . ولكن المجلس تمنع عن القبول بهذه الرسوم الجديدة ، كما تمنع عن الموافقة على الرسوم الأخرى ، ولكن هذه الرسوم مع ذلك تجبى بصورة منظمة .
- ٩ — بأن سمح على نقيض النظامات بأن يقطن أفراد القوة لدى الأهالي ويطعمون عندهم .
- ١٠ — وأخيراً بأنه يضغط على المجلس للحصول منه بالتهديد على قرارات تنقض النظامات ويتفق تماماً ورغبات المتصرف الخاصة ، Ibid, Fos 8—9

١ — تدخل الدول لإلغاء جميع الضرائب التي يخالف فرضها النظامات .

٢ — وضع حد لتحكم وتعسف المتصرف .

٣ — إجباره على أن يطبع في نهاية كل سنة موازنة واردات ونفقات الجبل في جريده البلاد الرسمية حتى يعلم الناس كيف تستخدم موارد لبنان .

ولا نعلق على هذه العرائض إلا بإيراد كلمة القنصل الفرنسي في تقريره القيم عن المساحة وتوزيع الضرائب في الجبل ، بأن اللبنانيين في وضع مفضل تماما وأن مطالباتهم التي كثيرا ما تتجدد ليس لها مؤيد من الحق ولا من العدل .

ولا نهي حديثنا عن عهد فرنكو باشا الذي توفي فجأة في ١١ فبراير ١٨٧٣ في بيروت من جراء نوبة قلبية ألمت به ، دون أن نشير إلى ما كان من علاقته مع صبحي باشا وإلى سورية ، وما كان من نشاط القناصل في فترة حكمه ، وأخيرا ما كان من الفوضى التي كادت أن تتفقم شرورها في أواخر أيامه نتيجة ضعف وتفكك مجلس الإدارة .

لم تتسم علاقات فرنكو مع صبحي باشا بالسمات الطيبة ، ويبدو أن عدااء الوالي للمتصرف يرجع إلى أمور منها ما يتعلق باللياقة « والإتيكيت » الاجتماعي الذي كان يعلق عليه الوالي أهمية كبرى . فقد حدث مرة أن علم فرنكو متأخراً بوصول الوالي ، فلم يتمكن من ملاقاته خارج المدينة ، ولم يتسع له الوقت إلا لاستقباله مباشرة في قصره^(١) . فأسرها صبحي باشا

(١) Beyrouth, T. 19, Rapport No 43 du 3 Mai 1872, Fo. 2. 491

في نفسه وعادى زميله على الفور . وعيننا حاول المتصرف الاعتذار حتى بالمذكرات الرسمية التي نشرها في الصحف لهذه الغاية . ومنذ ذلك الوقت لم يقيم الوالي بأية زيارة للمتصرف ، وما انفك يظهر الامتئان له ويهاجم إدارته ويصفى إلى سعيات المستأجرين ، كما فعل بمناسبة فتنة زحلة حينما أرسل يطلب من فرنكو ، برقيا المعلومات ، بكلام لا يليق بمكانة المتصرف فأجابه هذا بلطف ولكن أفهمه بأن القضية لا تهم الولاية . أكان مرجع عدااء الوالي تعصبه الديني ، أم حسده إدارة زميله المتفوقة على إدارة ولايته التي يتفشى فيها الفساد والفوضى ، ما اتهم به من مناورات تهدف في النهاية إلى ضم لبنان إلى ولاية سورية ، إذ فشلت مساعيه — كما قيل — لدى الدروز الذين يعتمد عليهم في هذا الشأن ، بفضل معارضة الأمير ملحم قائمقام الشوف ؟

أما عن نشاط القناصل فنثبت في شأنه ما كان من اتخاذ قنصلية ألمانيا دوراً أكثر مغالاة من السابق ، سعياً وراء خفض مكانة فرنسا ومؤازرة خصومها ، ومناهضة رغباتها ، فبدلاً من أن تقتصر على رعاية محبي دينها من البروتستانت ، تحاول أن ترعى بعض المطالب المارونية نفسها ، ولكن كان ينقصها تأييد الكليروس الماروني . وقام وابر قنصل بروسيا بجولة في شمال الجبل ، ماراً بالديمان مقر البطريرك الصيبي فزاره للجمالة ، وسمع القدامس مع أنه بروتستانت . ثم اتجه إلى إهدن وزار بعض أقارب يوسف كرم ، وشرح لهم كيف أنه حصل من الصدر الأعظم على السماح بعودة كرم إلى الجبل برعاية ألمانيا . ولكن حدثت بعد ذلك صعوبات من جهة فرنكو^(١) . وقال إنه لا ينبغي الاعتماد على فرنسا المهيضة الجناح في الخارج ، والمزعزة في الداخل . وأكد لموارنة إهدن بأنهم يستطيعون الاعتماد على حكومتهم القوية في كل القضايا التي تهمهم ، وبخاصة شكواهم ضد المتصرف^(٢) .

(١) Beyrouth, T. 19, Rapport No. 30 du 28 Sept. 1871. Fos. 383

(٢) « Ibid, Fos. 384 »

أما قنصلية إيطاليا فقد تبدل موقفها في المدة الأخيرة بشكل محسوس . كانت تريد أن تلعب دورا في سياسة الجبل بأى ثمن ، منذ أن احتلت العاصمة روما وأصبح البابا رئيس الكاثوليك الروحي مقيما على أرض إيطالية ، بدلا أن وكلاء إيطاليا القنصلين تلقوا أمرا بإذاعة أن بلادهم سوف تحل محل فرنسا في حماية المصالح الكاثوليكية ، ومنذ ذلك الحين وهي تجتهد لتفسر في البلاد التأكيد بأن البابا خضع للأمر الواقع ، وقبل بالنسبة لنفسه الحماية الإيطالية ، وهو بدوره سيفرضها على كاثوليك الشرق .

وقنصلية روسيا بدأ نشاطها جليا ، حتى أصبح الروم الأرثوذكس ، محميين أم غير محميين ، يجتمعون في المفوضية الروسية حيث يتداولون في شؤونهم ، لدرجة أن تعيين المطران الأرثوذكسي لبيروت تم فيها . وقد أرسل قنصل روسيا في أواسط عام ١٨٧١ هذا المطران الذي تلقى ثقافته في موسكو لزيارة البطريرك الماروني وقدم له صليبا مرصعا بالماس عربونا على محبة الروم للوارثة . ولم يتبدل موقف قنصليتي انكلترا والنمسا عن ذى قبل . أما الفوضى التي سبقت وفاة المتصرف في إدارة الجبل فأمر طبيعي . المجلس الإداري الذي وكل إليه الأمر لم يظهر سوى الضعف والعجز والتفكك بحيث أن أعضائه لم يستطيعوا التوصل إلى اتفاق على أية مسألة ، وقد بلغ من شقاقهم وانقسامهم أن مداولاتهم اتخذت مظهرا عنيفا ، حتى سمع بأن رئيس المجلس يهنيء نفسه إذ تم له حظر حمل السلاح في قاعة المجلس . ومن المرجح أنه كان للوافق الذي كان يسود معظم أعضاء الهيئة القنصلية في أواخر عام ١٨٧٢ ، وأوائل ١٨٧٣ ورغبتها في الحفاظ على هدوء الجبل بكل إمكانياتها ، أثر في عدم تدهور الحالة واصطبائها بالخطورة^(١) . وأهم من ذلك أن فرنكو باشا المتصرف المتساهل الحريص على إرضاء الجميع ،

(١) Beyrouth, T. 20, Rapport No. 3 du 3 Avril 1872, F. 25.

ما انفك يخدم جبل لبنان بغيره ما كان يبدية غالبا من خضوع لرغبات الباب العالي فيما يمس صميم مصالح أهالي الجبل ، والواقع أنه ليس في سجلات مجلس الإدارة الكبير ، بين مئات العرائض والمضابط التي قدمت في عهد هذا المتصرف الطيب ما يشتم منه رائحة التذمر والانتقاد ، سوى القليل .

وهكذا مات فرنكو باشا بعد مرض دام أربعة أشهر ، وكان لوفاته وثقة أسي في البلاد ، واشترك في تشييع جثمانه الهيئات الشعبية والاكليروس والهيئة القنصلية ، وكانت حياته حياة رجل محب للإنصاف ، ومن عجب أن الجبلين حرموا سلفه داود لذة النوم ثم أقلقوا راحة خلفه رستم باشا كما سئرى مع ما كان عليه هذان الرجلان من الحزم ومضاء العزيمة وطول الباع في السياسة ، لم يأتوا بأقل حركة في مدة ولاية فرنكو لأنه كان يبتعد عن أسباب الخلاف جهده ، ويتباعد عن موقف الخصام « ولو اضطر إلى الغض من كرامته » ، وكان كثيرا ما يحلف بحياة الاكليروس الماروني فأرضاه بذلك ، وأرضى الدولة العثمانية إجمالا لحرصه على تلبية رغباتها وتنفيذ مآربها وقد أنقصت المساعدة اللبنانية في عهده من ٤٥٠٠ كيس إلى ١٨٥٠ ، وبذلك يعتبر واحدا من أخلص موظفي الباب العالي وأصدقهم . وإن كان يمكن خديعته أحيانا بالاعتماد على طبيعته العفوية واندفاعه الحماسي للدفاع عن سلطته الموكولة إليه ومعاملة جميع أبناء الطوائف ما أمكن بالعدل والقسطاس والمهم أن نظام المتصرفية بدأ يجد في عهد فرنكو أرضا صلبة يرسخ فيها وتتوطد دعائمه ، والمشاكل التي جابهت عهد فرنكو ليست مشاكل خطيرة تهدد نظام الجبل بالانهيار كما حدث في عهد سلفه داود باشا ، ولذا يمكن اعتبار عهد فرنكو بداية عهد الاستقرار للمتصرفية اللبنانية .

وقد وصلت برقية من الآستانة إلى مجلس الإدارة يعلن فيها الباب العالي تعيين رستم بك (باشا) ويوصى المجلس بالسهر على راحة الجبل بانتظار وصول المتصرف الجديد^(١) الذي سيستقر نظام المتصرفية نهائيا في عهده .

(١) المتقطف ، مجلد ٢٠ ، ٨ .

الفصل الرابع

استقرار نظام المتصرفية

حكم رستم باشا ١٨٧٣ - ١٨٨٣

في فترة حكم رستم باشا وما قبلها بقليل في أوائل السبعينات نشهد أنه قد انبعثت في الدولة العثمانية آمال جديدة تقوم على جمع ما بقى للدولة من الممالك في حكم مركزي قوى ، حلم معه رجال السلطنة باسترجاع « جبل لبنان » ، وحاولوا إقناع أنفسهم بأن الزمان قد تغير وأن بروتوكول ١٨٦٤ لم يعد يصلح أساسا للعلاقة بين الجبل والآستانة ، وبخاصة بعد إعلان الدستور العثماني (١٨٧٦) الذي طالما انتظرته الدول بفارغ الصبر لإنصاف المسيحيين في ممالك السلطان ، ومساواتهم بالمسلمين . ونعلم ماذا أعدت الآستانة لمواجهة الأحداث المتوقعة في لبنان ، ولكن لنا أن نستنتج من تعيين حاكم دبلوماسي حازم كرستم باشا ليخلف فرنسكو الطيب السليم الطوية ، أنها توقع أن الجانب الصلب من خطتها سوف يكون له المقام الأول ، وأنه ليس لها من بعد ، أن تخشى معارضة فرنسا التي تركت الدول لها يدا نافذة في توجيه شؤون الشرق ، فإن هزيمتها أمام ألمانيا (١٨٧٠) قد حطت كثيرا من مكانتها ، حتى أن تعيين رستم باشا قد تم على كره منها لا لما بينه وبين السير هنري إيليوت من ود وصداقة خصب ، بل لما يوحيه له أصله الإيطالي من ميل للدولة الناشئة التي بدأت تنافس فرنسا في مضمار النفوذ والسيطرة في البحر الأبيض المتوسط . وبعد إبرام حلف القياصرة الثلاثة (روسيا وبروسيا والنمسا) في يونيو ١٨٧٢ شعر الباب العالي بأن تحاويه السابق مع فرنسا قد يعرضه لخطر جاراتها الناقمة عليها ، ولذا فقد

اقتصر في تعامله معها على المظاهر التي لا بد منها طالما أنها لم تهزم تماماً (١). ومن هنا فالتدخل القنصلي الفرنسي الذي بدا جلياً وقوياً في عهد داود باشا، وأوائل حكم فرنكو باشا، لاح ضعيفاً يحتمل الضربات الموجهة إلى عملائه من الموارنة لاسيما إلى الكليروس عماد القوة المارونية في الجبل منذ زوال الإقطاع وامتثال الأرستوقراطية، مفضلاً التسك بحرفية المنظمات أثناء هذه الزوبعة السياسية الخطيرة التي أخذت الدولة العثمانية تتعرض لها قبل أزمتها المشهورة مع روسيا (١٨٧٥ - ١٨٧٨) وبعدها حتى عام ١٨٨٢. وجل ما كانت تخشاه فرنسا أن تلجأ الآستانة مدفوعة بتصميمها على استعادة الاستقلال النوعي الذي منحه للجبل بضغط الدول، وتنازع سياسة، «تشديد القبضة» في الجبل (٢) بحيث تقضى في النهاية على ماتعبره فرنسا من مناطق نفوذها المقبل في الشرق الأدنى، فتتلاشى الجهود الطويلة المضنية التي طالما بذلتها في هذا السبيل لدفع الدول الأوربية إلى التسليم لها بمثل هذه الصفة. رأت فرنسا كيف أن إيطاليا تستنكر حمايتها للكاثوليك، وأنها تهدف إلى تهديم نفوذها في تونس والشرق، ورأت كذلك أن روسيا توغر صدر الآستانة على فرنسا، حتى قيل إن الدعاية الإسلامية التي أثارها الدولة العثمانية

(١) من أدلة تقلص النفوذ الفرنسي في عاصمة السلطنة، سحب البعثة العسكرية الفرنسية التي كانت تقوم بتدريب الجيش العثماني، وإبطال اللغة الفرنسية كلفة مستعملة في مدرسة الطب، وبعض معاهد الآستانة الأخرى وإبدال مدير يوناني بمدير مدرسة غلطة سراي الفرنسي. Engelhardt, op. cit, p. 108

(٢) لدينا أمثلة متعددة على سياسة تشديد القبضة هذه التي نشطت للعمل اعتباراً من عام ١٨٧٠ تقريباً، وإن بدأت متراخية منذ عام ١٨٤٠. وأول قطر عربي تعرض لها مصر: فالآستانة عندما رأت أن الحديوي إسماعيل يسعى جاهداً لتنمية أسطوله وتسليحه، اتخذت موقفاً أكثر صلابة لحفض جناحه، ولإستبداله. وربما تحدث عالي باشا مع السلطان بشأن استرجاع استقلال مصر الذاتي، لولا أن إسماعيل الحضيف رأى أن يظهر شعائر خضوعه للسلطان، إذ سارع ونفي شكوكه بالتخلي له عن سفنه المدرعة، وكذلك سرت هذه السياسة المركزية العثمانية إلى تونس وطرابلس.

Engelhardt, Vol 11, pp. 92, 96

في الجزائر كانت بنصيحة أسرت بها بروسيا للباب العالي. وسبق أن أسلفنا القول بأن حزب يوسف كرم في الجبل تلقى التأييد والتشجيع من قنصل بروسيا في بيروت. وأصبح معلوماً أن عالي باشا الصدر الأعظم عازم على الاستفادة من الظرف لطرح نير أوربا من مختلف نواحي الإدارة المفروض عليها بصفة معاونة التنظيمات والإصلاحات، لأنه ينكر هذه التنظيمات التي تركت بعض الأثر في الحياة العثمانية العامة، ولكن لأنه كان يريد أن تصالح تركيا نفسها بنفسها، مقتربا بذلك من نظرية أنصار تركيا الفتاة التي تتلخص في الفكرة الثنائية: حرب ضد الأجانب، والنهضة بقوى الدولة مستقلة عن جميع المؤثرات الأجنبية.

حاول الباب العالي - في جبل لبنان - أن يتخلص من بعض العقود الدولية التي تشوب مظاهر سيادة السلطان فيه. وجرب أن يرجع الأمر إلى ما كان عليه قبل «الامتيازات» التي لم يوافق عليها إلا مكرها. وفي سبيل ذلك لجأ بمثله - المتصرف - إلى وسائل متعددة أهمها إيجاد فجوة في نص النظامات أو مخالفة تسمح بتعديل بسيط يتسع تدريجياً حتى يؤدي إلى تقويضها كما بدا في مسألتى حدود المتصرفية مع طرابلس (المعصرة والحريشة)، والاستغناء عن المساعدة المالية التي يدفعها الباب العالي. ومن تلك الوسائل أيضاً بذل المسعى لإدخال بعض الإجراءات والرسوم إلى لبنان بعد أن أخذ بها حديثاً في الولايات: المطالبة بإرسال نواب إلى مجلس المبعوثان، رسوم التمتع (الطابع) الرسوم القضائية، الإحصاء... الخ وفي كل مرة كان المتصرف يصطدم مع مجلس الإدارة الكبير ومع قوى المعارضة التي تزعمها الكليروس بسبب استئثار رستم باشا بالسلطة والرأي دون اكتراث بأحد. فإذا اشتدت تلك المعارضة؛ ألقى على الكليروس الماروني درساً قاسياً بنفي أحد مطارنته الكبار، وأمعن في ازدرائه وفي إرضاء خصومه. وفرنسا التي استنفذت وسائلها لاستمالة هذا الباشا العنيد

الصلف ، لم تتسع ظروفها السياسية للتدخل في الاستانة التدخل المجدي ، فلم تتردد في الإيعاز إلى قنصلها في بيروت بوجوب التزام نصوص النظامات والتسك بالمعارضة «الشرعية» وتصبح المعارضة المارونية بالحكمة وضبط النفس إلى أن تنتهي مدة سلطات الباشا . ولكن على الرغم من كل مساعي الاستانة ، وسهر ممثلها المقدم رستم باشا ومواظبته على أن يكون لها هيمنة على شؤون الجبل بأكمله ، فإنها لم تفلح في النيل من امتيازات الجبل وفي المساس بنظاماته ، واستنفدت كل وسائلها لإعادة الجبل إلى الخطيرة العثمانية وجعله على مستوى الولايات الأخرى . ولما آنت صلاية مجلس الإدارة في موقفه السلبي من جميع مطالبها «المركزية» ، كانت إحدى وسائلها لعرقلة سير الإدارة في الجبل ، قطع المساعدة المالية نهائيا ، ولكن الجبل نظم ماليته بشكل يغنيه عنها مع بعض التقشف . وقطع المساعدة المالية مهم لاستقرار شؤون الجبل الذي لم يعد يخشى أن تتدخل الدولة العلية وتعرقل شؤونها بقطعها كما في الماضي .

وأهم من ذلك أن المعارضة ، لشدة ما قاست من حكم رستم ، لم يعد ينحصر همها في إبدال مواطن لبناني بالمتصرف المسيحي العثماني ، بعد أن خيم الصمت حول اسم كرم وتضاءلت مكانة الأمراء ، وإنما غدا أكبر همها في عهد رستم باشا أن يبدل به غيره من الحكام المسيحيين العثمانيين . وظلت نظامات المتصرفية سليمة من كل بحث أو تحريف بفضل الحرب الباردة «المشروعة» التي شنتها المعارضة على المتصرف بتحرير من قنصل فرنسا . وبذلك صان الجبل امتيازاته ، واجتاز المرحلة الصعبة والزوبعة السياسية الهائلة التي هبت على السلطنة فكادت أن تقتلعها من الجذور ، وكان يمكن في خلالها وفي أثناء ردة الفعل التي مرت بين هزيمة فرنسا في حرب السبعين ، وحرب الدولة العثمانية مع روسيا ومد النفوذ الفرنسي إلى تونس والآنكليزي إلى مصر ، أن تنسف قواعد النظام الذي أرسنه في جبل لبنان منذ عام ١٨٦١ .

هذا هو الإطار العام لحديثنا - فلنتقل إلى التفصيل :

بعد وفاة فرنكو باشا قامت كل دولة ترشح لمنصبه رجلا من ينتمي إليها من رجال الدولة المسيحيين كجارى عادتهم كلما خلا منصب المتصرفية . وكان الباب العالي إذا عرض تعيين رجل من يرتاح إلى تعيينه رأى فيه بعض السفراء مغمراً للطعن فيصرف النظر عنه إلى أن توفق لترشيح رستم باشا فأسكت المعارضين إلا سفير فرنسا .

في ٢٢ أبريل ١٨٧٣ وقعت الدول مع ممثلي الباب العالي بروتوكول تعيين رستم مارياني السفير السابق في سان بطرسبرغ متصرفاً على جبل لبنان ، وأقرت جميع ما نص عليه بروتوكول ٢٧ يولية ١٨٦٨ بخصوص فترة السنوات العشر المعنية لولاية المتصرف كما أقرت ما نصت عليه البروتوكولات السابقة^(١) . وقد توجس الموارنة في لبنان ، وثاروا مخاوفهم عند ما وصلت إليهم أنباء تعيينه ، وربما كان من أسباب قلقهم ما أبدته السفارة الفرنسية من معارضة تعيينه ، وما نشره العملاء الروس من شائعات تمثله مخلصاً لحكومتهم ومؤيداً خاصاً للروم الأرثوذكس بحكم صلاته الوثيقة مع دوائر سان بطرسبرغ ، وما أرجف به قنصل إيطاليا بأن قدوم رستم سيسهل نهاية النفوذ الفرنسي في الجبل ، وربما كان من أسباب ذلك أيضاً ما عرف من صداقة رستم مع المستر إيليوث Elliot سفير بريطانيا في الاستانة وحامي الدروز . وكان يخشى أن يعبر الموارنة فوراً عن شعورهم بالخطر ، مترجماً على شكل تمنيات حادة - كالعادة - بعودة يوسف كرم - وبخاصة بعد أن حددت مدة صلاحيات رستم بـ ١٠ سنوات رغم معارضة السفارة الفرنسية^(٢) - فقد شك المطران الدبس غير مرة للقنصل الفرنسي روستان - قال إن عودة كرم «ضمانة لمستقبل

(١) أنظر نص البروتوكول الرسمي في Young, Cuinet, etc

(٢) Beyrouth, T. 20, Rapp. No. 4 du 17 Avril 1873, F. 30

الملة»، وأن رستم باشا سوف يساير الموارنة أكثر فيما لو وجد كرم بينهم. وروستان يعرف جيداً أنه كان من الصعب جداً إن لم يكن من المستحيل أن يوجد في الإدارة العثمانية موظف كاثوليكي آخر يستطيع بمزبته أن يطمع إلى مركز متصرف جبل لبنان. وكان على القنصل الفرنسي ألا يظهر عداؤه للحاكم الجديد فوراً وأن لا يشير من حوله الشكوك، فراح يذكر لجميع أعيان الموارنة الذين راجعوه بهذا الصدد، أن الحاكم الجديد لا يمكن «أن يكون في وقت واحد مسلماً وروسياً وانكليزياً وإيطالياً»، وأنه ليس من الحكمة أن يجابهوه منذ قدومه بمشاعر الخصومة والجفاء وبصد كرم ذكر روستان أنه لا يمكنه العودة إلى الجبل إلا بعد تقديم خضوعه التام وإعطاء ضمانات عن سلوكه، وأن هذه العودة مشروطة بموافقة رستم باشا. والقنصل ما كان يخفى عليه أن هؤلاء الذين يراجعونه بشأن كرم وعلى رأسهم المطران الدبس، والذين يدعون أنهم لا يريدون أن تتم عودة شيخ إهدن السابق إلا بمعونة فرنسا وتأبيدها لم يتورعوا عن بذل المساعي لدى الألمان، كما حدث أثناء جولة الأمير دوسا كس مينانجن الذي عرض على الموارنة منذ عدة شهور أن يطلبوا عودة كرم من بسمارك^(١).

وسارع روستان لمقابلة البطريرك الماروني قبل وصول المتصرف، كي يحدثه على استقباله دون حرج، ومن ثم كيلا يشير شكوكه بأن يلتدده فوراً بمطالبه لمصلحة الموارنة^(٢). ولكن البطريرك بما أوتي من حصافة واعتدال ما كان يصعب عليه أن يدرك أن المتصرف الجديد موظف دبلوماسي تدرس كثيراً في الإدارة، وأنه لن يخدع بسهولة. ولذا لم يشاطر البطريرك نفاذ صبر بعض الموارنة (خاصة المطران الدبس) الذين يريدون

Ibid, 27

Beyrouth, T. 20, Rapp. No 5 du 1 Mai 1873, Fos. 33

(١)

(٢)

قبل كل شيء إخضاع الباشا لطلباتهم، وإثارة مسائل الأشخاص المخرجة ليحصلوا على التعيين والعزل حتى قبل أن يستقر حاكم الجبل في مقره^(١)، وكانوا قد درجوا على ذلك في عهد سلفه فرنكو.

وصل رستم باشا إلى بيروت وله هذه المهابة والمكانة التي سبقته في مايو، واتجه إلى بيت الدين بعد أن قرىء فرمان توليته في بعيداً مركز المتصرف الشتوى، وكان الشيخ عيد حاتم وكيل رئاسة مجلس الإدارة فأبقاه رستم في منصبه، وجاءه البعض من وجوه دير القمر يستأذنون في إطلاق البنادق على أكمة تقابل بيت الدين ترحيباً به، فسلموه في ذلك فأذن لهم قائلاً أحب الروائح إلى رائحة البارود^(٢). ولكن الأثر الذي تركه بين الأهالي جعلهم يقارنون بين كبريائه وتعاليه، وبين شعبية فرنكو وسهولته وبساطته.

أبدى روستان كل ترحيب بالمتصرف ووعدته بكل مساعدة في تذليل صعوبات مهمته، وفي اصطناع الشدة نفسها التي أبدتها باريس في الماضي لكل مظاهر الطموح الشخصي للحكم التي من شأنها أن تنقص نفوذه وأن تؤدي إلى تعكير أمن البلد. وصرح روستان أن ما فعلته فرنسا من أجل داود وفرنكو مستعدة لفعله من أجل رستم وموقفها لن يتغير طالما أن موقفه يبقى منبجماً مع موقف سلفيه.

ولكن الباشا كان قد وضع نهجه الذي سيسير عليه في الجبل، ومن تتبعنا له، يظهر أن المتصرف لم يبال كثيراً بكلمات القنصل روستان، واستمر بضعة شهور يوجه شؤون البلاد والمعارضة تتخمر ضده، والقنصل ساخط على مسلكه الذي بدا معادياً في قضايا معينة سنذكرها، ثم لم يلبث الباشا

(١) Beyouth, T. 20, Rapport No. 5 du 1 Mai 1873, Fos 33

(٢) مجلة المقتطف، المجلد العشرون (١٨٩٦)، ص ٨١

أن تبدل سلوكه قليلا بما يرضى القنصل ومحبيه عندما وجد أنه لا بد من ذلك لمصلحة إدارته .

وتفصيل ذلك فيما يلي : وضح أن مقاصد الباشا لا تتفق مع أمانى الكاثوليك ، ربما كان ذلك نتيجة الحقد الذى يكنه فى صدره ضدهم بعد إخفاق مهمته فى روما عام ١٨٧٠ فى بداية القضية الأرمنية ^(١) ، فقد أظهر انحيازه لصالح المنشقين فى بزمار . ولإبطال تعضيد الموارنة والكاثوليك فى الجبل لأبناء معتقدهم الأرمن الحسنيين ، بذل رستم جهده منذ وصوله إلى إبطال تدخل البطارير كين الماروني والملكي بإثارة ريتهم ضد رومية ، وقد نجح رستم حقا فى سياسة التفرقة هذه ، فالبطاريرك الماروني الذى كان أظهر ميوله فى السابق علنا للأرمن الحسنيين ، وتبنى قضيتهم تجاه فرنكو باشا ، تحفظ بحكمة فى موقفه منذ وصول رستم ، حتى أنه لم يسع للبطالبية مدنيا بملكية دير بزمار بموجب وثيقة الهبة التى كتبها أسرة الخازن للأرمن بأن الدير يجب أن يعود للوارنة فى حالة انشقاق أصحابه عن رومية ^(٢) . وقد أبدل بمدير جونىة المعروف بميله للقنصلية الفرنسية وبعطفه واحترامه للكهنة المطرودين من دير بزمار ، مدير شهابى كان على صلة طيبة بالمطران غاسباريان ^(٣) . وقد أدى ذلك إلى اصطدام مع روستان الذى اضطر للخروج عن تحفظه وحذره لما يعلم من كراهية رستم لتدخل القناصل .

(١) أرسل رستم فى مهمة سرية إلى روما لتسوية قضية الأرمن الكاثوليك ، ويبدو أنه كان فشل فيها مع أنه كان قد اقترح ما جاء مندوب البابا بعد ذلك بطلبه دون جدى
Beyrouth, T. 20, Rapport du 9 Sept. 1873, F. 72.

(٢) No. 12 du 25 oct. 1873, F. 88 « « «

(٣) استمر حزب كوباليان المنشق يحتل دير بزمار حتى أعلن رئيسه خضوعه للبابا . وقد اعترف الباب العالي بالمطران أناديك أوركيان كنائب مرخص للمطران حسون فى لبنان بدلا من غاسباريان وأنه لم يعد لهذا أن يتدخل فى شؤون دير بزمار ، وبذلك انتهت قضية الحسنيين والكوباليانيين فى سوريا بعد أن دامت ثمانى سنوات

Beyrouth, T. 20, Rapports No. 12, et 13 des 21 et 26 Août 1873, Fos 106 114.

ولم تسكن مجاهفته للمتصرف بسبب هذا فقط بل لسبب أهم منه هو التغيرات التى أجراها رستم فى القائمقامية الدرزية ، والتى انتهت بتبديل الأمير ملحم أرسلان قائمقام الشوف الذى يحظى بثقة فرنسا ، والذى سعت أسرة جنبلاط فى ظروف عديدة لقلب حكمه عبثا . لقد أبدل بملحم ابن عمه الأمير الفتى مصطفى أرسلان أخى الأمير محمد منافس ملحم الذى كان استدعى إلى الآستانة ومات فيها بعد بضعة شهور ^(١) . وكان وكيل رئاسة المجلس الإدارى عيد حاتم غير موافق على هذا الابدال ، لأن النصارى واجدون على أبى الأمير مصطفى — الأمير أمين — وأخيه لما نابهم فى أيامهما ، فلم يعبارستم بذلك بل عزل الشيخ عيد أيضاً ، وولى مكانه عمون بك عمون وهو من خيرة رجال لبنان وأوسعهم صدراً وأصدقهم عزيمة ، فجرت أعمال الجبل فى عهده مجرى حسنا ^(٢) .

ولسكن روستان الذى كان غائبا عن بيروت فى أثناء تبديل الأمير ملحم لم يترك الفرصة تفوته . وعلى عتابه أجاب رستم أن مصطفى عين استجابة لرغبة المسيحيين ، وأن ملحما كان أساء إلى الدروز كثيرا بحيث أن ثورة كانت وشيكه الحدوث لوبقى فى مركزه ^(٣) . والأهم من تبديل ملحم فى نظر القنصل أن رستم أعلن عن عزمه على إيجاد مديرية مؤلفة من الشوف الأسفل لصالح نسيب بك جنبلاط ثانى أبناء سعيد بك المشهور ، ولم يقتنع رستم برأى محدثه الذى قال إن أخا هذا الشاب هو مدير الشوف الأعلى ،

(١) Beyrouth, T. 20, Rapport No. 14 du 24 Déc. 1873, F. 102.

(٢) المقطع ، نفس المصدر ، ، ص ٨٢ .

(٣) كان المطران البستاني يسعى سعيًا حثيثًا لإيجاد درزى آخر يشاطر الأمير ملحم النفوذ فيناظره ويتناوئه ووقع اختياره على أمير أرسلان آخر فتى ظنه قليل الخبرة قصر الباع هو الأمير مصطفى ، ووافق مطلبه هذا رغبة فى نفس جنبلاطية الكبيرة الست بورمان الدين أرملة سعيد بك جنبلاط لأنها كانت على خصومة مع ملحم بسبب عدم إظهاره الأريحية اللازمة ضد أطاع الشركاء والنظار فى المال الذى تركه سعيد بك لولديها القاصرين نسيب ونجيب .

وأن الحكمة تقتضي عدم تركيز سلطة المنطقة بيد أسرة واحدة قوية وغنية إذ لم تنقضى شهور ثلاثة حتى أوجد رسم المديرية الجديدة ودعا الشاب الجنبلاطي لإدارتها ، فتملك روستان الغيظ وسمى الخطوات التي تمت منذ عزل ملحم حتى إنشاء المديرية الجديدة بـ « بعث الجنبلاطيين » . وتلبأ بأن الشوف المقسوم (حاليا) بين الأخوين الجنبلاطيين سيوحد بين يدي الأخ الذي لا يلبث حتى يخاف الأمير مصطفى أرسلان نفسه ، فيعود الشوف إلى فوضاه القديمة ، ويتبدد هدوء الجبل الذي ما انفك يرتفع في بحبوحة منذ اثني عشر عاما ، ويرجع إلى النقطة التي كان قد وصل إليها قبل مذابح الستين . وسنرى أن روستان كان واهما ، وأن إدارة الأمير مصطفى ستكون إدارة حسنة وأنه على العكس تماما لن يخضع للجنبلاطيين ولن يكون أداة بيدهم .

رسم وقضية المعصرة :

ومما كان ينبى عن مسلك رسم غير الملائم في الجبل - في نظر روستان - خطته التي سار عليها بصدد مسألة المعصرة المزمنة ومسألة الحدود بين الجبل ومتصرفية طرابلس . فالباب العالي في سعيه الحثيث لسلخ منطقة المعصرة عن الجبل كان يهدف إلى أمرين : أولهما الانتقاص من المنظمات ومن كيان الجبل ، وإيجاد سابقة لأعمال ضم جديدة وثانيتها وهو ذو أهمية محلية ، إرضاء عصبية مسلمي طرابلس الذين يلسكون قسما هاما في المعصرة . وهذا يتمشى مع اتجاه الآستانة يومذاك للأخذ بمبادئ تقليص « الاستقلال الذاتي » الممنوح لبعض ممتلكاتها بفضل التدخل الأوربي ، ولذا نشطت الآستانة للإلحاح على أن المعصرة أرض طرابلسية . أرسلت بذلك مذكرات إلى سفير بريطانيا وحذرت من معلومات قنصله في سورية بصدد المعصرة . وبعد أيام أرسلت مذكرات مماثلة إلى سفراء روسيا وألمانيا والنمسا وإيطاليا . وقد تلقى حاكم الولاية وحاكم الجبل أمرا بتنفيذ ضم

المنطقة إلى طرابلس . بدا رسم لا يعارض هذا الضم ولا يشجع مقاومة أحد ضده ، في حين كان فرنكويحث القناصل على الاعتراض^(١) .

ولكن قضية المعصرة لم تلبث أن تازمت بسبب اهتمام الهيئة القنصلية بها من جديد . جاء في المذكرة الجماعية التي أرسلها كل قنصل إلى سفيره أن القناصل يطلبون في حالة القبول بسلخ المعصرة عن لبنان أن تتبنى السفارات التدابير التالية للمستقبل :

- ١ — تحديد المعصرة بالضبط لمنع التجاوزات اللاحقة .
- ٢ — تحديد محيط بلدة القبلون (الإسلامية) لوضع حد لدعاوى الطرابلسيين بمنطقة الحريشة .
- ٣ — إعادة قرى الزاوية إلى لبنان لأنها على نقيض منطوق المنظمات لاتزال تتبع سنجق طرابلس .

٤ — تخطيط الحدود بين حكومة لبنان وسنجق طرابلس من ناحية الشمال^(٢) . ولكن موقف رسم المؤيد للآستانة بصدد المعصرة طرأ عليه بعض التعديل . فالتصرف كان قد أبلغ القناصل صراحة بأن الباب العالي قرر الضم مبدئيا . وأن الاتفاق مع الدول بشأنه جار بين راشد باشا والسفارات ، وأنه شخصيا لا يسعه إلا تنفيذ أوامر حكومته ، وأنه بالتالي يسحب الضبطية اللبنانية من المعصرة . ولكن حين رأى رسم أن راشد باشا لم يقر تسرعه ، وأن الوالي يحجم عن احتلال المنطقة المجلو عنها ، خشي أن يصبح وحده مسؤولا أمام مرؤوسيه الذين ارتفعت شكواهم ، ولم يجد بدا من تبليغ مدير المعصرة أن المنطقة لم تضم إلى الولاية وأن قضيتها معلقة في مجلس شوري الدولة ، وأن الضم لم يتم أبدا دون تعويض

(١) Beyrouth, T. 20, Rapport. No. 15 du 8 Janvier 1874, Fos. 110-111

(٢) « Annexe à la dépêche No 17, Note du 3 Mars 1874, F. 138 »

مناسب للجبل ، وفهم الناس يومذاك أن الباشا يسعى للمحافظة على كرامته فيما إذا نجم عن تدخل الدول أمر إيجابي^(١) . وهكذا تورط رستم في هذه المعضلة ، رغم خبرته الدبلوماسية ، فسبب استياء مرؤوسيه الذين لمسوا سرعة تجاوبه مع دعاوى الآستانة ، وزعزع الثقة فيه لدى بعض القناصل . وبينما توجه إلى الآستانة لقضاء أجازته السنوية (٢٥ يونية ١٨٧٤) فيها وفي حمامات أوروبا ، كانت الشائعات تنتشر في الجبل بأن المعاصرة قد ضمت إلى طرابلس بقرار شاهاني ، ولكن جاء رد طرابلس على برقية مجلس الإدارة بنفى « إفراز أملاك من دائرة جبل لبنان وإدخالها في أملاك طرابلس »^(٢) .

ولكن هذه الدلائل « المعادية » التي لمسها قنصل فرنسا ، لم تلبث أن تبدلت ، كما قلنا ، بسبب المعارضة التي وجدها رستم لدى مرؤوسيه ، حتى في مجلس الإدارة الكبير ، لدى عودته من الآستانة وهذا ما جعله ينعطف قليلا إلى تحقيق « بعض » رغبات قنصل فرنسا مما يستطيعه دون إضرار بمصلحة إدارته العليا عموما مقابل « خدمات » يؤديها له القنصل . ذلك أنه بعد أن أمضى رستم فترة طويلة في أوروبا وعاد في مارس ١٨٧٥ يحمل أوسمة ومراسيم بترقية عدد من الموظفين والوجهاء منهم عمون بك وموريل أفندي مدير مكتبه ، ومصطفى أرسلان . وأهم من ذلك عاد يحمل إعفاء حكومة السلطان لهم من حصر التبغ الساري في جميع ممالك السلطنة على حساب الخزانة . وبما أن الفلاح اللبناني وهو موضوعي دائما لا ينظر بعمق إلى النوايا حين تكون النتيجة في صالحه ، فقد عبر عن امتنانه وسروره . والحقيقة أنه لم يصعب على رستم إقناع دوائر الآستانة بأن فرض حصر التبغ في الجبل سيؤدي إلى خراب زراعة ترفع من مستوى الجبل المادي بعض الشيء . وهي في نفس الوقت لا تؤدي أية منفعة لجباية

(١) Beyrouth, T. 20. Rapport, No 17 du 19 Mars 1874. F. 128

(٢) أنظر مضبطة رقم ٧١٤ و ٨١٨ دفتر رقم (٨) ص ١٧٢ ، ٢٠٠ .

الضرائب . ويبدو أنه كان في ذهن رستم إلغاء ضريبة غير مثمرة كإدارة حصر التبغ ، وفرض ضريبة أوفر ربحا للخزانة هي ضريبة الطابع الورقي (التبعة) التي كانت موضوع اعتراضات كثيرة في الآستانة والولايات . ولا غرابة إذا أثارت استياء شديدا في الجبل الذي شهد سنتين متواليتين من الجذب . فالجبلليون الذين كانوا يدفعون ضريبة السبعة آلاف كيس وهم مكرهون ، وجدوا أن فرض ضريبة جديدة يبلغ مقدارها ألفي كيس أمر لا يحتمل . ويبدو أن حرص رستم باشا على إرضاء الباب العالي كان يضطره لإدخال هذه الضريبة التي تقاسى منها الولايات الأخرى في السلطنة وبدأ رستم يحضر الأفكار لقبول هذه الضريبة تارة عن طريق التلق والمديح وتارة عن طريق التهديد والوعيد لمجلس الإدارة والبطارقة والمطارنة كافة وقائمي المقام والوجهاء . ولكن المجلس الإداري كان يتمسك بموقف التحفظ والاحتراص ، والاكليروس يتظاهر بعدم الاهتمام بالأمور « الأرضية » ، ويصرح بتواضع أن دوره ينحصر في الصلاة بالسكتائس . والأهالي لا يقبلون بسهولة هذه المفاتحة^(١) . ولو أوتي رستم الحكمة وذكاء الفؤاد للبس من مظاهر التبرم والتمليل ما يجعله يدخل في حسابه طوارئ تعذر فرض الضريبة الجديدة ، ولما تورط في مأزق ينطوي على التحدي من جانب مجلس الإدارة . ولكن رستم رغم مزايا نزاهته وإدارته الدقيقة ، كان ميالا بطبعه إلى الشدة والاستبداد ، وكان ولعه بالأبهة المسرحية تجعله خيلاء حائرة غير مستقرة وذات فورات عنيفة ، بحيث كانت أخلاقه عاملا من عوامل السخط والشؤم في جبل لبنان أبعته في حالة شديدة من التوتر طوال مدة حكمه تقريبا ، ومزاجه العصبي ، السريع التأثر ، القليل التبصر فيما ينقل إليه ، كان يجعل إجراءاته سريعة ، ولذا فقد اعتقد بوجوب استعجال الأمور ، ورأى أن المادة الإضافية في بروتوكول ١٨٦١ تسمح بزيادة حد الضريبة فوق السبعة آلاف كيس بإذن الباب العالي وبموافقة

(١)

أكثرية المجلس . فأقدم في أواخر يونية ١٨٧٥ على دعوة مجلس الإدارة في غير موعد انعقاده ، وأنذره بأن يصوت في مسألة الطابع بما يتفق مع رغباته ، ولكن المجلس رفض بالإجماع ضريبة تضر كثيرا بمصالح الأهالي ، وتناقض بوضوح حرفية النظامات وروحها . وكانت هذه ، في الحق ، أول مرة يجرؤ فيها المجلس الإداري على الوقوف صراحة في وجه حاكم الجبل وممثل الباب العالي ، ولم يفعل لادود ولا فرنكو ما من شأنه أن يوصلهما إلى مثل هذه المجابهة وهذا الرفض ، وكانت الضريبة قاسية بحيث أحس الباشا أنه قد أفرط ، وأن الواجب يقتضي بالتراجع فاستدعى وكيل رئاسة المجلس ، وأوضح له أنه لم يطلب قط قرارا مبررا ، بل رأيا استشاريا ، وأن هناك سوء تفاهم بدون شك ، وأنه سيكون سعيدا جدا إذا ما حول المجلس قراره إلى عريضة يدعم رستم ما تتضمنه من أمانى اللبنانيين لدى السلطان بكل سرور . ووجد المجلس أن الحكمة تلزمه بالتنازل ، وأودع المضبطة في محفوظاته وحرص على سريتها ، ولكن تريكو Tricou القنصل الفرنسي الذي خلف رويستان ، استطاع أن يحصل على ترجمتها ، ورجع أن للبطريك الماروني ضلعا في وضعها ، وفيها يبدى الأعضاء أسفهم لعدم اكتراث الباشا بشكاويهم المشروعة ضد إدخال ضريبة الطابع إلى لبنان ، ويعترفون معه أن الموظفين ملزمين بإعطاء مثل الخضوع للأنظمة ، ويستفيدون من هذا الظرف لذكيره بالمحافظة على النظامات الموكولة لأمانته وحرصه ، ويتظاهرون بمدحهم على حساب سلفيه ليثيروا بتصنع مقصود إلى المعارضة اللبقة التي كان يبدىها داود وفرنكو بإزاء طلبات الباب العالي المتطرفة ، ويختمون العريضة برفضهم باسم امتيازاتهم زيادة في الضرائب ستؤدي حتما إلى شقاؤهم وفقيرهم المحتوم . وبكلمة يرى أعضاء المجلس أن خلاصهم في التمسك بنظامات ١٨٦١ (١) .

(١) Beyrouth, T. 20. Rapport. No. 4 du. 23 Juillet, 1875, Fos. 211-212

وضح لرستم باشا بجلاء أن المصالح المادية تفوق غالبا على مقتضيات التحزب والولاء ، ففي القضايا التي تشنك فيها مصالح السكان المادية كان لا بد أن يصطدم المتصرف مع عناصر توحيدها روابط تعاون وثيق رغم اختلافها وتنافرها . وكانت دهشته بالغلة عندما وجد أن عضو المجلس المسلم يصوت ضده (١) ، فكان سخطه على قرار المجلس حادا أخرجه عن وقاره المصطنع فيخطب المطران بطرس البستاني راعي أبرشية صيدا بقوله : « ماذا يأمل أهالي الجبل إذن ؟ وعلى من يعتمدون ، يعتمدون على فرنسا ؟ ليس بوسعها عمل شيء . على الدول الأخرى ؟ إنها لا تهتم قط بمصيرهم ! » (٢) .

ولكن على الرغم من فورات رستم الغاضبة ، فإنه كان نزيها شريفا يثوب إلى الرشد عندما لا يجد منفذا لسكبريائه المجروحة ، ولذا فقد أدرك أن من حسن السياسة ان يتقرب من المواردنة عن طريق القنصل الفرنسي الذي كان ملتزما بالحفظ والسكوت بالنسبة للحاكم . قام بزيارة له ، وشكا من صعوبات مركزه وسوء نية مرؤوسيه المقصودة ، وطلبات الطوائف المسيحية المختلفة التي لا تحتمل ، « وتحيي » المجلس الإداري ضد مقترحاته ، ومحاربة الأكليروس له حربا صامتة لا ترحم . قال رستم أنه قد سمع هذا الحال وهو ينتظر بفارغ الصبر الساعة التي يستدعيه فيها الباب العالي من هذا المركز الجحود ، ويوكل إليه سفارة جديدة في أوروبا .

أجاب تريكو أن حكومته سعيدة في معاونة رستم على تنفيذ مهمته إذا ما عاد صراحة إلى خطة سلفيه ، أو على الأقل بدلا من أن تخلق له المتاعب ، ستسعى دائما لتزيل العراقيل التي سببتها سياسته الخاصة التي قامت على إثارة حفيظة الأهالي المواردنة ، نتيجة ما كان من تصريحه بإبعاد كل ديانة عن مدارس الحكومة ، وما كان من عزم رجال الأكليروس الذين كانوا

(١) Beyrouth, T. 18, Rapport. No. 3, op. cit, F. 209.
(٢) » » » 4, « » F. 212.

يشغلون مناصب القضاة في مناطق الموارنة في المتن والبترون وكسروان ، فأبدل بهم علمانيين ، ومن هنا كان سخط عنيف مشترك بين صفوف الأكليروس والأهلين في بلاد يضرب المثل بجمودها الديني . وآنس رستم من محدثه استعدادا طيبا فأبدى إعجابه بفرنسا وبأن المصائب قد زادت في تعلق اللبنانيين بها ، وأنه ليرهن للقنصل عن حسن نواياه سيدي في كسروان القاضي الأكليريكي الذي يعينه القنصل مع تفويضه بتأكيده ذلك للبطريرك الماروني . وقال رستم عبارة تكشف عن مدى استياء الآستانة من امتيازات الجبل وفي نفس الوقت تبرر مسلكه في الجبل : « تسلمني عن المنظمات ، ولكنك لا تجهل أن الباب العالي قد تحملها مكرها ولم يقبلها برضاه ، أفى مقدوري أن لا أجعله يعتبرها شوكة في قدمه ؟ » (١) !

وسواء أكان هذا التغير الذي طرأ على مسلك رستم بإزاء النفوذ الفرنسي وعملائه في الجبل ، راجعا إلى خروج راشد باشا من وزارة الخارجية أم هو نتيجة لنظر شديد استدعته المصاعب التي ارتطمت بها بعض تدابيرها وأوجبت عليه استرضاء من رأى أنه يمكنه تذليلها ، فقد بدا رستم باشا مصمما على أن يتظاهر جديا بالدفاع عن مصالح مرؤوسيه . تجل ذلك في المسألة المزممة : المعيصرة التي كانت سلطات طرابلس قد وضعت يدها عليها قبل عام مؤيدة بحرص رستم ، حيثذاك ، على تملق الباب العالي (٢) . تباحت رستم بشأنها مع والي سورية فذكر أن المعيصرة تشكل من الوجهة القانونية جزءا لا يتجزأ من السكورة السفلى التي تعود بلا نزاع إلى الجبل . وكرر حججا تؤيد وجهة نظره ولا تختلف عما كنا أسلفنا فيه القول سابقا بشأنها . بيد أنه كان في المسألة نقطة طالما استند إليها راشد باشا

Beyrouth, T. 20, Rapport No 5 Ibip, F. 224

Ibid, F. 228

(١)

(٢)

وخلفائه ، وهي تضرر أهالي طرابلس من نقل منازلهم بصدد المعيصرة إلى بيت الدين على مسيرة أكثر من ٣ أيام مما ينجم عنه تأخير في تصريف الشؤون وإقامة العدالة . فاقترح رستم على والي مشروع صفقة يقوم على تنازل مقابل (١) . الجبل بتخليه عن المعيصرة يحرم نفسه من أرض غنية ذات موارد هامة نسيها ، ومن العدل أن يعطى بدلها بعض قرى الزاوية التي وضعت سلطات طرابلس يدها عليها بدافع من أعيان المسلمين فيها . وعندما أعادت نظمات ١٨٦١ إلحاق الزاوية بالجبل فإنها لم تلحق أيا من القرى التي يسودها العنصر المسيحي . وقد وجه اللبنانيون طلبات عديدة ضد هذا التجاوز ولكن الحكام المسيحيين الذين كانوا يرغبون في اجتناب كل معضلة . اعتقدوا بوجود تأجيل النظر فيها .

وقال رستم إن الجبل إذ يتخلى عن المعيصرة ، يقوم بتضحية دون مقابل أجاب والي بأنه غير مفوض الاهتمام بمسألة الزاوية ، وعبنا احتج رستم بأن المسألتين متصلتان ، لا يمكن حل إحداها دون الأخرى (١) .

هل كان رستم خالصا حتما في الدفاع عن قضية المعيصرة ؟ ولماذا لم يوافق وزير الخارجية الفرنسية على هذه المساومة ، بل رأى أن موافقة ممثلي الدول في الآستانة ضرورية قبل سلخ أي جزء من الأراضي المحددة للجبل بموجب نظمات ١٨٦١ ؟ نترك الإجابة موقتا عن هذا السؤال المهم ، ريثما تثار قضية المعيصرة ثانية بعد خمس سنوات (١٨٨٠) . ونعود إلى الحديث عن رستم الذي بدا سلوكه ملائما لعملاء فرنسا في الجبل بعد أن قام بتنفيذ وعودة القنصل . أحب المتصرف أن يظهر أمام جماهير الموارنة في الشمال ليرى بنفسه على الأرجح مدى أعماله بينهم ، وكان استقباله مليئا بالاحترام ولم ينقصه سوى الحماس العقوى . وقد هرع لاستقباله الأعيان والأكليروس والبطريرك نفسه ، ناسيا لفترة شكواه القديمة وكان موقفه مليئا بالملاطفة ،

Ibid, F. 244

(١)

ورستم وهو بطبعه ميال لمظاهر الفخفخة والتعالى ، سر كثيراً من هذه الحفاوة ، واعترف للقنصل بسرعة أنه كان لديه تقارير باطلة خادعة استسلم لها . فالموارنة لا يطلبون سوى الهدوء ، والأكليروس ليس بهذا اللون القاتم الذي يمثلونه به . وقال إنه ليس لديه إثبات للدروز كما يشاع ، ولكن رغبته الوحيدة هي تأمين توازن حكيم بين مختلف العناصر . وقد خطا رستم خطوة تدل على ذلك عندما جعل مقره في غزير بكسروان الماروني عامئذ (١) .

وقد استحسن الموارنة هذه الخطوة وبخاصة عندما أعاد رستم إلى الوظيفة عدة أشخاص كانوا معروفين بولائهم لفرنسا ، بقي أن يخطو المتصرف خطوة حاسمة في سبيل المصالحة مع البطريك . ولكن الخبر الداهية قد سبقه إليها ، فقد حضر يحيط به جميع المطارنة لزيارة رستم باشا ، مخالفاً بذلك تقليداً قديماً كان منعه سابقاً من القيام بمثل هذا المسعى أيام داود وفرنكو .

وكان سلوك رستم في حادثة عيبه فرصة للتدليل على تجرده ونزاهته عن الحزبيات .

فقد جرح ماروني درزيا أثناء مشاجرة وقعت في قرية عيبه المختلطة (٢٥ يناير ١٨٧٦) ، فأعفى الثأر أقارب الجريح وجمعوا أبناء ملتهم ومائتين من المتعصبين وهاجموا ليلاً الحى المسيحي مهددين سكانه بالموت يقودهم شيخان من أسرة نكد ، وكادت أن تقع الفتنة بين الطائفتين في الجوار لولا أن سارع رستم بتوقيف الشيخين وأمر بسوقهما مع ١٨ درزياً مخفوريين إلى غزير ، وسلم المسيحي المعتدى عليه نفسه ، وكانت هذه هي المرة الأولى منذ عام ١٨٦١ التي يعاقب فيها شيخان من « الارستوقراطية » الدرزية ،

(١) Beyrouth, T. 20, Rapport No. 10 du 27 Nov. 1875, Fos 252

في وقت (١) توجب فيه على رستم أن يتصرف مع الدروز بحسب كبرى خشية أن يحرمهم بأسهم وضيقهم الشديد بعد الغاء الامتيازات الإقطاعية إلى الانفجار لدى أول بادرة ، ودليل الضيق كان استمرار الهجرة الدرزية إلى جبال حوران في ولاية سورية . والحق أن مسلك رستم المستقيم وشدة أخذه نفسه وموظفيه بالدقة والإنصاف دون تعب أو ملل لم يتيح لمناوئيه في هذه المرحلة من حكمه فرصة ليحصوا عليه سقطاته وأخطائه ، حتى أن القنصل تريكو كتب لوزيره يقول إنه رغم كل انتباهه ، لم يستطع أن يتبين حقيقة علاقة رستم بالانكليز (٢) . بيد أن رستم لسوء طاعه كان إدارياً غير محبوب ، فعالية الموارنة ما كانوا يصدقون مظاهر تقربه منهم ، ولذا كان إدارياً لا يحظى إلا بتأييد محدود من أهالي الجبل من ذوى المصلحة أو من الموظفين ومن في حكمهم ، وطبيعياً أن يكون دافع هذا التأييد الخوف من الحاكم لا الإعجاب به والميل إليه .

رستم وكرم :

وقبل نشر الدستور العثماني ، جابه رستم باشا مسألة كرم ، فقد وصلته أنباء مقلقة عن قيامه الوشيك بإعداد حملة على الجبل ، فكان على الحاكم أن يجابه هذه المعضلة « الدورية » ، وفيما يلي سنعرض لها لأنها تستسجل نهاية المحاولات الجديدة التي قام بها كرم للوصول إلى حكم الجبل ، ومن بعدها سيخف نشاطه ، وينحصر غالباً في الأمور الروحية .

في الحق أن مسألة يوسف كرم قد جابهت رستم باشا منذ تعيينه (١٨٧٣) . ذلك أن شيخ إهدن ما كاد يعلم بوفاة فرنكو وتعيين رستم باشا حتى أوفد ابن أخيه بطرس إلى الآستانة ليحصل بالمتصرف ويباحثه

(١) Beyrouth, T. 20, Rapport No. 16 du 3 Fèv. 1876, Fos. 282-285

(٢) » » » 20 du, 4 Avril 1877, F. 304.

في حل مشكلته . أجاب رستم أنه لا يمكنه الإجابة قبل وصوله إلى لبنان وإطلاعه على أحواله . وأم كرم الآستانة (يولية ١٨٧٣) حيث أقام ثلاث سنوات متوالية ، يترصد وينتظر ان ينظر في أمره دون جدوى^(١) . ولما بارح رستم بيروت إلى أوروبا فالآستانة كتب المطران الدبس إلى صديقه كرم يحضه على السعي لدى رستم نفسه ليرضى برجوعه إلى الجبل : « وطائفنا في هذه الأيام أكثر طاعة وتوقيرا للباشا من كل الطوائف ، وكنا نود أن نوصي بعض قناصل الدول هنا بأمر رجوعكم ، ولكن ما المنفعة إذا كان سفير فرنسا عندكم لا يبيع لكم التعاطي بشيء مع إحدى السفارات ، وهو أي سفير فرنسا وقنصلها هنا لا يقدر أن ينفعونا بشيء ، وإن كنا لا نسكر حسن رغبتهم واستعدادهم ولا انتصار لهم ولنا على رستم مثل رجوعكم للجبل فهو يموت حينئذ بين أيديهم »^(٢) .

ولكن رستم بعد رجوعه من الآستانة صرح للقنصل تريكو أنه لا يوافق أبدا على وجود كرم في لبنان ، وأنه كان يعارض ذلك بشكل رسمي ، وأعلن رستم أنه إذا رجع كرم ، فيضطر لمضاعفة الجندرية حرصا على الأمن ، وفي حالة وقوع الاضطرابات سيدخل جيشا تركيا إلى الجبل^(٣) . وتجددت مساعي أنصار كرم لدى القنصل الجديد تريكو . قابله المطران الدبس وحدثه بنفس اللهجة التي تحدث بها مع سلفه ، عن الحالة العامة في الشرق وعن الاحتمالات المخيفة والخوف التي يوحياها له مصير أبناء ملته إذا ما أخذوا على حين غرة دون أن يكون لهم رئاسة ، وأنهم سيكونون فريسة الدروز المسلمين كما حدث عام ١٨٦٠ . وأن هناك رجلا واحدا يمكنه أن ينقذ لبنان في ساعة الخطر وهو يوسف كرم . أجاب تريكو أن الجبل أصبح هادئا منذ رحيل كرم ، وأن عودته مهما كان مبررها السلمي ستكون

(١) البشعلائي ، ص ٥٢٦ .

(٢) البشعلائي ، (من الدبس إلى كرم ٢٠ مايو ١٨٧٤) ، ص ٥٢٩ .

(٣) Beyrouth, T. 20, Rapport No. 8 du 18 oct, 1875 F. 239 .

مصدرا لاضطرابات لاجدوى منها . وأن القنصل شخصيا أول من يعترض على هذه العودة ، وأيد البطريك كلام القنصل ووجه لمطران بيروت بعض اللوم^(١) ، ولكن كرم لم يقنع بإخفاق مساعيه ، فحاول أن يحرك الأجواء الساكنة في لبنان ، ويهيب بأصدقائه من المطارنة كي يضعوا بيانا بشكاياتهم ويوجههم على خمولهم وتفرقهم وعدم اتحادهم مع اعيان الطائفة المارونية لتأليف « هيئة اتفافية تكون نموذجا صالحا للرعية ، وقوة رادعة لأصحاب المطامع والاستبداد .. » وفصل كرم في رسائل خاصة إلى المطارنة أصدقائه في ٢٩ مايو ١٨٧٦ يحثهم على تأليف مجلس طائفي من أساقفة الطائفة وأعيانها برئاسة البطريك ، بعد أن منحت الحكومة السنية هذا الحق للطوائف المسيحية في الشرق كافة^(٢) .

أجاب المطران يوسف جميع أن هذا المقصد الخيري « ولو كنا نتمناه من صميم الفؤاد (ولكن) دونه صعوبات لا تغلب ، وإن غلبت فقرائن الأحوال ومخذوراته لا تسمح بالشروع به حاليا » . وأجاب المطران بطرس البستاني « إن هذا الأمر صعب جدا نظرا لسوء أفكار الناس . وأن القرقة بلا إنفاذ تضر ، وأن الصوفة حمراء وأن الصباغين كثيرون منا وفينا » . أما المطران الدبس وهو الذي يسعى جهده لإيجاد زعامة زمنية للموارنة تكون عضدا للزعامة الدينية ودرعا لها ، وهو في ذلك يختلف مع البطريك^(٣) ، فأجاب على رسالة كرم بقوله : « رسالتكم العربية

Ibid, F. 299

(١)

(٢) البشعلائي ، ص ٥٣٣ .

(٣) كتب الدبس في الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل « عن يوسف كرم أنه كاشفه يوما (١٨٥٩) بأنه عزم على أن يجمع كهنة علماء ويوقف أملاكه عليهم ويعيش معهم مشارا على أعمال الرسالة الدينية والروحية ، وأنه طلب منه أن ينضم إليهم . فأجاب الدبس « أن يلزم التأني بفحص دعوته لأنني أرى أن المقتدرين مثله على نفع عباد الله في الزمانيات قليلون جدا ، وأما الكهنة المقتدرون على الرسالة فكثيرون ، وعليه أرى أن الله يدعوهم لنعم عبادته بالزمانيات بالأولى . » ص (٥٢٥) أما البطريك مسعد فيبدو أنه لا يطبق أن يشاركه في السلطة أحدا وأنه يود الاشراف على شؤون طائفته الروحية والزمنية ، كما نعلم من سجله الماضي في هذا البحث .

أرسلتها لرئيسنا (البطريك) محسنا له العمل بأفكاركم الخيرية . . . ورسالتكم الفرنسية سأطلع عليها قنصل فرنسة بأقرب وقت . . .^(١) . ماذا تضمنت رسالة كرم للقنصل ؟ كتب تريكو بصدد هذا لوزيره بأن « كل شيء موجود فيها ماعدا حسن الإدراك . يدور البحث فيها حول الإنسانية والمسيحية والديكتاتورية والتحرر . وأخيرا حول فرنسا والعالم اللذين يدوران ولا شك حول لبنان ، ولكن ما يشير شيخ إهدن ، ولا يجرؤ على التصريح به : هو أن العالم يسمح لنفسه بالدوران دون إذنه . . . » وقد كتب الدبس إلى كرم يستحلفه — بناء على طلب القنصل — ألا يغادر الآستانة ولكن كرما بعد أن لقي من السياسة العثمانين المماثلة والمداهنة ، وبعد أن فشل في توحيد جبهة الموارد بإيجاد مجلس ملي يقف في وجه المتصرف عند الحاجة ، خشي أن تتسرب أخبار عزمه على العودة إلى لبنان ، لأن المساعي في سبيل الحملة التي كان يخبر الجمعيات السلافية الثورية بشأنها تتقدم يوما عن يوم . فخشى افتتاح أمرها وهو في عاصمة السلطنة ، فكلف أصدقاءه بشحن أمتعته إلى لبنان ، وغادر الآستانة . وليس لدى الباحث ما يكشف سر هذه الاتصالات التي أجراها كرم مع أهل الحل والربط في بلاد العرب واليونان في أمر ثورة يشعلها للتخلص من نير العثمانيين يستفيد هو منها ، ويفيد بها وطنه . ولكن يبدو أن زعيم إهدن اتصل بحكومة روسيا وبخديوى مصر للغاية نفسها ، وفكر بالإقامة في قبرص لهذا الغرض ، وحاول الحصول من الصرب واليونان على قرض من المال يساعده في مهمته فلم يفلح^(٢) . فدفنت قضية الحملة كما دفنت سابقتها الأولى في عام ١٨٧٠ .

وتنسم العثمانيون أخبار كرم فنبهوا وبشوا عليه العيون والأرصاد ، لاسيما وأن علاقاتهم مع بلغاريا وصربيا والجبل الأسود تتأزم تدريجيا حتى

(١) نظر نص الرسائل ، ر . بشعلاني ، ص (٥٣٣ - ٥٣٥) .

(٢) في كتاب الحوري البشعلاني ذكر عن ذلك كله ، أنظر ص (٥٤١ - ٥٤٥) .

أدت إلى امتشاق الحسام في أبريل ١٨٧٧ . ولم تخف حركات كرم على وكلاء فرنسا ، فقد كتب تريكو في ٢٤ يولية يقول : « إن كرما لم ينزل عند نصائحنا ، فغادر الآستانة في طريقه إلى إيطاليا ، والآن بعد أن أصبح حرا في حركاته فهو يعتبر أن وضع الأمور التي يتابع تطورها بقلق (أنباء التوتر الدولي) يسمح له بالظهور مجددا برعاية اللجان السريّة السلافية . وكل الوسائل ستكون هذه المرة صالحة لإرضاء أحقاد المقيّمة ، ولن يتراجع في تعاميه لا أمام نهب الأديرة ولا أمام فظائع عصابات الفلاحين حتى ولو لم يستفد من ذلك إلا المسلمين والدروز فقط . وهكذا ستهلك بيد هذا المجنون المؤسسات التي طالما بذلنا الجهد للمحافظة عليها حتى اليوم ، ومن المؤمل أن الحوادث تعرقل مشاريعه ، وأهدافه الآثمة^(١) . »

وفي الجبل علم رسم من الصدارة العظمى بمساعي كرم ومفاوضاته مع الجمعيات السلافية ، ولذا فقد أبلغ وكيل المجلس عيد حاتم الذي أعاده بعد وفاة عمون ، بوجوب توقيف هذا المهيّج إذا خطر له العودة إلى لبنان ، وكان أن نثر الضبطية والجنود من بيروت حتى طرابلس . وأمر بحراسة القرى التي يوجد لسكرم فيها أنصار ، والاستعداد لقمع ردة الفعل التي أحدثها سفر كرم ووصول أمتعته إلى طرابلس^(٢) .

والحق أن هذه التدابير كانت ضرورية ، فالأكليروس الأدنى ، ورعاع الناس أخذوا ينشرون كل يوم إشاعة نزول كرم إلى البر ، والسلطة القلقة غير المستقرة كانت في غياب رسم يسيطر عليها الخوف . في حين أن غالبية الأكليروس العالي ، والأمراء والأعيان الذين افتقدوا سلطة رسم القوية كانوا يعربون عن مخاوفهم ، بإزاء الفوضى السائدة والأراجيف المتنوعة^(٣) .

(١) Beyrouth, T. 20, Rapporte No 27, Fos 391

(٢) » » » 28, du 5 Août 1876, Fos. 405.

(٣) Ibid F. 405

(م ٢٠ - لبنان)

وقد عبر البطريرك الماروني برسالة إلى القنصل عن يأسه وحزنه لاسيما بعد أن وجه كرم إليه اللوم الشديد على موقفه « غير الحكيم في هذه الظروف الحاضرة » وأبلغه نوعا من الإنذار والتهديد ، وذلك بعد أن كتب المطران الدبس إلى كرم بأن البطريرك أوعز إليه بأن يقنع كرم بعدم إمكانية تأليف المجلس الملي بسبب الظنون التي يثيرها في البلاد^(١) . ومنذ هذا الحين تنقطع العلاقات بين كرم والبطريرك مسعد وتبدأ الخصومة العنيفة بينهما ، يستهملها كرم بنشرات ومذكرات يندد فيها بالخبر الماروني^(٢) . وقد توجه كرم إلى رومية واتصل بسفير فرنسا لدى الفاتيكان فلم يحظ بالقبول لامنه ولا من دوائر الكرسي الرسولي التي لم تشأ إمداده بأية معونة^(٣) . وقد عرض الباب العالي على كرم أن يدفع له مرتبا إذا عاد إلى الآستانة ، فرفض هذا العرض ، وخابر أنصاره في الجبل ليشاركوا في توقيع عرائض الشكوى من إدارة المتصرف ، وبحركوا النفوس ضده^(٤) . ولكن الصمت بدأ يخيم حول اسم كرم من جديد .

وربما خشي الباب العالي أن تتشب اضطرابات في الجبل خلال هذه المرحلة الحرجة ، فعمل على مساندة اللبنانيين وعاد رستم يحمل بشري إعفائهم من ضرائب البقايا ومن رسم الطابع (التغة) الذي كان لاقى

(١) من رسالة طويلة كتبها كرم إلى الدبس في ٧ يولية ١٧٨٦ - عن البشملاني ، ص ٥٣٧ - ٥٤٠ ، وفي رسالة آتاهم للبطريرك بأنه رفض اقتراحه في تأليف المجلس الملي دون رأى المتصرف ، ورأى كرم أن البطريرك بقصد بذلك « تسويد صحيفته لدى رأى العام العالي ، وأنه يرى بالموارنة مرامى التهلكة . . » .

(٢) وجه كرم مذكرة بالفرنسية إلى « الكنيسة المقدسة ، وفرنسا » ، تقع في ستين صفحة من القطع الكبير ، ويسر فيها شكاويه من البطريرك وهفواته ونواياه لإزاء الموارنة التي حاول كرم مدة ١٧ سنة « أن يقنعه بتعديلها » . والمذكرة مليئة بالمواظع اللاهوتية ، وصدرت عن روما أواخر عام ١٨٧٦ ، وقد استنكرها المونسنيور فرانكي رئيس مجمع نشر الايمان ، والوكيل البطريركي الماروني في رومية .

(٣) Beyrouth. T. 20, Instructions du 26 Sept, 1876 F, 428

(٤) Rapport. No 29 du 27 Août 1876, F. 413

معارضة شديدة . ولم يكد يستقر المقام برستم باشا ويتخلص من كابوس عودة كرم حتى تعكر كأس الصفاء « المؤقت » بينه وبين البطريرك الماروني ، فقام بينهما خلاف خطير سببه أن الخبر الماروني رفض بعناد أن يسمح لأحدهما بانه ، بناء على امتيازات قديمة بأن يتقدم لأداء شهادة أمام القضاء . وكان الباشا يلح على حضوره . وتوسط قنصل فرنسا بين الطرفين حتى توصلا إلى حل وسط ، سمعت شهادة الراهب في غرفة المجلس الإداري بدلا من المحكمة . وفي نفس الوقت كان نشر الدستور العثماني إيذانا بنشوب خلاف جديد بين رستم باشا ومجلس الإدارة بشأن إرسال نواب من الجبل إلى مجلس المبعوثان العثماني الذي افتتح مؤخرا في الآستانة . فقد استلم المتصرف أمرا بالعمل على إجراء الانتخابات من مثل مجلس الإدارة ، وأوجب عليه الاتفاق لهذا الغرض مع والي سورية . أثار هذا النبا استياء حادا في الجبل الذي يجرحه أن يعامل معاملة الولاية والذي يخشى تجاوز امتيازاته .

وحين أبلغ المجلس الأمر ، أعرب عن عدم رضاه ببعض القسوة ، وأعلن بوضوح أمام رستم حججا خلاصتها : أنه بحكم كونه حارسا على النظامات فسيدافع عنها بضراوة ، وسيرفض التدبير بشدة لأنه تعد على حقوق البلاد . وأن وجود نواب لبنانيين ليس له مبرر في ندوة مدعوة لتحسين حالة الولايات التركية عموما ؛ فلبنان يتمتع منذ ١٥ سنة بدستور خاص تضمنه الدول الكبرى ، وهو كالباب العالي لا يمكنه إجراء تحويل فيه ، ولا يريد ذلك على كل حال ، وهو راض عن مصيره ولا مجال أمامه للشكوى ؛ وأن نظامات ١٨٦١ التي خلصته من شرور كثيرة قد أمنت له الرفاهية وأن ما يريده هو تطبيق هذا النظام بدقة . أو ليس المجلس الإداري منتخبا انتخابا حرا يضمن احترام الدستور بمساعدة الدول الضامنة ؟ أو ليست هذه هي مهمته ؟ فالمطلوب منه اليوم هو أن يتنازل عن سلطاته ولاحق له بذلك . ثم ماذا سيكون دور النواب اللبنانيين ؟ فهم مخفرون

وتمسكون بالضمانات التي تحيط بهم فهل يطالبون لولايات تركيا الأخرى بالاستفادة منها؟ هل هذا هو ما تهدف إليه حكومة السلطان؟^(١)

كانت الحجج التي قدمها المجلس في تبرير رفضه قوية مفحمة ، والمعارضة سببت لرسم أشد الامتناع ، فاتجه نحو قنصل فرنسا بغية طلب عونه بعد أن تأكد من مساعدة القنصل الانكليزي ، قال رسم : « أو شاءت فرنسا أن تقول للمجلس قولوا كلمة واحدة لأن كرامة الباب العالي في الميزان » ، ولما تحفظ القنصل الفرنسي ، أبرق رسم إلى صفوت باشا وزير الخارجية لمباحثة السفير الفرنسي لديه السكونت بروجوان . ونشط القنصل الروسي بتسكوفتش في بيروت للعمل فأظهر غيرته فجأة على المنظمات معتمدا على أن الدول ستحافظ عليها من كل تحد ، والباب العالي في نظره غايته التخلص من امتيازات لبنان لاسيما من الضمانات التي تحميها ، وخاطب بتسكوفتش القنصل تريكو بقوله : « أريد من جهتي أعضاء المجلس الارثوذكسي وإني أضمن رفضهم » . ماذا يمكن وراء هذه الأبواب العريضة المفتوحة على مصرعها ؟ !

يبدو أن قضية لبنان ليست وحدها المستهدفة في هذا الظرف ، والمؤكد أن اقتراح الباب إذا ما قبل ، سيعرض عمل سنة ١٨٦١ إلى مخاطر جسيمة ولكن يبدو أن الاهتمام ليس موجها الآن لهذه الناحية فقط ، فالمقصود من كلا الجهتين هدف أقرب ، وأن الحركة والحماس الظاهرين ببرهنان عن ذلك بما هو كاف .

فالدولة العثمانية إذن تدعو الجبل لأن يمثل في المجلس الجديد تريد بوجه عام لاسيما بصدد الضمانات أن تتخذ من تبنى هذا التدبير سلاحا تشهره في الظرف المناسب . وتسعى روسيا بدورها أن تتخذ من رفضه ذريعة عند

(١) Beyrouth, T, 20. Rapport, No 37 du 20 Déc 1876, F. 447—449

الحاجة ، تبرر إنكارها على تحكم الدولة العثمانية وخرقها الصكوك الدولية ، فن المعلوم أنه في هذا الوقت كانت الأزمة محدمة بين روسيا ومن يدور في فلكها بالبلقان من جهة ، وبين الدولة العثمانية . فكانت روسيا تترصد الدوائر بتركيا وتسعى لتتلفق أية مخالفة تقوم بها الأستانة أو أي اعتراض ينهض ضدها لتجعل منه مبررا يبرهن من جديد على فساد الحكم العثماني . ولذا فقد كان قنصلها يعلق أهمية على موقف المجلس الإداري من إرسال النواب اللبنانيين إلى الأستانة .

لم يستطع رسم باشا رغم مساعيه المتكررة أن ينتصر على معارضة مجلس الإدارة . وكذلك لم يكن تدخل ممثل انكلترا فعالا ، وحين فاتح رسم الأكليروس العالي وطلب مساهمته ، اعتصم بصمت ينم عن عدم الرضى ، وفهم رسم أن الباب العالي إذا ما ألح فالمجلس مصمم على تقديم استقالته أو رفض التدبير بقرار تدعمه البراهين . ولعمري فهذا الحل الأخير يتفق مع تمنيات القنصل الروسي . وجدد رسم مساعيه ثانية لدى القنصل تريكو . قال لو أردتم استخدام نفوذكم لوقفت هذه المعارضة بلا شك . وناجى القنصل نفسه حينذاك : أو أوافق على هذا الرأي ولسكننا بذلك نتحمل مسؤولية خطيرة ، نعم لن يطلب اللبنانيون منا كفالة ، فبتعلقهم العميق بفرنسا سينحنون باحترام أمام آرائها ، ولكن هل نحن آمنون من حسن نوايا الديوان ؟ ألسنا نخاطر بأن نعرض للزوال عملا بذلنا المستحيل للحصول عليه ؟ والجبل يفضل الاكتفاء بالخير الذي بفضلنا ضمنته له الدول الكبرى . وهو يعتبر — صوابا كان ذلك أم خطأ — أن قبوله سيدستخدم ضد مسيحي تركيا الأوربية ، ولا بد أن يستخدم ضده بالذات للقضاء على استقلاله . وقد صرح مؤخرا عضو متفد في المجلس : « كيف ! نحن أصحاب مركز ممتاز ويطالب منا أن نعود فندخل في عداد الجماهير ! » .

والحق أن مشاركة نواب الجبل في المجلس العثماني الجديد قد يعسر كتنازل أو كخالفه لأنه ينطوي على التعهد بتنفيذ قوانين في لبنان لا تطبق فيه .

ولم يأس رستم باشا فمضى يتابع بحماس حملته الانتخابية في الجبل ولا يكثر للإخفاق الأول، الذي منى به ، فلجأ للحاسنة وللتهديد و«تطبيق» أعضاء المجلس إفرادياً ، ولكن تريكو أجاب على هذه المساعي بمساعٍ مقابلة فأفهم أعضاء المجلس دون مواربة أن قضية النواب ليست من صلاحية المجلس ولا من صلاحية المتصرف ولا من صلاحية القناصل ، وأن التفاوض بشأنها يجب أن يتم في الآستانة بين الحكومة العثمانية وممثلي الدول الضامنة ، واضطر رستم أن يوافق على أن كلام القنصل يعبر عن الحقيقة (١) .

وبإزاء مقاومة المجلس الإداري المشروعة ، اضطر الباب العالي على الرغم من حرصه على تمثيل لبنان في المجلس الجديد ، أن يصرف النظر عن القضية فأرسل صفوت باشا إلى رستم أن لبنان يعنى هذه السنة من إرسال نواب إلى المجلس الوطني (٢) .

إذن فالقضية تأجلت تأجيلاً ، ولكن المبدأ لا يزال قائماً ، وموقف الديوان يبرر الحذر والمخاوف ، فالباب العالي لم يقبل يوماً بملء الرضى نظامات ١٨٦١ وإنما كان يتظاهر بتجاهلها ، ولكنه قد بدأ يستاء منها ويبرم بها كثيراً منذ أن استندت الدول على حسناتها النسبية لتطالب بنظامات مماثلة في بعض ولايات تركيا الأوربية . فالباب العالي يوعز دائماً إلى رستم بأن يقوم بكل ما من شأنه أن يظهر تبعية الجبل إلى الآستانة

Beyrouth, T. 21, Rapp. No. 40 du 5 Juin 1877, Fos. 12—15. (١)

» » » » » 50 du 10 Mars 1877, F. 50. (٢)

مباشرة . من ذلك أنه حرص على الإيعاز لرستم بقراءة برقية تعلن للبناي نبا الدستور الجديد ، وبرر رستم ذلك بأن هدفه من إطلاع اللبنانيين على برقية الوزارة لا يستهدف إلى دعوتهم للفرح كجيران أصدقاء للحسنات التي ستلحق أبناء ملتهم في الولاية (١) .

ولكن لم يبد أن هذه الحجة صحيحة ، لأن رستم طلب من المجلس التعبير عن شكره فيما يعود لمنح الدستور ، فاصطدم بالرفض ثانية ، إذ أن المجلس بين له أنه لا يكفه الشكر باسمه لأن الدستور لا يعنيه ، وإنه لا يمكنه الشكر باسم ناخبيه لأنهم لم يكلفوه (٢) .

ألا تدل هذه الدلائل كلها على ميول واتجاهات الآستانة الجديدة لتقويض نظامات وامتيازات الجبل ؟ وقد شاع فعلاً في تلك الأيام أن إلغاء امتيازات الجبل التي أصبحت دون فائدة بعد الدستور الجديد ، كان أمراً قد تقرر . فقد ورد في برقية من الاسكندرية دون خاتم رسمي بأن الصدر الأعظم ربما أعرب للكونت كورتى سفير إيطاليا عن تصميمه على هذا الإلغاء وعلى الرغم من أن رستم باشا ينفي صحة هذا الخبر ، وأن مدحت باشا ربما لم يتفوه بمثل هذا الكلام ، ولكن في الحقيقة كانت القرائن تدل على أن الباب العالي ينحو هذا النحو نفسه ، واعتراضات رستم لا تكفي للاقناع لأن أعماله أحياناً كانت تناقض كلامه .

فبعد أن فشل أيضاً في حمل المجلس على توجيه شكر بمناسبة الدستور ، وجه الأوامر لجميع القائمين والموظفين أن يوقعوا باسم السكان برقية شكر يعلق عليها أهمية كبيرة .

وسواء أكان رستم في غيرته هذه يخضع إلى وحيه الخاص أو إلى أوامر

Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 40 du 5 juin, Ibid., F. 15. (١)

» » » » » 42 du 23 Jan. 77, F. 21. (٢)

الاستانة السرية فان تصرفاته كانت توحى بغيرته على سمعته الطيبة في الاستانة . ولم يمض وقت قصير على هذه المجابهة للبنانية لممثل الباب العالي حتى سرت في بيروت شائعة مؤداها أن الباب العالي ينوى إلغاء المساعدة المالية السنوية المخصصة للجبل (٣٥٠٠) كيس وقد وردت برقية من الاستانة إلى جمارك بيروت التي تتولى هذا الدفع بأن تسلم بعد اليوم كل مواردها إلى البنك العثماني (١) .

من المعلوم أن المادة (١٥) من نظامات الجبل تقضى بأن تحافظ الدولة العلية على حقها المعلوم بتحصيل ويركو الجبل (٣٥٠٠ كيس) على يد المتصرف على أنه يجوز إبلاغ هذا القدر إلى سبعة آلاف كيس عندما تسمح الظروف بحيث أن المال المستحصل يخصص بآدىء بدء لإدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية ، فان فضل منه شيء رد الفاضل على الخزينة ، « وإن اقتضت الضرورة الماسة تحسين سير الإدارة مزيدا على التكاليف المعينة فيرجع في تسوية الميزان إلى مصاريف الخزينة السلطانية » (٢) .

ومنذ عام ١٨٦٣ وبناء على طلبات داود باشا حددت موازنة النفقات بـ (١٢٠٠٠) كيس كان الجبل يدفع منها سبعة آلاف وهي الحد الأقصى للضريبة . وكان الباب العالي يغطي العجز بدفعه خمسة آلاف كيس لخزانة الجبل . وقد احترم هذا الوضع حتى عام ١٨٧١ حينما نشطت الدولة العثمانية في سياستها المركزية لربط جميع ممتلكاتها واستعادة نفوذها الفعلي فيها ، وقد ساعدها على ذلك هزيمة فرنسا وهي أشد الدول انتباها إلى تنفيذ حرفية النظامات في جبل لبنان خاصة في الشرق الأدنى الذي تطمع في وضع يدها عليه مستقبلا . فالباب العالي أخذ يتجاهل تعهداته في دفع مساعدة مالية تنوء بعبئها حكومة قبلت بها مرغمة وتعانى عجزا مزمنيا في مالياتها . ولما

(١) Beyrouth, T. 21, Rapp. No. 43 du 1 Fév, 77, Fos. 27.

Cuinet Fascicule 2, d, 294.

(٢) أنظر نص النظامات في الملحق

قطعت المساعدة دون إنذار سابق ، حينئذ كان لابد لممثل فرنسا في الاستانة أن يتدخل ليحمل الباب العالي على الوفاء بتعهداته . وبعد جدل دام ستة أسابيع وافق الباب العالي على تخفيض ١١٦٠ كيسا من أصل المساعدة فأصبحت الموازنة ١٠٨٤٠ كيسا واضطر ممثل فرنسا للرضوخ ، وضمن هذه الحدود تدبير الإدارة للبنانية نفقاتها . وجدير بالذكر أن مساعدة الباب العالي مخصصة للجندرمة التي تخدم الحكومة المتصرفية بتجرد تام دون تفريق بين طائفة وطائفة (١) .

وإن إضعاف الجندرمة هو نزع سلاح السلطة وخلق هزات قريبة في البلاد وتهيئة المجال لوصول الجنود العثمانيين إلى الجبل عند الحاجة . ومن جهة أخرى فلو حسم هذا التخفيض من مرتبات الموظفين الإداريين والقضاة ، فيكون ذلك بمثابة فتح الباب على مصراعيه أمام الرشوة والفساد ، ونزع الثقة من إدارة يضرب المثل بضبطها بالنسبة لسوء إدارة الولاية .

ولما مضى شهران على موعد دفع المساعدة ، أبرق رستم باشا إلى صفوت باشا وزير الخارجية يرجو إشعار البنك العثماني بدفع التخصصات الشهرية المتأخرة (٢) .

ولم يلبث رستم باشا أن تسلم من صفوت باشا وثيقة اتهام ضد الجبل مصوغة بكلام قاس جدا . اتهم فيها الوزير لبنان أنه « منذ ١٥ سنة يخالف عن تحيز إرادة الحكومة الامبراطورية ، وقد رفض بكبرياء طلباتها المشروعة : ضريبة الملح وحصر التبغ ، وانتخاب النواب . فهل هو يحلم باستقلاله ؟ هذا كلام معبر وصریح . والحق أن رستم باشا وجد نفسه

(١) Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 46, du 12 Fév. 1877, F. 33.

(٢) » » » » » 49, du 7 Mars 1877, F. 46.

في وضع خرج جدا تتجاذبه عوامل طاعته لحكومته من جهة ، وواجباته بإزاء مرؤوسيه الذين يشكون في ولائه لهم . حكومته التي تتدخل في مسائل إدارته الداخلية البحتة وتفرض عليه حلولاً تؤدي إلى سقوطه في نظر مرؤوسيه اللبنانيين ومصلحة إدارته التي تطالب بإبعاد المهيج الدرزي الخطر سعيد بك تلحق الذي اتهم بتحريك في الشوف نجم عنه سباق مسلح بين الدرزيين والمسيحيين ، ولكن الصدر الأعظم يأمره بإبقائه في بيته ، ولم يجد رستم خيراً من قنصل فرنسا ييوج له « بمكنون صدره » ، والصعوبات التي يتخبط بها ، وينفس « كربه » لديه ، « ما العمل ! » ، قد تنصحن بالصبر ، ولكنني تعب . فأنا كحاكم مسيحي لا أحظى بثقة الباب العالي ، وكموظف من قبل الباب العالي لا أحظى بثقة المسيحيين . بعد قليل ستقطع المساعدة المالية وقد بلغت المتأخرات ثلاثة أشهر ، الإدارة ستسوء وستنسبون إلى قبل غيركم مساوئها ، النظامات موضوعة تحت ضمانه الدول فلماذا لا تحافظ عليها ، إذا كانت هي عاجزة فأنا أعجز منها بكثير . . . »

لقد بدا سوء نية الباب العالي بالنسبة للإدارة التي يرأسها رستم في الكتاب الذي تبلغه من الباب العالي وهو عبارة عن رسالة موجهة من يوسف كرم إلى الصدر الأعظم بواسطة أسعد بك وزير تركيا في روما . يطلب كرم بعد امتداح دستور الامبراطورية العودة إلى لبنان ليحمل أبناء ملته على قبوله حالاً (١) .

اقترح مضحك ، ومع ذلك فيبدو أن الباب العالي قد أخذ الأمر جدّاً وصدق به ، ولكن هل صحيح أنه لم ير الفخ فيه ؟ . وإلا فلماذا أسرع وكتب لرستم باشا لينقل إليه هذا السر ويطلب رأيه ؟ !

دهش رستم وأجاب أن كرمًا مخادع ، وأنه يعلم أكثر من أي شخص

(١) Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 52 du 19 Mars, 1877, F. 58.

تعلق الجبل بنظاماته وأن رسول الدستور هذا المزعوم ليس إلا مقلداً خطيراً يجب الابتعاد عنه (١) .

وما يلفت النظر ليس جرأة كرم بل مسايرة الباب العالي وقبوله بكل الأسلحة التي تقدم له إذا رأى فيه ما يساعد على نفس امتيازات الجبل . لم يكتف رستم بذلك وإنما أ برق إلى الصدر الأعظم يطلب منه إعلامه عما إذا كان كرم قد غادر روما كما يزعمون للتوجه إلى أثينا (٢) .

إن الحرب بين روسيا وحلفائها البلقانيين قد نشبت مع الدولة في ٢٤ أبريل ١٨٧٧ ، وسرت شائعة عن عودة كرم القرية وقد تأثر رستم كثيراً من هذه الشائعات التي أخذت تملأ شمال الجبل ، ولكن ظهر أن كرم لا يزال في روما حيث يتابع صراعه العقيم ضد البطريرك مسعد على صفحات الجرائد الأوربية (٣) ، وبتهمه بالاتفاق مع رستم باشا على حساب مصالح لبنان ، وهذه التهمة غريبة حقاً لأن تقارير قنصل فرنسا مليئة بأخبار وساطته المستمرة تقريباً بين الرجلين في سبيل تأمين الانسجام الضروري لأمن الجبل . ولذا يسعى كرم لإيجاد فجوة تتيح له زرع الفوضى في الجبل . بل إن علاقات البطريرك برستم في نفس الوقت الذي أصدر فيه منشوره الجديد اللاذع ضد البطريرك كانت فائترة منذ بعض الوقت ، أي منذ قضية الرهبان التي يطالب الحاكم بدرسها على غير ما يشتهي البطريرك .

ولكن الخلاف بدأ يستفحل حتى أصبح اليوم موضوع خصومة حقيقية بين السلطة المدنية والسلطة الكنسية ، حتى إن استقبال المسيحيين

Beyrouth, T. 21 Ibid., F. 59.

(٢) Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 54 du 14 Mai, 1877, F. 69.

(٣) Beyrouth, T. 21 Rapp. No. 12 Juin 1877, F. 80.

في المتن المختلط لرستم قد تأثر بالفتور الذي هيمن على علاقات الرجليين .

واستجاب الباب العالي لمساعي رستم المتكررة بصدد المساعدة المالية ، وأبلغه أنه أوعز إلى جمارك بيروت بدفع ٣٨٠٠ كيس كالسابق^(١) ، ويبدو أن الاستانة أدركت أنها في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها تخطيء السبيل إذ تقدم للمهيجين وذوى الأغراض في الجبل حجة ينتظرون أو هي منها لإثارة أهواء سكان سريعي التأثير . فالجندرمة تدمرت لقطع مرتباتها ، وأنصار كرم صدقوا قبل غيرهم شائعة مؤداها أن الصدر الأعظم تعتمد التحدى ، وفصم الروابط الأخيرة التي تربط لبنان بالحكومة السلطانية^(٢) ، وكانوا قد تذرخوا بقطع المساعدة السنوية المالية لحمل اللبنانيين على دفع الضريبة عملة ورقية ، ويمثل هذا بالنسبة للإدارة اللبنانية خسارة توازن ثلث مواردها ، ويكون بالنسبة للمتصرف مصدر متاعب جمّة . ولكن سرعان ما تدخل تريكو ، قنصل الدولة التي لا ترعب في إجراء تبديل ينجم عنه اضطراب أحوال الجبل . وبعد توسطه لدى عليّة الاكليروس الماروني والوجهاء ، أبعدهم عن تأثير الكرميين فقبلوا دفع الضريبة عملة معدنية كالسابق . وكان البطريك مثلاً يحتذى ، فدفع قبل غيره الضرائب العقارية المتوجبة عليه وكان ذلك إيذاناً بتقارب لن يدوم طويلاً بين المتصرف والبطريك ، إذ سيعقبه تصدع صفوف المطارنة الموارنة بسبب اختلافهم في تقدير الموقف الأمثل الذي كان يجب أن يقفه البطريك بإزاء المتصرف الذي كان يتهم بأنه يمتن الاكليروس ، ولا يقيم له وزناً ، وسيزداد هذا الانشقاق والتحزب خاصة بعد استعانة البطريك بالمتصرف لإلزام بعض الرهبان حدود الطاعة وما أعقب ذلك من هياج تم أثناءه نفي المطران بطرس البستاني زعيم الشغب .

(١) Beyrouth, T. 21, RTpp. No. 59 du 22 Juillet 1877, F. 99.

Ibid, F. 100.

(٢)

رستم والاكليروس الماروني - قضية نفى المطران البستاني وعواقبها .

وتفصيل ذلك أن البطريك وجه اللوم إلى الأساقفة الذين أدخلوا بأصول اللباقة فامتنعوا عن استقبال المتصرف خلال جولته بالمتن ، وحرصوا مجلس الإدارة على رفض المصادقة على صرف مساعدة طفيفة كانت تجمع لجرحي الجيش العثماني . وبتوسط القنصل أقر المجلس هذه الإعانة وحينئذ لم يتردد رستم باشا الذي كان يعلم أن ظروف البلاد تقتضى بأن يكون على علاقة طيبة بالاكليروس في التوجه إلى كسروان لتحية البطريك . فاستبق هذا زيارته وخرج لملاقاته حتى قرية غوسطا ، ولم يحجم من المطارنة عن استقبال رستم سوى المطران الدبس المشهور بولائه لكرم ، ولم تلبث ثمرات هذا التقارب أن ظهرت في المسألة الرهبانية التي تطورت تطورا خطيرا وكادت أن تؤدي إلى اضطرابات عنيفة ، وقد لعب كرم وأنصاره في نفخ أوارها دورا لا يستهان به . وبدأت المسألة حين تجاهل بعض الرهبان الموارنة لاسيما في دير قزحيا في قضاء البترون قواعد النظام ولم يحافظوا على قوانينهم مما اضطر البطريك إلى عزل رئيس الرهبنة العام^(١) الأب أفرام ، وإلى الاتفاق مع القاصد الرسولي الأب لودوفيكس بيافي^(٢) Piavi لوضع مشروع نظام إصلاحى

(١) كان الرهبان الانطونيون يعملون في الفلاحة والزراعة في أملاك الأديرة ، وكان لكل دير رئيس ، وهناك رئيس عام للجميع . وظلموا يعيشون بوتنام واتفاق حتى عصفت برح الفرقة في صفوفهم بسبب الخلاف على انتخاب الرئيس الموافق ، وبسبب مداخله الكرسى الرسولى أو البطريك الماروني في انتخاب من لا يرويه موافقا .

(٢) القاصد الرسولى هو وكيل البابا على كل الطوائف الكاثوليكية في الشرق وطينة أو أجنبية ، ومركز القصادة في بيروت ، ويأبى أصبح فيما بعد بطريكاً للاتين في القدس وتوفى فيها ، وروى شاكر الحورى عنه أنه كان رجلاً يحب المداخلة والسلطة ولذلك تولد في أيامه قلاقل كثيرة ولكنه كان رجلاً صغيراً في السياسة وقد تدخل في الجمعيات الأكليريكية كارهة المارونية وأحدث فيها الانقسام . . . (مجمع المسمرات ، ص ٦٢٦) .

صادقت عليه روما^(١). ولما أبلغ رهبان دير قزحيا هذا المشروع أحرقوه ، ولم ينبج مبعوث الرئيس العام الجديد من خشوتهم ، ولم يكتفوا بأنهم تردوا على السلطة الكنسية ، بل إنهم — وهم كرميون إجمالا — أثاروا المسيحيين بحملهم على توقيع العرائض لمصلحة يوسف كرم والآب أفرام ، ومعارضته للبطريرك والقاصد الرسولي . وحينئذ^(٢) قرر البطريرك والقاصد مؤيدين من الرهبان الآخرين اللجوء إلى السلطة المدنية لتأديب المتمردين . ورستم باشا لم يخيب الأمل في الدفاع عن النظام العام المهدد والسلطة الكنسية غير المعترف بها فسجن من الرهبان ثمانية عشر في أديرة مختلفة وطرده ستة من الرهبان بعد أن خلعوا ثوبهم بالقوة وسبقوا إلى سجون الحكومة ، وسلم الباقيون إلى الرئيس الجديد ، وقد سافر الآب أفرام إلى روما شبه محروم لينشكو مصابه إلى الكرسي الرسولي والسفارة الفرنسية في روما .

وبإزاء هذه التدابير القسرية التي اتخذت بحق الرهبان والتي رافقها تفتيش بعض الأديرة من قبل الجندرمة تأثر بعض المطارنة لاسيما مطران بيروت الدبس ومطران دير القمر بطرس البستاني الذي لجأ إلى المشاغبة على البطريرك والمتصرف فامتنع عن نزع ثوب الرهبنة عن الرهبان المطرودين من الرهبنة وهدد الرهبان المسيجون بخلع طاعة البطريرك واعتناق المذهب البروتستانتي (٣ أكتوبر ١٨٧٧) ، فشق ذلك على البطريرك واعترف بخطورة الحالة ولكن مع ذلك آثر عدم الظهور .

(١) وحدث في أواخر عام ١٨٧٤ أن الرهبان عقدوا لاجتماعهم لانتخاب رئيس الرهبنة ، فتدخل القاصد الرسولي في الانتخاب ، فأسكر عليه فريق من الرهبان وفي مقدمتهم الآب أفرام الرئيس العام السابق ، وغيره هذا التدخل المتناقض للناموس الرهباني . وقيل إن البطريرك مسعد والمطران يوحنا الحاج كما يرغبان في تعيين رئيس عام من كسروين فكان لهما ما أرادوا ، وانتخب الآب مرتينوس الدرعوني ، فرفض حزب الآب أفرام وأكثره من رهبان الشمال الخضوع للرئيس الجديد بحجة أن الانتخاب غير قانوني .

(٢) البشعلائي ، ص ٥٤٩ — ٥٥٠ .

ولم يجد الرهبان المتمردون بدا من العودة إلى الحظيرة ، وإعلان خضوعهم لأوامر البطريرك عن طريق رئيسهم العام الجديد . وقد خضع الرهبان كافة بعد أن فرضت عقوبة تأديبية على أربعين آخرين منهم ، واعترفوا بخطئهم ، وبدا أنه عادت إلى البطريركية هيبتها الأولى^(١) .

وقد كتب رهبان دير قزحيا إلى كرم عن واقعهم مع البطريرك والمتصرف ، فتأثرت تأثرته ، ونشر في روماعدة منشائر موجهة ضد البطريرك والقاصد الرسولي ، وصارت نسخ منها إلى بيروت والجبل^(٢) .

ولكن استقبال الآب أفرام في دوائر الفاتيكان لم يكن مشجعاً . ورأى الكرميون والمناهضون لحكم رستم باشا أن تعكير هدوء الجبل لا يتم إلا بالقيعة بين البطريرك والمتصرف ، ولذا سعوا لإثارة قضية الرهبان من جديد ، وكان موجههم ورئيسهم هو المطران الدبس ، وقد أحاط موفدوهم بالرهبان الذين كانوا اعتقلوا في أديرة مختلفة وأقنعوهم بأنهم ضحايا اضطهاد بشع أثار حفيظة الموارنة الحقيقيين ، وأن الساعة قد دنت لإرجاع الحق والعدل إلى نصابهما ، وأنهم إذا ما قبلوا بمغادرة أديرتهم والتوجه إلى بيروت يمكنهم أن ينتظروا فيها ، بصدا عن نفوذ رستم والبطريرك ، التعويض الواجب نحوهم ، بفضل مظاهرات الرأي العام التي ستنتزع عاجلا أو آجلا من البطريرك .

أخذ أكثر الرهبان الموقوفين بهذه النصائح وأتى (٢٧) منهم إلى بيروت فزاروا المطرانين الدبس والبستاني ، وكان الأخير قد غادر مقر أبرشيته ليقدم العون إلى زميله الذي يشترك معه في الانتصار لكرم . وعين الرهبان ثلاثة منهم لمواجهة القنصل كيز GUYS ، فرفض استقبالهم فألحوا وطلبوا

(١) Beyrouth, T. 21 Rapp No 1 du 22 Nov. 1877, Fos. 167-168

(٢) No 2 du 20 Déc 1877, F. 171.

توسطه بينهم وبين البطريرك . فاشترط القنصل أن يغادروا بيروت فوراً إلى أديرتهم ، فوعده ، ولكن رؤساء المعارضة أرجعهم عن قرارهم^(١) . ولم يلبث أن التأم في بيروت مؤتمر ضم كل من في الجبل من معارضين ومستأين ، وعقد هؤلاء في مركز المطاران الرسمي اجتماعات كان فيها البطريرك والمتصرف وبلاط روما موضوع هجوم عنيف . ثم نظمت مواكب من الرهبان اللاجئين ، فمرت في حى بيروت الماروني ، وسعى الرهبان لإثارة السكان وتهيجهم فنجحوا جزئياً لا سيما بعد ما سرت شائعة بأن جميع الرهبان عازمون على اعتناق البروتستانتية . وقد قلق البطريرك من تطور الأزمة ، وكتب إلى قنصل فرنسا يرجوه وضع حد لها . فلجأ هذا إلى رستم باشا ، وكانت علاقتهما طيبة في هذه الفترة التي انشغلت فيها الدولة العثمانية برد الروس عن الآستانة . وتم الاتفاق على أن ينذر رستم الرهبان بالعودة إلى أديرتهم خلال ٢٤ ساعة وإلا فيحملون على ذلك بالقوة فأذعنو خشية الاصطدام مع البوليس العثماني^(٢) .

ولكن حزب المعارضة لم يقنع بالهزيمة التي كان من أهم أسبابها أن العمل الذي قام به المتصرف اكتسب الصفة الشرعية لأنه كان برضى البطريرك الكامل ، ولذلك فإن سعايات الكرميين استمرت بعد شهرين لإثارة السكان بواسطة عرائض يوقعها الأهليون وتسلم إلى ممثلى الدول الكبرى في بيروت^(٣) .

ولكن حركة العرائض برغم مساندة قسم من الأكليروس الماروني لها لم تحرز نجاحاً ضئيلاً ، إلا في الشوف والمثن حيث يسود نفوذ المطرانين الدبس والبستاني رؤساء حركة المعارضة . أما في كسروان وشمالي الجبل فلم

Ibid, F 197.

(١) Beyrouth, T. 21, Rapport No. 8 op. cit, Fos. 197—199.

(٢) No. 18 du 9 Mai 1878. F. 245.

(٣)

تنجح بسبب جمود موقف البطريرك منها ، وبحسب تقرير كين بسبب إنكار البطريرك الصريح لها ومطالبة جميع الموارنة بالامتناع عن توقيعها . ولكن الباحث يرى أن البطريرك آثر السكوت والجمود بإزاء حركة العرائض « حتى طفح السكاس » . فلجأ الرهبان إلى لغة المناشير يحرضون الشعب على البطريرك . وفي ذلك قولهم في أحدها : إنه لما ظهر سعادة يوسف بك كرم ذو همة عليّة . . . وعضدا لموارنة لبنان ، أخذ الحسود (البطريرك مسعد) يقطع قيوده . إلى أن أدماه من أصله حتى بارح بلاده ووطنه ، ولذلك حرم موارنة لبنان لذه عيشهم وتنكس شرفهم ، ولم يزل للآن مجداً في إهلاكه حتى لا يعود له اسم كلياً^(١) .

وقد شعر القائمون على المعارضة بوجوب تركيز هجومهم على رستم باشا ورأوا أن العرائض التي يطلبون من السكان توقيعها لم تتضمن إلا شكايات غامضة ضده ، ولذا أوضحوا مأخذهم على إدارته بعريضة جديدة وجهت إلى ممثلى الدول في الآستانة مدعين أنه نقض عدة مواد من نظامات الجبل^(٢) .

ورأى المتصرف أن قسماً كبيراً من اللبنانيين لا يقول قول المعارضين في شمال لبنان نفسه بينهم أسعد بك كرم في إهدن ، وداجى بك الضاهر في بشرى ، وعبد الله بك مسعد في حصرون وانطون بك طريه في تنورين وشيوخ كسروان ولا سيما الخوازنة والأحابشة وأمراء المثن ومن يلوذ بهم ، وكانوا كثيرين ، وعموم الشيعة ، وغالبية الدروز من

(١) عن الخازن « يوسف بك كرم في المثني » نقلاً عن أوراق خزانة البطريركية المارونية ص (٣٠٣ — ٣٠٤) .

(٢) نصها في Annexe au Rapport No. 19 du 16 Mai 1878 F. 25 . وأهمها إبعاد المحاسبين وغير اللبنانيين من الإدارة المالية ، واتخاب مجلس الإدارة بواسطة السكان والرؤساء الدينيين وليس بواسطة مشايخ القرى . تضحية حقوق لبنان بالتنازل عن قسم من المعصرة لطرابلس . تحقير وإهانة خصوم المتصرف الخ . . .

الأمراء والشيوخ والعامّة تقول رأي المتصرف هذا ، فأوعز رستم بتوقيع عرائض الشكر والامتنان ، كما أ برق أعضاء مجلس الإدارة إلى مقر الصدارة مادحين سياسة دولته المؤسسة على « مراعاة الشرع والنظام » (١) .

والحق أن الاضطراب انحصر في المناطق المختلطة وتجلى بحركة العرائض التي تختلف لهجتها عنفا نحو رستم ، ولكن المحركين عندما رأوا جمود موقف البطريك ومعارضة قنصلية فرنسا ، تبخر أملهم بجر كسروان وشمالي لبنان إلى الحركة ، وأدركوا أنهم خسروا الجولة إذا لم يندبروا أسلوب عملهم .

فعمدت اجتماعات لدى المطران بطرس البستاني « ذلك الرجل العنيف فاقد الضمير الذي يذهب في البغضاء التي يكنها لرستم باشا حتى الجنون » (٢) تقرر فيها تحضير الثورة على المتصرف ، بإثارة الأهواء الشعبية بشقي الوسائل ، وخاصة بمواقف الاكليروس وإحياء واستفزاز مشاعر البغضاء التي كانت تقسم في الماضي الموارنة والدروز ، وزاد الوضع خطورة في المناطق المختلطة يوما بعد يوم . كتب كيز يقول : ثمة رهبان وكهنة يطوفون في البلاد داعين بصراحة للثورة ، وقد سيطر على الأهالي المسيحيين حماس لم يعد معه يستطيع مستخدمو الحكومة الظهور بين الناس دون أن توجه الشتائم إليهم . وقد اتخذ الاستفزاز الموجه للدروز صيغة من الحدة بحيث أن وفدا من وجهائهم قابل رستم وصرح له بأنهم إزاء العنف الذي يتعرضون له من قبل أنصار المطران البستاني ، لا يضمنون هدوء رجالهم ، وقد بلغ التوتر درجة أصبح الجميع معها يتسلحون في كل مكان ، « وكان يكفي أي احتكاك ليتكلم البارود » . وقال كيز إن

(١) انظر صورة عريضة من عرائض الشكر في كتاب الحازن المذكور ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨

(٢) Beyrouth, T. 21, Rapp. No. 21 du Mai 1878, F. 259.

المعلومات التي يتلقاها القناصل بما فيهم الدريدج متفقة مع أقوال الدروز (١) .

والحيولة دون تفاقم هذا الخطر ، قرر رستم باشا أن يطلب برقا من الباب العالي بإبعاد أسقف دير القمر والمطران البستاني مؤقتا عن لبنان وطلب من الدريدج وكيز أن يستندا طلبه لدى سفارتيهما . فنزلا عند رغبته ، واعتبرا بأنه لا يمكن عودة الهدوء إلى الجبل إلا إذا نفذ طلب رستم باشا بإبعاد البستاني لبعض الوقت من الأماكن التي له فيها هذا التأثير السيء فهو « رجل تدفعه أهواء مشتعلة ، وقد أعلنها ثورة صريحة على السلطة المدنية وعلى الكنسية في آن واحد . وكان موقف البطريك حسنا وكتب كيز أنه لا يخفى استفزاز من تصرف المطران بستاني ، وأن الفضل في عدم اتساع حركة المطران جزئيا يعود إلى استعداد البطريك الطيب الذي كان لفت نظره إلى ستة كهنة يتجولون في البلاد وينشرون دعاية قاسية جدا ، فطلبهم حالا إلى بكركي ورغب أن تسلم إليهم الكتب الموجهة لهم بواسطة رستم باشا (٢) .

ومهما يكن الأمر فقد وافق الباب العالي بالاشتراك مع السفارة الفرنسية وسمح لرستم بإبعاد البستاني عن دير القمر ونفيه إلى القدس . وقد نفذت أوامر الباب العالي حالا . ففي صبيحة يوم أول يونيه أبلغ المطران القرار المتخذ بحقه ، فطلب المطران مهلة ثلاثة أيام ولكن رستم رفض ذلك إذ كان من الضروري القيام بعمل سريع لتجنب ازدياد التوتر ، كما أن رفضا مماثلا قد قابل رغبة المطران بالسفر بحرا ، ولكن هذا الرفض لم يصدر عن رستم إذ أن مصدره السلطات العثمانية في بيروت .

فقد لفت نظر رستم إلى أن المطران إذا ما أرسل إلى بيروت فعليه أن

(١) Beyrouth, T. 21 Rapp No 22, du. 6 Juin 1878 Fos. 264-265

ibid F. 262.

(٢)

يفتظر حتى ٦ يونيه المركب الذي سيقبله ، وأن سكان المدينة الموارنة الذين يتجاوزون ٢٠ ألفاً ، سيقومون حتماً بمظاهرات لن يتحملها السكان المسلمون ولذا وجب تجنب الإثارة ورفض مجيء المطران إلى بيروت (١) .

وقد اتخذ رستم جميع الاحتياطات حتى يتم سفر المطران على أحسن وجه وبدون أي شعب ، وكان قائد وضباط الموكب كلهم من المسيحيين ، وقد دخل المطران القدس تفصله عن الموكب مسافة ميل وفقاً لتعليمات رستم باشا (٢) .

وبعد ساعات قليلة كان يغادر دير القمر بحراسة فرقة قوية من الدراغون ، وقد حافظ الأهالي على الهدوء في خلال ذلك .

والانصاف يقتضي أن تثبت هنا أن رستم باشا كان رضى أن يبعد البستاني بواسطة البطريرك ، وأرسل يؤكد لهذا أنه يعتبر ترحيل المطران بستانى إلى بركى أو إلى أية نقطة أخرى تعين له ، بمثابة خضوع وأنه لن ينفذ الأوامر التي ينتظرها من الآستانة . وكان هذا رأى سفير فرنسا أيضاً فقد رأى أن إبعاد البستاني بواسطة تدخل البطريرك هو أفضل من أى تدبير إدارى . وقد أرسل القنصل كيز كتاباً للبطريرك مع ترجماته يرجو منه أن يتخذ حالا التدابير التي تفرضها الظروف ، وكان جميع المطارنة الموارنة باستثناء بستانى مجتمعين لدى البطريرك عندما وصله تبليغ القنصل . والمطارنة كلهم كانوا أصدقاء البستاني ، وبالتالي أعداء إبعاده المقترح . وانقضت خمسة أيام في جدل عقيم . وحين أرادوا في النهاية اتخاذ قرار كان قد سبق السيف العذل إذ أن المطران كان في طريقه إلى القدس . والبطريرك طول هذا الوقت قد تمسك بصمت عميق (٣) .

Beyrouth, Repp. 28 du 19 Juillet 78, Fos. 321 — 322. (١)

Ibid, F. 325. ... (٢)

Rapp. 22 du 6 Juin 1878, Fos. 266 — 267. (٣)

كان إبعاد المطران المارونى بطرس البستاني أول حدث من نوعه في الجبل ، ومن الطبيعي أن يحدث ردة فعل وتأثير قوى على بعض الأهالي المتعصبين ، ولكن الوقت كان موسم قطاف الشرائق التي هي أول ثروة في البلاد التي تشغل كل اليد العاملة طيلة شهرين تقريباً ، فتغلب الصالح الشخصي على أهواء الساعة ، ولم يترك أحد قط ، ولكن لو تأخر التدبير المتخذ بحق المطران بضعة أيام لأثار على الأرجح بعض حركات العصيان من قبل جانب من الأهالي توصلت مواعظ الرهبان والكهنة إلى خلق تعصب متطرف فيهم (١) . وقد كتب كيز أن عامة الشعب المارونى رغم تعلقها بالديانة الكاثوليكية وبالاكليروس الذي ينتخب من بين أفرادها ويحمي حياته ، ولكن هذا التعلق لا يمتد كما كان في الماضي إلى المطارنة ، لأن كل الناس ثائرون على أطعمتهم وبخلهم وعدم أمانتهم في الوصاية ، وعلى تهديدهم الدائم بالحاح للحصول ممن هم في حال النزاع على قسم من ثروتهم من دون الورثة الشرعيين . واستطرد كيز يقول إن هذه المشاعر توضح عدم اكتراث الأهالي لدى تلقيهم خبر نفي المطران وعجز الجهود التي بذلها الأكليروس العالي لإثارة الرأى العام لمصلحتهم ، لأن هذا الأكليروس يصف هذا التدبير كسابقة خطيرة (٢) . أما البطريرك المارونى فلم يكن يستطيع ألا يظهر سخطه الشديد على توقيف المطران أسوة بالمطارنة . وإلا تعرض للنقد الشديد الذى ما انفك يوجه إليه تارة من كرم ، وتارة من الرهبان المنشقين ومناشيرهم ، ولذلك فإنه حينما أتاه رشيد بك خازن قائمقام كسروان وصديق القنصلية الفرنسية والأثير لديه ، موفداً من رستم باشا ليلبغ البطريرك سفر المتصرف إلى الآستانة لملاحقة المساعدة المالية المتقلبة كان استقباله سيئاً جداً في بركى . قال البطريرك إنه لا يفهم زيارته بعد ماجرى ، وإن رستم باشا قد قصر بواجباته نحوه في توقيف أحد الأساقفة ، وإنه لا يقبل بأى تعويض سوى عودة المطران

Rapp. No. 23 du 20 Juin 78. Fos. 278-279. (١)

Ibid, 280. (٢)

إلى دير القمر ، وإنه لتأمين هذه العودة سيتوجه إلى الباب العالي وبلاط روما والدول الضامنة ، وإنه إذا رفض رجاءه فيرفع صوته عاليا نحو الرب الذي يعرف كيف يعاقب رستم باشا وكل من ساعده في خطته (١) .

إن الاكليروس الماروني اعتبر نفى المطران البستاني ضربة قاصمة موجبة لنفوذ ، فهو قد توصل في فترة معينة تتفق وسقوط الارستوقراطية القديمة ، على نفوذ كبير بمساعدة ممثلي فرنسا . وقد بدأ هذا النفوذ بالتضاؤل منذ حوادث النزاع بين داود باشا والبطريرك الماروني ، ولكنه مع ذلك ظل يمارس على الجماهير سلطة لا حد لها . ولما تولى فرنكو باشا الطبيب الحكم كانت سياسته إجمالا مواتية للأكليروس حتى قيل بمبالغة إن المطران الدبس والمطران البستاني كانا الحاكمين الحقيقيين في لبنان ، وأنهما ملأ الإدارة والمحاكم بصنائعهما ، فلم يكن يجري شيء دون موافقتهما .

ويذكر القنصل كيز أنهما كانا يمارسان ضغطا على أحكام العدلية بما يكفي لإنجاح القضايا غير العادلة والفوضى نفسها قد تسربت إلى الإدارة المالية بحيث أن المحاسبين كانوا يحفظون لديهم المبالغ التي يقبضونها وكانوا يدفعون للمستخدمين والجيش بحالات تستحق بعد ثلاثة شهور وتحسم بخسارة . وكان الصندوق أكثر من مرة ضحية عدم أمانهم (٢) .

إن هذا الفساد لم يكن من شأنه أن يوافق رجلا يشعر بروح النظام إلى أقصى حد ، دون أن يذكر لمأمور فضلا ، أو يسمع منه مديحا لأحد ، فإذا مال بوجهه إلى أحدهم وعطف عليه قال « لقد قام بالواجب » (٣) ، ورستم بعد أن سبرغور الشر . وبعد أن اتضح له عمقه ، انصرف بشجاعة

Rapp. No. 25 du 25 Juin 1878, Fos. 293-294. (١)

Annexe au Rapp. No. 26 du 4 Juillet, F. 303. (١)

(٣) شاكر الخوري ، ص ٣١١ .

إلى العمل . وضع الإدارة المالية تحت مراقبة دقيقة ودائمة ؛ وقام بحملات تفتيشية بغية معرفة حالة الصناديق وفرض العقاب الصارم على كل محاسب مهمل ، وامتدت هذه العناية إلى شؤون القضاء ، فصرف عددا كبيرا من القضاة الذين ثبتت عليهم الرشوة ، ووجه رستم اهتمامه الخاص إلى القضاء الجنائي ، وأعاد تنظيم الجندرية على أسس جديدة ، فساد في لبنان أمن لامتثال له في كثير من البلدان (١) .

وكان الأمل أن ينعم الجبل في عهد رستم براحة طويلة غير أن الفتنة التي وقعت بينه وبين بعض الموارنة على أثر نفى المطران البستاني جعلت معظم مدته مدة محنة وبلاء . أما أسباب الخلاف فترجع إلى استئثار رستم بالسلطة والرأي على غير ما تعودوا الاكليروس الطائفة المارونية . وقد كان هذا السبب قائما في السنتين الأولى من ولاية رستم غير أن وكيل رئاسة مجلس الإدارة عمون بك عمون كان مسموع الكلمة عنده وعند الاكليروس فعرف — فيما يقال — كيف يدفع أسباب الخصام مع المحافظة على كرامة الفريقين . وظل الأمر على ذلك حتى وفاة عمون بعد سنة وبضعة شهور من مدة ولاية رستم . ولم يبق بعد عمون رجل مثله في وكالة المتصرفية (٢)

إن رستم الذي قام بإعادة تنظيم الإدارة على هذا الوجه الأكمل لم يستطع احتمال تدخل الاكليروس العالي الدائم في أمور لبنان بل جرى بالنسبة للاكليروس على سنن الآداب لا يتجاوزها إلى التملق والترلف . ومع حرصه على مراعاة امتيازات هذا الاكليروس فإنه أفهم الاساقفة أنه يفضل أن يراهم يقتصرون على مهام رسالتهم الروحية .

فكفي ذلك لإثارة أعنف الأهواء ضده ، وكانت مقاومة الاكليروس

Ibid, 304.

(١)

(٢) الفتطف ، مجلد ٢٠ ، ص ٨٤ .

العالى خفية فى البداية ، ولم تبلغ هذه الدرجة من العنف إلا على أثر حوادث الحرب الأخيرة بين الدولة العثمانية وبين روسيا وحلفائها . فكأنما استغل الاكليروس هذا الظرف ليقوم بمحاولة يائسة لاسترداد المسكنة التى حرمة منها توقيف المطران البستاني .

هذا هو تفسير ثورة الاكليروس فى نظرنا ولكن الهدوء لم يلبث أن عاد إلى المناطق المختلطة حيث حمل الأهالى الاكليروس عنوة على فتح الكنائس التى كان المطران البستاني قد أمر باقفالها طيلة غيابه ، فأعيدت الأجراس إلى القباب ، بعد أن كانت أنزلت منها ، وعادت المياه إلى مجاريها كالعادة^(١) .

على أن نشاط أنصار البستاني لم يفت ، بل ازداد ، وأدخل فى روع الأساقفة الأمل بحل موافق لرغباتهم وقد آلت لجنة المعارضة التى مركزها بيروت عند المطران الدبس ، على نفسها أن تتابع هذا الأمل فقررت متابعة إرسال البرقيات إلى باريس والأستانة طالبة إبعاد رستم باشا وإعادة المطران البستاني . وبالفعل فقد أرسلت برقيات من جميع أنحاء لبنان وحتى من سورية إلى الماريشال مكاهون من قبل أعضاء اللجنة ، ويقال أن المطران الدبس تعهد بأن يدفع جميع تكاليف البرقيات لئلا تكون الصعوبات المالية حائلا دون إتمام المرغوب^(٢) .

ومن الطريف أنه لم يصعب على اللجنة أن تغرى ٢٤ من الأمراء الشهابيين المتعطلين لتوقيع هذه البرقيات لقاء مال زهيد . وكأن هذه البرقيات لم تكف وحدها فى نظر اللجنة ولهذا أضافت إليها عرائض صادرة عن وكلاء نصارى مناطق جبل لبنان حضرت فى بيروت وختمت بأختام

Rapp. No. 27 du 18 Juillet 1878, F. 319.
Ibid, 332.

(١)

(٢)

رصاصية مصنوعة خصيصا لهذا الظرف ، وكل العرائض وجهت إلى الماريشال مكاهون وفيها شكايها ضد رستم وإشارة إلى خفلة القنصل الفرنسى ومطالبته بإجراء العدالة وعدم السماح بخراب البلاد ، أو يجد موقع العرائض أنفسهم مضطرين لطلب مساعدة الغير^(١) .

ولم تخل عملية وضع العرائض من التزييف والتحايل ، فقد ذكر القنصل كيز أنه قرأ فى إدارة التلغراف الأختام التى مهرت بها عريضة من العرائض فوجد أنها تحمل أسماء لا يعرفها أحد ، وكتب أن العريضتين اللتين نشرت ترجمتهما جريدتا L'Univers, Le Francais واللتين قيل إنهما أرسلتا لمصلحة المطران البستاني من قبل وجهاء المسلمين والدروز فى الجبل ، إنما هى من وضع فضول البستاني شقيق المطران . وقع الأولى أربعون من المسلمين السنيين والثانية خمسون من الدروز ، ولكن هؤلاء جميعا لم يكونوا سوى فلاحين يجهلون القراءة ، استثمرت بساطتهم عن طريق إقناعهم بأن العريضة التى يطلب منهم ختمها موجهة إلى الصدر الأعظم « لإظهار خدمات رستم باشا بمناسبة قضائه على الجراد » . ومما يبرر انقيادهم هو أن العريضة عرضت عليهم من قبل رجال أحد الجندرمة الذى رشاه فضول ، والذى كان يطوف البلاد بيزته العسكرية مهددا كل من يرفض وضع خاتمه على العريضة وقد أوقف هذا الرجل بعد ذلك واعترف بسقطته وحوكم .

وقد اجتمع فى بعقلين بعض رؤساء الدروز والمسلمين عندما علموا بأنه نسب إليهم الاشتراك فى كتابة العرائض سالفة الذكر ، وحرروا احتجاجا إلى رئيس تحرير الجريدتين موقعا من ممثلين عن آل جنبلاط والأمين وعماد ونكد وتلحوق والخطيب .

(١) برقية من كسروان إلى الخارجية الفرنسية ، وبليها برقيات مائة من سكان الكورة والزواية وجنوب لبنان والبترون ، وعريضتان إلى رئاسة الجمهورية الفرنسية .
Beyrouth, T. 21, Fos. 360 et Suiv.

وقرأ رستم على مسمع قنصلي فرنسا وانكثرة والقاصد الرسولي رسالة وصلته من صفوت باشا الصدر الأعظم ، يعيد إليه معها العرائض التي وردت على الآستانة ، ويطلب إليه اتخاذ التدابير الحازمة ضد مساعي الاكليروس العالي (١) .

وقال رستم إنه لن يستطيع التهاون في مثل هذه الأوامر الصريحة ، ولكن رغبة منه في إظهار احترامه للكرسي الرسولي يعلق تطبيق كل إجراء قسري شريطة أن يوقع البطريرك والمطارنة خلال عشرة أيام تصريحاً عرض نصه . ولكن بيا في اعتراض على النص وقال إن رفض البطريرك والمطارنة له مؤكد ، وأن ما يمكنه عمله هو أن يحيط بلاط روما علماً بالوضع ويلح على تدخله لدى الاكليروس العالي الماروني ، وإذا فشلت مساعيه مع هذا ، يكون رستم حراً في اتخاذ ما يراه مناسباً (٢) .

والحق أن رستم باشا لن يضطر لمخالفة النظامات في محاولته ضرب الاكليروس . يكفي أن يطبق حرقاً تلك النظامات مع القوانين السارية في السلطنة بحقهم ، فيحرمون من جميع الامتيازات ، بما فيها الوصاية على القاصرين لأن الورثة المتضررين يمكنهم حينئذ أن يرفعوا القضية إلى المحاكم التي لم يعترف المطارنة قط بصلاحياتها . فإذا خطر عليهم الحكم على رعيتهم بالجزاء النقدي وبالسجن ، ومنع الموظفين المدنيين من تقديم

(١) في مخطوط بقلم الخوري بولس روحانا أبي إبراهيم ذكر لنشاط الأكليروس في حركة العرائض ، فقد روى المؤلف أنه بعد نفي المطران البستاني أوعز إليه في بركي أن ينظم عريضة لمقام الصدر الأعظم تتضمن الشكوى من أعمال المتصرف على أن توقع من جمهور القرى في بلاد البترون ، « فنظمت هذه العريضة على عدة نسخ وتم توقيعها سراً من جمهور الأهليين ، وتسرب الخبر إلى مدير ناحية تنورين فأوصله بالحال إلى المتصرفية وصدر الأمر بمصادرتها ، والقبض على كاتبها والساعي بتوقيعها فتواريت مدة شهرين . . . أما العرائض فسلمت موقعة إلى الكرسي البطريركي » .

(عن أوراق لبنانية ، مجلد ٣ ص ٥٧١ - ٥٧٢) .
(٢) Beyrouth, T 21, Dép Tel., Fos. 426, 427.

أدى مساعدة لهم في تنفيذ أحكامهم ، فإن نتيجة ذلك تكون هبوط دخل الاكليروس العالي بنسبة كبيرة .

والمطارنة لا يجهلون هذا الامر ، وهم يعلمون أن المتصرف انتصر تماماً ، ولكنهم لا يجهلون أيضاً النوايا المنسوبة للبواب العالي بصدد تولية رستم على حكومة الرومللي الشرقية التي أوجدتها معاهدة برلين . وهم يعتقدون أن تنفيذ هذا المشروع سيخلصهم نهائياً من رستم .

إن هذه الأراجيف حول تبديل المتصرف لم تكن عارية عن الصحة . فقدرأت فرنسا بعد حين من نفي المطران البستاني أنها ركبت متن الشطط في سياستها مع الموارنة ، وأن هؤلاء نفروا منها ، وإبعاد البستاني طويلاً كان من شأنه أن يجعل منه علماً من أعلام المعارضة وشهيداً ، وبالنسبة لفرنسا كان ذلك يجهز سمعتها في الجبل ويهدم نفوذها ، ولذلك فالحكومة الفرنسية سارعت لإصلاح ما أفسدته سياسة وكلائها ، فتوسطت لدى الباب العالي لإرجاع المطران المنفي ، وفي نفس الوقت أرسلت تعليمات إلى قنصلها في بيروت بوجوب رأب الصدع والعمل على إعادة المطران . ولذلك قام القنصل كيز يبحث عن تسوية تحفظ كرامة الإدارة المتصرفية ولا تنال من الاكليروس الماروني العالي . ولما فهم أن رستم لا يفرض على المطران الخضوع أو الاعتراف بالذنب ، فقد اتجه إلى البطريرك مسعد وطلب منه بالحاح أن يكتب إلى المتصرف رسالة يطلب فيها عودة المنفي إلى لبنان . وصرح له أنه في حالة نجاح وساطته يتوجب على المطران أن يقيم في كسروان حتى « تعدل أفكاره » بحيث تتاح إعادة إلى مقره في بيت الدين . اعترض البطريرك على هذا الشرط إذ رأى فيه نقياً مستتراً ، ومنوطاً من حيث مدته بارادة المتصرف ، ولكن أذعن لما أفهمه بأن إقامة المطران لا يمكن أن تطول دون موافقة القنصلية ، وأن

عودته يمكن أن تتم على المركب الفرنسي . . Le Lineis ، وأرسل كتابين أحدهما للمتصرف والثاني لممثل فرنسا^(١) .

تجاهل رستم باشا صيغة كتاب البطريك الجافة التي لم تخل من سخريّة ولم يعترض بحجة إلا على استخدام العلم الفرنسي في إعادة المنفى ، كما اعترض على تدخل فرنسا في قضية تحديد موعد عودة المطران دون مانع إلى مقره . ولكن رستم كان يعلم أن سفارة فرنسا في الآستانة قد نجحت مساعيها لدى الصدر الأعظم فوافق على هذا الإجراء ، ووجد المتصرف أنه مكره على الأبراق بتأييد هذا الحل . ومن ثم ذهب قائد المركب الفرنسي إلى يافا ، واتجه منها إلى القدس يصحبه موفد من الباشا وأمين سر البطريك ليلبّغه أنه يمكنه العودة إلى لبنان برعاية العلم الفرنسي . وغادر الجميع يافا إلى جونية حيث نزل المطران في نوفمبر واتجه نحو البطريكية بموكب حافل^(٢) .

غير أن الكليروس الماروني كان يرغب في أن يكون المطران البستاني مطلق الحرية في العودة إلى دير القمر ، ولذا ظل التوتر يسيطر على علاقات الطرفين^(٣) .

ويبدو أن مساعي فرنسا في الآستانة قد اتجهت نحو عزل المتصرف ، إذ كان عليها أن تختار بين إرضائه وإغضاب الكليروس الماروني ، وربما كان السبب في اهتمامها بعزل رستم أن حزب المطران البستاني قد توصل إلى استمالة زوجة الماريشال مكماهون رئيس الجمهورية الفرنسية ، وقد استدعى رستم إلى الآستانة في ٣ فبراير ١٨٧٩ وذكر القنصل الفرنسي

(١) Beyrouth, T. 21, Rapp. No. 1 du 12 Nov. 1878, Fos 443-4.

(٢) Ibid, F. 446.

(٣) Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 2 du 7 Jan 1879, F. 10,

حينذاك أن هدف سفرة المتصرف هو حل مشكلة المساعدة المالية التي طال الأخذ بها والرد بشأنها .

ولكن الحقيقة في نظرنا أن رستم قد استدعى إلى عاصمة السلطنة للتداول معه في وضع حد للصعوبات التي أثارها نفى المطران البستاني . وقد انتشرت أنباء تبديل نصرى بك الكوسا ، ابن فرنكو باشا ، برستم باشا ، بل أبرق السفير الفرنسي إلى قنصله في بيروت بتعيين رستم حاكماً على الرومللي الشرقي وتعيين نصرى بك متصرفاً على الجبل مكانه^(١) .

وخشيت طائفة الروم الكاثوليك وبخاصة الروم الارثوذكس أن يتبع المتصرف الجديد سياسة أيبه المتزلفة المبالغة للكليروس الماروني ، فتعرض مصالحهم للخطر عندما تصدم بمصالح الموارنة . ولذا فقد تقاربت الطائفتان بغية القيام بعمل مشترك في حال عدم عودة رستم باشا الذي امنّت جميع الطوائف في عهده على حقوقها ولم تعد تخش « الاضطلال » الذي هدد في عهد سلفه فرنكو باشا^(٢) .

ومهما يكن الأمر ، وسواء أكان لهذه الهواجس ما يبررها أم لا ، فلم تعد ذات موضوع لأن رستم باشا قد عاد إلى الجبل بسبب معارضة انكلترة في أن يستبدل به نصرى بك المعروف بميوله « الفرنسية جدا »^(٣) ، فذهبت جهود إزاحة المتصرف أدراج الرياح ، وربما كان لسقوط الماريشال مكماهون عن كرسي رئاسة الجمهورية أثر في ذلك ، فقد أشيع يومذاك أن جبهة المعارضة استمالت زوجته فاكستيتته لتأييد عزل رستم

(١) Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 2 du 7 Jan 1879, F. 8.

(٢) » » » » 7 du 3 Mars 1879, F. 19.

(٣) صرح سكرتير السفارة الانكليزية في الآستانة نيكولسون ، وترجمتها الأول لنديسون أثناء الجولة التي قام بها في الجبل (سبتمبر ١٨٧٩) صجة السفير لا يارد « أن فرنسا ترغب كثيراً في تعيين نصرى بك ولكنها تعلم أن انكلترة ستقاوم صراحة هذا التعيين » .
Rapp. No. 19 du 9 Oct. 1879, F. 179.

وفي الآستانة لقيت قضية المطران البستاني حلا كاملا مرضيا ، فقد اتخذ رستم قرار في ١٠ أبريل ١٨٧٩ رخص فيه للمطران بالعودة إلى دير القمر دون شرط « نظرا للهدوء التام الذي يسيطر على لبنان ، ونظرا للموقف السليم الذي وقفته المطران البستاني في كسروان منذ حدودته من القدس » .

ونشرت جريدة بيروت شبه الرسمية « حديقة الأخبار » قرار رستم باشا ، مرفقا بمقال طويل تبين فيه أن هذا الشأن يرجع فقط لمبادرة المتصرف فقط . وتبلغ البطريرك بعد نشر المقال يومين برقية من سفارة فرنسا تتضمن المساعي التي قامت بها لبلوغ هذه النتيجة ، فانهز الاكليروس الماروني هذا الطرف ليصحح الوقائع التي « يزيها » قرار رستم ومقال الجريدة . وكتب البطريرك إلى الأمير أمين منصور أي اللمع وكيل المتصرف ، جوابا على إبلاغ الأمير له بقرار المتصرف ، : « لسنا مدينيين بشيء في هذا الطرف لرستم باشا ، سيتاح للمطران بستانى أن يعود إلى أرشيته بفضل تدخل سفارة فرنسا وليس بفضل بادرة المتصرف »^(١) .

اشمأز رستم باشا من التوكذيب الذي صدر حيال قراره ، وأراد أن يحمل الناس على الاعتقاد بأن السماح بعودة المطران إلى مقره راجع لمبادرته وحدها دون أي تدخل أجنبي . وجه أوامره بهذا المعنى إلى وكيله الأمير أمين كي يعمل بموجها لدى البطريرك . ورستم باشا في موجة غضبه لم ينتبه إلى أن هذا المسعى من شأنه أن يثبت وجود خلاف بين السفارة ورستم باشا ، قد يستثمره خصومه ، ولذا فقد قرأ رأى أخيرا بين الأمير أمين ومدير مكتب المتصرف موريل بك والقنصل الجديد دولا بورت الذي خلف تريكو أن يحل هذا الإشكال حين يتعهد دولا بورت أن

(١) Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 1 du 7 Mai 1879, Fos 28-29

ينهى إلى البطريرك بأن السفارة قامت بمساعيها حين علمت بأن رستم موافق على عودة المطران .

وقد ألح حزب المعارضة على المطران ألا يرجع إلى بيت الدين بل يعود إلى كسروان وينتظر حل قضية عودة رستم باشا إلى لبنان ، فإذا عاد المتصرف ينبغي على المطران ألا يعود إلى مقره إلا بعد أن يثار لكرامته ، ويعرض عليه عما لحق به من ظلم . وإذا أبدل به نصرى بك ، يجب أن يعود المطران عودة الظافرين .

ولكن دولا بورت ألح على المطران كي يغود إلى مقره ففعل في ١٧ مايو^(١) وبذلك أسدل الستار على هذه المعضلة التي أشغلت الأذهان طويلا في الجبل ، وبعثت بغضاء الاكليروس وجانب من الموارنة ضد رستم باشا بحيث أمضى المدة الباقية من ولايته شديد الانفعال ، حقوقا قد تغيرت أخلاقه واشتدت وطأته على أعدائه . وانقسم الجبل إلى جبهتين متضادتين ، جبهة حزب المعارضة ويمثله غالبية الاكليروس العالى ، وجزء كبير من الموارنة وبخاصة في المناطق المختلطة ، وجبهة الحكومة ويتألف من له علاقات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بالادارة اللبنانية ، ومن قسم كبير من الدروز اليزبكين ومثلهم من الروم الكاثوليك والارثوذكس^(٢) .

بقي أن نتابع هذا الانقسام الخفي منذ وصول رستم باشا إلى بيروت عائدا من الآستانة في ٢٩ مايو ١٨٧٩ .

جرى للمتصرف استقبال حافل ، ونزل رستم في بيروت وإمارات النائر والرضى بادية على محياه ، ولم يمتنع عن استقباله سوى أعيان الموارنة في بيروت وحزب المعارضة .

ibid, F. 44.

Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 2, op. cit, F. 35.

(١)

(٢)

وسرعان ما ظهرت نوايا رستم في ضرب كل من يخالفه بشدة في حديثه مع القنصل دولابورت ، صرح رستم باشا للقنصل بأنه مصمم على نسيان الماضي كلياً ، وعلى القيام نحو الاكليروس بكل تنازل ممكن ، منتظرا همدوء تصرفه تجاهه ، فإذا ظل معادياً اضطرا لاستعمال الشدة وفقاً لأوامر السلطان والصدر الأعظم ، ولدعوة القناصل عند الحاجة للنظر في التدابير المؤدية إلى صون الهدوء والراحة^(١) .

وكان لابد أن يترك البطريرك عند رغبة القنصل الفرنسي في إيفاد مطران يحمل كتاب تهنئة منه لرستم ، والقنصل بدوره كان يسعى لاستمالة الباشا من امتداح إدارته وتعلقه ويسعى لحل المطارنة الموارنة على زيارة المتصرف وعلى اتمام المصالحة معه . فأرسل مطارنة بعلبك ودمشق وقبرص الذين لا تسمح حالتهم الصحية بالانتقال إلى بيت الدين ، رسائل تهنئة إلى رستم بعودته إلى لبنان ، أما مطران بيروت فقد قام بزيارة المتصرف شخصياً^(٢) .

واعتذر رستم عن زيارة المطران بستانى الذى كان مريضاً لإصابته « برفسة » حصان لدى عودته إلى أبرشيته في دير القمر . وقد بدا على رستم باشا في هذه الفترة أنه ضجر تعب لأن بعض الأوساط المارونية ذات الغرض ظلت منصرفة عنه كارهة لحكمه ، وشغلته الخصومات فأصبح عصبياً قلقاً يتمنى لو يبادل حاكمية الجبل بمنصب سفير للدولة في أوروبا . ففي حديث له مع دولابورت تكلم رستم عن حالته الصحية السيئة ، وعن العزلة التي يشعر بها خلال أشهر الصيف في مقره بعيداً عن المجتمع الأوربي ووجهاً لوجه مع الأهلين الذين تختلف عاداتهم عن عاداته تماماً ، وفي ٢٩ يولية ، طلب رستم في كتاب مكتوم وجهه إلى القنصل أن يتلطف بتقل

Beyrouth, T. 22, Rapp, No. 4 op. cit, F. 49. (١)

» » » No. 7 du 19 Juin 1879, F. 67. (٢)

مضمونه برقيا إلى السفير في الأستانة ليدعم طلبه الذى قدمه إلى الباب العالي كي يعين في منصب السفارة العثمانية الشاغرة في باريس .

وطبيعى أن ترحب فرنسا بتبديل رستم ، لكن الأستانة لم توافق على رغبة ممثلها الحازم في الجبل ، ولذلك كان لابد لفرنسا أن تبر بوعدها في منحه وسام جوقة الشرف التي عزمت على منحه إياه بعد تسوية قضية المطران بستانى ، وكان الوزير قد رأى التريث حينذاك كي يمنح الوسام له مكافأة عن مجمل إدارته في لبنان لا عن تسوية قضية البستانى . فلو منحت فرنسا الوسام في ذلك الحين ، لعرضته ولعرضت نفسها أيضا للنقد^(١) .

وهكذا جربت فرنسا أن تستميل رستم إليها تسكفيراً عن مساعيها السابقة ضده في الأستانة ، وسلم الوسام له بالفعل ، ولكن هذا الإنعام الفرنسي لم يكن له أى تأثير على مسلك المتصرف تجاه حزب المعارضة . والحق أن المعارضة لم تتركز في بعض صفوف الموارنة فقط ، بل إن الحزب الجنبلاطى المناوئ لقائمقام الشوف الأمير مصطفى أرسلان كان يحيك الدسائس حول القائمقام ويرغب في إيصال زعيمه نسيب بك ابن سعيد بك جنبلاط إلى مكانه . وكان هؤلاء يضيّقون بإدارة رستم العادلة الدقيقة وبميله إلى الأمير مصطفى الذى برهنت إدارته عن مقدرة فائقة في الشوف . ولذا فالجنبلاطيون أخذوا ينصرفون عن المتصرف وعن قائمقامهم ويولون وجوههم — بحذر — نحو جماعة المعارضة ، ومن هنا كان قدوم وفود الدروز إلى دير القمر لتهنئة المطران بستانى بالعودة والشكوى من عسف المتصرف ، في نفس الوقت الذى كان تعرب فيه بعض الأسر اليزيدية (عماد وتلحوق وعبد الملك ونكد) عن تعلقهم برستم باشا ، وتقريظ إدارته وإدارة قائمقام الشوف^(٢) .

Beyrouth, T. 22, Instructions du 11 Nov. 1878, Fos 439-40. (١)

Et Rapp. No. 13 du 26 Août 1879, F. 114.

Rapp. No. 29 du 10 Janv 1880, F. 16. (٢)

Et Rapp. No. 3 du 20 Mai 1879, Fos 48, 44.

(م ٢٢ — لبنان)

ولكن هذا لا يعنى أن الجنبلاطين في إبداء رغبتهم في تبديل رستم باشا يوافقون على تعيين نصرى بك حاكماً على الجبل^(١) ، لأن الدروز عموماً يحرسون على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع ممثلى انكسرة على الرغم من حرص ممثلى فرنسا وجهدهم الدائب منذ ١٨٦٠ لاستمالة الحزب اليزبكى كي يعدلوا به نفوذ الجنبلاطين^(٢) .

إن رستم باشا لم يجد أو يميل عن السياسة المحايدة التى أخذ بها نفسه تجاه مثل هذه التحزبات فى الجبل ، وقد ظهر ذلك فى أثناء زيارة السفير الانكليزى لايارد للجبل ، فلم يتورط فى موقف قد يفسر بميله إلى الجنبلاطين دون غيرهم ، بل كان يحافظ على توازن سليم ما أمكن بينهم وبين منائهم . وحين حرص لايارد أن يزور أرملة سعيد بك جنبلاط وولديها فى المختارة أوجد هذا الحرص بعض النفور بينه وبين رستم باشا الذى اضطر فى النهاية إلى النزول عند رغبته ومرافقته ، ولكن بدلاً من أن يتجه مباشرة إلى هذه القرية فقد رغب فى تخفيف الأثر الذى ستركه هذه الزيارة فى الأهالى . فأوعز بأن يمر موكب لايارد ببلدة بعقلين مقر الأمير مصطفى أرسلان وعدو الجنبلاطين . وقد امتنع لايارد من هذه الدورة التى أطالت مدة الرحلة بعض الوقت ، وخاصة أن تأثيره فى بعقلين لا يقاس بتأثيره على مناطق الجنبلاطين . إن زيارة السفير الانكليزى للجنبلاطين وحديثه السرى معهم واجتماعه بأرملة سعيد بك وولديها وشيخ العقل ، كان له بالإضافة إلى استياء رستم أثر آخر هو إنقاص سلطة الأمير مصطفى تجاه رؤسياه الجنبلاطين ، ورغبته فى نحو هذا الأثر وفى تعزيز سلطة القائمقام فى الشوف حرص رستم على أن يقيم له الأمير مصطفى وليمة رائعة فى بعقلين كانت أشبه بمظاهرة لتثبيت سلطة الأمير مصطفى فى الشوف .

(١) Beyrouth, T. 22 Rapp. No. 19, op. cit, F. 179.

(٢) » » 23 » » 29, du 10 Janv 1880, Fos. 15-16.

وإعادة الجنبلاطين إلى الصف الذى أخرجهم منه لفترة من الوقت وجود السير لايارد فى الجبل^(١) .

مسألة النفقة المالية العثمانية وملازماتها :

وفى فبراير سنة ١٨٨٠ اشتد الجدل حول مسألة المساعدة المالية التى تقدمها الأستانة لخزانة الجبل سنوياً ، وكان رستم باشا فاضل الباب العالى مراراً لتسوية قضيتها يؤيده سفير فرنسا فى الأستانة ، فوجد رستم أنه من الأفضل أن يستغنى عن هذه المساعدة المتقلبة ويعتمد الجبل على موارده الخاصة لسد نفقات الإدارة المتصرفية وإنهاء العجز الذى تنخبط فيه إدارته منذ ٣ سنوات . وفكر رستم بزيادة نسبة الضرائب بعد استئذان الدول وبالاتفاق مع الباب العالى^(٢) .

وفى نفس الوقت حرص على استرضاء رؤوسيه ببعض التفاصيل التى من شأنها أن تسكبه امتنانهم . فقد اعتذر عن تطبيق تعرفه الرسوم القضائية الجديدة فى لبنان التى طلب منه الباب العالى مؤخراً أن يعمل بها أسوة بالولايات الأخرى^(٣) ، واستند رستم إلى فقر الأرض اللبنانية وسكانها واستياء الأهالى من هذه الضرائب ، والمهم أن رستم أدرك أن قبوله بهذه الرسوم يعرضه للنقد الشديد لأن تطبيقها متناف مع مبدأ النظامات التى استند عليها المجلس الإدارى فى رفض رسوم الطوابع ، وفى إدخال العملة الورقية ، فضلاً عن هذه الرسوم القضائية كانت من الواضح بحيث يظهر الحيف الناجم عن تطبيقها لسكل الناس إذ كانت تكاليف الدعوى بموجبها تفوق أحياناً المبلغ المراد الحصول عليه بنتيجة المحاكمة .

(١) Beyrouth, T. 22, Rapp. No. 22 du 6 Nov. 1879, F. 197.

(٢) » » 23, » » 23 du 8 Mers 1880, Fos. 45-46.

(٣) Beyrouth T. 22, Rapp. No. 28 du 23 Déc. 1879, F. 231.

وهذا من شأنه أن يوجد الاستياء والسخط ويعرقل عمل العدالة في الجبل بجعله المحاكم صعبة المنال . في حين أن زيادة الضرائب تطال الجميع بالتساوى وبنسبة زهيدة .

ومشروع رسم لزيادة الضرائب يتلخص في ما يلي :

إن دخل الخزانة اللبنانية سنوياً من الضريبة العقارية ٥٢٥٠ كيس . ومن الضريبة الشخصية ١٧٤٣ ، وثمة (٧٥٠) دخل أراضي البكاليك التي تملكها الحكومة العثمانية ويقبض الجبل ربعها من أصل المساعدة السنوية ، وهناك أيضاً (٥٥) من الواردات الأخرى غير المضمونة (المهمولات) وتخصص للأشغال العامة . ولما كانت جميع الموارد قد نفدت إما بسبب عدم مقدرة الباب على الدفع ، أو عدم رغبته في تنفيذ وعوده فإن المتصرف لم يجد مخرجاً من هذا الوضع سوى زيادة الضرائب . وفي نظره ينبغي أن تنصب هذه الزيادة على الأملاك والعقارات فيصبح إيرادها ٩٠٠٠ كيس بدلاً من ٦٠٠٠ (١) .

ولئن سألت كيف يمكن زيادة الضرائب وقد وضعت النظم لها حداً أقصى ، يجيب رسم بتحويل النظم لإصلاح المالية والاستغناء عن المساعدة العثمانية لأنه الوسيلة الوحيدة لحسن سير الإدارة الجبلية وتنمية مرافقها . ولكن القنصل الفرنسي لا يرى هذا الرأي . إن تعديل النظم بالنسبة لفرنسا هو أمر خطير للغاية فهي لا تسمح به مطلقاً لأن سلامة النظم هي الضمانة الوحيدة لوجود لبنان السياسي ، وبعبارة أخرى لمصلحتها ، ولذا فقد تدهورت العلاقات بين رسم باشا والقنصل دولابورت .

(١) Beyrouth, T. 23, Rapp. No. 33 op. cit, Fos. 49-50.

ومضى هذا الأخير في تقاريره يندد تارة بميول رسم الانكليزية وتارة بميوله التركية . دليله عن الأولى خطاب رسم في اجتماع حضره شيخ العقل الدرزي والقائم مقام أرسلان ، وأعيان الدروز ، وقال فيه إنه بغية إنجاح كلية اعبية فإنه يضعها تحت رعايته الشخصية ، ولا حاجة إلى القول بأن رسم كان يشعر بوجوب مداراة الدروز ومسائرتهم وحفظ التوازن بينهم وبين الموارنة لئلا يحزوا حذو إخوانهم في حوران الذين ما زالت ثورتهم مستمرة وتمردهم متواصل على السلطات التركية .

وعن ميول رسم العثمانية ذكر دولابورت أن خطب رسم في الأهل بمناسبة تدشين أعمال طريق بكفيا بيروت ، كانت تشد على دور المتصرف المنفذ لإرادة السلطان (١) .

وإنشاء الطرق تحت ستار تجارى ما كان في نظر القنصل سوى ذريعة لتطويق الجبل بطرق استراتيجية (٢) تلعب دورها في قمع معارضة الجبل عند الحاجة . وعندما فرض رسم على أعضاء مجلس الإدارة أن يصادقوا على ضم ناحية المعصرة ، اقتنع القنصل الفرنسي أن رسم « بموجب طريقة التعسفية يستحق إنذاراً صادراً عن حكومة الجمهورية نفسها » (٣) .

إن قضية المعصرة التي ظلت نائمة خمس سنوات واستيقظت أوائل أبريل ١٨٨٠ على الضجة التي صحبت معضلة المساعدة المالية ورغبة رسم باشا في زيادة نسبة الضرائب ، كانت موضوع جدل عريض في مجلس الإدارة الكبير . فقد قاوم أعضاؤه ضم المعصرة إلى طرابلس ، برغم ضعف المتصرف ، وقابل الموارنة منهم وعددهم أربعة القنصل دولابورت

(١) Beyrouth, T. 23, Rapp. No. 1 du 2 Avril 1880, F. 58.

(٢) Ibid, F. 56.

(٣) Beyrouth, T. 23, Rapp. No. 7 du 17 Avril 1880, F. 84.

لاستشارته فحتم على المشاركة في معارضتهم وأعلمهم أن الباب العالي غارق في الفوضى ، وأنه يصم أذنيه عن جميع المطالبات ، وأن السفير الفرنسي رغم حزمه لا يستطيع إلا بصعوبة أن يتدخل وحده لصالح لبنان ، وأن وزير خارجية فرنسا أعلمه أنه حالياً لا يوجد ما يكفي لإثارة قضية المعاصرة دبلوماسياً ، ولذلك كان على القنصل أن يعتمد على رسائله المحلية الخاصة ، وعلى تأييد قنصل روسيا لما بينهما من مودة (١) .

ولم يصعب على القنصل أن يفهم بأن التنازل عن المعاصرة هو عمل غير شرعي ، فبالإضافة إلى قضية مبدأ وجوب المحافظة على النظم ، ينطوي هذا التنازل على قضية مصالح مادية . إذ في اليوم الذي تضم فيه المعاصرة شرعاً إلى متصرفية طرابلس يصبح من الواجب توزيع ضرائبها (٦٣ ألف غرش) على أهالي لبنان كافة (٢) .

والحقيقة أن بحث مسألة المعاصرة في هذا الوقت كان يتصل بمسألة إصلاح الضرائب وزيادتها ، فالمقصود من ضم المعاصرة وتوزيع ضرائبها على الجبل ، إيجاد سابقة تهمد السبيل لإصلاح الضرائب المنشود وزيادتها .

لأسيما وأن سفارتي انكلترا والنمسا موافقتان على هذه الزيادة ، والباب العالي اعتاداً منه على فقدان وحدة الرأي بين سفراء الدول يعتقد أنه يمكنه فرض رأيه والانهاء من مسألة المعاصرة والتخلص من المعونة المالية السنوية للجبل . وتحريض المجلس الإداري على استنكار اقتطاع المعاصرة ، ينطوي في نظر القنصل الفرنسي على أمر مهم لا يقل خطورة عن خرق النظم والتمهيد لنسفها من بعد ، وهو أن توزيع الضرائب بحسب مشروع رستم يس مصلح الاكليروس الماروني العالي مباشرة ، ذلك أن الاساقفة

Beyrouth, T. 23, Rapp. No 9 du 2 Mai 1880, F. 98, et (١)
Instructions du 10 Mai 1880, F. 101.
Beyrouth, T. 23, Rapp. No. 4 du 10 Avril 1880, Fos. 69-70 (٢)

الموارنة كانوا في الحقيقة أكبر الملاكين العقاريين في الجبل ، ورستم إذ يتشبث بأن هؤلاء لا يؤلفون سوى حفنة ضئيلة بين السكان يهدف بالتالي إلى تهديم نفوذ الاكليروس وإرهاقه ، ولو تم ذلك لمنى النفوذ الفرنسي في الجبل هزيمة كبرى ، لأن الاكليروس في نظر فرنسا يمثل القوة الاجتماعية الوحيدة الباقية للجبل .

وللوقوف في وجه مشاريع رستم باشا ارتأى القنصل وجوب مقاومة كل تجديد في نظمات الجبل في هذه الظروف المضطربة التي تشهت فيها السلطنة العثمانية ، وفي نفس الوقت كتب إلى سفيره كي يحدد مساعيه لدفع المعونة السنوية لسكيلا يتذرع المتصرف بقطعها لتعديل نسبة الضرائب وتخوير النظم . ولم يقتصر الجدل في قضية المعاصرة وزيادة الضرائب على المتصرف ومجلس الإدارة ، بل اشترك فيه القناصل في بيروت . في اجتماع الهيئة القنصلية (١٥ مايو ١٨٨٠) احتدم النقاش بين كولوتشي Colucci قنصل إيطاليا ونصير رستم وبين دولا بورت . قال الأول إن مقدمة نظمات ١٨٦٤ تبقى للبند الإضافي في نظمات ١٨٦١ كل قوته . وبما أن هذا البند يحيز أن تزيد الضرائب عن سبعة آلاف كيس ، فينتج من ذلك أن ليس ثمة حد شرعي حتى اليوم لمقدار هذه الضرائب . ولما صرح قنصل النمسا أنه يؤيد إمكانية زيادة الضرائب تمسك دولا بورت بالقاعدة الأساسية في دفاعه ، ولم يقبل مع زميله الروسي أن يجري أي تخوير لنظام الضرائب إلا بموافقة كل الدول التي أسهمت في تحرير روتوكول لبنان (١) . ولا حاجة للقول بأن رستم باشا قد استخدم كل وسائله للحصول على السماح بزيادة الضرائب مع الدول الكبرى ، وكان هذا المسعى في نظر دولا بورت بمثابة فتح ثغرة في النظم تزداد اتساعاً بصورة طبيعية وتؤدي في النهاية إلى تهديم الاستقلال اللبناني . ليس هذا فحسب ، بل قد يكون له نتائج مباشرة وعاجلة . فان إيجاد

Beyrouth, No. 23, Rapp. No 11 du 16 Mai 1880, Fos. (١)
115-116.

ضرائب جديدة أو رفع نسبتها قد يثير أهواء اللبنانيين ويدفعهم إلى الثورة، حتى إذا قمعت تدخلت الدول الحامية، وتلا ذلك ملاسبات كثيرة لا تعرف نتائجها في الدور العصب الذي تمر فيه الدولة ولذلك فقد سعى دولا بورت أن يدرس مع بعض أعضاء مجلس الإدارة حاجات حكومة الجبل الضرورية بعد أن أعلن الباب العالي رسميا أنه يرفض نهائيا تقديم أية مساعدة، ومن جهة أخرى اجتهد كثيرا كي يجعل لهجته ودية ما أمكن مع رستم باشا الذي اعتاد مؤخرا ألا يعير المجلس أى اهتمام، فلا يطلب منه سوى التأثير الضروري فقط. قال القنصل للمتصرف إن سفيره لا يقبل بضم المعيصرة إلى متصرفية طرابلس، ولكي يرضى كبار رستم أطلععه على البرقية التي حملت هذا النبأ وهي مليئة بمديح رستم. تعجب المتصرف من إلحاح السفير في مساندة حقوق الجبل في المعيصرة. أكد أنه في الماضي قد دافع عن هذه الأرض بحزم ولكن السفارات خذلته. وأما اليوم فالقضية قد «فرغ منها»، وهو لا يفهم لماذا يعاند المجلس في أن توزع ضرائب المعيصرة على الجبل مع أنها منذ سنوات تنصب في خزانة طرابلس (١)،

ورأى رستم أن يجيب على زلفى القنصل بزلفى مماثلة، ولم يكن يصعب عليه أن يعمل بالازدواج الكامل في السياسة الذي يميز الدبلوماسيين المحترفين من أمثاله، لاسيما وأنه كان بحاجة إلى عضد يقف إلى جانبه في غمرة الفوضى التي تعم الآستانة يومذاك وفي ما يخشاه من دسائس مدحت باشا الذي تربطه به علاقات غير طيبة، ولذلك فقد بادر لمداواة شعور فرنسا بعد خطاب السفير الودي له بشأن المعيصرة. قام رستم بزيارة القنصل وقصده في الموضوع الذي يروق له كثيرا، وهو طلب تعضيد سفير فرنسا لدى الباب العالي بصدد مشاريع تعود بالمنفعة على الجبل، قال رستم للقنصل إنه وجه تقريراً إلى الآستانة حول مجموع القضايا اللبنانية، ذكر فيه ما كان لإلغاء المساعدة من أثر سيء في الجبل، واعترض على «دعاوى» الطرابلسيين

Beyrouth, T. 23, Rapp. Ibid, Fos. 124-125.

الذين ما انفكوا يطالبون «بأرضين جديدة»، وطالب بمعالجة الوضع المالي المتدهور، وبتسديد المتأخر من المساعدة المالية ووصف رستم في تقريره الذي قرأه على القنصل حالة الجبل العامة بأنها هادئة ولكن يكفى حادث بسيط لتعكيرها، وحينئذ لا يتمكن هو من السيطرة على الأمن، لأن الجندرمة لا يبلغ عددهم سوى ستمائة نفر، والدرغون قد فصلوا عن سلطته ووضع على رأسهم كولونيل مسلم، وكل هذا التجديد يرفع المسؤولية عن المتصرف ويجعله لا يضمن المستقبل (١). ولكن ما وصفه القنصل بأنه «تحول» طرأ على مسلك رستم باشا، لم يكن سوى مجاملة عابرة وشهادة حسن سير وسلوك مؤقتة، ودليلنا ما تلا من وقائع. فقد رفض رستم مناقشة موازنة الجبل بالاشتراك مع مجلس الإدارة، وأرسل بدلا منها مشروعه الخاص وأوعز بتصديقه دون إجراء مناقشة. وبين تمليل الأعضاء المواردية وصمت الأعضاء الآخرين تناول الأمير سعد شهاب وكيل الرئاسة ختم المجلس ومهر به مشروع الموازنة الحكومية (٢). ليس هذا فحسب بل إن رستم باشا سعى بصورة غير مباشرة لإقناع الأعضاء المواردية في مجلس الإدارة ألا يعتمدوا على قنصل فرنسا لأن باريس طلبت إليه ألا يهتم بعد اليوم بشؤون الجبل حرصا على عدم إزعاج رستم باشا. وذلك عندما أوعز سرا (على الأرجح) إلى جريدة العصر الجديدة الصادرة في الاسكندرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٨٨٠ بأن تنقل خبرا بهذا المعنى، وقد كذب دولا بورت هذا الخبر، ولما حرض دولا بورت من يواليه من أعضاء مجلس الإدارة على توقيع التماس بحجز محاصيل المعيصرة، اعترض رستم على ذلك حرصا على علاقاته مع الولاية وبصدد تعيين لجنة تبت نهائيا في خلافات الحدود بين متصرفية لبنان وطرابلس، صرح رستم بأن الباب العالي لن يقبل حتى ببدا هذه اللجنة، وقال إن لبنان ولاية في السلطنة كآية ولاية أخرى وتحديده

Beyrouth, T. 23, Annexe au Rapp. 17 du 8 Juin 1880, F. 144. (١)

» » Rapp. No. 22 du 22 Juin 1880, F. 169. (٢)

من قبل ضباط أجنبية يعتبر بمثابة اعتراف بمركز خاص يضعه نوعا خارج السلطنة (١).

وبدا أن أكثرية أعضاء مجلس الإدارة تؤثر عدم مجاهدة المتصرف في مسألة المعصرة فأورهن أصاب الأعضاء بصددتها ، وأصبحوا ميالين لوضع حد للجدل بشأنها ولذا قدموا إلى الباشا التماسا يدعونه فيه لأن يقوم لدى السلطان بالمساعي التي تكفل إعادة منطقة المعصرة إلى الجبل ، ولكن منطقة المعصرة ظلت مسلوخة عن الجبل واقعا لاقانونا ، حتى انتهاء عهد المتصرفية . على أن هم رستم في الواقع انصرف مؤخرا إلى زيادة ضرائب الجبل ونيل الخطوة لدى الباب العالي بتخليصه من دفع الإعانة المالية ، وبالتالي العبث بنظامات الجبل ، وإعادته إلى الحظيرة العثمانية بعد إبطال الامتيازات التي تسبب الازعاج للباب العالي وترجيحه من « الشوكة » التي غرستها الدول في قدمه . فالجبل إذا كان يتمتع بوضع أفضل من وضع ولايات السلطنة الأخرى ، فأهم سبب لذلك هو أن نظاماته نصت على حد أقصى للضرائب لا ينبغي تجاوزه إلا بالاتفاق مع الدول . ويبدو أن رستم باشا فكر بمداورة هذه الصعوبة باستناده إلى البند الإضافي في نظامات ١٨٦١ . ومن هنا كان مسعى رستم يتركز حول تأمين نجاح مرشحين موالين له في الانتخابات . ولكن تدخل رستم في الانتخابات سبب له متاعب جمة وبعث ضده معارضة أعدائه الموترين السابقة ، وشاركت فيها صحافة بيروت العربية فأقلقت راحة المتصرف وأزعجته وأضررت بهيئته كثيرا ، وأفسح المجال من ثم لبعض أعمال الشقاوة والتمرد في شمال الجبل ، وكاد أن يؤدي قمعها وما رافقها من ملائسات إلى اشتباك طائفي . ونشطت أخيرا حركة « المعارض » ضد المتصرف ثم هدأت باقتراب أجل نقاد ولايته ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

Beyrouth, T. 25, Rapp. 47 du 17 Déc, 1880, F. 351, (١)

لم يتراجع رستم باشا في الانتخابات التي جرت في البترون وزحلة لتجديد المجلس جزئيا ، أمام أية وسيلة حتى من وسائل القهر لمصلحة مرشحي الحكومة . وقد صمم على ترشيح خصم لمرشح قنصلية فرنسا (أبو صعب) . واستطاعت السلطة أن تضغط على معظم قضاة الصلح في القضاء وعددهم يقارب المائة ، فنجح مرشحها (١) . وحين شكك عدد من قضاة الصلح لرستم باشا ، هيأ المديرون عرائض مضادة تنفي استخدامهم القهر والإكراه في انتخابات البترون . ولكن مساعي المتصرف في البترون التي نجحت مؤقتا باءت بالفشل في انتخابات زحلة . وزحلة أهلة بغالبية من الروم الكاثوليك معروف عن أهلها شدة المراس وجفاء الطبع ، وقد علم رستم أن السكان انتخبوا (المعلوف) ، وكان انتخابه هزيمة للحاكم . فصرح هذا بأن المنتخب لن يحتل مركزه في المجلس لعدم أهليته ، وأمر بإجراء انتخاب ثان ، بعد أن أبدل بطريقة الانتخاب التي أعطت أكثرية للمعلوف طريقة يعين بموجبها ناخبين فقط عن كل مائة بدلا من خمسة ، وذلك ليسهل عليه الضغط على ناخبين قليلين . ولكن المعلوف فاز في هذه الطريقة أيضا ، فأمر رستم بإجراء انتخاب ثالث بإشراف ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة : درزي ، وماروني وارثوذكسي ، وفي هذه المرة قنع المتصرف بأن ينجح أي مرشح آخر غير (المعلوف) (٢) . واتهم رستم القنصل الفرنسي بتحريك البلبلة في زحلة ، ولم يكن المتصرف بعيدا عن الصواب ، فقد اعترف القنصل أنه كان « ينصح » الزحليين باختيار المرشح الذي بمقدوره الدفاع عن مصالحهم دون تعيين شخص ما ، ومهما يكن الأمر فقد بدا أن الطرفين توصلا إلى تسوية بوساطة القنصل الفرنسي ، إذ أقنع المعلوف بالتنازل

Beyrouth, T. 24, Annexe au Rapp. No. 69 du 15 Avril (١)
1881, F. 209.

يلاحظ أن الانتخاب يجري على درجتين ، فبعد أن ينتخب الأهليون في كل قرية قاضي الصلح ، يدعى هؤلاء المنتخبون من قضاة الصلح لانتخاب عضو مجلس الإدارة بحيث يكون لكل قرية ناخب .

Beyrouth, T. 24, Rapp. No. 5 du 5 Mai 1881, Fos. 234-5, (٢)

لمصلحة ابنه الذي انتخب فعلا. ولم يدع القنصل هذه الفرصة تفلت منه دون أن يلح على المتصرف بأنه يفعل ذلك «مقابل الكنف عن اضطهاده عملاء فرنسا في مكان آخر» (١).

وصمم القنصل الفرنسي بدوره على مجابهة تدابير المتصرف، فقام بزيارة البطريرك الماروني لتنظيم المقاومة والمعارضة المشروعة طالما كانت هي الوسيلة الوحيدة الأسلم عاقبة، ولتهديته دعر البطريرك الذي علم من مصدر في الإدارة المتصرفية بأن ولاية رستم ستجدد عشر سنوات أخرى (٢) وفي خلال اليومين اللذين قضاهما القنصل في بركي أوضح للبطريرك خطته لمعارضة المتصرف، وهي خطة التزمها الحزب المعارض حتى آخر أيام رستم وتتلخص بوجود حصرها في المجال الشرعي دون استعمال وسائل العنف، لكيلا ينسب المتصرف الحركات السلبية المناوئة إلى التمرد والعصيان فيقمعها ويقضى عليها. وقد أسمع القنصل البطريرك كلاما حول وجوب الاتفاق والاتحاد لأن «الكليروس هو القوة الاجتماعية الوحيدة الباقية للموارنة فإذا قضى عليها قضى على استقلال البلاد» (٣) وبديهي أن القنصل كان يشير إلى التحزب والشقاق الذي مازال يعمل في صفوف المطارنة منذ انقسام الرهبنة اللبنانية وما أعقبها من تحزب المطارنة وانقسامهم بين مؤيد للبطريرك ومتهم له بالضعف والعجز عن مقاومة تدخلات المتصرف والقاصد الرسول.

ودعا القنصل وفدا من أعيان وقضاة الصلح في البترون للقدوم إلى بيروت لمطالبة القناصل بإجراء تحقيق حول الانتخاب الأخير، وتسليمهم صورا من عريضة الاحتجاج، وكان هدفه من ذلك «تضخيم ملف المآخذ على

Ibid, Fos 239, 246.

(١)

Beyrouth, T. 24, Annexe au Rapp No. 1 du 26 Avril 1881, Fos. 220-1.

(٢)

Beyrouth, T. 24 Rapp. No 9 du 23 Mai 1881. F. 274.

(٣)

إدارة رستم باشا» حتى يستخدمه في الوقت المناسب (١). ولكن عريضة الاحتجاج هذه لم يعرفها أحد أية أهمية. بعض القناصل بسبب عدم الاكتراث والبعض الآخر عداء للموارنة وزلني لرستم حرصا على مصالحهم. أما القنصل الإيطالي الذي كان يسعى جاهدا لأن يلعب دورا في شؤون الجبل على حساب دور فرنسا، فقد كان يناصر رستم مع القاصد الرسول بيا في الذي يرتبط برستم ارتباطا وثيقا (٢)، ويسير مع القنصل الإيطالي في خطة هدفها على الأرجح هو انقاص امتيازات الكليروس الشرقي، والخط من نفوذ فرنسا.

وقبل أن يقوم رستم باشا بجولته في الجبل أرسل «نشرة» إلى جميع الأقضية تحذر الأهلين من الأجني لأن السلطان وحده هو ولي الأمر، فعليهم أن يعترفوا بحسنات الإدارة المستقلة التي منحت للبنان (٣) ورستم في الغالب هو الذي دعا الآستانة لإرسال هذه النشرة على شكل أمر موجه إليه في ٤ بونبة ١٨٨١ من رئاسة الوزراء. وقد رمى رستم إلى فصل الموارنة عن نفوذ فرنسا وتذكيرهم بتبعيتهم العثمانية وتحديد نشاط الوكلاء الفرنسيين. ولو صدقنا تقارير القنصل الفرنسي لكانت جولة المتصرف في المتن وكسروان والشمال غير خفية، ولكان هدفه منها استثمار مظاهر الترحيب به والاهتاف له كرسيد معنوي يؤيد تجديده انتخابه. فالأكليروس امتنع عن الظهور في الحفلات، والموظفون لم يستطيعوا التغلب على نفور الناس الذين أحجموا عن سماع خطب الحاكم وحضور الاحتفاء به.

واجتمع رستم أثناء جولته بالبطريرك لأول مرة منذ ثلاث سنوات، وقد وعده بإحالة الاعتراض على انتخابات البترون إلى مجلس الإدارة للبت

Beyrouth, T. 24, Rapp. No. 10 du 25 Mai 1881, F. 286. (١)

» » 23, Rapp. No. 28 du 28 Juillet 1880, F. 201. (٢)

» » 24, Rapp. No. 23 du 15 Juillet 1881, F. 28. (٣)

أنظر نص النشرة في ملحق التقرير، ورقة ٣٤.

فيه . ولم يحدث ما يستحق الذكر في هذه الجولة ، بيد أن استقباله في زحلة كان فاترا . لا سيما بعد رفضه الاستماع إلى شكاوى سكانها ضد القائمقام . وقد اقتنع رستم بضرورة إرضاء شكاوى البترون فأقنع العضو المنتخب بالاستقالة ، وحمل مجلس الإدارة على ألا يقبل أيّا من ترشيح المستقيل ، أو ترشيح منافسه (أبو صعب) ^(١) وبذلك سوّيت المعضلة ، وخفت حدة هجوم صحيفة « اللجنة » المارونية في بيروت على المتصرف التي ما فتئت تهاجمه منذ انتخابات البترون . وتفاقت أعمال الشقاوة والاخلال بالأمن على يد عصاة من قطاع الطرق في أقضية شمال الجبل ، ولذا طلب رستم من الولاية ٢٠٠ جنديا من الدراغون ليدخلوا الجبل ويشتركوا في مكافحة الأشرقياء وتأديبهم . إن وضع قوة عثمانية تحت تصرف رستم قد أقلق حكومة باريس ، فقد كتب وزير الخارجية الفرنسية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٨٨١ إلى قنصله في بيروت يحثه على إسداء النصيحة للموارنة بتجنب كل ما من شأنه أن يجرح الحاكم أو يؤدي إلى مقاومة منظمة . وقد رأى الوزير أن استدعاء القوة العثمانية ينطوي على « نوايا مؤسفة قد ينتج عنها خطر جدى على السكان رغم الضمانات التي تنص عليها النظامات » . وقال إن تدخل الدول الجماعى لو حدث فانه لن يؤول في النهاية لصالح الموارنة محمي فرنسا ، إن وضع الجبل بحجة وجود أخطار مدمامة هو دقيق جدا في الوقت الحاضر بفعل سياسة تركيا العامة ، وبفعل استعدادات رستم باشا ، ولذا وجب على القنصل أن يبشر بمضاعفة الحكمة وتجنب الأزمات حتى انتهاء سلطات رستم لئلا يؤدي انفعاله إلى ردة فعل في الأستانة ، وإلى جعل انتخاب خلفه في حكومة الجبل أكثر صعوبة ^(٢) وطرا تحسن ملحوظ على العلاقات بين المجلس والمتصرف ، وقبض الأهليون على بعض أفراد عصاة اللصوص التي كانت تعيث فسادا في الشمال ، ولكن تصفية الشقاوة

Beyrouth, T. 24. Rapp. No. 32 du 17 Août 1881, Fos. (١)
102-103.

» » Instructions No. 54 du 20 Oct. 1881, F. 262. (٢)

لم تتم دون أن تثير مصاعب جديدة كادت أن تؤدي إلى اشتباك بين الموارنة والدروز ، وانفضاض بعض أنصار المتصرف في الشمال عنه . ذلك أن الشقي المسمى « الغزال » كان قد أفلت من المطاردة . وأشرك معه « العاقورى » بعد أن قتل جنديين درزيين من الجندرمة من أصل ١٤ كانوا يحاصرونه . غضب رستم ووضع ثمنا لرأسى الشقيين فاستاء الجبليون من ذلك لأنهم على تواتق مع الرجلين اللذين لهما شعبية ومكانة في قلوب أبناء الشمال . ثم أرسلت فرقة مؤلفة من ٤٠٠ جندي بينهم ١٠٠ فارس من الدراغون المسلمين إلى جرود الشمال . ولما شك رستم بمعونة أسعد بك كرم مدير إهدن للشقيين عزله فاعتدى الشقيان على المدير الجديد وسلباه سلاحه ، وخشى القنصل الفرنسي أن يحدث صدام بين فلاحي الشمال والعساكر فنصح أسعد بك كرم بالقدوم إلى بيروت ومقابلة المتصرف ، إذ رأى أن هدف حملة إهدن هو إثارة الثورة وقمعها بالدم لأن رستم بزعمه « رأى فيها مخرجا من المشاكل التي أوجدتها أخطاؤه الكثيرة » . ولكن الغزال وقع وقتل بعد معركة راح ضحيتها ملازم درزى ، وفر زميلة « العاقورى » إلى ما وراء حدود الجبل . وعندما علم أقارب الغزال وأصدقاؤه بمقتله ذهبوا جمهورا لنقل رفاته ولم يتمكن بطرس بك كرم من تهديتهم إلا بصعوبة .

وقد ألزم الجنود الحكمة وبقوا في أمكنتهم ، وأراد أنسياء الملازم الدرزى القليل أن يذهبوا إلى زغرتا ليدفنوا جثته ولكن رستم أقنعهم بالعدول عن فكرتهم وربما كان الاصطدام وشيكا في ذلك الحين ^(١) ، ولو شاء رستم أن يشعل نار الثورة لكانت هذه فرصته ، ولكنه لم يفعل ، ومن هنا تهاوى مزاعم القنصل الفرنسي . وهكذا فان تيار المعارضة ضد رستم كان يقوى بين أوساط الموارنة خاصة ، والمتصرف لم يكن بغافل عما

Beyrouth, T. 26, Copie du 31 Juillet 1882, Fos. 262-264. (١)

يفعل خصومه ويأملون ، ولذا فقد بذل هو أيضاً جهوداً معاكسة وأمر بإعداد العرائض المؤيدة له ، فاحتدمت «حرب المعارض» من جديد ، لاسيما حين أرسل الأمير مصطفى أرسلان إلى الآستانة في ١٠ أبريل ١٨٨٢ ليسافر منها إلى فيينا وباريس ولندن وروما كي يدافع عن قضية المتصرف ويثبت ضرورة إبقائه على رأس حكومة الجبل ، وقد قام الأمير بالرحلة بحجة معالجة صحته التي انهمكها حكم (٩) سنوات في الشوف (١) .

وقد اعتبر المعارضون أن انتداب الأمير في هذه المهمة يعتبر تحدياً لا يصح السكوت عنه ، ولذا قرروا وضع عرائض معتمدة يبينون فيها مأخذهم بإيجاز ضد رستم باشا ، مع المحافظة على الهدوء في كل مكان والإذعان لكل أمر تصدره الحكومة دون مقاومة حرصاً على أن تصطبغ هذه المظاهرة بالصبغة المشروعة (٢) ، وقد رفض القنصل الانكليزي أن يسلم الأمير كتاب توصية لسفيره في الآستانة نظراً لعدائه مع الجنبلاطين واتخذ موقفاً متحفظاً من حركة العرائض ضد رستم باشا فلم يشأ الإدلاء برأيه في هذا الموضوع . وقد ظهر ذلك عندما سأله الجنبلاطيون ما إذا كان يرى مانعاً لاشتراكهم في توقيعها ، واعتقد هؤلاء أنهم يستطيعون إضافة توقيعهم إلى توقيع المعارضين دون إغضاب القنصل (٣) .

وبدا أن أوساط المعارضة استنفدت غرضها من كتابة العرائض إذ أعلنت للملأ بأنها غير راضية عن حكم رستم ، ولذا أبلغ القنصل الفرنسي عملاءه بأن من الأفضل انتظار قرار الآستانة بعد أشهر بهدوء وبدون مظاهرات (٤) ، ولكنه خشى أن تجدد ولاية رستم فكتب إلى سفيره بأن

Beyrouth, T. 26 Rapp. No. 85 du 10 Avril 1882. F. 105. (١)

Ibid, F. 109. (٢)

Ibid, F. 112. (٣)

Beyrouth, T. 26, Rapp. No. 93 du 4 Juin 1882, F. 156. (٤)

الموافقة على تجديد تعيين رستم معناها التنازل عن كل نفوذ لنا (١) . وفي ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ كتب : « إن دفاعنا عن استقلال عزيز على اللبنانيين بثياب وحكمة قد أعاد إلينا شعبيتنا ، ولكن هذه النتائج متوقعة على قضية إبدال الحاكم الحالي .. » (٢) وهذا «الدفاع» عن استقلال اللبنانيين يفسره وزير الخارجية الفرنسية في ٦ يونيو ١٨٨٢ مطمئناً قنصله بقوله : « .. إن المركز دى نوى Noailles لا يجمل مصالح فرنسا في لبنان ولا الظروف الموازية لاتساع نفوذنا بين سكان هذه البلاد ، وأنا متأكد من الجهود التي سيبذلها في مقاومة الدسائس التي قد تشغل بالنامن هذا القبيل ، وستساعدونه كثيراً بمراقبة المشا كل المحلية سرا لكيلا يتسم موقفكم بسمة العداء الشخصي نحو رستم باشا » .

* * *

وبينما كانت نهاية ولاية رستم باشا تقترب ، كان اهتمام مندوبي فرنسا يتزايد لمعرفة المرشح المفضل بالنسبة لهم ، وكأنا تلقوا درسا من حكم رستم الطويل المضى فكتب القنصل إلى وزيره في ٢ نوفمبر ١٨٨٢ يريد ترشيح أي مرشح باستثناء رستم . . وأيا كان « يجب ألا تتجاوز مدة ولايته خمس سنوات .. إن الحاكم الجديد لن يستطيع الإضرار بمصالحنا كما فعل رستم باشا . إن هذا يملك ويحكم منذ عشر سنوات يساعده سرا في عمله القاصد الرسول ، ويخشاه الناس لذهنيته (الانتقامية) ، يزرع الشقاق بين اللبنانيين ، يبل بغيريته لمعاوضة السياسة الانكليزية ، ويحتاج الحاكم الجديد لوقت طويل حتى يكون لنفسه وضعاً مماثلاً .. » ولكن هذا القول لا يخلو من المبالغة والتجني إلا إذا اعتبر القنصل الفرنسي أن إلزام الكليروس الماروني حدوده وقطع العلاقات بينه وبين المتصرف من شأنه أن يضعف نفوذ فرنسا ويتبعها

Beyrouth, T. 26, Rapp. No. 117 du 25 Sept. 1882, F. 370. (١)

» » » No. 109 du 24 Août 1882, F. 315-316 (٢)

(م ٢٣ - لبنان)

بالضعف بازاء تصرف رستم باشا حيال محبيها . إذا كان القنصل يقصد هذا من كلامه فهو على حق ، أما أن نقول إن المتصرف ناصر السياسة الانكليزية في الجبل ، فغير صحيح مطلقا بدليل الوقائع التي سردناها ، وبدليل أن قسما من الدروز (الجنبلاطية) وإن لم يكن لديهم شكايات جديدة ضد رستم باشا ، غير أن تحزبهم ضد الأمير أرسلان كان مصدره غيظهم من المتصرف ، ولا حاجة إلى القول بأن رستم بتنصيبه الأمير أرسلان وتعريضه له ، قد زاد في صدع صف الدروز وانقسامهم ، وربما كان هذا يفسر وجود القنصل الانكليزي الدريدج بإزاء حركة العرائض المناهضة للمتصرف ، فلو كان رستم مواليا للسياسة الانكليزية لاستنكر الدريدج العرائض أو على الأقل لمنع من استشاره من توقيعها ، وأخيرا لو كان الدروز شعروا بأنهم سعداء فعلا في ظل رستم لمسكنوا في الجبل ولما استمرت مهاجرتهم إلى حوران طيلة حكمه . والباب العالي كان راضيا عن مسلك رستم الحازم ، لم يكثر بالعرائض المقدمة ضده ، وإنما كان يعيدها له ويعتبرها شهادات حزبية مجروحة مغرضة ، فيرسل له التعليمات المؤيدة لتدابيره الحازمة ، والأوسمة العديدة التي منحها الباب العالي مؤخرا لأعوان رستم باشا (١) توضح أنه راض عن إدارته مستجيب لرغباته ، كما أن تفويضه مؤخرا سلطات كاملة بأن يتصرف على مسؤوليته في الجبل دون الرجوع إلى الأستانة ، وأن يطرد كل لبناني تحوم عليه الشبهة تؤيد مذهبنا إليه ، وتثبت أن رستم كان بوجه الإجمال رجل الأستانة القوي طيلة مدة ولايته ، ولا غرابة في ذلك فالأستانة رضى عن الرجل المهاب الذي يشدد على ممالكها ويحافظ عليها ضد تغلغل النفوذ الأجنبي « وعملائه » .

والضربة التي تلقتها السلطنة في تونس كانت ماثلة حتما في أذهان رجال الأستانة حين فرضت فرنسا معاهدة باردو (١٢ مايو ١٨٨١) واحتلت

القيروان (٢٥ سبتمبر ١٨٨١) على كره وسخط من السلطان العثماني وحكومته وحين ذهبت نداءات الأستانة التي وجهتها إلى بريطانيا لتوسط بينها وبين فرنسا أدراج الرياح . والضربة الثانية الكبرى التي حلت بنفوذ الدولة العثمانية في مصر بعد معركة التل الكبير واحتلال البلاد بدعوى رائفة لم تكن أقل إيلا من سابقتها . ولكن الأستانة لم تلبث أن صرفت النظر نهائيا عن تجديد ولاية رستم باشا نظرا لتدخل الحكومة الفرنسية الحازم ، وأبلغت رستم أمراً بتجديد ولايته بالوكالة ريثما يتم تعيين خلفه ، وقد احتج سفير فرنسا وطلب إسناد سلطاته إلى مجلس الإدارة ، ويبدو أن الأخذ والرد طال بين سفراء الدول حول تعيين متصرف لبنان الجديد ، وأخيرا اتفقت الآراء على اختيار واصه أفندي ووقع بروتوكول تعيينه في ٨ مايو . ووصل المتصرف في ٨ يونيو واستلم مهام منصبه في ١٠ يونيو بحضور رستم باشا ، وقبل أن تلقى نظرة عامة على أحوال الجبل وحكومته منذ ولاية واصه باشا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، لابد لنا من أن نبين كيف استقر نظام المتصرفية في عهد رستم ومن بعده ، وكيف ظل ساري المفعول حتى دخلت الدولة العثمانية عالم الحرب العالمية الأولى فألغت امتيازات الجبل وجعلت لبنان ولاية عثمانية بحتة .

وانقضت أيام رستم باشا بعد أن شهد جبل لبنان فيه حاكما حازما شديدا في الحق متسلطا مهابا عادلا (١) ، ضرب على أيدي أصحاب الرشوة ، وأبطل الدالة والوساطة وجعل للمتصرفية مكانة لا تدانيها مكانة الولايات من حيث النظام والدقة . استعانت به الدولة — أثناء حربها مع روسيا ١٨٧٧ — لضرب بعض العصاة المسلحين خارج حدود الجبل فأحرز جنوده

(١) قيل إنه لم يكن لأحد في لبنان سلطان عليه غير الجميلات إلا أن هذا السلطان لم يكن مطلقا في جميع الأمور .

مع «مستحفظان» الولاية نصراً رائعاً أكسبهم الصيت والثناء^(١)، وعرض رستم معونته مراراً على سلطات الولاية لتأديب بعض عصابات الأشرقياء التي كانت تعيش فساداً حول جبل لبنان، ففرض هيئة حكومته، وأعاد الأمن إلى نصابه. وكان من كبرياء رستم وشدة أنه ما اضطر موظف فاستقال في عهده إلا وقع في عريضة استقالته «عزلكم سبق استقالتهكم»، ولما جاء واصله خلفاً له، كان رستم يتقدم عليه، ووقف عند تلاوة فرمان عن يمينه فلما تلا القاري «دولتو واصله باشا المنسوب من قبلنا متصرفاً على لبنان» تحول رستم من عن يمينه إلى يساره، وجعل يقدمه عن نفسه باعتبار أنه أصبح الحاكم بأمر السلطان^(٢).

* * *

يتبين من حديثنا السالف عن حكم رستم أن عهده انسم باستقرار نظام المتصرفية الذي كان بدأ منذ أواخر عهد داود باشا بعد تخلصه من يوسف كرم، ولا استقرار نظام المتصرفية عوامل خارجية وداخلية: فالخارجية تتصل بمحاولات الدولة صاحبة السيادة الضعيفة الحبيثة النيل من النظمات وتقويض امتيازات المتصرفية وقد فشلت في ذلك، بعد أن استنفدت في عهد رستم كل وسائلها لنسف استقلال الجبل وإعادته إلى الخطيرة حتى إذا امتنع الأهالي من تلبية رغباتها وإدخال أنظمتها، نفرت وانتهزت فرصة الحرب مع روسيا لقطع المعونة المالية أو تعليق دفعها، وكانت هذه إحدى وسائل الاستئانة للضغط على الجبل وإلزامه «الحدود» أو عرقلة سير إدارته

(١) أنفذ رستم كوكبتين من الدراغون وفرقة من الجندرية لمساعدة الولاية في القضاء على قلاقل كان يغذيها شيخ درزي في مرجييون التي أصبحت ملجأً للفارين والعصابة وانصرفت «الجملة» على الدروز أنصار الشيخ، وأنجلت عن مقتل بضعة وعشرين منهم، وظهرت المنطقة.

وخلق البلبلة في الصفوف، ولو رجعت يومذاك بهذا الشأن لأجابت بأنها رازحة تحت أعباء الديون، وبتعليق الدولة دفع الإعانة السنوية التي نصت عليها النظمات والتي انقضت بالتدريج، لم يعد لبنان يخشى من هذه الطوارئ المضرة إذ استطاعت المالية اللبنانية اعتباراً من عام ١٨٨٠ أن تنق العجز، ولكن لم تصل إلى هذه النتيجة المرضية إلا بمعونة الضرائب الإضافية مثل زيادة مصاريف العدلية، وزيادة الرسوم على الخراف والماعز، والسماح بالصيد، وتعديلات حقوق حصر التبغ، فرضت هذه الضرائب التكميلية بفضل الصلاحيات الممنوحة للمتصرف بموجب البروتوكول الإضافي في نظمات ١٨٦١ والدول الكبرى لم يعد لها في لبنان ما تعمله بعد رسوخ نظمات المتصرفية، فاكثفت بحماية طوائفها التقليدية وبحماية هذا أو ذاك من الناس، وانحصر تداخل القناصل بأمر العزل والتنصيب والانتخابات، لأنه لم يبق للبنان شيء حيوى يتدخلون في شأنه.

وجدير بالذكر أن الدول التي وضعت النظمات كان يؤدي اختلاف نزعاتها السياسية في الشرق الأدنى إلى عدم اتفاقها على تعديل النظمات حتى ولو كان هذا التعديل من شأنه أن يلتقي مع رغبات أهالي الجبل ومع حسن سير الإدارة فيه ومع ولاء أهله. إن أى عمل مشترك من جانب الدول لمراجعة النظمات جزئياً أو كلياً كان أمراً متعذراً في الفترة التي تلت حكم رستم، وما كان من المتوقع أن نفترض جدياً بأن الباب العالي سيولى الإصلاح عنايته لمصلحة غالبية سكان الجبل، وبذلك ظلت هذه النظمات الجامدة غير المتطورة سارية في الجبل حتى إلغاء امتيازاته وإبطالها. كذلك لم يعد للاستئانة أن تفيد من شغب يوسف كرم وطموحه الشخصي للحكم كي تنفذ مآربها بواسطته، وكان لنمو أهمية الجندرية وهدوء البلاد النسبي أثر في إبعاد تدخل الجيوش النظامية.

وهذا يجرنا للكلام عن العوامل الداخلية للاستقرار، فيوسف كرم

الذى كان العدو الأكبر لنظام المتصرفية ، قد اختفى من على المسرح السياسى اعتبارا من عام ١٨٧٨^(١).

وقد كان موضع أمل الآستانة يوما لبعث نظام القائمقاميتين وتقويض نظام المتصرفية . وإذا كان كرم قد تمتع بشعبية كبيرة بين فلاحي الشمال ازدادت بعد أن اتخذت السلطات الكنسية والمدنية تدابير قسرية بحق الرهبان ، فلأن الأهالى كانوا يفتقرون إلى زعيم تتمثل فيه نزعاتهم وآمالهم ، بعد أن خسر الأمراء القدامى كل نفوذهم . أما حزب كرم فقد ظل حزبا معارضا ساخطا مشاغبا وتضاءلت أهميته بمرور الزمن . ومن عوامل استقرار النظامات حرص الأكليروس المارونى خاصة ، على صونها والحفاظة عليها . فبعد أن حارب الأكليروس النظامات طوبلا في عهد داود باشا ، واستنكرها لأنها تقلص سلطانه الزمنى ، لم يلبث في عهد رستم أن أصبح أكبر المدافعين عنها بعد أن عاين رجاله مقاصد رستم الهادفة إلى إسقاط نفوذهم والازدراء بهم وإبهاظ كواهلهم بالضرائب عن ممتلكاتهم الواسعة وأديرتهم الغنية . ومعلوم أنه منذ المسح الذى بدأ في عهد داود عام ١٨٦٢ وانتهى في أوائل عهد فرنكو لم يجر مسح آخر . فما زال مقدار الضرائب هو نفسه مع أن الأرض تضاعف ثمنها . ثم إن عليّة الأكليروس ورؤساء الأديرة كانوا يملكون ثلث أحسن أراضي الجبل ، ولذا لا يرحبون في أن تفرض على أراضيهم رسوم وفق سعرها الصحيح ، ومن هنا كانت معارضتهم لإجراء أى تعديل في نظامات الجبل ، وكان المجلس الإدارى الذى يمثل الموارد فيه أكثرية ، يدعمهم حتى في المسائل المالية الثانوية كزيادة الضرائب

(١) بعد أن ضاق يوسف كرم ذرعا بإعراض المسؤولين في النائيكان وفي الحكومات الأوربية عن دعوته ، قرر « الحزن والبأس يا كلان فؤاده » أن يهجر السياسة وأن يخصص أيامه الأخيرة « لعبادة الله وممارسة أعمال التقوى والفضيلة والنقش » ، حتى توفي في ١٨٨٩ في بلدة رازينا الإيطالية .

(يوسف بك كرم في المنى ص (٣٦٤ ، ٣٩٣))

على الماعز التى جعلها رستم مع الاكليروس أشد أعداء لبنان^(١) ، وظلوا على ذلك حتى نهاية عهد المتصرفية كما سنرى . وأمراء الجبل ومشايخه قنعوا « بالوظيفة » ولم يعد يداعبهم الأمل بحكم الجبل واستعادة سلطانهم القديم ، فاندمجوا في ما اندمج الناس فيه ، والمعارضون منهم للمتصرف كانوا يكتفون بنشر كراس عن سقطاته ومفاسد حكمه ، يرفعونه إلى الآستانة والدول الكبرى بغية تبديل المتصرف فخسب أو التنبيه عليه والدروز بدوا راضين عموما . صحيح أن لهم شكاوى ضد قائمقامهم في الشوف الذى سيبدله في عهد واصله منافسه نسيب بك جنبلاط فتقلب الآية ويصبح الراضون ساخطين ، ولكن كل هذا لا يخرج عن نطاق التحزب وهو شكل من أشكال النزاع القديم الذى لا يمس النظام وقواعده ، ولا يجرهم إلى العصيان والثورة على الحكومة كما كان شأنهم في الماضى . وهكذا انشغل الدروز إما بالمهاجرة إلى حوران أو إلى المهجر ، أو بالتحزب ضد هذا المتصرف أو ذاك القائمقام بشكل لا يشوبه خطر جدى على الأمن .

ولقد سجل عهد رستم بداية تدخل المتصرفين في انتخابات مجلس الإدارة وأعماله ، وقد نجح أحيانا في تقييد حرية المجلس باستخدام أقارب أعضائه ، فصار عضو المجلس الحر يخشى إن هو عارض المتصرف وناهضه أن يعزل أقاربه من الوظائف الأخرى ، والطريقة التى لجأ إليها رستم هي ضرب البعض ببعض ، فإذا عزل موظفا عين قريبه ، أخاه أو نسيبيه أو ابن عمه وبذلك استفحل التحزب في الجبل أيام رستم واستمر من بعده . واللبناني كان في أمسه ، وصولى يريد الوظيفة ، مثله مثل سائر الناس في سائر الأمم ، ولذلك كان متعذرا على الموظفين أن يقاوم متصرفا حياته الحكومية بين شفقتيه ، وأضاف رستم عاملا آخر إلى عوامل الشقاق الخفى والطائفية وهو التحزب المصلحى ، فاتجهت كثرة الناس إلى تأليف الأحزاب لا لفرق عام ومصلحة

وطنية أو إصلاحية ، بل لمقصود خاص وجر مغنم شخصي ، وسيكون لهذا الشر ما بعده ، ولم أجد خيرا من وصف الدكتور شاكر الخوري المعاصر في وصف هذا الشرحين قال : « إن الجبل قبله كان مقسوما إلى عدة طوائف وكل طائفة إلى قسمين ، أما هو (رستم) فجعل سياسته تقسم كل عائلة على ذاتها ، وكيفية ذلك أنه كان إذا عزل مأمورا يعين أخاه أو ابن عمه فتحصل العداوة بينهما لأن أغلب العداوة في لبنان تنشأ عن المزاحمة في التوظيف » (١).

لمحة عن أوضاع المتصرفية اللبنانية حتى بداية الانتداب

سجل عهد رستم استقرار نظام المتصرفية ولكن سجل معه في أواخره بداية مفسدات الحزب والانقسام بين صفوف الأهالي مما سيضعف تكوين جبهة المعارضة « الوطنية » أثناء كفاحها من أجل إصلاح جمود الإدارة والعمل على توحيد طوائف الرأي العام اللبناني لتقف صفا تجاه المصالح الشخصية والطائفية والرجعية والأجنبية . وذلك بعد أن أصبح الحكم في الجبل سباقا بين الحاكم والمحكوم لاستدرار خيرات « كراسي الحكم » ، وبعد أن كادت « المذاهب » الدينية أن تتحول إلى « أحزاب » مذهبية سياسية ، بحيث أوشك اهتمام الزعماء والموظفين والوجهاء أن يتجه فقط لمصلحة أبناء طوائفهم بوصفهم يمثلونها دون سواها . وهذا شر مستطير نمت بذوره بعد عهد رستم ولم تورق شجيراته وتزدهر إلا بعد عهد المتصرفية أي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى .

وجاء واصله باشا خلفا لرستم ، وشهد عهده تفشي الرشوة (١) بنتيجة

(١) نجم المسرات ، ص ٣١٢

(٢) كان صهر واصله واسمه كوبليان أفندي يستخدم نفوذه ويساوم طلاب الوظائف والحاجات على الثمن ، وقد كان عهد واصله مضرب المثل في شيوع الرشوة حتى قال الشاعر تامر الملاط « مؤنبا واصله » :

قالوا مضى واصله وواروه الثرى
رنا الفلوس على بلاط ضريحه

أظن برتوكول تعيينه في :
(أوراق لبنانية مجلد ٢ ص ٥٠)
Cuinet, op. cit, pp. 297-98

تخفيض سلفة رواتب الموظفين إلى النصف ، فاختلفت الأحكام وكثر التزاحم على الوظائف منذ ذلك الحين ، وحينما توفي عام ١٨٩٢ خلفه نعيم باشا الحلبي من أسرة تتونجي ، وابن أخت فرنكو باشا ثاني المتصرفين وجعلت ولايته لخمس سنوات قابلة للتجديد ، وقد لفت بمثل الدولة نظر الباب العالي إلى ما جرى في عهد واصله من تجاوز للسلطة بما يمس النظمات ، فأقر السفراء في اجتماعهم لدى ناظر الخارجية العثمانية وجوب تنفيذ الأمور الثلاثة التالية : وهي ١ - احترام جميع حقوق المجلس الإداري الكبير وإتمام انتخاباته بكل ضمانات الحرية . ٢ - عدم إجراء أدنى تعديل في نظمات الجبل الموقعة في ٦ سبتمبر ١٨٦٤ إلا بعد استئذان الدول . ٣ - احترام الضمانات الممنوحة للقضاة في البند الثاني من النظمات ، فلا ينقل أحدهم أو يعزل إلا بعد تحقيق المجلس الإداري معه (١) .

وظلت الرشوة شائعة بعض الشيوع في أيامه على الرغم من دأبه على محاربتها ، ولم يحدث في ولايته أدنى حادث . على أنه لم يلبث أن تخاصم مع الأكليروس وجابه عداة قنصلية انكثرت التي ما انفكت تعارض في تعيين واحد من سلالة فرنكو باشا لولاية الجبل كما عارض أعداؤه مدعيته للسنوات الخمس الثانية . واستلم الحكم بعده مظفر باشا وهو من أصل بولوني خدم أبوه في الجيش العثماني ، واستلم الحكم في أكتوبر ١٩٠٢ وقرر الباب العالي والسفراء أن يؤمر المتصرف الجديد بتنفيذ المطالب الثلاثة التي تضمنها برتوكول تعيين سلالته نعيم .

وقد أخذ عليه معارضو حكمه أمورا منها ضعف إرادته وقبح تصرفه ، وما رمى به وأهل بيته من رشوة وسوء حالة ، وصرفه المئات من وظائفهم وتقييد حريتهم الشخصية أو سجنهم مما اضطر بعضهم إلى الجلاء عن وطنهم إلى ولاية بيروت أو دمشق . وكان وراء « جماعة المعارضة » زعامتان

١ كليريكية وزمنية تشدان أزرها : البطريك الماروني الياس الحويك (١) وهو يمثل السلطة الأكليريكية والأمير مصطفى أرسلان هو يمثل النزعة الإقطاعية . وتفسير عدااء الأمير مصطفى للمتصرف هو أن هذا انصرف عنه إلى نسيب بك جنبلاط منافسه وخصمه ، بعد أن كان لمصطفى كلمة نافذة في عهد المتصرف السابق نعوم . والسبب في اجتماع هاتين السلطتين الدينية والزمنية اللتين لم تجتمعا من قبل ، أن مظفر باشا كان وأحزابه يعملون على تحطيمهما معا وإسقاطهما في وضع النهار صراحة ، ويؤلفون الجمعيات الماسونية ويدفعونها للمجاهرة بالعداء لكل سلطة ، ولا سيما السلطة الأكليريكية . وقد أصدر المعارضون ضده كتابا (٢) للتجريح به والحيولة دون تجديد ولايته . وسياسة مظفر باشا في مناهضة لمطامع الأكليريكوس شبيهة بسياسة

(١) توفي البطريك بولس مسعد عام ١٨٩٠ خلفه البطريك يوحنا الحاج ثم الياس الحويك .

(٢) عنوان الكتاب « مظفر باشا في لبنان » وهو مطبوع في بيروت وقد كتب عليه (طبع في الإسكندرية سنة ١٩٠٧) تعمية للحقيقة وتجنبا للمسؤولية . وأبواب الكتاب اثنا عشر بابا : (١) في خرق القوانين . (٢) في الرشوة . (٣) في الاحتيال والاستمالة . (٤) في التزوير . (٥) في مخالفته نظمات الجبل . (٦) في استبداده في الانتخابات الادارية . (٧) في وفرة الجنايات في أيامه . (٨) في تعطيل سلك الجندرية . (٩) في تناقض حركاته وسكناته . (١٠) في استسلامه لعائلته . وتلاعيمهم بالأحكام . (١١) في غرائب أطواره . (١٢) في بث المبادئ الفوضوية . وهذا الباب الأخير جاء فيه : « وقد خيل لبعض السذج أن المقصد من هذه الجمعيات (الماسونية) هو المساواة . وأن الذي هداه عليها — يريد المتصرف — إنما هو كرهه لسلطة الأكليريكوس على الأخص » . وفي موضع آخر من الكتاب : « ولما وجد — أي المتصرف — أكثر أعيان الجبل ناقلين عليه اعوجاج مسلكه قام بحزب بعض الأهالي ناخبا فيهم نفير الثورة ، وداعيا لهم إلى مقاومة الوجهاء . والأعيان لأجل شفاء صدره ، فشرع في بث مبادئ فوضوية » . والكتاب معزز بالواقعات والحادثات والأرقام وأسماء الأعلام . وقالت « أوراق لبنانية » إن المقصد من تلك الشكوى المدوية حمل سنراء الدول على عدم تجديد ولاية مظفر باشا ، ولكن المتصرف توفي إثر طبع الكتاب فأراح واستراح وقد شارك الأمير شكيب أرسلان في معارضة المتصرف ويرجح أن الكتاب مدون بأسلوبه المعروف . ص (٣ : ١٩٨) .

رستم وداود من قبله . وقد انتقم من الأكليريكوس ومن الأعيان بتأييد الجمعيات السرية الماسونية ، فتألفت في أنحاء شتى من البلاد وخاصة في كسروان التي كانت إلى وقت قريب جدا من أشد مناطق الجبل تعصبا للمارونية ، ونشأ عن ذلك حزبان كبيران في الجبل حزب يناصر الأكليريكوس وحزب يتناصبهم العدااء ومن المؤكد أن هؤلاء الآخرين هم أولئك الذين كانوا يؤيدون حكومة داود باشا ويكرهون تدخل الأكليريكوس في السياسة ، ولكنهم يومذاك كانوا فئة لا أهمية لها في سياسة الجبل ، فإذا بها تنمو وتكبر في ظل حكم رستم باشا وخاصة مظفر باشا ، حتى خيف وقوع ثورة أهلية من جراء اصطدام الحزبين ، وقد اضطرب جبل الأمن في كسروان عام ١٩٠٧ بسبب تفشي هذه الروح المناوئة للأكليريكوس ، ولكن المنية وافته ففضت الخلاف وقد بذل مظفر باشا لدى قدومه إلى الجبل كثيرا من الوعود بإصلاح الإدارة كتنظيم المحاكم والجندرية ، وتنقيح النظام الانتخابي ، والعناية بمسح الأراضي وبالمالية والمهاجرة وتنشيط الموانئ اللبنانية . ولكن هذه البرامج لم توضع موضع التنفيذ .

وجاء بعده يوسف باشا ابن فرنكو باشا ثاني المتصرفين ، ولم يلق تعينه لدى المناوئين للأكليريكوس قبولا حسنا ، فالخوف من أن الحاكم الجديد سوف يتبع سياسة والده قد أثار مظاهرة مؤلفة من ١٥٠٠ من الموارنة مع ثلثة من الدروز ساروا في بيروت (يولية ١٩٠٧) والتسوا من الوالى أن يبلغ الباب العالي احتجاجهم على تولية يوسف باشا .

وتتميز فترة الحاكم الجديد (١٩٠٧ — ١٩١٢) بأنها عاصرت فترة الانتفاضة الثورية (المشروطية) على السلطان عبد الحميد ، ١٩٠٨ فهل استجاب الجبل لدعوة الأستانة في انتخاب نائبين ماروني ودرزي يمثلان أهاليه في مجلس المبعوثان ؟ . كلا ، رغم ترغيب المتصرف للأهلين وتشجيعه لهم على إرسال العضوين : ورغم مطالبة بعض الفئات في لبنان بضم المتصرفية إلى ولاية سورية .

ويوسف باشا في بداية حكمه كان منهجه منهج الاعتدال مع جميع الأحزاب ، وعامل الحزب الاكبريكي النافذ معاملة الاحترام وخفف كثيراً من أهواء الحملة التي شنت على الاكليروس ، بيد أنه سرعان ما اصطدم بالمعارضين وهم دوماً الطبقة الموثورة الناقمة ممن أوقفهم المتصرف أو عزلهم أو أبعدهم عن الوظائف ، فألبوا الرأي العام ضده ونشروا بحقه نشرات قاذحة ، كما اصطدم مع مجلس الإدارة وكف أيد بعض أعضائه وعزل نائب كسروان وانتخب سواه على مسؤوليته الخاصة ، فهاج الرأي العام اللبناني لا سيما عندما أوجب المتصرف على كل لبناني أن يحمل تذكرة نفوس عثمانية ، أسوة ببقية الولايات غير الممتازة ، ولم تهدأ الأزمة إلا بعد أن جعل أخذ تلك التذاكر اختيارياً . وقد استفاد المعارضون من فترة الحرية التي رافقت إعلان الدستور وما تلاها ففرضوا على المتصرف مرشحاً حراً لوكالة رئاسة المجلس طبقاً لرغبة الأكثرية .

ونشرت مداوولات المجلس ، كما نشرت خلاصة عن الموازنة ، ونشطت الأشغال العامة وغيرها (١) وكانت إدارة المرافق العامة بوجه الإجمال في يد ممثل الأهالي ولكن يوسف باشا سرعان ما سعى لاسترضاء الآستانة التي كان بسبب رجوعه في النهاية إليها لا بد له أن يبتعد عن كل ما يثير شكوكها ويزعج فتیان الترك . وقد بدأ منذ عام ١٩١٠ يعمل وفق وحيها ، فحاول تضيق امتيازات الجبل والتمهد لإعادته إلى الحظيرة العثمانية العامة وفرض الضرائب السارية في الولايات عليه ، ولكن المعارضة لزمّت الحدود المشروعة ، واتصلت بالجمعيات اللبنانية خارج الجبل (٢) للمطالبة بتنفيذ

Correspondance d'Orient, 16 jan. 1914

(١)

(٢) أنشئت بعض الجمعيات السياسية في لبنان عام ١٩١٩ . وخوفاً من أن يزل اضطهاد أو ضغط في المستقبل أنشئ « الاتحاد اللبناني » في مصر في نفس العام (استقلال لبنان والاتحاد اللبناني في الاسكندرية ، مطبعة الهلال بمصر سنة ١٩٢٢ ص ٤ - ٥) وفي فترة الحرب توحدت برامج جمعيات الاتحاد اللبناني في مصر وأسمت صوتها للاوساط السياسية الأوربية والصحفية .

نظامات الجبل حرفياً . وزادت العلاقات توتراً بين الجبل الآستانة عندما رسا الطراد الفرنسي جول في ميناء جونيه وزار قبطانه رسمياً بطيريك الموارنة ، وبدأ هذا المسلك كأنه إجابة على مسلك فتیان الترك بإزاء الدول وأجابت الآستانة بإدخال الجند العثماني إلى الجبل وإجراء تمرينات حربية فيه على سخط من مجلس الإدارة ، وكانت حادثة الطراد الفرنسي والمغالاة بإكرام جنوده مناسبة لأخذ ورد بين ممثلي السلطة وممثلي المعارضة فكتبت جريدة الأقبال الصادرة في بيروت في ١٢ فبراير ١٩١٢ أن اللبنانيين يطلبون أن يكون لهم ساحل بحري وحق لهم هذا الطلب ، ولكن ذلك يتوقف على تغيير نظامهم وهم يحتفظون به كل الاحتفاظ . واستطردت الجريدة تقول : إذن فطلب تعديل مسألة دون مسألة هو من قبيل « بحرّونه عاماً ويحلّونه عاماً » ، أما المغالاة في إكرام بحارة الطراد فلا نخوض فيه الآن (١) « وقد زاد في توجس الترك أن بوانكاريه تفوه بعد فترة قصيرة في مجلس الشيوخ الفرنسي بخطبة عن وجوب احترام الدول لمصالح فرنسا في سورية ولبنان . وفي ديسمبر ١٩١٢ عين الأرمي السكاثوليكي أوهانس قويوجيان متصرفاً على الجبل خلفاً ليوسف باشا ، وفي عهده عرضت الحكومة اللبنانية موازنتها لمصادقة الباب العالي وأرفقتها بالتماس مجلس الإدارة بأن يحتفظ بضرائب المعيصرة لحساب المتصرفية ، وبإعادة دفع الإعانة السنوية ، ولكن الآستانة أجابت بأن لبنان هو المنطقة الوحيدة في السلطنة التي لم يطرأ أية زياده على ضرائبها ، ودعا مجلس إداره والمتصرف لفرض ضرائب جديدة لسد نفقات الإدارة . وفي ٢٩ مايو ١٩١٣ اعتذر المجلس بفقر البلاد ومحل الأرض واطراد الهجرة من الجبل (٢) .

(١) جريدة الاقبال العدد ٤٣٤ .

(٢)

وأهم إصلاح جرى في عهد أوهاانس تعديل طريقة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للجيلولة دون انتخاب مجالس الإدارة لنفسه دوماً عن طريق الضغط على ناخبه مشايخ القرى . وكان الناس قد ضجوا من هذه الحالة فتقرر أن يعين دافعوا الضرائب مندوبين عن الأهالي ليشتروا مع مشايخ القرى في انتخاب عضو المجلس ، بحيث أن كل مائة شخص يختارون مندوباً واحداً ،^(١) وبينما كان الأخذ والرد ناشطاً بين الآستانة والجبل بصدد الضرائب ، اندلعت الحرب العالمية . ولم تلبث الآستانة أن ألغت امتيازات الجبل ونظاماته في نفس المذكرة الرسمية التي أعلنت فيها إبطال معاهدة باريس ١٨٥٦ ومعاهدة برلين ١٨٧٨ ، وأدخلت الجبل في النظام الإداري الساري في بلاد السلطنة ، وعينت له حاكماً تركياً عثمانياً ، وأرسلت جنودها لتحتل أراضيها ، فلم يبق من النظامات إلا اسمها .

وعنما نشبت الثورة العربية اشترك فيها وفي الانتصار لها عديد من المسيحيين اللبنانيين ، وساهموا في تنظيمها ، ولما تقلصت السيطرة العثمانية عن بلاد الشام إثر الحرب العالمية الأولى ظهر الانقسام الطائفي من جديد إذ خشي الموارنة أن يغرقوا في لجنة «الحكومة البدوية الحجازية» فانكشوا وراحت كثرة زعمائهم تطالب وعلى رأسها رجال الاكليروس الماروني ، باستقلال لبنان تحت حماية فرنسا . وقد انضم إلى هذا التيار الانعزالي المتوجس نقر من ذوى الأغراض من المسلمين السنين والشيعة والدروز فكانت الفرقة بين اللبنانيين ، وكان هذا الشعور العميق بالجفاء ، وهذا الاتهام المشترك بخيانة لبنان (هؤلاء لأنهم يرغبون في الوحدة مع سورية ، وأولئك لأنهم يريدون بقاء الاحتلال والحماية الأجنبية في البلاد) .

والحق أن جميع حركات المعارضة اللبنانية التي قامت ضد مفاسد الحكم والإدارة المتصرفية ، لم تنجح في توحيد النضال السياسي والاجتماعي

(١) أوغست اديب ، « لبنان بعد الحرب » تعريب فريد حبش ص ٧٣ .

اللبناني وصهره في بوتقة وطنية مدنية خالصة . ويرجع سبب ذلك إلى الفكرة الطائفية التي كانت (وما زالت) تسيطر على طوائف الجبل والتي تغذيها التحزبات والظروف المحلية كما يرجع أيضاً إلى تحول أكثر الزعامات إلى القطاعية القديمة إلى زعامات طائفية تسعى إلى تمثيل الطائفة التي تنسب إليها . وكان لرجال الدين خاصة في المناطق المسيحية أثر في إخماد هذا الشعور الطائفي الذي يحفز الغيرة على الطائفة ومصالحها فحسب والتوسل بها لأغراضهم . ولا شك أن نظامات الجبل قد أقرت الطائفية في الإدارة ووظائفها في القضاء والمصالح المختلفة . وبديهي أن التمسك بالطائفية على هذا الوجه كان من شأنه أن يحفز « الطائفية » لدى الفريق الآخر « الإسلامي » ، كلما حاول هذا الفريق أن يتناساها في غمرة الدعوة للقومية العربية التي انبثقت من دمشق آنذاك ، ونعلم الباقي ، منذ ذهاب بطريك الموارنة إلى باريس ، والتماسه بسط حماية فرنسا على الجبل . وجدير بالذكر أنه بينما كان النضال دائراً بين قوى الوطنيين السوريين وبين قوى الفرنسيين الذين نزلوا على الساحل السوري ، عملاً باتفاق (سبتمبر ١٩١٩) مع الانكليز ، كان بعض أحرار الجبل يحاولون إيجاد تفاهم مع حكومة فيصل العربية بعد أن سمعوا عسف العسكريين الفرنسيين وصالفهم وتطاوهم على مجلس الإدارة وعدم الاكتراث بقراراته وبدأت المحادثات في أواخر مايو ١٩٢٠ على أساس «استقلال الجبل وحياده بعد تكبيره» وتم الاتفاق على توقيع «مضبطة» يطلب فيها لبنان الاستقلال التام بحملها أعضاء مجلس الإدارة ويسافرون شخصياً إلى دمشق ومنها إلى حيفا فباريس حيث يلاحقون قضيتهم أمام مؤتمر الصلح ، على أن تدفع لهم نفقات سفرهم وتم دفع المبلغ المتفق عليه لهم ، وفي ١٠ يولية وضعت المضبطة المطلوبة ووقعها سبعة من أعضاء المجلس ، ولكن الفرنسيين كانوا على علم بكل ما يجري فقبضوا على الأعضاء أثناء توجههم إلى دمشق وفي ١٢ يولية أصدر الجنرال غورو قراراً بإلغاء مجلس الإدارة . وقد زاد

هذا الحادث في نقمة الفرنسيين على حكومة دمشق لأنه كاد يخرج موارد الجبل من دائرة نفوذهم وهم حصن التعاون الذي يعتمدون عليه في سعيهم لوضع يدهم على بلاد الشام بعد أن خذلتهم معظم الطوائف الأخرى وأبت أن تعترف بانديابهم والتعاون معهم . وهذا ما عجل بضرب الدولة العربية في دمشق بعد فرض الانتداب على سورية ولبنان في مؤتمر سان ريمو (أبريل ١٩٢٠) .

وبدأ في «لبنان الكبير» عهد جديد تفاقمت فيه شرور الانقسام الطائفي ، وازدادت بروزاً وتشعباً عندما وزعت مناصب الإدارة العليا بين الطوائف المختلفة من موارد وسنة ودروز وكاثوليك وشيعة وأرثوذكس ، وعندما وجه الاحتلال كل همه إلى استرضاء « حزبه » في البلاد ، فانكمش المسلمون ولم يشاركوا في وظائف الإدارة اللبنانية العليا حتى منتصف الثلاثينات . وقد حصل بمرور الزمن هذا المزج الخاطئ بين النزعة اللبنانية والمسيحية أو المصلحة المسيحية من جهة وبين العروبة والاسلام أو المصلحة الإسلامية من جهة أخرى ، ولا حاجة إلى القول أن الاحتلال كان يبرز هذا « الوهم » ويستنفر العصبية الطائفية والزعامات الزمنية والدينية التي تستوحى سياستها في الغالب من « القنصلية » الأجنبية ذات الغرض ، حتى أصبح لبنان والحالة هذه أشبه باتحاد فدرالي طائفي منه بدولة مدنية حديثة ، بحيث باءت جميع محاولات الوطنيين المخلصين بالفشل في سعيهم لإرساء قواعد « الدولة اللبنانية » بالمعنى الصحيح ، إذ ما قىء الزعماء السياسيون ، أو معظمهم ، يتسابقون مع رجال الدين في سبيل النفوذ الطائفي كل باسم طائفته لمد أجل رئاسته أو لتقوية سيطرته الاقتصادية والاجتماعية ، وكان ذلك واضحاً خاصة لدى الفريق المسيحي ، وظلت الأمور على هذا المنوال للأسف حتى أيامنا هذه وما زالت أزمة الحكم في لبنان ماثلة في الأفق تهدد أمن البلد الشقيق الجميل واستقراره .

الخاتمة

إذا كان ينبغي أن يكون لسكل تاريخ جدير بالاسم محور ، تدور حوله الوقائع وترتبط به الأحداث ، فنحن نرى أن الصراع على السلطة والنفوذ والحكم يصح أن يتخذ محوراً ترتبط به أحداث الجبل منذ أواخر عهد الأسرة الشهابية حتى نهاية عهد المتصرفية ، بل حتى يومنا هذا .

وفي اعتقادنا مرت أزمة الحكم في لبنان بثلاث مراحل متباعدة تماماً ، أولها مرحلة الحكومة الشهابية القديمة ثانيها مرحلة الفتن والفوضى ثالثها مرحلة الحكومة المتصرفية . ولسكل من هذه المراحل عناصر وعوامل تتحكم فيها وينجم عنها شؤون وخصومات ترتبط قليلاً أو كثيراً بالعلاقة السكائنة بين الحاكم والمحكوم ، سواء كان هذا الحاكم أميراً للجبل أو حاكماً عثمانياً ، أو إقطاعياً ، أو قائمقاماً ، وسواء كان هذا المحكوم درزياً أو مارونياً أو فلاحاً أو إقطاعياً أو كليريكياً .

من عناصر المرحلة الأولى التي استمرت حتى عام ١٨٤٠ ، مسعى الأمير بشير الثاني الشهابي لخضد شوكة مرؤوسيه الإقطاعيين وبخاصة الدروز منهم ، وارتباطه بالحكم المصري في الشام وما يترتب على ذلك من استدعاء الموارد المالية على الدروز المتمردين ، وانصرام عهد المودة والوفاق بين الطائفتين ، لاسيما بعد تدخل الدول والتزام فرنسا جانب الحاكم المصري والشهابي ، وانحياز انكلترا لجانب السلطان العثماني ، وانتقال النزاع التقليدي بين هاتين الدولتين إلى الجبهة اللبنانية الداخلية على شكل نزاع بين الموارد والدروز . وهنا فصل إلى المرحلة الثانية التي تمتد بين ١٨٤٠ ، ١٨٦٠ وقد تحكم فيها عناصر وعوامل منها قديم موروث عن المرحلة السابقة ، ومنها حدث تشكل من جهة بعد تدخل الدول وانتهاء الحكم المصري بحيث غدا لبنان مسرحاً للمكائد الدولية والفتن الطائفية ، ومن جهة أخرى بعدمبادرة (م ٢٤ — لبنان)

السلطان العثماني للإفادة من كل ذلك وتدعيم سيادته التقليدية بالاستناد إلى السياسة « التنظيمية » الجديدة التي اتجهت للأخذ بالحلول النصفية بحيث تحل القائمقاميتان الطائفتان مكان الحكم اللبناني الموحد . وأخيراً ما نجم عن فشل هذه الحلول من توسيع شقة الخلاف بين الطائفتين في « المناطق المختلطة » ومن فتن دموية طائفية ، وفي المناطق المتجانسة من منازعات جديدة بين الفلاحين والسادة كان يغذيها خاصة الكليروس الماروني الطموح للسيطرة الزمنية .

وكان لابد أن تذهب نار الفتنة لدى أول احتكاك بين أهالي القائمقاميتين اللتين اتخذتا الطابع الطائفي ، ولعبت فيهما الأيدي الأجنبية تحرك الضغائن وتثير النزعات وتغذي الحذر ، ولم تعد القيسية واليمينية ، أو اليزيدية والجنبلية تحزب طوائف الجبل ، فقد مضى عهد الإمارة القديم الذي كان يوحد الصفوف ، وأذلك تضاعفت سلطة « المقاطعية » والزعماء الذين كانوا يسكون زمام الأمر حين تعصف الأهواء « بالعامية » . وكان لابد لهذه الأهواء أن تنفجر أيضاً بفعل الدسيس الأجنبي ، وكان لابد أن تنتهي هذه المرحلة بحرب أهلية مؤسفة يعقبها تدخل دولي واحتلال فرنسي ، وينجم عنه احتدام الصراع السياسي بين الدول للجيلولة دون تفرد فرنسا بمعالجة الأزمة وينتهي بعد جدل طويل « بوفاق » و « تسوية » قبل بها الباب العالي مكرها خشية أن تسرى عدواها إلى ممالكه الأخرى . وتنص التسوية على أن يحكم الجبل متصرف مسيحي عثماني بموجب نظام إداري خاص يوضع تحت رقابة دولية . وهنا نصل إلى المرحلة الثالثة ومن عناصرها المصاعب التي جابهت أول المتصرفين في تطبيق النظمات ، والطموح الوطني إلى الحكم مؤيداً من الأكليروس ، ودور دسائس الدولة ذات السياسة الضعيفة الخبيثة في كل ذلك . ومن عناصر هذه المرحلة أيضاً ، العداء الذي صبغ علاقات الحاكم بالأكليروس الماروني (الإقطاع الجديد) وبخاصة في عهد رستم باشا الذي

تستقر قواعد النظام الإداري الجديد في عهده ، وتختفي مساعي الطموح الوطني للحكم ، بعد أن نفى يوسف كرم ، الذي لم ينجح إلا في تشويه القضية الوطنية ، وفي عزلها عن أنصارها الطبيعيين ، بإغصاب البعض ، وبشل البعض الآخر . ومن هذه العناصر أخيراً ما كان من محاولة الآستانة « تشديد قبضتها » على الجبل بعد إعلان دستور ١٨٧٦ ، وما اقتضى ذلك من قطع المعونة المالية عنه ، ومحاولة إدغامه في سلك الولايات العثمانية الأخرى وإبطال امتيازاته وما رافق ذلك من سياسة بعض المتصرفين في تحزيب أهالي الجبل وجعلهم شيعا ، وما نجم عن كل ذلك من المفاصد التي كانت تظهر كثيراً أو قليلاً في الفترة الباقية من عهد المتصرفية . وبالرغم من كل ذلك فقد خفت حدة الأحقاد والعداوات التي كانت تعصف بأهواء طوائف الجبل الست وتخلصت من مفاصد الإدارة العثمانية المباشرة بفضل نظاماتها وعاد الأمن إلى ربوع الجبل ، واستطاع الفلاح أن ينتج وكذلك العامل والتاجر ، ولم يعد هؤلاء يقاسون من إرهاب موظفي السلطة عموماً . وغدا هم المخلصين من أبناء الجبل أن يقضوا على شرور التحزب وعلى بذور الطائفية التي بدأت ترفع رأسها من جديد بعد اندلاع نار الثورة العربية وقيام الحكم العربي في دمشق ، وحين حركت فرنسا « حزبها في الجبل » دفعته لاستنكار « أطماع البدو » والتماس حمايتها من مؤتمر الصلح في باريس وهكذا استمر محور الصراع على الحكم قائماً تدور حوله الأحداث في الفترة ما بين الحربين وما بعدها ، وبدأ للجميع أن الطائفية التي كان يغذيها الاحتلال الفرنسي لا تفتأ نائمة في الصدور حتى يحركها الزعماء والرؤساء ، الذين يتخذون منها وسيلة للوصول إلى غاياتهم وأغراضهم فحسب ، لا لخدمة الدولة التي لم تعد طائفتهم تؤلف غالبية سكانها بعد تشكيل « لبنان الكبير » .

تري هل ستبقى أحداث البلد الشقيق تدور حول محور صراع
« الطوائف السياسية » على الحكم والنفوذ أم أنه سينجح يوما في الانتصار
عليها وتشكيل الدولة العصرية التي ينعم فيها الجميع حقيقة بالأمن والرفاه
والسلام فلا يبقى أثر للتوجس والحذر ولا يبقى لبنان « مقرا ولا ممرا »
لقوى الدول الطامعة في شرقنا العربي ؟ !

ملحق البحث

نظامات لبنان (٩ يونية ١٨٦١)

المادة الأولى :

يتولى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي ينصبه الباب العالي ويكون
مرجعه إليه رأسا ويعطى هذا الموظف القابل للعزل كل حقوق السلطة
التنفيذية ويسهر على حفظ النظام والأمن العام في كل أنحاء الجبل ويحصل
الأموال الأميرية وبمقتضى الرخصة التي ينالها من لدن الحضرة الشاهانية
ينصب تحت مسؤوليته مأمورى الإدارة المحلية وهو يولى القضاة ويعقد المجلس
الإدارى الكبير ويتولى رئاسته وينفذ الأحكام الصادرة عن المحاكم ماعدا
الأمور التي ستذكر في المادة (٩) . وكل عنصر من عناصر سكان الجبل
يمثله لدى المتصرف وكيل يعينه الكبراء والوجهاء في كل طائفة .

المادة الثانية :

ينبغي أن يكون للجبل كله مجلس إدارة كبير يؤلف من اثني عشر عضوا
وهم : اثنان مارونيان واثنان درزيان واثنان من الروم الكاثوليك واثنان
من الروم الارثوذكس واثنان من المتأولة واثنان من المسلمين ويكلف هذا
المجلس بتوزيع الضرائب والبحث في إدارة موارد الجبل ونفقاته وبيان
آرائه الشورية في المسائل التي يعرضها عليه المتصرف كلها .

المادة الثالثة :

يقسم الجبل إلى ست مقاطعات إدارية :
١ - السكورة بما فيها الجهة السفلى وباقي قطع الأرض المجاورة الآهلة

بالروم الارثوذكس ماعدا بلدة القلمون الكائنة على ساحل البحر وكل سكانها تقريباً من المسلمين .

٢ — الجهة الشمالية من لبنان ماعدا السكورة حتى نهر الكلب .

٣ — زحلة وما يتبعها من الأرض .

٤ — المتن بما فيه ساحل النصارى وأراضى القاطع وصلينا

٥ — الأرض الكائنة في جنوبي طريق الشام حتى جزين .

٦ — جزين وإقليم التفاح .

ويكون في كل من هذه المقاطعات مأمور إدارى يعينه المتصرف ويختار من الطائفة الغالبة سواء بعدد نفوسها أو بأهمية أملاكها .

المادة الرابعة :

يجب أن يكون في كل مقاطعة مجلس إدارة محلي مؤلف من ثلاثة أعضاء إلى ستة يمثل عناصر السكان ومصالح الملكية العقارية في المقاطعة ، ويجب أن يلتزم هذا المجلس مرة في السنة برئاسة مدير المقاطعة وبدعوة منه . وعليه أن ينظر قبل كل شيء في الأمور القضائية الإدارية ويسمع مطالب الأهليين ويبلغ المعلومات الإحصائية اللازمة لتوزيع الضرائب في المقاطعة ويعطى رأيه الشورى في كل المسائل المتعلقة بالمنافع المحلية .

المادة الخامسة :

تقسم المقاطعات إلى نواح على نمط قريب الشاكلة من تقسيم الأقاليم القديمة ولا يكون فيها ما أمكن إلا جماعات متجانسة من السكان . وتقسم النواحي إلى قرى تتألف من ٥٠٠ نسمة على الأقل ويكون في كل ناحية موظف يعينه المتصرف بناء على اقتراح مدير المقاطعة . ويرأس كل قرية شيخ ينتخبه الأهليون ويعينه المتصرف وفي القرى المختلطة يكون لسلك عنصر كافى العدد من السكان شيخ خاص لا شأن له إلا مع أبناء مذهبه .

المادة السادسة :

الجميع متساوون أمام القانون وتلغى كل الامتيازات الإقطاعية ولا سيما امتيازات المقاطعية .

المادة السابعة :

يكون في كل ناحية قاضى صلح لكل طائفة ومجلس قضائى ابتدائى في كل مقاطعة يؤلف من اثني عشر عضواً بنسبة اثنين لسلك طائفة من الطوائف الستة المذكورة في المادة الثانية ، ويضاف إليهم عضو من المذهب البروتستانتي أو الإسرائيلي كلما كان لأحد من هذه المذاهب مصلحة أو دعوى وتكون رئاسة المجالس القضائية لسلك من أعضائها بدوره كل ثلاثة أشهر .

المادة الثامنة :

لقضاة الصلح أن يحكموا في الدعاوى التي لا يتجاوز قدرها ٥٠٠ قرش حكماً غير مستأنف وأما الدعاوى التي يتجاوز قدرها ٥٠٠ فهي من صلاحية المحاكم الابتدائية ، على أنه لو عرضت شؤون مختلطة وهي الدعاوى الواقعة بين أشخاص مختلفي المذاهب أي كانت قيمتها يجب عرضها لدى المحاكم الابتدائية إلا إذا اتفق الفريقان على الرضى بصلاحيه قاضى الصلح الذي من طائفة المدعى عليه . ثم إنه من حيث المبدأ يجب الحكم في كل دعوى باتفاق الآراء بين أعضاء المجلس . إلا أنه إذا كانت كل الفرق الداخلة في الدعوى من طائفة واحدة فلهم أن يردوا الحاكم لاختلاف مذهبه . غير أن الحكم المرودين من هذا الوجه لا بد من حضورهم المحاكمة .

المادة التاسعة :

تقتضى المحاكمة في الدعاوى الجزائية أن تكون على درجات وهي أن ينظر في دعوى المخالفات ، قضاة الصلح ، وفي الجناح المحاكم الابتدائية ،

وفي الجنايات مجلس المحاكمة الكبير . وأما إعلانات الحكم الصادرة عن هذا المجلس فلا يمكن وضعها موضع التنفيذ ما لم تستكمل الإجراءات المعمول بها في بقية ممالك السلطنة .

المادة العاشرة :

كل دعوى تجارية تنظر فيها محكمة بيروت التجارية . وكل دعوى ولو مدنية بين رعية أو حماية دولة أجنبية وبين أحد أهالي الجبل تجرى المحاكمة فيها أمام هذه المحكمة ذاتها .

المادة الحادية عشرة :

كل أعضاء المحاكم ومجلس الإدارة بلا استثناء وقضاة الصلح أيضا ينتخبهم ويعينهم رؤساء طوائفهم بالاتفاق مع كبراء الطائفة وتنصيبهم الحكومة . وأما أعضاء المجالس الإدارية فيجدد انتخاب نصفهم كل سنة ويجوز تجديد الانتخاب للذين انتهت مدتهم .

المادة الثانية عشرة :

كل القضاة يكون لهم مرتبات وإذا ثبت بعد التحقيق أن أحدهم ارتشى أو أنه يقوم بأى عمل كان أصبح غير أهل للوظيفة فيجب عزله ، بل يستوجب التأديب أيضا على قدر ذنبه .

المادة الثالثة عشرة :

جلسات كل المجالس القضائية تكون علنية ويضبطها كاتب معين لهذه الغاية وعلى الكاتب المذكور أن يكون لديه سجل لسجل عقود بيع العقارات ولا تكون هذه العقود قانونية ما لم تتم فيها معاملة التسجيل .

المادة الرابعة عشرة :

أهالى الجبل الذين يرتكبون جنابة أو جنحة فى سنجق آخر تجرى

محاكمتهم فى ذلك السنجق وهكذا إذا ارتكب أهالى السنجق الأخرى جنابة أو جنحة فى منطقة لبنان تجرى محاكمتهم أمام محاكم الجبل . وعليه فالأشخاص الوطنىون أو غير الوطنىين الذين يقتربون جنحة أو جنابة فى لبنان ويلجأون إلى سنجق آخر فبناء على طلب حكومة الجبل تلقى القبض عليهم حكومة السنجق الذى يكونون فيه وتسلمهم إلى حكومة لبنان . وهكذا إذا ارتكب أهالى الجبل أو سكان ولايات أخرى جنابة أو جنحة فى أى سنجق كان غير لبنان والتجأوا إليه فعلى حكومة الجبل أن تلقى القبض عليهم حالا بناء على طلب حكومة السنجق صاحب الشأن وتسلمهم إلى هذه السلطة الأخيرة . وإذا تهامل مأورو الحكومة أو تأخروا - بدون أسباب مشروعة - فى تنفيذ الأوامر المتعلقة بإرجاع المجرمين إلى المحاكم المختصة تجرى عليهم عقوبات طبقا للقوانين كما تجرى على من يحاول إخفاء هؤلاء المجرمين من ملاحقات البوليس . والخلاصة فإن علاقات الإدارة فى لبنان مع إدارة كل من السنجق الأخرى تكون ذات العلاقات الموجودة والتي يصير استعمالها بين سنائر سنجق السلطنة .

المادة الخامسة عشرة :

إن حفظ النظام وتنفيذ القوانين فى الأوقات العادية إنما ينأط بالحاكم بواسطة هيئة بوليس مختلطة تؤلف بنسبة سبعة أنفار عن كل ألف من السكان . ولما كان قد تقرر إلغاء طريقة التنفيذ بواسطة الحوالة والاستعاضة عنها بطرق أخرى إكراهية كإلقاء القبض أو الحبس ، فيحرم على مأمورى البوليس تحت طائلة أشد العقوبات أن يختصبوا من الأهالى أية أجرة كانت سواء مالا أو عينا ويجب عليهم أن يلبسوا الكسوة الرسمية أو يكون لهم علامة ما خارجية تدل على وظيفتهم .

الى أن يرى الحاكم أن الجند المحلى أصبح كفوءاً للقيام بكل ما يفرض عليه من الواجبات فى الأوقات العادية تبقى العساكر الشاهنية محتلة الطرق

التي بين بيروت والشام وبين صيدا وطرابلس، وتكون هذه العساكر تحت أوامر حاكم الجبل .

في الظروف غير الاعتيادية ولدى الضرورة وبعد أخذ رأى مجلس الإدارة المركزي يمكن الحاكم أن يطلب مساعدة العساكر النظامية من السلطة العسكرية في سورية .

على الضابط قائد هذه العساكر بذاته أن يتفق مع حاكم الجبل على ما يجب أخذه من التدابير ، ومع رعاية فكره الخاص في كل المسائل العسكرية البهتة كمسائل خطط ونظامات الجيش ، يكون تحت أمر حاكم الجبل طيلة الوقت الذي يقضيه في لبنان ويعمل تحت مسؤولية هذا الأخير .

تسحب هذه العساكر من الجبل حين يعلم الحاكم رسمياً قائدها بأن قد بلغت الغاية التي من أجلها طلبوا .

المادة السادسة عشرة :

لما كان الباب العالي يحتفظ بحق تحصيل الـ ٣٥٠٠٠ كيس بواسطة حاكم لبنان وهي قيمة المال المضروب على لبنان حالياً - الذي يجوز إبلاغه الى ٧٠٠٠ كيس متى سمحت الظروف - فمن المفهوم صريحاً أن هذا المال يخص قبل كل شيء لمصاريف إدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية . ولا يرجع إلى خزانة الدولة إلا ما قد يزيد فقط .

إذا كانت المصاريف العمومية الضرورية جداً لسير الإدارة بنظام تزيد عن مجموع الأموال المضروبة فعلى خزانة الدولة أن تقوم بما زاد من هذه المصاريف .

وبما أن البكاليك أو محاصيل الأملاك الهايونية هي مستقلة عن الأموال المضروبة فهي تدفع لصندوق لبنان من أصل المطلوب لهذا الصندوق من خزانة الدولة .

أما فيما يختص بالأشغال العمومية والنفقات الأخرى غير الاعتيادية فمن المفهوم أن الباب العالي لا يكون ملزماً إلا إذا كان قد صدق عليها .

المادة السابعة عشرة :

يشرع في أقرب وقت يمكن بإحصاء الأهالي بلدة بلدة وملة ملة وبمسح كل الأراضي المزروعة .

والبروتوكول الملحق بالنظامات ينص على أن :

يتولى إدارة لبنان حاكم مسيحي يختاره الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأساً ويمنح رتبة مشير ويقيم عادة في دير القمر التي توضع تحت سلطته المباشرة . تحدد ولايته بثلاث سنوات يكون فيها قابلاً للعزل ولكن عزله لا يتم أبداً إلا بعد إجراء محاكمته ، وقبل نفاد مدة ولايته بثلاثة شهور يخطر الباب ممثلي الدول ويدعوهم للاتفاق معه على مرشح جديد .

وتقرر أيضاً أن يعطى حق تعيين الموظفين للحاكم من الباب العالي مرة واحدة وليس بمناسبة كل تعيين . وبخصوص المادة العاشرة المتعلقة بالأجراءات بين رعايا أو محمي دولة أجنبية من جهة ، وبين سكان الجبل من جهة أخرى ، اتفق على أن تكلف لجنة مختلطة تقيم في بيروت بالتحقيق من مستندات الحماية ومراجعتها .

ولأجل صون الأمن والحرية على طريق الشام بيروت في جميع الأوقات سيُنشئ الباب العالي حصناً في نقطة مناسبة على الطريق المذكور . ويمكن لحاكم لبنان أن يشرع في إجراءات نزع السلاح من الجبل عندما يجد أن الظروف والوقت ملائم^(١) .

بيروت ٩ يونية ١٨٦١

(التوقيع)

Cuinet, op. cit, pp. 283-298

ولم يجد الباحث ذكر في هذا البروتوكول الإضافي لمسألة زيادة الضريبة عن ٧٠٠٠ كيس ولكنه وجد في وثائق السفارة الفرنسية في الآستانة أن فقرة جديدة أدخلت في البروتوكول الإضافي ونصها . « من المتفق عليه أيضا أن الضريبة لا يمكن أن تتجاوز مبلغ ٧٠٠٠ كيس إلا بإذن الباب العالي وموافقة أكثرية مجلس الإدارة المركزي (١) ».

نظامات جبل لبنان

(٦ سبتمبر سنة ١٨٦٤)

المادة الأولى :

يتولى إدارة لبنان حاكم مسيحي ينصبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأسا يعطى هذا الموظف القابل العزل كل حقوق السلطة التنفيذية ويسهر على حفظ النظام والأمن العام في كل أنحاء الجبل ويحصل الأموال الأميرية وبعقضى الرخصة التي ينالها من جلالة السلطان يقيم تحت مسؤوليته مأموري الإدارة وهو يولى القضاة ويعقد ويرأس مجلس الإدارة المركزي ويجرى تنفيذ كل الأحكام التي تصدرها المحاكم قانونا مع النظر إلى الاستدراكات المنصوص عنها في المادة الثامنة .

المادة الثانية :

يكون لكل الجبل مجلس إدارة مركزي مؤلف من اثني عشر عضوا (١) مبعوثين من المديريات وتكون قسمتهم على المديريات بالنسبة الآتية :

- ١ و ٢ - أن كلا من مديرتي كسروان ورسل عضوا مارونيا .
- ٣ - مديرية جزين مارونيا ودرزيا ومسلما .
- ٤ - مديرية الماتن مارونيا وروما أرثوذكسيا ودرزيا ومتمواليا
- ٥ - الشوف ودرزيا
- ٦ - الكوره روما أرثوذكسيا .

(١) كان عدد أعضاء مجلس الإدارة اثني عشر عضوا فجعل أخيرا ثلاثة عشر إذ تقرر أن مديرية دير القمر عضوا عنها .

٧ - زحلة روماكاثوليكيًا .

يكلف المجلس الإداري بتوزيع الأموال الأميرية وبمراقبة إدارة الداخل والخارج وإعطاء رأيه الشورى في كل المسائل التي يطرحها عليه الحاكم .

المادة الثالثة :

يقسم الجبل إلى سبع مناطق إدارية وهي :

١ - السكورة بما فيها الجبهة السفلى وباقي قطع الأرض المجاورة وسكانها على مذهب الروم الاثوذكس -- ماعدا بلدة القلمون الكائنة على الساحل وكل سكانها تقريباً من المسلمين .

٢ - الجهة الشمالية من لبنان بما فيها جبة بشرى والزاوية وبلاد البترون
٣ - الجهة الشمالية من لبنان بما فيها بلاد جبيل وجبة المنيطرة والفتوح وكسروان ذاته حتى نهر الكلب .

٤ - زحلة وضواحيها

٥ - المتن بما فيه الساحل المسيحي وأراضي القاطع وصاليا

٦ - الاراضي السكائنة في جنوبي طريق الشام حتى جزين

٧ - جزين والتفاح

يكون في كل من هذه المناطق مأمور إداري يقيمه الحاكم ويختاره من الطائفة الغالبة سواء بعدد سكانها أو أهمية أملاكها .

المادة الرابعة :

يصير تقسيم المناطق الإدارية إلى مقاطعات تنظم مساحتها تقريباً على مساحة الأقاليم القديمة . وفي كل مقاطعة يقيم مأمور يعينه الحاكم بناء على اقتراح رئيس المنطقة . ولكل قرية شيخ يختاره الأهالي ويوليه الحاكم .

المادة الخامسة :

الجميع متساوون أمام القانون . تلغى كل امتيازات الأعيان لاسيما المقاطعية

المادة السادسة :

يكون في الجبل ثلاث محاكم ابتدائية تؤلف كل محكمة من قاض ونائب يقيمهما الحاكم ومن ستة مدافعين رسميين تنتخبهم الطوائف، وفي مركز الحاكم مجلس قضائي أعلى مؤلف من ستة قضاة يختارهم ويوليهم الحاكم من الطوائف الستة : المسلمين السنين والمتاوله والموارنة والدروز والروم الاثوذكس والروم الكاثوليك ومن ستة مدافعين رسميين تنتخبهم كل من هذه الطوائف ويضاف إليهم قاض ومدافع رسمي من المذهب البروتستانتى والاسرائيلي كلما كان لأحد من هاتين الطائفتين مصلحة في الدعوى .

يتأأس المحكمة العليا مأمور يقيمه الحاكم لهذه الغاية .

للحاكم الحق بمضاعفة عدد المحاكم الابتدائية إذا اقتضت ذلك ظروف المكان وبتعيينه منذ الآن المحلات التي تشتغل فيها المحاكم الابتدائية الثلاث بغية إقامة العدالة بطريقة منظمة .

المادة السابعة :

يحكم مشايخ القرى الذين يقومون بوظيفة قضاة صالح بلا استئناف لغاية مائتي غرش . والدعاوى التي تتجاوز مائتي غرش تكون من اختصاص المجالس القضائية الابتدائية . والقضايا المختلطة — أى الواقعة بين أفراد ليسوا من طائفة واحدة — مهما بلغت قيمة الدعوى — تعرض مباشرة أمام المحكمة الابتدائية ما لم يتفق المتداعون على القبول بصلاحيه قاضى صالح المدعى عليه . ومبدئياً يحكم في كل دعوى كل أعضاء المجلس . إلا أنه

إذا كان كل المتداعين من طائفة واحدة فلهم إذ ذاك الحق برد القاضى الذى يكون من طائفة أخرى . وفى هذه الحالة يجب على القضاة المردودين أن يحضروا الحكم .

المادة الشامنة :

فى الأهور الجنائية تكون المحاكمة على ثلاث درجات . المخالفات يحكم فيها شيوخ القرى القائمون بوظيفة قضاة صلح . والجنح تحكم فيها المحاكم الابتدائية . والجنايات يحكم فيها مجلس المحاكمة الكبير . وأحكام هذا المجلس لا يجوز إجراء تنفيذها إلا بعد تتميم المعاملات المعتادة فى سائر السلطنة .

المادة التاسعة :

كل دعوى تجارية تنظر فيها محكمة بيروت التجارية وكل دعوى حتى ولو كانت مدنية بين رعية أو حماية دولة أجنبية وبين أحد أهالى الجبل تجرى المحاكمة فيها أمام هذه المحكمة ذاتها .

إلا أن المنازعات التى تحدث بين أهالى الجبل وبين الرعايا الأجانب يجوز — على قدر الإمكان وبعد اتفاق المتداعين — أن يحصل النظر فيها أمام أمام مجلس تحكيم . وفى هذه الحال يجب على السلطة المحلية فى لبنان وعلى قونصلات الدول المتحابية أن تنفذ أحكام مجلس التحكيم .

أما إذا عرضت هذه المنازعات على محكمة بيروت لعدم اتفاق المتداعين على عرض خلافهم على مجلس تحكيم فالفرق الذى يخسر الدعوى يلزم بدفع مصاريف الانتقال بمقتضى تعريفة يضعها حاكم لبنان بالاتفاق مع هيئة القونصلات فى بيروت ويصدق عليها الباب العالى وعلى كل حال يلزم ضبط عقود الاتفاق ضبطاً قانونياً وتوقيعها بين المتداعين ثم يصير تسجيلها فى محكمة بيروت ومجلس الجبل الأعلى .

المادة العاشرة :

القضاة ينصبهم الحاكم . وأعضاء مجلس الإدارة ينتخبهم الأهالى فى كل قرية .

يحدد ثلث أعضاء مجلس الإدارة فى كل سنتين والأعضاء الخارجون يجوز إعادة انتخابهم .

المادة الحادية عشرة :

كل القضاة يكون لهم مرتبات، وإذا ثبت بعد التحقيق أن أحدهم ارتشى أو أنه بأى عمل كان أصبح غير أهل للوظيفة فيلزم عزله ويكون وفق ذلك تحت طائلة عقوبة تناسب الذنب الذى ارتكبه .

المادة الثانية عشرة :

جلسات كل المجالس القضائية تكون علانية ويضبطها كاتب معين لهذه الغاية وعلى الكاتب المذكور أن يكون لديه سجل لسجل عقود بيع العقارات ولا تكون هذه العقود قانونية ما لم تتم فيها معاملة التسجيل .

المادة الثالثة عشرة :

أهالى الجبل الذين يرتكبون جنابة أو جنحة فى سنجق آخر تجرى محاكمتهم فى ذلك السنجق وهكذا إذا ارتكب أهالى السناجق الأخرى جنابة أو جنحة فى منطقة لبنان تجرى محاكمتهم أمام محاكم الجبل . وعليه فالأشخاص الوطنيين أو غير الوطنيين الذين يقتطفون جنحة أو جنابة فى لبنان ويلجأون إلى سنجق آخر فبناء على طلب حكومة الجبل تلقى القبض عليهم حكومة السنجق الذين يكونون فيه وتسليمهم إلى حكومة لبنان . وهكذا إذا ارتكب أهالى الجبل أو سكان ولايات أخرى جنابة أو جنحة فى أى (٢٥٢ — لبنان)

سنجق كان غير لبنان والتجأوا إليه فعلى حكومة الجبل أن تلقى القبض عليهم حالاً بناء على طلب حكومة السنجق صاحب الشأن وتسليمهم إلى هذه السلطة الأخيرة . وإذا تهامل مأمورو الحكومة أو تأخروا — بدون أسباب مشروعة — في تنفيذ الأوامر المتعلقة بإرجاع المجرمين إلى المحاكم المختصة تجرى عليهم العقوبات طبقاً للقوانين كما تجرى على من يحاول إخفاء هؤلاء المجرمين من ملاحقات البوليس .

والخلاصة فإن علاقات الإدارة في لبنان مع إدارة كل من السناجق الأخرى تكون ذات العلاقات الموجودة والتي يجرى استعمالها بين سائر سناجق السلطنة .

المادة الرابعة عشرة :

إن حفظ النظام وتنفيذ القوانين في الأوقات العادية إنما يتناط بالحاكم بواسطة هيئة بوليس مختلطة تؤلف بنسبة سبعة أنفار عن كل ألف من السكان . ولما كان قد تقرر إلغاء طريقة التنفيذ بواسطة الحوالية والاعتياض عنها بطرق أخرى إكراهية كالقاء القبض أو الحبس فيحرم على مأموري البوليس تحت طائلة أشد العقوبات أن يغتصبوا من الأهالي أية أجره كانت سواء كانت مالا أو عيناً ويجب عليهم أن يلبسوا الكسوة الرسمية أو يكون لهم علامات خارجية تدل على وظيفتهم .

إلى أن يرى الحاكم أن الجند المحلي أصبح كفوفاً للقيام بكل ما يفرض عليه من الواجبات وفي الأوقات العادية تبقى العساكر الشاهانية تحتل الطرق التي بين بيروت والشام وبين صيدا وطرابلس . وتكون هذه العساكر تحت أوامر حاكم الجبل .

في الظروف غير الاعتيادية ولدى الضرورة وبعد أخذ رأى مجلس الإدارة

المركزي يمكن للحاكم أن يطلب مساعدة العساكر النظامية من السلطة العسكرية في سورية .

على الضابط قائد هذه العساكر بذاته أن يتفق مع حاكم الجبل على ما يجب اتخاذه من التدابير ، ومع احترام رأيه الخاص في كل المسائل العسكرية البحتة كمسائل خطط ونظامات الجيش ، يكون تحت امر حاكم الجبل مدة الوقت الذي يقضيه في لبنان ويعمل تحت مسؤولية هذا الأخير .

تفصح هذه العساكر من الجبل حين يعلم الحاكم رسمياً قائدها بأن قد بلغت الغاية التي من أجلها طلبوا .

المادة الخامسة عشرة :

لما كان الباب العالي يحتفظ بحق تحصيل الـ ٣٥٠٠ كيس بواسطة حاكم لبنان وهي قيمة المال المضروب على لبنان حالياً — والذي يجوز إبلاغه إلى ٧٠٠٠ كيس متى سمحت الظروف — فمن المفهوم صريحاً أن هذا المال يخصص قبل كل شيء لمصاريف إدارة الجبل ونفقات منافعه العمومية ، ولا يرجع إلى خزينة الدولة إلا ما قد يزيد فقط .

إذا كانت المصاريف العمومية الضرورية جداً لسير الإدارة بنظام تزيد عن مجموع الأموال الضرورية فعلى خزينة الدولة أن تقوم بما زاد من هذه المصاريف .

وبما أن البكاليك أو محاصيل الأملاك الهايونية هي مستقلة عن الأموال المضروبة فهي تدفع لصندوق لبنان من أصل المطلوب لهذا الصندوق من خزينة الدولة

أما فيما يخص بالأشغال العمومية والنفقات الأخرى غير الاعتيادية فمن المفهوم أن الباب العالي لا يكون ملزماً بها إلا إذا كان قد صدق عليها .

المادة السادسة عشرة :

يشرع في أقرب وقت ممكن بإحصاء الأهالي بلدة و بلدة و بلدة و بلدة و مسح كل الأراضي المزروعة .

المادة السابعة عشرة :

إذا لم يكن من دخل في الدعوى إلا لأعضاء من الكليروس العامي أو النظامي يبقى هؤلاء المتداعون أو المدعى عليهم تحت سيطرة المحكمة الكليريكية ما لم تطلب الأسقفية الإحالة إلى المحاكم العادية .

المادة الثامنة عشرة :

لا يجوز للأماكن الكليريكية أن تجير من تتعقبهم النيابة العمومية إكليريكيين كانوا أو عاميين .

وضع بالاتفاق في الآستانة في ٦ أيلول سنة ١٨٦٤^(١)

عالي ، بولور ، لافالت ، بروكش أوستين ، غولتر ، لوبانوف .

المصادر والمراجع BIBLIOGRAPHIE

الوثائق الرسمية :

(١) الوثائق الرسمية المنشورة :

أ — بالفرنسية : مجموعة معاهدات الباب العالي مع الدول الأجنبية لجامعة البارون دو تستا Recueil des Traités de la Porte Ottomane avec les puissances Etrangères, Vol. 3e et 6, par le Baron de Testa (Paris 1864 — 68)

ويحتوي المجلد الثالث على معلومات باللغة الأهمية عن الحوادث التي سبقت ثورة الجبل اللبناني عام ١٨٤٠ بالحكم المصري الشهابي ، وإلى تلك هذه الثورة حتى ما بعد إنشاء نظام القائمقاميتين وتعديله « ١٨٤٥ » . أما المجلد السادس فهو أكثر أهمية إذ يتناول أحداث الجبل منذ وقوع الحرب الأهلية « ١٨٦٠ » ، حتى انتهاء أعمال اللجنة الدولية في بيروت « ١٨٦١ » ، وبعض ما اتفق عليه سفراء الدول مع الباب العالي في الآستانة بخصوص نظمات جبل لبنان .

ب — بالإنكليزية : وثائق الكاب الأزرق وهي ضخمة العدد ، باللغة الأهمية عن حوادث الستين وما قبلها بقليل ، وقد صدرت على دفعتين ، نشرت أولاهما ١٠ أبريل ١٨٦١ ونشرت ثانيتهما في ٨ يولية ١٨٦١ بعنوان :

Correspondence Relating to the Affairs of Syria (1860—1861).

وهناك بالإنكليزية أيضاً محاضر البرلمان البريطاني :

Hansard's Parliamentary Debates Vols. CLXI - CLXII

ج — بالعربية : مضابط مجلس الإدارة الكبير وهي مخطوطة محفوظة في المتحف الوطني في بيروت ، وقد طالعت منها الدفاتر العشرة الأولى ، والدفاتر تحتوي على مضابط المجلس وأعماله والعرائض المقدمة له وتعطى صورة واضحة عن الإدارة البلدية وكيفية سيرها ، وعن مهام مجلس الإدارة وهي ثمينة جداً ، تعطى صورة واضحة عن سير الخدمات العامة والإدارة البلدية ، على أنها باستثناء ما ذكر فيها

عن حركة يوسف كرم والنزاع بين المتصرفية وولاية سورية حول مسألة الحدود ،
لا تحتوي إلا على معلومات ضئيلة عن الأحداث المهمة المعاصرة .

٢ — الوثائق الرسمية غير المنشورة (المخطوطة) ، وهي كلها بالفرنسية ،
وصدرت عن مصادر ثلاثة : من قنصلية فرنسا العامة في بيروت ، أو من
سفارة فرنسا في الآستانة إلى وزير الخارجية في باريس ، وتعليمات هذا الأخير
إلى كل من القنصلية والسفارة المذكورتين . وقد سمحت الحكومة الفرنسية
بالاطلاع على هذه الوثائق منذ أربع سنوات ١٩٥٦ ، فبادرت مديرية الآثار
اللبنانية للاتفاق مع الخارجية الفرنسية لتصوير الوثائق التي تتعلق بأحداث جبل
لبنان خاصة على أفلام يمكن قراءتها على جهاز القارئ الكبير Projector ، وقد
ركزت عملي على هذه الوثائق بادئاً بالجزء الرابع عشر حتى السابع عشر ، وهي
تضم أهم أحداث الجبل منذ بداية المتصرفية ١٨٦١ ، حتى استقراره في عهد
رستم باشا ١٨٨٣ ، ، وقد طالعت ما جاء بعدها حتى عام ١٩٠٧ ، ، وهو
الحل الذي أفرج عنه وسمح بتصويره ، فلم أجد فيها ما يغني موضوع البحث ،
الذي أعمل فيه . أما وثائق السفارة الفرنسية في الآستانة فقد درست منها
الأجزاء من ٣٤٧ - ٣٥١ ، وقد انصب عملي على الجزئين ٣٤٩ - ٣٥٠ خاصة
إذ يضمن مداولات مؤتمر السفراء الذي وضع نظمات جبل لبنان ٩ يونية
١٨٦١ . والمادة التي عثرت عليها في جميع الوثائق ثمينة جداً لا غنى عنها للباحث
في هذه الفترة الحافلة من تاريخ الجبل .

وكانت وثائق المدة الواقعة بين ١٨٦١ حتى ١٨٦٥ أوفر عدداً من الوثائق
التي تلتها لأن مدرب « الجندرية » السكابين الفرنسي — ومساعد الضابط
الطاب من بعده — كان يشارك في كتابة التقارير مع ضباط القطع البحرية
الفرنسية التي كانت تزور الساحل السوري ويقوم « قباطينها » بجولات في الجبل .
وكانت تقارير فين زاخرة بالمعلومات خاصة عن تطور أحوال الجندرية اللبنانية
مع بعض التعليق على الحوادث الجارية . وكانت تقاريره تتعارض أحياناً مع
تقارير القنصل الفرنسي وبخاصة فيما يتعلق بنوايا داود باشا التي لا تعجب فين
كثيراً إذ يعتقد أن قنصل فرنسا مخدوع به . وهناك أيضاً وثائق قنصلية فرنسا
في طرابلس وهي مهمة في إمدادنا بالمعلومات عن ثورة يوسف كرم وذلك لقرب

طرابلس من مسرح الثورة . وأخيراً تضمنت الوثائق كثيراً من تقارير الرحالة
والرجالات الرسميين وتقارير مجهولة المصدر عن هذا الحادث أو ذاك .

وقد أثر مندوب مديرية الآثار اللبنانية الذي اطلع على هذه الوثائق قبل
تصويرها فوتوغرافياً أن يصور مسودات نصوص تعليمات وزارة الخارجية
الفرنسية إلى ممثليها في بيروت والآستانة . وهذا ما جعل عمل الباحث صعباً جداً
نظراً لعدم وضوح الخط وللشطب الكثير الذي أصاب النص والسرعة الكبيرة
التي صاحبت كتابته وينطبق هذا القول على عدد كبير جداً من التقارير إما لسوء
التصوير أو لرداءة الخط . وتسهيلاً لمعرفة مراجع البحث رمزت للورقة بـ : F.
(فوليسو) والورقات بـ : Fos ، ورمزت بكلمة بيروت Beyrouth. لوثائق
قنصلية بيروت العامة ، و Turquie لوثائق السفارة الفرنسية في الآستانة وبجانبها
رقم المجلد والجزء .

إن أهمية هذه الوثائق الفرنسية المخطوطة لا تقدر لمن يحاول وضع دراسة
مكتملة لأحوال الجبل منذ عام ١٨٦١ . وقد اعتمد الباحث عليها اعتماداً رئيسياً
لعدم توفر الوثائق الرسمية الأخرى . ولكن عدم توفر الوثائق الانكليزية مثلاً
في بحث عن لبنان وسورية ، لا يشكل نقصاً أساسياً في البحث ، فمن المعلوم
أن الدولة التي كان لها الاهتمام الأول في أحوال هذين البلدين هي فرنسا وبخاصة
بعد حوادث الستين لأنها قامت بدور المراقبة الدولية الأول على تنفيذ نظمات
الجبل بشكل فعال ، بل لأنها بذلت من النصيح والمعونة في داخل الجبل وخارجه
ما ذلل أمام المتصرفين الأولين مصاعب أو شكت أن تقاب النظمات وتهدم
صرح الإدارة المتصرفية رأساً على عقب .

ومسلكتها بإزاء يوسف كرم الذي يمثل الطموح الشخصي المواطن للحكم خير
دليل على ذلك ، ووقوفها إلى جانب داود باشا حتى النهاية يفسر الأهمية البالغة
التي تعلقها فرنسا على تنفيذ النظمات أياً كانت أغراضها السياسية . أما انكسار ،
فلم تبد مثل هذه الغيرة ولم يبد عليها أنها تحرص كثيراً على التدخل في شؤون الجبل
بهذا الإلحاح والجلد الذي يتجلى في سلوك ممثلي فرنسا ، وغالباً ما كانت تتفق
وجهاً نظر القنصل الانكليزي وزميله الفرنسي في شؤون كثيرة . أما الوثائق

الأخرى النمساوية والروسية والبروسية ثم الإيطالية فهي حتماً أقل أهمية من الوثائق الانكليزية .

على أن الباحث كان يرغب حقاً في الاطلاع على وثائق الباب العالي التركية فهي جد ضرورية لتوثيق بعض المسائل التي لم تستطع الأوراق الرسمية الفرنسية أن تجلو غموضها تماماً ، ولكن ما يعوض قليلاً عن هذا النقص هو إحاطة الباحث بالاتجاهات العامة في سياسة الباب العالي . بادية في مسلك المتصرفين الذين يتلقون تعليماته ، كالشكوك التي كانت تفتاب داود باشا (مثلاً) بشأن نوايا دولته ودساتيرها حول استقلال جبل لبنان ، ووحدة حكمه ، وما كان يجري به لسان رستم باشا أحياناً عن امتيازات الجبل حين يشبهها بشوكة مغروسة في قدم الباب العالي ، وما إلى ذلك .

المراجع والمصادر العامة

- الأسود (إبراهيم) تنوير الأذهان في تاريخ لبنان ، مجلد ٢
 آصاف (يوسف) لقطعة العجلان في أحوال جبل لبنان (مصر ١٨٩٤)
 البستاني (سليمان) عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده
 (مطبعة الاخبار مصر ١٩٠٨) .
 البشعلاني (الخوري اسطفان) لبنان ويوسف بك كرم (بيروت ١٩٢٥)
 باحث لبناني مقيم بمصر ، كنوز لبنان المرصودة (طبع القاهرة ١٩٠٧)
 الختوني (منصور طنوس) نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية
 حصر اللثام عن نكبات الشام (مجهول) (الطبعة الأولى مصر ١٨٩٥)
 خازن (سمعان) يوسف بك كرم في المنفى (طرابلس سنة ١٩٥٠)
 الخوري (دكتور شاكر) ، مجمع المسرات (بيروت ١٩٠٨)
 الدبس (مطران يوسف) تاريخ سوريا ، المجلد الثامن (بيروت ١٩٠٥)
 الدحداح (الشيخ إدوار) بحث في استقلال لبنان الكبير (بيروت سنة ١٩٢٦) (سياسة لا وجدان)
 الدويهي (اسطفان) تاريخ الطائفة المارونية (طبعة الشرتوني بيروت ١٨٩٠)
 مسعد (بولس) لبنان وسوريا قبل الانتداب وبعده (جزء واحد)
 (مصر ١٩٢٩)
 مذكرات رستم باز ، تحقيق فؤاد افرايم البستاني (بيروت) .

المراجع الأجنبية

Baudicour (Louis de). La France au Liban, Paris 1879.

Cuinet (vital) Syric, Liban et Palestine, Paris 1896.

De La Gorce, Histoire du second Empire vol 111

De La Jonquière, Histoire de l'empire ottoman, Paris 1881, 2 vols.

Engelhardt (Ed) La Turquie et le Tan Zimat 2 vols.

Hatoum (N) L'opinion Française et la question de Syrie (1860 — 1861) These, paris 1945

Jessup (H) Fifty Three years in Syria, N. 1910

Jobin (Abbé) La Syrie en 1860 et 1861 Lille 1862.

Jouplain (Noujaim) La question du Liban, Paris 1908

Lamens (P. H.) La Syrie, précis historique, vol 2, Beyrouth 1921

Poujoulat (B) La vérité sur la Syrie et sur l'expédition Française, Paris 1861

Rochemonteix (Le P. Camille S. J.) Le Liban et l'expédition Française. Paris 1921

Samné (G) La Syrie, Paris 1920

Young (George) Corps de droit Ottoman, vol 1, Oxford, 1905

Revues

Correspondance d'Orient (1912 — 1914)

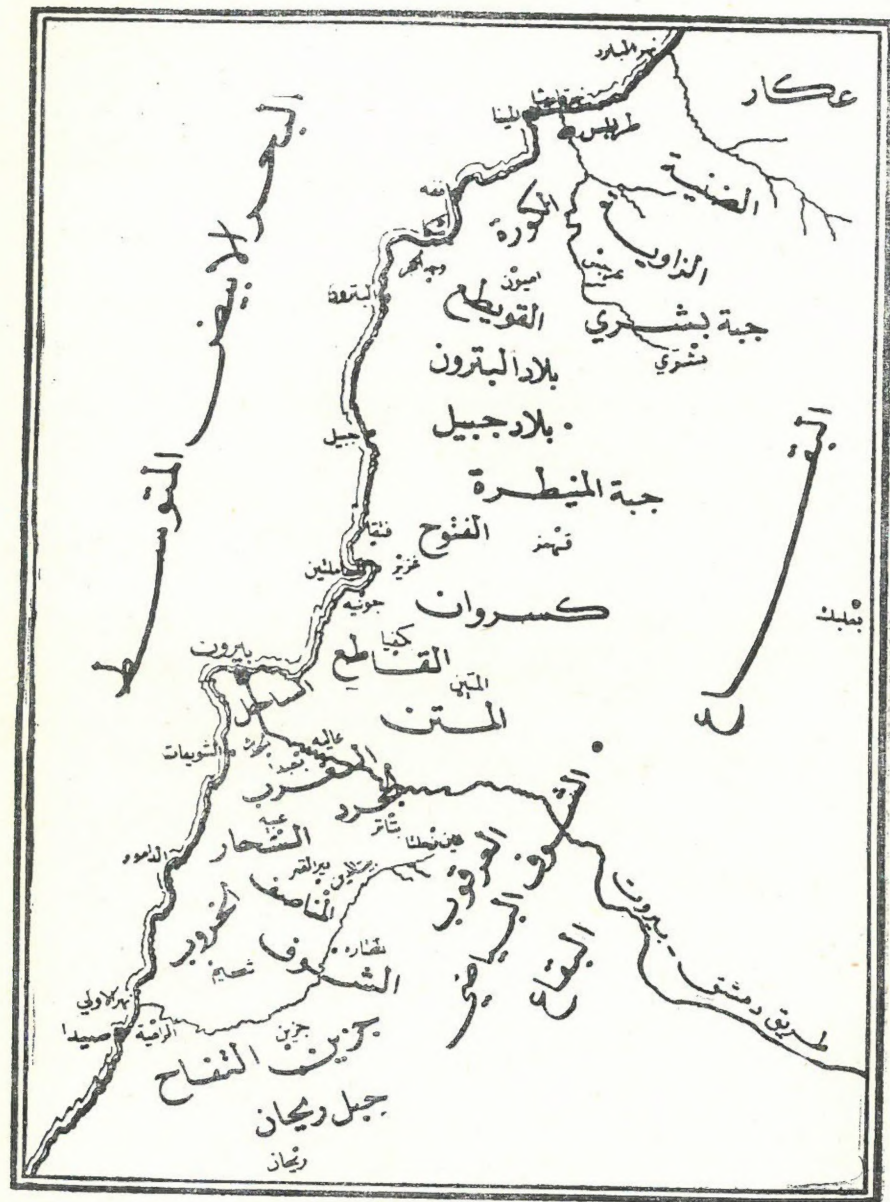
Etude Religieuses (1902)

Revue des deux Mondes, juin 1861, Nov 1860, juillet 1865, Mai 1866.

Revue historique T. Ccvll

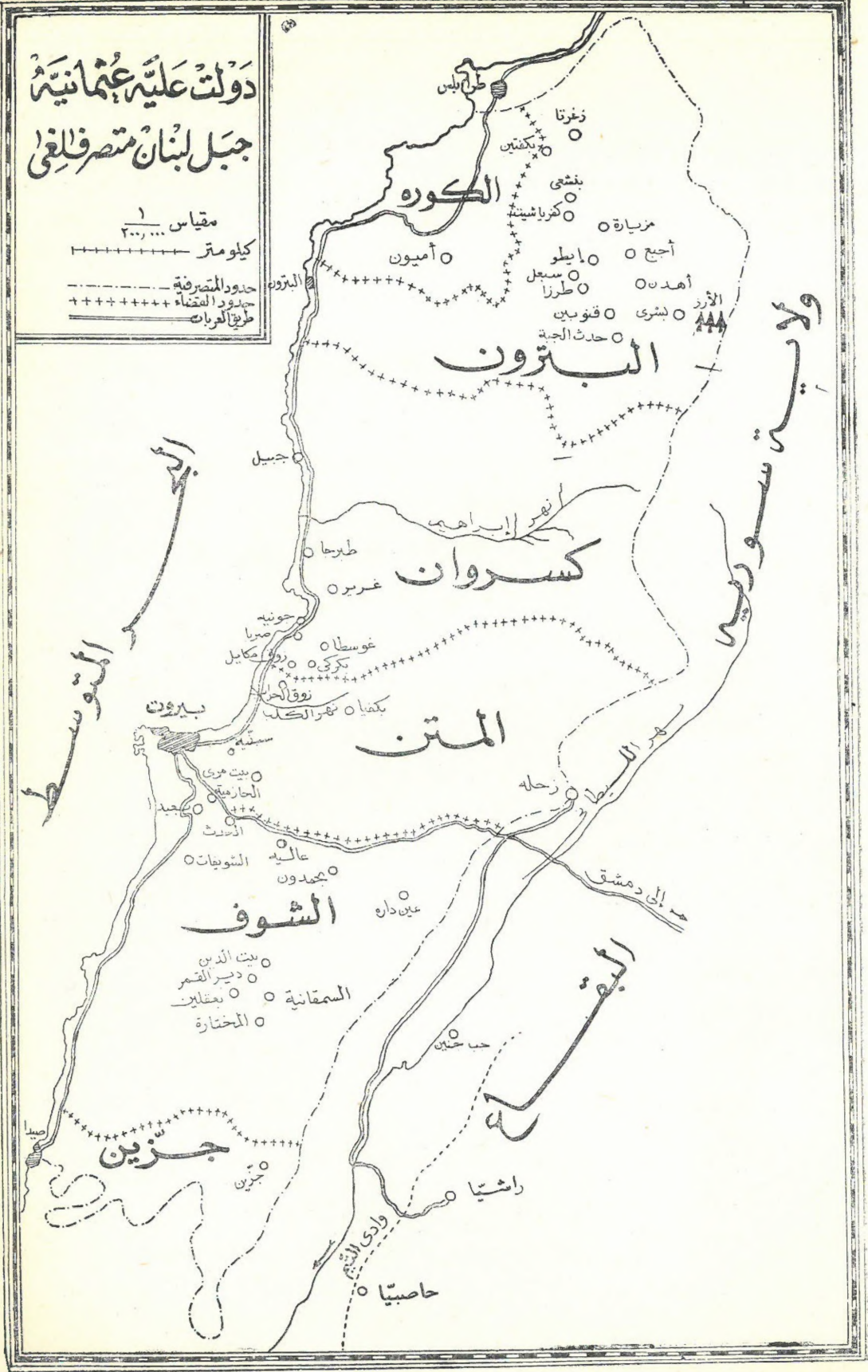
Revue de l'Orient Chrétien (1902)

The Times (6 sept. & 14 oct. 1907)



دَوْلَتِ عَلِيّهٔ عُثمَانِيّهٔ
جبل لبنان متصرفلغی

مقياس ١
٢٠٠٠٠
كيلومتر
حدود المتصرفية
حدود القضاء
طريق القراة



ولاية سوريا

الفهرس

صفحة

المقدمة	
الفصل الأول داود باشا ومشكلات تطبيق النظمات	١
» الثاني ثورة يوسف كرم	١٥٥
» الثالث بداية استقرار نظام المتصرفين حكم فرنكو نصرى باشا	٢٣٥
» الرابع استقرار نظام المتصرفين . حكم رستم باشا ومن بعده حتى إلغاء المتصرفية	٢٨٣
الخاتمة	٣٦٩
الملاحق	٣٧٣
المصادر والمراجع	٣٨٩

رَبِّهِ خَفِيفٌ رَاحٍ
الْفَجَالَةُ، الْقَامَةُ